

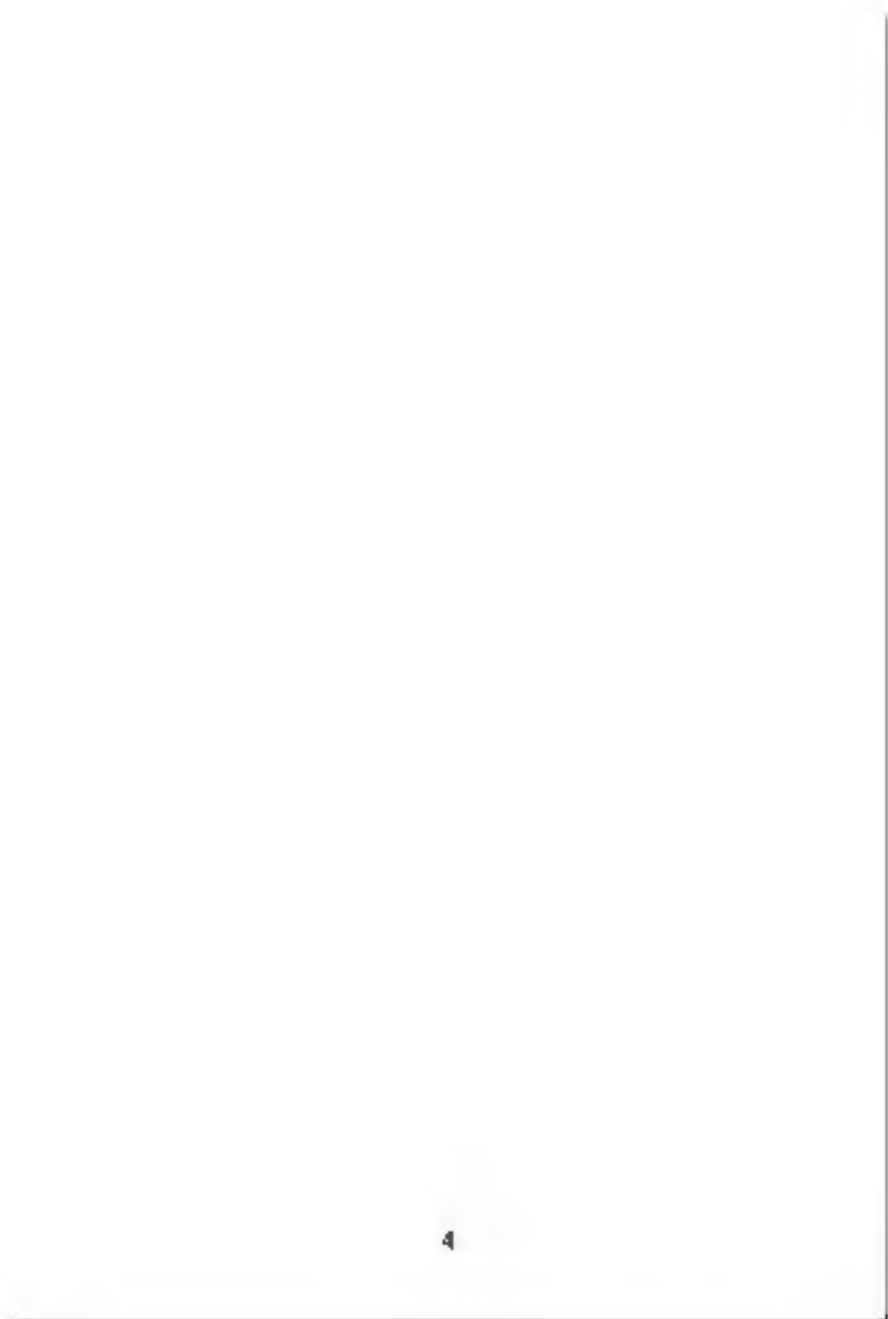
محمدي عامل

في الدولة الطائفية



الكتاب
الكتاب

إلى الدولة العثمانية



مهدي عامل

في الدولة الطائفية

دار الفارابي

الكتاب: في الدركة الطاجية

المؤلف: مهدي عامل

الغلاف: غارس شصوب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان

ت: (01)301461 - فاكس: (01)307773

م.ب: 11/3181 - الرمز البريدي: 1107 1130

e-mail: farabi@ncc.com.lb

الطبعة الأولى: 1986

الطبعة الثالثة: 2003

ISBN: 9953-438-55-n

© جميع الحقوق محفوظة

دار الفارابي

شركة المطبوعات اللبنانية - لبنان

الإهداء

إلى

كريم وياسمين

م-ع

مقدمة

I

أناش في هذه الدراسة كتابات تشير غنائاً ومقروبه. لا لأنها تعالج موضوعاً من الطائفية، يتقارب أزمة هي أزمة النظام السياسي في لبنان، فتشرح لها حلولاً هي، في مطلقها الداخلي، واحدة، راسب. بل لأنها تحتل في حقل الفكر في لبنان موقعاً مختلفاً عن الذي كنت انطلقت منه لمتاً عالجت، في كتابين اثنين^(١)، لسنوات خلعت، الموضوع لمتاً، وقاربت الأزمة لمتاً، فاستكشفت حقلاً من الإمكانات لم في أفق سيرورتها التاريخية، محكوماً بضرورة منطقها الداخلي. وبين الموقعين، بالطبع، تناقض. فلماذا لا يكون بينهما حوار في الفكر صراع فيه تنج المبررة؟ فليكن، إذن، ما سوف يتبع. نقد يتخذ فيه الطوي على السياسي في وحدة فكر متاضل.

(١) الأول هو: «النظرية في المعادسة السياسية - بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان» دار الفواقي، بيروت، ١٩٨٥. والثاني هو: «منطل إلى نقاش الفكر الفلسطيني». الطبعة الثانية مطبوع من دار الفواقي ١٩٩٥. أما الطبعة الأولى فقد صدرت من مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٥.

II

والحرب حربان حربٌ لحصبتك وحربٌ عليه ربما كان للحرب، يوماً، عتلق واحد وما كان بها جهة واحدة فهي، في الحرب الأهلية، مبنيةً كل الجهاد وربما كان في جهة الفكر أحد شرسه وأشد فتكا كأن تفكر، مثلاً، بفكر حصبتك إنما ضربه عائنه أحتي لأحية كل اختلاف به يتميز فكرك من فكر حصبتك وكيف يقوم الفكر إن لم يكن بالاختلاف؟ والحرب بالكتابات أحمى وبالكلمات يضربك حصبتك حتى يوضع بك وطريقك، ميشل ميتك مفرد العمل على النقد، متسلط، بذلك، لاستقلالات فكره، يقدمها بنمايات بها يردو إلى مواعده مكنة يفتيك ما عليه فكرك، غشقي، حتى في شاطئ فكرك البعري، أسيرة لمطالقات فكرك بناء وجب النقد

III

وسرط الشد أن يكون بين الفكر المشقود والفكر الناقد اختلاف وشرطه أن يمتلك الفكر الناقد أدوات نقد والنقد إنتاج لمعرفة هذا الاختلاف الذي هو بين الفكريين، حد معرفي لأصل بينهما، إذا اختفى، انتهى النقد والحد هنا هو الفاصل، في سقل النظر في المسألة الطائفة، بين الفكر البروجوازي المسيطر، والفكر الثوري النقيض، حين يقوم من الحد فاصلاً في هذا الحقل بين الفكريين؟ كيف يظهر؟ حتى، في أي شكل معيومي؟

IV

يخصب الجواب عالمحد المعرعي الفاصل ليس مرتباً على

منه

منرى التجريه المباشره، أر في حقلها فئس معطى تجريبياً إته
جد نظري هنا يعني أن وجوده فئس سابقاً على إنتاج معرفته، بل
هو وليد سيورده هك الإنتاج فالدائمة اللى هي، بين الفكرين،
بحريده لوجود الاثنين في هلاله اختلافهما، هي هي سيورده
إنتاج معرفته، وهي هي سيورده النقل في إنتاج معرفته فالك
لاختلاف بين الفكرين لا مكره، بل مؤكده أن السيورده منه
واحدة، ومعدده باختلاف الفكر الماركسي، مثلاً، هي الفكر
البرجوازي في حلل النظر في المسألة الطائفة أر في مسألة
أخرى كالمسألة الوطنية، مثلاً، أر كتيوعاً - ليس سابقاً على النظر
في هذه المسألة (أو نقله) - كأنه خلاف بين جوجر رجوعه، من
خارج التاريخ وشروطه، ومن خارج إنتاج المعرفة وشروطه أيضاً
- بل مر، بالعكس، وليد النظر فيها هنا يعني، هي تعبير
أوضح، أن على الفكر الماركسي أن يسج اختلافه في إنتاجه
المعرفة التي يسج، وأن عليه أن يعيد إنتاج اختلافه كيباً كان عليه
أن ينتج معرفة إنه إقن، سيورده إنتاج مستمر كالثورة تقضي
في سيوردها المستمرة، إنتاج معرفه سيوردها إنتاجاً مستمر
لدا، وجيب القده أيضاً، مستراً

٧

وامير بين مقنن واحد فئس أشكال مستجده من الفكر
البرجوازي، وأنكر هو فئس لما هك يكون، هي حركة إنتاج الفكر
الماركسي، أثلاثات إلى مواقع فكر المقصم، هي شكله الطائفي
المبطل

الفصل الأول

في نقد الفكر «التوافقي»

تمهيد في المنهج

ما قرأنا من حديث في الطائفة إلا وكائب الحرب الأهلية حاضره فيه حاكمة منطقته. يرتفع صر الحرب، يختلف باختلاف مراحلها. يرتفع موقع في الحرب، يختلف باختلافه والطائفة، في مظهرها النظري، تختلف باختلافه هذا الموقع للنص في الحرب، تحقده ويحتلها، كأن الواحد مرآة الآخر كيف يمكن للنص أن يعلن من موقعه؟ كيف يمكن أن يتجرد عنه؟ بالتسوية، بالتورية. يوهن النص بأنه يرى المواقع بل من خارجها، يوهن أن لا موقع له، فهو الغالبي من كل زبديولوجية أو سياسة. إنه النص الجامع، منجّ محصن بأكتامه.

أول من لم يند بسقاط المعصية عن النص ليس من بين مقدس، ولكن الله مكشوفه. فكر النص يرفع، والنقد يرفع حتى يرفع النشء النص في موقعه، في حفل الصراع الطبقي.

المستخدم في حرب أهلية مدمرة. إنه موقع مبارزة إيديولوجية
رئيسية معقدة، في مرحلة تاريخية معقدة، وهناك كان النقد
أما المرحلة، فهي نائبة إلى بعض النصوص التي تنقد، لديه
أهمية أمن الجميل وليساً للجمهورية الليتانية في حماية الاحتلال
الإسرائيلي. إنهم، كما يبدو لبعض، موحدة الذروة من انتصار
مشروع سياسي يوصون حزب الكتائب إلى السلطة، لكنها، هي
إن، كما يدر البعض الآخر، مرحلة من سيطرة يمنية مطلقة هي
سيطرة المعارضة الوطنية للاحتلال والسيطرة الكتائبية. هذا انتصار،
إن، يبدو انتصاراً من موقع معقد، لكنه ليس كذلك من موقع
بعض القاصدين. ما زال يقاتلون، ويقدم على جبهتين، وكيف يصح
القول إنه مهزوم ما دام يقوم؟ من موقعه في تلك السيرة التورية
ينطلق النقد، ويذهب لجهة الصراع المكثف، المشقة السياسي هو
الحقيقي، في هذا الصراع، كما في غيره، السياسي هنا
يوضح كل، هو الكامن في هذا السؤال. التغيير للنظام السياسي
الطائفي القائم، أم تبديل؟ إنه صراع طائفي بين حليتين أو
جوانب

في ضوء هذا السؤال آخر ما أتمنى نقده

في السنة الأولى من ولاية أمين الجميل، وبعد توقيع معاهدة
١٧ آذار، أصدرت مجلة الواقع عدداً خاصاً في تشرين الأول
١٩٨٣، بعنوان «بين دروس واحتمالات» فيه مجموعة من
الدراسات التي سأقف عند بعض منها لكن، قبل الدخول في
تفاصيل النقد، رآه أذكر إلى امر جدير به دلالة إن جميع
هذه الدراسات، نصوصاً، تنهي، بموقف سياسي واحد، في صيغة
تؤكد تكون وحدة، هي ضرورة دعم الدولة المركزية وتقويتها

وذلك هو الغرض.

(وممكن الجيب) جرة حرب الكتابي وحركة معاهدة الطل مع
براقين كان كلمة السر أصليت للجميع، عراسه تكرير اللامه
إيها في نهاية كل جرة لعبها الصدقة، وما يشبه الصنق من
شهاز القمص المناسبه، أو ما بينو كذلك لعبها جديده السطه
لجراة يصعبه على البعض مذاومه ومهما يكن الأمر، ففيه تأكيد
بصحة المنهج الذي اعتنق في قوامه ما سأقره في ضوء ذلك
السؤال إنه السياسي، حركته منطق النصوص جميعاً وهو
المكبره فيها الفقه ينمو

3 في مفهوم الفردة

من سؤال يفرضه هؤلاء الدراسات (النظام البنكي نظام قديم من
نوعه) ينطلق أطراف مسرة، وعراسته علم تكتيف لأطروحة التي
صنوت بالفرسيه مع مزجها بالعريه من بضع صمحاته، من
موراثه الجامعة اللبنانية، منذ 1983 تبعه عبد الله المودج
السياسي اللبناني واستمرارته - بحث في التوافق وتنظيمها
أمد، في ما يلي فكار الكتاب إلى دراسة في مجلة
«لواقع»¹⁴، فإذا استندت في بعض الحالات، إلى من آخر،
أشرت إليه فذلك للتبسيط، وتوحيلاً فريد من السهولة والوضوح
ورغبة في تركيز النقد في موضوع أساسي واحد

ويؤثر أناس لنا مثل هذا السؤال حثيثاً فلماذا؟ إن في
صياغة إشارة واضحة إلى فكر شيع الذي عنه أخذ الجميع من

(14) العدد 5/6 تقرير الأول 1983.

لبيولوجي اليرجوانية الخيانية مقولة ربما كانت العمود الفقري في هذا الفكر، هي أن لبنان قريب من نوعه، في مركبه الطائفي ينطق بمسألة إحداه من مسائل فيه شكك في فائدة لبنان ووجهه بالتالي، لقد تفكر الضيفاء، أو ما يشبه النقد وأخبرك مباشرة فأقربه لا يطال النقد قاحلة حد الفكر، هي، بالمعنى، قاحلة وهي في القاحلة الطائفة فلماذا هذا البكيت؟ وما هي وظيفته؟ يبدو لي أنها الوظيفة البيولوجية لها التي كانت لتفهم المرات في فكر شيخه، وفي فكر من أحد هذه أوجهها في حد القول إن العهد خير قليل للتفكير، أو التصير، ولا يصح عليه حد، ولا ذلك إنه الجورم بعداً لا يدخل في دائرة العام ولا هي دائره عقله، فله عقله عون غيره، لا يشاركه فيه أحد ألم يكن والد الرئيس الحالي، لقد تم صممه - حنيت، بالطبخ، بهار الجبيل يرتد توتاً ليس يسمعه أو لا يسمعه «العبيقة الضيفا» إنها الفريسة حرام أن تتغير»

لكن بعد سواد من الحرد لأهبة ربما أن مجرد القوى الناشئة من مرمي نظامها، برعم امتثالها بإسرائيل ويمرر السلف الأطلسي، ويرغم وصوله مثليها الإقليمي، الأولى التي قبل، والثاني الذي لم يُقبل، إلى رأس الهرم من السلطة السياسية أخصب تباكده، في سيرة هذه الحرب، ضرورة تغيير النظام السياسي القائم، كشرط لانتهاء الحرب، وأخذت مقوله المراته نالياً، لقد وظيفتها في الدفاع عن حد، النظام، وفي الإسهام في تأمين عيشته من حيث أنها، في حقل الدلالات السحرة يحسن الصراعات السياسية الإيديولوجية الطيفية، وتطوره، بدأت ربما بمعنى المحيط في صيغة جامعة وموأل يُطرح أبداً التعمد في

اكتفد؟ لماذا لا يدفع هناك في دائرة القانون العام حقيق عليه ما يقع على غيره؟^{١٩٩٣} وما وقع غيره في مسألة رفع وحلده فيها ضمن فرائده مجيبه ما سأل في غيره الإلهية البحتة. مثل هذا السؤال يدفع تصاً إلى التفكير. كيف يمكن إتمام النظام من ضرورة غيره؟ بهنحاله في دائرة القانون العام هذا هو آخر اكتشاف يقع عليه لايولوجية البرجوازية اللبنانية. نبي في هذا القرن نضع في ذهنا لبنان في دائرة القانون العام لا يقضي بغير نظامه السياسي، بحسب هذا المنطق من التفكير الذي ناقش، إلا إذا كانت هروءه، مالحمل، قراءة. أما إذا لم تكن كذلك، أو إذا اتفقت، بقدره قادر، نطبعها، فلا ضرورة. حينئذ، لبطل هذا التمييز إلى بالعكس، إن النظام السياسي الطائفي الذي به كانت مفرمة هروءه لبنان، لئلا كان لبنان، بنظامه هذا، يقوم، في لايولوجية البرجوازية في وجهها السحاري قريباً من هروءه، هو نفس الذي به ينحل لبنان في دائرة القانون العام، منصح عليه ما يقع على غيره من ضرورة. لابد نظامه، بمقتضى القانون هذا نفسه، بمحظة هذا الاكتشاف الباهر الذي سطر لبرءه، في قلب الأثنياء سقائضها، من صريح فكر هو لهذا الفكر البرجوازي السطر في شكله الطائفي، لم تعد القضية قضية نظر في تعبير

١. أنه تمهيد شائع حتى بين الاختصاصيين، يرجع المأزق العامه بشأن العصور. النظام اللبناني هو نظام مفرمة من هروءه. هذا يعني أن المسألة ليست في هذه الحال بأحجورة غير قابلة للحل المطلق، أو بأمر غريب مع بوضعه لعدم يقين بالرغم من تقدم البحث الاجتماعي. السياسي في لبنان، ولا النظام السياسي لم يدخل في ثمة تفسيرية واستنتاجية. القولان مسرراً، النموذج السياسي اللبناني واستنزافه الهامة اللبانية ١٩٩٤، ص ٥.

النظام السياسي الطائفي وفي شروطه، بل استحال عليه نظر في تأييد هذا النظام رآي شروطه بالمس على الماء كل هاتق بحرل دون الساقه، هي واقعته التجرعبي اللبناني، يعانوه العام، او سموجه عالمليه الأيديولوجية، هي إياها مفهوم الفرافة، ولقنه أهلاً، من منطق الفكر الطائفي معه الذي فيه صيغ بنقده حد، لا يكتفي مسره بإتقنه نظامه كالك من ضروره بتجره - أو كل سمجانه إتقنه، معيه فكره فسامرة - بل يكرسه، ووجهه إلى حربه النموج

لكنه، بهذا القور، سنبح البحث، ولما جتته، عتبان قليلاً، ورتبط الكلام إلى صاحب الكلام في النص الذي نلقه

2 في مفهوم العلاقة

يقول صره "في ينق تحرم حقوق الإثنيات كجماعات ونحس بعض القور المؤممي والتحكيمي والموزن الذي توليه الدولة وفي المجتمع المتعد، علينا الإقرار بوجود جماعات إثنية وبسطة بين الدولة والمواطنين وتولاما لنا نكند الكلام من التسه إن تجرته الرئيس مركس ثبت حجر مختلف الجماعات من الحسول محل الدولة بواسطة التصور عسكري حاسم لا ريب في أنه يجنب الدولة الدولة، إنما ليس بهتند نظام أكروي (أو نظام يؤدي عمل إلى البعوبة) ولا حصراً بواسطة نظام دي أساس جغرافي، بضمف الدولة لبعالغ الوعابا الخارجية. إن التجربة الحالية التي بموصها الرئيس أسس الجميل، بمفهوم جتري متمسك وصلب للسطة ولحدود التسوية الترانقية، هي تجربة عوجه نحر إمانه بناء مركز القرار بغية التقليل من الضغوط الخارجية قالأولوية في

المجتمع المتعدد يجب أن تمطى بالمعل إلى ابتداء المركز، سيجد
تفسير سليم لصره^(١)

نعم الإيديولوجية، دوماً، بقية البدايات، تؤمن للمعك المسيطر
شكلاً من الوجود هو الذي فيه يختصر الطريق إلى البرهي العام
بلا متوسط، والبرهي هذا، يضمن إليه، راضياً بدهائه ومنه أول
من صاغ المعك البودجواردي المسيطر في شكل من البدايات هو
شبحه الفكري ما كتبه شبحه من تجربة بيان التاريخية مرتبط
بصره للبيان على أنه ابتداء أليات طاقته متداوكة (.) في كل
البيان ظهوراً بعد ميشال شبحه كمنطقين من تيديولوجية التمايش
الطائفي أو المصيرين بها كمرور طروحاته الأسلية إما بالتشديد
على قبيلة التمايش التي يفرضها التمايش الاجتماعي - السياسي
وإما بتحويل شراكة الأليات الطائفية نصورياً، إلى اتحاد من طرار
خاص^(٢)، لقد جرى لكون شبحه في تعريف لسان مجري
المثال، فشاخ حتى لم يجد يجد م. حقاً يجرى على الساق، وهل
هذا التفرقة، بالمعل، يدعي؟ ماذا لو كانت تبدأ، في وقته المعلن،
غير ما هو من تعريفه الشبحاري؟

والشك يبد، شكاً في البدايات فهل شك واحد ممن كتب في
الطائفية، في التعريف الشبحاري بطائفية أخذ الجميع بهذا
التعريف بلا استثناء، فمن بينهم الحارثيون^(٣) - ومن بينهم من

(١) مجلة «الواقع» العدد ٥/٦ تشرين الأول ١٩٦٤، ص ٤٢
(٢) «سبعه عشر بيان» في «الانفجار» لانتصار مجلة «الواقع» العدد المذكور
ص ٦٤ - ص ٦٥
(٣) شكلاً هذا التعريف الخاص الذي لا يمكن له إلا أن يستوي بر التعريف
الشيماوي فالطائفية تمثل عري يرى نفعه تاريخياً بمنة يسمت خاصه
في إطار التركيبة الطائفية اللبنانية صيرود حداثه في فضاء الطائفية في
الحروب الأهلية اللبنانية مجلة «الطريق» عدد ٤، كانون الأول ١٩٦٣
ص ٥٤

أن يكون كذلك - ثابتاً ببعث القول إن الحدائق كيان [اجتماعي] دائم يقاتل، متماسك بلحمته الداخلي، حين الجذب في وجوده، حتى يكاد يكره في حاضره ما كانت قبل، في ماغيه، متكرراً ولا تغيير. هناك استحويل الطائفة، بيد التعريف الحاضر في كل ما برأت، جوهراً، أو ما يشبه الجوهري، من حيث هي المنصر الأولى البعد، أو الوحدة الاجتماعية الأرض في تكرين المجتمع اللبناني الذي بعده يتجسد، فيتحقق، طائفيًا، كإطار خارجي لمجموعة من الامليات المتمايزة ولا نقره، هي مثل هذا المجتمع، علاقات اجتماعية سوى نبي طوائف، ولا يمكن لسنبل هذه العلاقات فيه أن تتعدى إلا كملاقات طائفية، فيها حائل البعض من المتحفظين أن يتأذى بتوحيين يلزم به نبي ما يسميه، بتطاعه **الطائفية والتطبيقات** فمثل هذا الترفيز منسحب في حينه كما سري، بعد الغشيل

قد الظاهر من الأشكال، وطند الوعي المتسطح في البني، وقد الفكر المسيطر في الشائع والسوي، وقد التجريبي التخاذ، قد الفكر البروجوازي ينسب الفكر العلمي في محاولته - أو محاولاته - إنتاج معرفة مادية متسلية، من موقع غير نقضي لموقع الفكر المسيطر. قد نو كانت الطائفة، إذك كما بيتا، من هذا الموقع النقيض، ليس خيتاً، بل علاقة سيمية محددة بشكل تاريخي محدد من حركة الصراع الحقيقي، من شروط البنية الاجتماعية الكروموبالية اللبنانية؟ لن ننميه معللاً كبت به هي دراسات سابقة أكتفي بالقول (١) لأخذ بالتصريح الشيوعي للطائفة. وبنان، يفرس على الفكر الناظر في الواقع اللبناني متعلق لا يمكن الخروج منه إلا بالخروج عليه. وهذا يقتضي، بالطبع، بضرورة النظر في الواقع هذا من موقع آخر غير موقع

الفكر السبحاري المبني على شبكة الطائفي المتمركز بوجهه اوي،
والتحولات من الفكر غير اتواته، أي بمفاهيم نظرية أخرى، هي،
بالفحص، مفاهيم الفكر النقدي، فلفظ في البناء الفكر في بعض
مستوى، كيف يمكنه منطق صادم هو منطق الفكر الطائفي الذي
نقد

3 - في العلاقة المؤسسية بين الدولة والطوائف

يشكل النظم الحكم لبنان مجتمع متعدد بطوليه فيه دور
المؤسسي الحكمي بواحد، هنا الحكم موضوع في صيغة بداعة
هكذا هو لبنان وهكذا هي الدولة بعدة منذ أن كان وإلى الأبد
لا جديد في هذا القرن، ولا في شكله إنه كثر شيخي، ركن
أول، هي بناء الفكر الطائفي، منه يستخلص، بصورته، كل ما
سيصبح قصور الدولة، مثلاً، يحتمل جرم لبنان هذا في نفسه
طوائفه إنه، أولاً، دور مؤسسي (دور الدولة المتحدة، حوماً،
في علاقتها بالطوائف، ربماً طلبة) لكن عبارة لا يوضح قصده
من هذا التعبير أكبر الظن أنه يشير بحسب منطق النظم إلى
دور الدولة في تأمين وجود الطوائف في مؤسسات، أو
كمؤسسات، هي بالتحديد، مؤسسات دولة، أي أجهزة إيديولوجية
(على حد تعبير أكرم)، لا تقدم، ولا ياربها، التحدي بالدولة
من حيث أنها، بقيام الدولة، تقدم. رهي هذا، نؤكد لطائفيها
السياسي الذي يكمن في علاقتها تلك بالدولة أو صيغها تقول -
وهو في رأينا صحيح، سواء أكان هذا ما يقصده مراد في نفسه
أو كان غير ذلك - لكن وجود الطوائف كانتا بوجودها المؤسسي
هذا، الذي هو هو وجودها السياسي الإيديولوجي، وليس بوجودها

الدولة التي يرتبط وجودها بوجود الطوائف ليست الدولة بالمطلق، بل هي حالة اقنونة الطائفية القائمة في لبنان فكانه ممكناً أن يكون قوله صحيحاً لكن حقيقة المذهب التي فيها صانع حكمه تتقلب كصيفة البساطة التي فيها صانع حكمه الآخر وطابع لإطلاق تطامع البساطة يجد تفسيره في نزع الفكر البسيط، في شكله انطوائياً، بسيطه البورجوازية المسيحية في بعدها انسياسي الطائفي، إلى تقسيم نفسه كأنه الفكر بالمطلق، وكأن عرقه من القوي كالحقيقة هذه، تتزعزع من طرفها المسيحية إلى تأييد نظامها هذا، فترغب التأييد هي التي تفسر حقيقة الإطلاق والبناء، ولذا لا يكون الأمر كذلك، في تقسيم معاهيم الفكر الطائفي؟ ولذا لا يكون الأمر كذلك، ما علم بيننا، بهذا الفكر، من الكيان - البورجوازية من تحت طوائفه، وفي دولة هذه الطوائف؟ إذن لا يكون هناك إلا بطوائفه، ولا تكون دولته إلا بها يكون لبنان طائفياً أو لا يكون، ودولته كذلك هكذا، كانت، وهكذا، يعني وعلى دولته أن تكون كما هو، وإن لقي.

نكن تاريخاً لها بحثت يؤكد حكم ما يدرس مرة، ويولد ما يقرر، ففي عهد الاستقلال بالذات، تمرر بناء النظام الطائفي الذي أنشأته أسسه في عهد لاشباب، وفي عهد لاستقلال اكتمل الوجود المزمسي للطوائف في كيانات سياسية لها استقلالها الذاتي المتميز بأنظمة الخاصة وبعد كان بدوره الاستقلال، وحتى دولة البورجوازية اللبنانية، الدور الأول في تعزيز هذا البناء (بدلاً من نقيضه)، وفي تأمين الأطر المزمسية الضرورية لوجود هذه الكيانات وعبر عنها^(١)

١- راجع في هذا المجال إميل ديبا في كتابه «التربية الفكرية التاريخية للدار المبني والمعموري» مطبوعات جامعة اللبنانية بيروت د ١٩٨٠ نقراً

لقدّم أبس هذا ما قصد إليه مسرّ في ذلك التعبير المختار
 لكن اصطلاح الدولة مثل هذا النور المؤسسي، في علاقته
 بالطوائف، يتناقض مع منظر الفكر العائلي الذي يرى في
 الطوائف كيانات اجتماعية قائمة بذاتها، بينما هي، في وجودها
 المؤسسي ككيانات، سبيل قائمة بالدولة والماز، بالطبع، كـ
 بوس أن تكون قائمة بذاتها، وأن تكون قائمة بالدولة فهي، في
 الحالة الأولى، جواهر كما ذكرنا لكنها، في الحالة الثانية، هي
 وجودها المؤسسي هذه، علاقات سياسية خاصة بدولة محددة،
 وبالتالي، بشروط تاريخية معينة في شروط هذه الدولة. توجد
 (عني يُعَدُّ إنجها) بحدتها، فإذا تعطلت الدولة، أو تعطل
 دروها، باتت مهتدة في وجودها المؤسسي نفسه، كطوائف، لكن
 تعبير في الدولة أي هي بتشيء يحدث تعبيراً في وجود هذه
 بسبب من ارتباط وجودها القوي بوجد الدولة، كما سبق ذكره
 هذا من حيث من سرّ في هذا فكله، فترجع إلى النص

٤. في دور الدولة العائلي

أما الدور التكميلي والصوّات المنسوب إلى الدولة، فيصح
 القول في موقع مجاهد من الطوائف هي هي في علاقة خارجية
 بها، مستقلة عنها، من حيث هي خكم بها فالدولة ترى
 الطوائف، لأنها بطوائف جنيها، لا مسمار إلى واحدة ضد
 أخرى بل يوق بينها إذا اشتد ناصبها، وسرور دون ماصبها

- في هذا الكتاب تاريخاً مفصلاً لآلية الطوائف في عهد الاستقلال، رجع
 من الدولة نفسها هي كيان سياسي مستقل بذاتها وهذا التاريخ بعد
 خاص من ١٩٤٣ إلى ١٩٦١، تاريخ تأسيس المجلس القومي الأعلى

حفاظاً على وبنيتها التي هي بها جلياً تقوم كدولة نظرية
بهذا القول، يستعيد مسرّة مفهومها تقديدها لدولة هو مفهومها
البروجوازي الذي به ترتفع قوى طبقات المجتمع رجسائه
وعرائده، تستوي من خارج، حكماً عليه مع قارئ بسيط من
أنها حكم بين طوائف، يساها هي، في مفهومها ذلك، حكم بين
طبقات وجسدها، لقد استبدلت الطبقات بالطوائف، دون أي
تغيير آخر في المفهوم.

نكر دور الدولة «الساكنة» هو الذي في الجين، يسرع
الانتباه، بسبب من سرعته واللباس، صاحب النص بؤكده، مرة
أخرى، في نهاية مقالته، أهمية هذا النوع، في كلامه على خبره
وجود «ميران قوى متوازنة» بين سائر الطوائف في المجتمع
المعقد، لكنه لا يوضح ب هو هذا الواجب، وكيف يكون، بل
هو، مثلاً موازن مساواة؟ هل هو موازن مشاركة؟ هل المشاركة
هي المساواة؟ ثم هل هي، بالفعل، ممكنة؟ أليس هي تحقيقها
الفعلي - إن كان ممكناً - تعطيل لوظيفة الدولة؟ بل كيف يمكن
لدولة أن تقيم بين الطوائف توازناً إن كانت الدولة نفسها حقلاً
للتنافس بينها؟ ألا يفترض إمكان جعلها يمثل هذا الدور أن
تكون، كما هي في مفهومها النظري ذلك، من خارج الطوائف،
ومرور الطوائف، فلا يكون لها، بالتالي، طابع طائفي، ولا يكون
لنظائرها فيها موقع، فتكون، حيثما تقطع هي موضع صاعد بين
الطوائف؟ لكن، إذا كانت كذلك، هل يصح بإمكانها أن تقوم
بداءة الدين؟ أليس هي هذه، إذن، مأزقها حتى تكون للطوائف
حكماً بها، من الضروري ألا يكون لها طابع طائفي، إذا لم
يكن لها هذا الطابع، تعطيل دورها المحكم الموازن مثلاً؟ أما إذا
كان لها بالمقابل، طابع طائفي كالذي لها في واقعها الفعلي، ألا

يكون التوازن الذي عليه بين الطوائف: «حيث، نؤمن من روح آخر مختلف عن توازن وهمي هو توازن مساواة أو مشاركة؟ إله توازن هيمني. هذا كان كذلك، وهو بالفعل كذلك، قسامته يعني تأمين الهيمنة لطائفة معينة، دون غيرها من الطوائف. أليس هي، هذا تالف مع ذلك المصنوع للفرقة الحكم؟ إلا إذا كان دور الفرقة هذا بالذات يمكن في تأمين هذا التوازن، أي، ماثلي، في تأمين الهيمنة لطائفة هي، دون غيرها، الطائفة المسيحية، وإظهار خلافه الهيمنة هذه بين الطوائف كأنها خلافه مساواة أو مشاركة. هذا كان هذا مكنيا، فالؤال. حيث، هو التالي، ما الذي يفسر فيه تلك الطائفة المسيحية؟ هل هي مهينة بذاتها؟ إن المعنى الطائفي الذي يقضي بأن تكون الطوائف قائمة بذاتها، هو مصد الذي يقضي بضرورة أن تكون تلك الطائفة المسيحية مهينة بذاتها، ويقضي كذلك بضرورة أن يكون الطوائف الأخرى غاصبة هيمنتها. لأنها، بذاتها، ليست مهينة، بل عاجزة عن الهيمنة هكذا يتحدد مطلق الفكر الطائفي، في ضرورة الداخلية، كمطلق فكري حصري. أما الدور «البرازيل» بدوره فيكون، في ضوء هذا، الفكرة، هي تأمين الهيمنة لهذه الطائفة المسيحية، ضد طوائف الطوائف الأخرى، إما إلى الهيمنة، وإما إلى المساواة والمشاركة. إنه، ذلك يكمن في تأمين التحقق لأولي لإحدى إنتاج تلك العلاقة من الهيمنة الطائفة التي بها يقوم الجميع المنعقد. فهو، بعد المعنى مطلق، دور «تصميمي موازنة»، هو، بهذا المعنى أيقنا، هي تناقض مع دور الحكم الذي يفسح الفرقة في موقع محايد.

نقد ذهب شبحا في معالجة هذه القضية إلى حدود بقي مرة بعيداً عنها. فنتجها، مثلاً، لا يقتضي أن يؤكد، هي واحد من موضوعه. ومن موقع فكرة الطائفي مصد، أن السلطة الفعلية هي

في يعني السيادة والسند، فلهذا الهيمنة دون سائر الطوائف وهو، بهذا القرن، يؤكد، بالتالي، الطابع الهيمني لتوازن الطائفي، لكن، دون تمييز بين مومني السيادة والسند في الدولة أما في كلامه على السلطة التنفيذية وعلى مومني الجمهورية في هذه السلطة، برز، خاصة، فهو يحدد النظام السياسي الباني بأنه نظام «ديكتاتورية مقننة»، دون تحديد، بالطبع، لطابع هذه الديكتاتورية، هل هو طائفي يودجرازي، أم طائفي، ولقد تناولت هذه الأمور قليلاً بالتفصيل في درسه سابقة، فلا ضرورة للتكرار إذن، أكتفي بالإشارة إلى أن عدم طرح تلك الأسئلة في الكلام على السور «السور» لسرقة يوحى بأنه هذا السور هو إقامة المساواة بين الطوائف، حتى لا تكون بوحده منها غلبة على الأخرى، وحتى يهيء العلاقة بينها علاقة الإغالب ولا مطلوب، كان التوازن يكمن في هذه العلاقة التي تطمس طابعه الهيمني هذا من التحليل الإيديولوجي إلى جنب الأشياء، والعلاقات، نقائصها.

5 في علاقة الدولة بالعدد

رغاب مسرّ، بطلية، مسكوناً يستحق البشارة التي مع انطلق في وضعه المجتمع اللبناني كمجتمع متعدد، موزع بين هذا المجتمع والمجتمع الموزع أو المتجانس، من جهة علاقة الدولة بالمواطنين، فإن كانت هذه العلاقة هي المجتمع المتجانس، علاقة ماسرة فهي في المجتمع المعقد غير ماسرة، كما بالطائفة التي هي ومجد ضروري، بين الدولة والمواطن، كان أولى بمصاحب النص، بـ يقرب فيس الدولة والعدد، ففي المجتمع

المتعلقة بتمتع طوائفه، لا وجود لفرد كمواطن، لأن الوجود الفعلي هو للطائفة، التي هي الرابطة الاجتماعية لأولى بالدولة لا متوقفة بوجود الفرد إلا عتياً إلى طائفة، بوجودها يرجده، ولا يرجده بدائمه أو لحائمه، ولا حتى بالعودة، أو لها فيها، وموجودها بوجود طائفة، وموجود أيضاً للدولة في المجتمع المجاني وحده. يوجد الفرد كمواطن، مستقلاً بدائمه، في علاقته المباشرة بالدولة، وشرط وجوده في هذه العلاقة الطولية، أن يكون حراً من كل انتماء آخر (ديني أو طائفي، مثلاً) غير انتمائه إلى ذاته التي هو فيها، وبها، في علاقته بالدولة، دولة جنسية ولا وجود له من خارج علاقته هذه بالدولة. علاقته بها هي وحدها العلاقة الاجتماعية قائمه، في منظور الفكر الليبرالي، على ماحقة بمسبب العلاقة الطولية، من حيث هي، هي أساسها الماحي، علاقته إنتاج لتلك الوجود الاجتماعي المطلق، هي المجتمع المتجانس الموحدة، هو لفرد، موضوعاً بالنسبة كمواطن، غير في المجتمع المتعدد بالدولة، بطلاقة، لا للطائفة، ولا للفرد.

6 - في الدولة المركزية والتمتع الطائفي

يكن الطرف في الأمر هو أن. سرقة يميز التعارض بين التعدي والجمانية^(١)، فالطرف المقابل للجماعة المتعددة هو المجتمع المتجانس. هذا يعني أن الأول لا مجاني فيه بين طوائفه، وبالتالي، بين أفرادهم. وهذا يعني أن الثاني لا طوائفه فيه.

(١) مثلاً في هذا القسم فإن المقرر يتلخص في بيان بمعنى التعدي والجمانية الآخر يتلخص في بيان معنى الجمانية لكن التبعيض المطلق يوفق بين وجهين فالطرف منه ٦ مجلة الفروع الصادر المذكور من 6

ومثاله، عند سرده الـجغرافيات الغربية الكبرى^١، لكن هذا اللون خاص به، عندما قالوايات المتحدة مثلاً - وهي من أكبر الجغرافيات الغربية، إذ لم تكن أكبرها حتى الإطلاق - تقم عدداً من الطوائف هو «ضخام ما يضمه لبنان منها، فلهذا، يُعد المجتمع فيها متجانساً» بينما هو مجتمع في لبنان؟ لماذا الطوائف هي مرساة أو كندة، إذ هوستراليا آخر الاتحاد السوفياتي ليست طوائف، بينما هي، فقط هي لبنان، طوائف؟ بحسب منطق الفكر الثماني الذي يعتمد في تقنين الفكر الطائفي، صحيح بالقول إن الطوائف ليس طوائف إلا بالدور - لا بدائياً - كما هوهم الفكر الطائفي، والدور في لبنان هي التي تؤمن بجموع الحركة في رحابة إنتاج الطوائف كيانات سياسية هي، بالدور وحدها، مؤسست. ومنطق الفكر الطائفي الذي يعتمد سرده في معيجه يقلب الأشياء مكانها، فظهر الدور طائفة، كأمر نتيجة نهية الطوائف في المجتمع اللبناني، بينما بها - أعني بالدور - تتخذ الطوائف في هذا المجتمع ربه، يُعاد إنتاجها، من حيث هي كيانات سياسية أليس طريفاً، وهذا دالة بالغة تعيد في ن نكول أن تكون الطوائف بحاجة إلى احترام الدولة بها، حتى تكتسب جدارة الوجود؟ جاد، لم يكن احترام بها، كان وجودها سرده، عفاً عوجاً على القانون، رخدجاً، بالتالي، على الوجود؟ إذا جمع ما دلول، وهو في رأينا صحيح، واستقام مطلق التحليل ضمن منطق الفكر الطائفي، اسكن القول، بكل صراحة، إن شير الدولة التي به تكون الطوائف طوائف، بإمكانه، في شروط

تدعيمه محادثة هي التي فيها مفهوم الدولة يتمثل واحدة إنتاج الطوائف ككيانات سياسية أن يجعل من المجتمع اللبناني مجتمعا متجانسا حتى في تولد طوائفه نفسه. ليس تعدد الطوائف بالمعنى الديني للكلمة، هو الذي يصور دون توحيد المجتمع ومجانسه، وتكون مرجع الدوره ريجانسه، كدولة مركزية وحدة وكأداة توحيد المجتمع لكن كانت علاقة الدولة بالطوائف أساسية مرجع الطوائف هي مؤسسات هي كيانا سياسية، فهي بالعكس، معطلة لوجود الدولة كدولة مركزية وحدها ما يؤكد التجربة التاريخية اللبنانية منها، سواء في وجودها السابق على الحرب الأهلية أم في وجودها في هذه الحرب، فعلى يقين ما يؤكد انطوائ مسرة وحيرو من الداهيين في انتهاء هذا الفكر البروجوازي البسيط في شكله الطائفي، لا تومئ ولا تويق بين الوجود المؤسسي للطوائف ووجود الدولة المركزية الواحدة لا تعيش بين الوجودين فكل من الاثنين ينبغي لأخره والعكس بالعكس فلك أن الشرط لأساسي لوجود الدولة كدولة مركزية، نجد مبرورها لأمثل في الدولة البروجوارية هو ألا تكون طائفية بادعاء طائفيها الطائفي هذا، ينفي ذلك الوجود المؤسسي للطوائف، الذي هو بالمولة وحدها، وجردها السياسي ولا آخرون، بالطبع وجردها الديني⁽²⁾ لكن الدولة التي بها يوجد الطوائف مؤسسياً وسياسياً، هي، فقط، الدولة الطائفية. ولا يمكن بها أن يوجد كنظرك يثير هذه الدولة والدولة الطائفية هذه،

رد ونسبنا انشاؤنا لهذا إلى هذه الأمور مؤكداً ان الرجوع المعني للطوائف هو وجودها السياسي لا الديني فعدت ذلك أيضاً إدوار دقاده في كتابه المذكور أعلاه

في تعريفها نفسه، ليست دولة مركزية، ولا يمكن بها أن تكون أو
 أن تعبر كذلك، إلا إذا كانت دولة طائفة واحدة، لا دولة طوائف،
 كما هي في تعريفها، أو كما يظهر لنا أنها هي هذه الحالة،
 لتصبح، كما إسرائيل، دولة عنصرية، شرط قيامها إلغاء غير
 وشرط وجود الدولة المركزية، بما هي دولة الطائفة الوحيدة، هو
 إلغاء الطوائف الأخرى، إلقاء مؤسماً سياسياً وإذا أمكن، هجاء
 بعضاً أليس هذا ما حاوله يشير الجميل؟ أليس هذا منطق العمل
 الداعي لأزمة النظام السياسي الطائفي؟ وفي اليوم الآخر، تحليل بنية
 التنافس المارقي لهذا النظام، بين كونه طائفة ركنية بورجوازية
 تفقد صفتها، هي دراسات أثبتت زيفها سابقاً، لكن ما أريد
 قوله حتى لو كان في هذا القول ميثاق مبدع، هو أن ما
 يحاوله مسرة - وغيره - من قوامين بين وجود الطوائف المؤسسية
 بوجود الدولة المركزية، هو، في حقيقته، مستحيل، لقد بنى
 مسرة هذا، التوطين نموذجاً ساء «النموذج الترفيقي» كان آخرى به
 «يسببه» النموذج الترفيقي، لا سيما أنه وضع له مهمة جديدة
 هي، بالقيبط، أن يرفع بين وجهات نظر القائلين بالتنصيص،
 وجهات نظر القائلين بالتوحيد.^{١٠}

محكوم هذا القول بنطاق استلزامه ومنطق هدف الاستحالة هو
 من منطق التنافس المارقي هي بنية الدولة الطائفة بينها كدولة
 طائفية، فيها كدولة بورجوازية، لكن هي، لأن، في مناقشة
 هذا المنطق من الفكر الطائفي، ليس المبدء إلى تحليل هذه
 العلاقة بين الطائفي والبورجوازي في بنية السياسي فيه هي،

١٠. راجع غابرييل، ص ٢٨

يسأل أن أجيب. مع التقدير من هذا السؤال على مدى تلك تلك المحاولة من التريق المصالح؟

7 - في الدلالة السياسية للمنطق الواقعي

ويسأل من إن هذه المحاولة دالة سياسية تكون في بعض تغيير النظام السياسي الداخلي، وفي التوجه إلى تأييده، حتى د كان مديده: أمراً مستحيلاً. هذه هي خلاصة فكر مسرود، وهو ان محاولة توضح

بحسب منطق تفكير الطائفي الذي يحكم فكر مسرود، وما أن يكون الإعلام من الطوائف في المجتمع العربي متوازنة وما أن تكون حثية وسرايتها قائم بالدولة، فهذا ضللت الدولة، أو قل أصبحت. اختل هذا التوازن، ودخلت الطوائف في حالة حرب. ولأنها حرب بين طوائف، لا يمكن أن يكون فيها حكم لصالح واحد منها ضد أخرى لا يمكن أن يكون فيها، وبالتالي، غالب ومغلوب. مهما طال أمداً، إذن، لا بد من إعادة التوازن بين الطوائف إلى سابق عهده، كأن ثبت لم يكن لا بد من العودة بالنظام السياسي، عدم وجود الطوائف وعياني لتجديداً إلى ما كان عليه قبل الحرب. عانت نظام هذا، دائم بتسوية الطوائف. الطوائف دلتهم بتسوية هذا قدر المجتمع العربي أن يتأيد وشرط تأييده أن تتأيد دولة بها يكون إن لم تكن، ما كان. فكانت محكوم بضرورة د لبي (أعني الدولة) بلا تغيير، حتى يبقى (أعني المجتمع) كما هو من جوهره، بلا تغيير. كأنه الأوجه من بين المجموعات كلها، الذي إذا تغير، رآه لأنه

الظالم بلغة، من خارج التاريخ، لا بشروطه التاريخية. كأن تاريخه لا يعلّنه التاريخ

نحن هنا في لب الفكر الشيوعي، وهذا السحر بين القول يهدف إلى أبر منهجي واحد تأييد النظام السياسي الطائفي وحجوة هذا الفكر في تأييد هذا النظام أن الموجه اللبناني نعتدي وما دام كذلك، نعتي نعتد الطوائف، مدولته كذلك، أعتي بالضرورة، طائفية ولا ميل إلى أن يكون غير ذلك، ولا ميل إلى أن تكون مدولته أيضاً غير ذلك. فمن طائفية الأبر، - على حد تعبير طيحا - ومن بناهنا أن يكون طابع الدولة طائفية وما هذا الطابع بباريخي، بل طبيعي، أعتي ضروري، بطبيعة المجتمع التعددية، أي طبيعته الطائفية. هكذا نعتد الدولة في بنائها من خارج التاريخ وشروطه. هكذا نعتد المجتمع فيه أيضاً يقوم المجتمع بدائه، طيحي، لا يقرى عليه تاريخ، بطيحه أعتي تقرر مدولته، طائفية بطائفية، لا يقرى عليها تعبير يكون كما كان، أو لا يكون. تكون كما كانت، أو لا تكون، يزود، يقر، وزنا تقرر، برول

2 - في النموذج اللبناني

يمثل هذا الفكر العيبي بقارب سرقة موضوعه وموضوعه مزدوج، أو بل صليبي. إنه، ساره، الواقع اللبناني التجريبي، ومارة، نموذج سياسي لمجتمع تعددي (مثالي)، هو النموذج التاريخي. ويظل سرقة بلا توقف بين الواقع والنموذج، كأن هذا هو ذلك، وذلك هذا، بلا سحر، بل، في بغير آخر، إنه بنموذج الواقع، ونموذج النموذج، يعبث تقوم بين الاثنين علاقة من

السائل، كلما جرى الكلام فيها على طرفه، صبح على الطرف
 لأخره كأنه به المقصود، والعكس بالعكس على ما حذرت ذلك
 أنكر الفيلسوف يقوم علامة السائل منه صندجة الوضع اللبناني
 ممكنة بهذا الفكر وحده التي بلغ السجدة المتحدية، هي مثله
 اللبناني، كمنوع طبعي، دائم بديمومه طبعته، على الوجه الذي
 يتأهك ككله يجري الكلام، في من مرة على النموذج
 السياسي اللبناني، بين المقصود الفعلي نظام سياسي محدد في
 الزمان والمكان، هو النظام السياسي الطائفي كأن هذا النظام
 يارتقاه إلى مرتبة النموذج، مكتسباً مثلاً - بعد طرده إبتدائه -
 يجعله قادراً على التمييز والاشارة جديراً بها

كل قوة محكوم بقضيه، والتعبد مضت من الوعي، محكوم
 بية فكر هو مثله، بية الفكر الطائفي لعدم للقوى قسداً أن
 يكون، حتى في انتائه الشكلي، هي حصة نايد القائم مثلاً، هي
 ذلك الأربعة بالتنظيم السياسي الطائفي، من ابتداء الواقع الحادي
 إلى سبل النموذج المثالي أي، بالتالي، من عالم التحول
 بالضرورة الذي كانت الحرب تسميه عالم الفساد، إلى عالم البقاء
 والبقاء عقبه الرغبة

يقول انتداه مرة إلى نموذج الديمقراطية التوافقية الموضح
 في مفهومه العام وفي حالة الديمقراطية الأوروبية المصيرة كم
 يحق دراسة متصلة لشروطه وتبليغاته الخاصة في لبنان لبنان
 يتطوي على مزاج خصوصيه، لا سبب وجود دين هي مزجة
 ثيودوراه ومحمد في مزجة تواضعية ضميعة أو متاهض بعض هذه
 الفرقة لذلك، فإن التجربة اللبنانية مهمة جداً فاعلم النموذج
 بقدراسة فعلية وقيمة المعيارية

ما هي شروط استمرارية النموذج اللبناني؟

إن تصنيف النظام السياسي اللبناني كنظام لوالقي يسمح بتغير النموذج وحرارة استمراريته^(١)

يجري الكلام في أول النص عند «النموذج» المفهوم «طبيع»
الوالقي» كذا هو في «مفهومة العام» وفي تعيقاته هذا المفهوم
في «الحيثيات الأوروبية» الصبغة أما بيان، فنظور فيه،
في واقعته التاريخية العقلية من حيث هو، من حيث أن
يؤكد أن يكون حافة خاصة من ذلك النموذج - وليس مرفجاً -
أي طبيعياً خاصاً لمفهومة العام ونتهي الفترة لأولى من النص،
بشكل طبيعي. جاكيد على أهمية التجربة اللبنانية لفهم النموذج
موضوع البحث. إذن، حتى الآن، هو النموذج منه، أي من
مفهومة العام يتطوّر الفكر في النظر في واقع تجريبي معين هو
بيان، وهو ثابت إليه لسوء من منه إجمالاً في الظاهر حركة
طبيعية، أو حادثة، للفكر في حركته في المنهج الاختياري من
المفهوم النظري إلى التجربة، ومنها إلى المفهوم ثانية

ثم يتقلب النص، ويأخذ الفكر فيه شحى آخر، في سؤال
مفاجيء يؤكد مسرة الأسود، لأنه، عندئذ، انموسج العملي
بالبحث ومركز جاذبيته «ما هي شروط استمرارية النموذج
اللبني؟» بهذا السؤال، يستحيل التو مع التجريبي سردجاً،
والحالة الخاصة قاعدة عامة، والفرضي (أو الفريد) مفهوماً عاماً،
وتقدم بين الطرفين علاقة من التماثل بينهما بينهما فكر غير - -
حراً - غير، هو الفكر الطائفي منه يسأله ذلك، يكشف هذا
المكر من منه السياسي الأرو كيف يقوم نظام معكوم بشرور
تفيدة؟ ولعل الأصح القول ما العمل لإقامة هذا النظام وتأييده؟

١- مجلة كراتع المصنعة المذكور، ص ٩

هذا السؤال هو الذي بقي: منطلق تلك العلاقة من النشأ، وعند
يتن في الجملة الأخيرة من النص، التي هي - أشرت - بنسبة
السيك واندلالة. لقد تم فيها تصنيف النظام السياسي اللبناني
نظام موافقي، مؤكداً وضع لبنان في تعريته الطبيعي نفسه* إنه،
بناها، مجمع لعددي وظاهري، إنه، لرائقي لا يسهل نموذج
إنه النموذج به يكون التفسير إنه، لهذا، في معنى مبررة، هو
الذي يسمح بتفسير النموذج

هل رطب لبقاري ما تقوي؟ بعد أن كان النموذج الموافقي
في مطلع النص، بدأ عندما تفسر النظام السياسي اللبناني، من
حيث هو نظري، له، أصعب النظام هذا، مبدأ لتفسير النموذج ثالث،
في صياحه هي التالية: إن النظام السياسي اللبناني يسمح بتفسير
النموذج الموافقي، لأنه نظام موافقي في مثل هذا الصراح من
الغروب (تولوجيا)، يسلط الفكر «الوافقي»، ويحل، بصيغته
ذلك، في حقله مفرقة بالنموذج الموافقي هو الذي يسمح
بتصنيف النظام السياسي اللبناني كنظام موافقي فكيف يكون هذا،
النظام الذي ليس توافقياً إلا بذلك النموذج وبما عليه، هو الذي
يمر النموذج الذي يمر؟ يكون هذا، بأن يكون هو النموذج
نفسه وما تلك الحقله المبرغة التي فيها يدخل الفكر مري
حقله الفكر المبي الذي يتحرك، في شكله الطائفي المسيطر
كفكر تجريبي، هو هو الفكر الجورجوازي الذي يتنحج الواقع
التجريبي - وهو هنا النظام السياسي الطائفي - بدوره إلى مطلق
بؤيته، لبنان، في نظامه السياسي الطائفي، هو، لهذا، بهذا
الفكر، نموذج نفسه ليس في هذا أعني في الخطر في هذا
النظام في صوره مبرجة الذي هو إياه لا يرق بينه وبينه - حوده
إلى مفهوم المبردة؟ أليس فيه، بالتالي، عشل لمساواة هي هي

مبنيهاً فأنشطة من حيث هي صدارة جلالة نظام هو، هي عقله
أي منطق خارج على كل عقل؟

9 - في منطق المقارنة

رحمى لا أنطق بالبحث من طرف عربي يشهد به من محرومة
أمر، بل نقاش، على ما ورد في نص مركب من نقاط ليس
نقاشاً كمنه، بل أن لبنان بوجوده بين غير ذي فرعة ثالثة اجتهاد
وحيد صاير لكثير أسامه زو، كان يتجه الوصوف إلى فهم
الهمزة الحقة معكوماً منطق التحليل المقارن - كما ينمو
- مما هي الأس التي تقوم عليها مقارنة لبنان كالتحليل المقارن
الأوروبية الصغيرة ولبنان كيان أو السويان أو بجرياً، مثلاً؟
وما هو المنطق الذي يمكن منه المقارنة؟ ليس من تلك الأس
واحدة على الأقل، هو بالتحديد، تحييد الاقتصادي، بما يسيه
الاقتصادي من علامات إنتاج خاصه بنمط معين من الامتياز
وهو السياسي، بالتالي، كآلة صائم يدانه، لا علاقة له
بالاقتصادي، ولا قاعدة مادية يقوم بها؟ ليس يعرف السياسي
كهذا، يوضع السياسي في تلك البلدان، هي علاقة مقارنة؟ ليس
منطق هذه العلاقة هو بالضغط، منطق تماثل؟ ومنطق التماثل هذا،
هو من المنطق التجريبي الذي لا يستقيم، لا يطرده المختلف من
دائرة العقل وليس للاعتلاء جعل غير عقل التناقض الذي هو
يد العقل الديالكتيكي والحق هنا إذا كان، أقام المقارنة
لأنه مادي - على قاعده لا اختلاف، لا على قاعده التماثل
ولفاه مثل هذه المقارنة على مثل هذه القاعده، نعني بضرورة
ربط السياسي والاقتصادي ربطاً هو القائم، بالعمل بينهما، وهو

لندي يسمح بمعارف السياسي بالسياسي، دون تمويه - وهو وبند
 عرف السياسي حين الاختصاصي، كأن السياسي معلق، في سماء
 ذلك بخيوط الهباء) فثمة، حيث، بها أغني بهذه التقارن،
 بين السياسي والسياسي من بلدان مختلفة، ومن بياب جماعية
 مختلفة، وحتى فاعلة مادية اقتصادية مختلفة، وحدة سلطة هي
 وحدة ثنائون كوني في صيغته المجتمعية (إنها، إذن، وحدة
 اختلاف، على تقضى وحدة التماثل التي هي، كوحدة مجرعية،
 وحدة علاجية، كما في (نموذج الديمقراطية التوافقية)

ريكين التحد مثلاً على ما سوى أليس من اختلاف بين أن
 يكون التحد، مثلاً، قومياً، وأن يكون لغوياً، أو جهياً، أو
 جنسياً؟ وهل هو واحد في تميزه، كما هو واحد في اختلافه؟
 ولماذا لا يكون تعدد الطبقات الاجتماعية، أيضاً، تعدداً لمبدأ
 صبره في الطائفي؟ لماذا الخلط بين تعدد طائفي وتحد عومي؟
 والتحد، في لبنان، هو، بالذات، وحدته، طائفي أما بلقائه، أي
 من خارج الفرق، وبمعزل عنها، فهو، كأني نجد عيني، هو، في
 أي مجتمع آخر، عموماً، يكون التحد الطائفي، في لبنان وحده،
 محدداً (بالحمى السياسي، والاجتماعي، في نفسه، بالحمى
 الطائفي الذي تحد مايقاً في علاقته بالدولة) ولا يكون كذلك
 في فرنسا، أو في أميركا؟ لماذا يكون في لبنان قومياً وإلماً
 وحضارياً وثقافياً، وما شاعت الفاشية الطائفية المنصرفة أن يكون،
 ولا يكون شيئاً من هذا يثاب في فرنسا، كأنه غير موجود؟

10 - في الحل التوافقي / التوافقي

أفنى من التخطي، مصلحة الطبقات لها متطفا الذي ليس
 دوماً يعني، ولذا هو، إليه

إنه يجب المولدة أحسن التوافق بين الطوائف وقت لا ريبه
في أنه يجب تعوية القولاء حتى يعود إلى الطوائف توازنها،
بحسب النظام منه هي علامة فكر مسرة، متجددا تتكرر في
كتاباته الآخرين. ينهون حجة في رفعهم جميعاً بصوت واحد
أبوركستالي، شعار موقود القوم وبناء المركز¹¹ في المجتمع
المستعد ومرة¹² يحيى هذه¹³ إنه ضمان استمرارية النظام¹⁴
والنظام هذا هو، بالطبع النظام الياسي الطائفي القديم في
رأيه بتعدد طوائف المجتمع المعتمد عطفه مأمين شروط
استمرارية هذا النظام، بعد استعلاءه بلغة مسرة الأكاديمية، أحيى
لإيبوبولوجية، مسرجاً هو المردج التوافقي وتعتبر هذا الهدف
يحل، بعد ثاقته على أن استمرارية هذا النظام بانه في واقعها
المعني، مهتمة بخطر التوحده وبات النظام، بالتالي، مؤقداً
بالامهيار والارزاق ومسرة نفسه يعني، بصراحة، أن النظام
التوافقي قد تعطل في الياسي¹⁵ وسنرى، هذه اسبابه هذا،

[illegible]

(2) مجلة الواقع، ص 21.

(3) محطة الواقع ص 22

التعطيل، كما يمنحها الاستكشاف، إذن، معقدة، والحل موزع، والفكر لا يحل من اتساق لكن ما يجب قويم، قبل استكمال التحليل، هو أن السباق الفكر هنا هو في حكمة لتحقيق ذلك الهدف، و، بالتالي، كالمع في صياغتها الكلبة بالناس، وظيفة ريسونر جينه، فالنظام السياسي، مثلاً، طاقتي - أو غل، لإرضاء مسرّة، سواقي - لأن المجتمع معدي، ولما كذا صبير هذا، المجتمع أمر مستحيل - بحسب مطلق الفكر الطائفي في تعديده النوازل ككيانات مستقلة قائمة بذاتها⁽³⁾، فإن تغيير نظامه السياسي الطائفي أمر، إن لم يكن مستحيلًا في عينه، فهو على الأكل، أمر مكروه، لأنه مضر بوجود المجتمع المعدي نفسه، وبالتالي الطائفي الذي هو «لمعة التوافقية»⁽⁴⁾، على حد تعبير مسرّة ذلك أن كل تغيير في هذا النظام يفرضه بضرورة منطق التنازلي، إلى إقامة نظام «تروبي» هو نظام «مهاد للفيوتوبية»⁽⁵⁾، و، حده من اثنين، إما تغيير يؤدي إلى نظام كهذا، بفضله المجتمع المعدي، وإما إعادته بناءً بنظام طاقتي بناءً، على اسمه «سابعه» حرك تغيير، ما هنا - ربما - إصلاحات متنوعة الحل الأول، ليس بحل، وحين الثاني هو «الامكان الأوسع»⁽⁶⁾، أما «العجينة التي يطالب بها البعض، وإساءة الطائفة البنية التي يطالب بها البعض الآخر، فحماية منهم حشر الآخر في الرقوبه، وكلاماً يشبهان، صعب، إلى استصلاح النفسية الطائفية»⁽⁷⁾، هكذا يلقي مسرّة، في مظهر بوطرين، حلاً هو بالمعنى الدقيق للكلمة، الحل البهيم

(3) «الابوج السياسي القيني». كالمعير المذكور من 485

(2) المصدر نفسه، ج 483

(3) المصدر نفسه، ج 485

(4) المصدر نفسه، ص 47

الأوحد، وإذا كانت حلة النظام السياسي في طائفته - وهي - بالفعل فيها - فالحل هو في إلغائها ولا يقدم صورة أي تفسير في كتابه لإلغاء هذا الحل، ولا يبين لنا كيف أن إلغاء الطائفية السياسية يعود، لأنه، إلى إعادة بناء النظام الطائفي. ونحن في هذه الحالة نوافق مع فكرة الطائفي، بله دولة ديموقراطية علمانية غير طائفية لا يلحق الطوائف، بما هي، بحسب فكرة هذه كيانات مستقلة، بل علمية، بما هي علاقات سياسية بالمعنى الذي تحدثت في أكثر من دراسة، لأنه في التعبير آخره يلقي وجودها المؤسسي السياسي الذي هي به وحده طوائف وهذا بالضبط ما تبخه البورجوازية المسيطرة وهذا ما يرفضه بالتالي، فكون الطائفي، فلو كان صحيحاً كون «سواء» إلى إلغاء الطائفية السياسية هو استصلاح، أو بقوله، في نهاية المطاف، إلى استصلاح لنظام السياسي الطائفي، لم قاومت البورجوازية، وما رفضه مرة نفسه، لأنه لا يتناقض مع توجهه التوافقي، لكنه ليس كذلك، وهذا لم يعطه قائله حتى يصل، بالتحليل، إلى وضع لا ينتج إلا صبي واحد من حلين، لا بآل هو الأول (النظام الأكثري)، وهو مرفوض، والثاني (النظام التوافقي/ الطائفي) وهو، برص المرفوض، مثير، حتمه إذ لا حل غير. لهذا يميز مرة بأنه «الإمكان الأوحد»

يشي من الحديث، أو من السجدة، سأل أليس النظام الثوري، في موازنه الهيمنة نفسه، نظاماً أقلها؟ أليس مازن الاثنين واحداً، من حيث أن كلمة منهما يستلزم الآخر ويستدعيه كحل، والعكس بالعكس، في حركة جاذب الطوفان المازني؟ أليس هذا المأزق الواحد هو جو مازن النظام السياسي الطائفي، في وصوله إلى نقطة القطع في سركه استمراره أي إلى لحظة الحسم

في حضوره بغيره؟ والتمه، جوهم قدرها على التسمية
الإنشولوجي، ليست ناهية على أن يمتح التاريخ من صميم
قرونها

11 - في تقوية الدولة

لكن مأساة الصكر الوجودي - ومأساة لفته - أنه يحدوث هذا
المسجل واجب عليه، إذن، بن يشكك في التقييم وصلاحيته،
وأن يفتح في هذا التشكيك، لعل الواقع يستجيب لرغبته في تأكيد
نظامه، (أعني السياسي الطائفي)، فيتأكد مكننا يخصص سره
خلاصة كتابه يكاملها - وهي من ثلاثين صفحة من الحجم الكبير
- بتشكيك في جدوى التطوير السياسي كأنه ما كتب كتابه
القديم هذا إلا ليعلن به إلى هذا القدر ما كان بالإمكان أحسن
مما كان ولا يوجد لبان لبقائه السياسي الطائفي بغيره، فهو
التموضع التوافقي الخاص بمجتمعه الشعبي ألم نجب الحرب
صحة هذا القول؟ وهل كان اللبنانيون بحاجة إليها لإثبات صحة؟
وهو العالم، أصلاً، عيادته، صيد الحرب، ويعتقد منقاد،
التطوير؟ فوهن التطوير السياسي حائل طائلة للأفليات بعد
الحرب؟⁽¹⁾ يأل سره شككاً فوهن يمكن في يأل خلاص
البلد من التمييز السياسي؟⁽²⁾ يسأل سره مائة، شككاً "وهل
عمليات ما بعد الحرب موهبة، أصلاً، تطوير سياسي مهم؟"⁽³⁾
ويحل في السؤال ياء ثم يطرح سؤالاً لعله لأهم فوهل المأساة

(1) المصدر نفسه، ص 470

(2) المصدر نفسه، ص 473

(3) المصدر نفسه، ص 474

التي يعيى لبنان نتيجة من نظامه السياسي⁽¹⁾ وجيب سرّاً طبعاً، رتبى قاطعاً، ويصعب يشارفه مالك في دعم رأيه ثم يقربه وبالعكس فقد أظهر النظام السياسي اللبناني، بالنسبة إلى الأساسات، مغالطة لا مثيل لها، عاقبة لا يزال معكوماً، هي الصعوبة الدستورية، بالبيان الوطني، ويذكر 1926، وحتى يربط انتهم منه لقد انتهت الدولة بكن الدولة ليست النظام قد لا تفل مغالطة النظام منه على جوده، فكيف نبحث على أن نحدد بعض الأبعاد بعض البنى الأساسية الراسخة () إن العمل في مجال التغيير السياسي في لبنان المتعددة يتم من خلال البنى المظلمة، لا بالتمويه والتشويه⁽²⁾، إذن، النظام السياسي الطائفي القديم على قاعده تلك البنى الأساسية الراسخة، ليس للتغيير، بل لتأييد منه هي الممارسة العامة التي ينتهي إليها تحليل مسرة بنا رجب ثورة الدولة لكر. الزاى هو كيف؟

جوابان يقدم بهما صاحب النص في صمد وبعد تجريبي، و لآخر نظري، أو نموذجي الأول هو الذي يتجسد فيه نموذج الدولة المويه في «التجربة الحاقلة التي يحومها الرئيس أنيس الجميل» إلى أن النص المثبت أحلاء بمنحيت الملامح الأساسية لهذه التجربة، كمنحيت ملامح تلك التمردج، ويرسم في حقن الممارسة السياسية النهج الذي يقود إلى ثغور الدولة أما النهج عفاً فهو، يساطة النهج الكتائبي رأم التمردج ذلك مهر، بالقبض، نموذج الدولة الكتائبي، أو غل نموذج الدولة في المشروع الكتائبي، كما يحاور مجيد الرئيس الجميل وأما

(1) المصدر نفسه، ص 476

(2) المصدر نفسه، ص 476

ملاحح ملك التجوية مهي التي نضجده في ميدان السياسة الخارجية، فمفهوم جاري مصادك وصلب لفسافة، وفي ميدان السياسة الداخلية، بالمفهوم إياه الحدود الصوية التوافقية لآنها بإختصار، محاولة إجابة بناء مركز القرار

لو كان علي تصنيف النص بلفته إنه، يزعم نألقه بأكدسيته، ومودجته، وتوصيته، بل ربما بسببه منها، يتلوج في باب لمفوح السطاد، هو، برغبرج، صنادير يكامله، أحني حتى في لخته ومفاهيمه إلى طرف مهي في هذه الحرب لأهية عن الطرف الكتائي سبب، بالطبع، عبد اللعبار، فيه جوعاً، يلوم النص، في ابتداءه المبكر، ككتي عبد إصفه الانتصار، وسيد التوية بلا توية أقول، إن السادة الكتائييه التي يمتد بها منزه، ومدهن لإيه، يبري ميا الأساس التي عليه، به، تقوم التوية، مرتبة لموتها، هي التي تجسد، في معاهدة البق التي، أكل ما يتلاد فيها، هي أنها تجعل لبنان بلا سياحة، وبهذا رفضها التمتع وأمقتها، وأما «حدود التوية التوافقية» فهي التي تجسد في رفض كل، صلاح بنظام السياسي الطائفي، بل في نشب به دون تمييز، وأما محاولة إجابة بناء مركز القرار، هي، بإسطة، محاولة إعادة بناء ما تصبغ من مركز الهيمنة، أو أقل موقع الهيمنة السياسية التي له، في هذه المدة الطائفية، بالضرورة، طابع حادتي، إنها مصادره إجابة بناء لهذه الدولة، بما هي دولة طائفية، وهي أساساً من تواردها الهيمنة، التي تصبغ بضمير، والحرب الأهلية، هي، إذن، موجهة ضد القوى المطالبة بالحرية الوطني الديموقراطي، لنظام السياسي الطائفي

أما الجواب للتطري لأخر، هو الذي يحدد في سره المراسل الرئيسية التي عليها، حسب تمييز، - شوية عابيه المودج

السياسي اللبناني لحياته من حيث هو نموذج واقعي، أي، بالتحديد، طاقتي (ملاحظة: لماذا هذا المنهج من مسبة الأسياء بالسياسي؟ وعلى ماذا يند؟) قبل أن تستمر من هذه العوالم بالتفصيل، من المفيد الإشارة مرة أخرى إلى أن المشكلة، من الموقع نظر صاحبها الذي هو إبداع موقع نظر النظام السياسي الطائفي السيطر، ليست مشكلة إصلاح هذا النظام تأميم هيمنة تجده - يد إن مجده هذا لا يتروك بإصلاحه، بل يتروك لإنهاء بالعكس، مشكلة تأميمه بإعادة كذا هو تود نهير المشكلة، هي تعبير آخر هي في أن سيوروة إغارة إنتاج هذا النظام بالرب تصادم بدائي بحول دون تحفظها لا تعلق في النظام كذا سري - بل لأسباب من خارجة، إنها، (إن) سيوروة محظرة لكن الحل ليس في نهير النظام، لأن المنة ليست هي الحل يكمن في تحرير النظام من عائق إغارة إنتاجه وتأيمه، فكنا يطرح صاحب المشكلة ما الحل لإحادة فتح الحياة في تلك النموذج، ولا تولد؟ ما هي شروط تحريرها؟

12 - في عوامل تأييد النظام

نقر ما يعرف عسرة، شيء من التفصيل بقود

انترلقب تأييد النموذج للحياة على أوسع عوامل رئيسية فهي تتروك نولا على البنى الحدية. سنوات الحرب الثماني قد حطت، كما يبدو، مختلف المرونة من حيث نظريهم إلى طبيعة النظام وحده. فالعرب بوجهها الداخلي المفضل برة في استبدال النية القرائية نظام اكتروي، قد أدته إلى فئة استلالات أجنبية وفردك اللبنانيون بهير أنه (فا كانت هناك رغبة بتغيير أي شيء في

البنية التصحية للمجتمع الليتاني، على تلكه سيكون غالياً جداً، مع نتائج غير مضمونة وغير متوقعة، على أي حال، مع كلفة العملية إن كل الطوائف في لبنان هي بالفعل مطلوبة²⁰

(1) العامل الأول

يمل من الأفضل الرجوع قليلاً عند هذا العامل الأول، قبل أن نستكمل قراءة العوامل الأخرى لرى ما فيه وبما يعمل أهم ما فيه أنه بتفسيره في أسطورة الأولى، تروا ما هي الظاهر أقرب إلى مرغ القوي منه إلى بقاءه لكنه في الحقيقة قوي ذو دلالة إن تعرفنا قليلاً على «النسودج» للحياة على البنى العقلية، يعني، ببساطة، أن النظام السياسي الليتاني ياتي ما دام مهيولاً، هذا يعني طرح قضية تفسيره بوجوده إن كان مجرد وجود نوع معين من الوعي الاجتماعي، هو النظام الموجود، وهذا هو الوعي، بالتالي، يضاف هذا النوع من الوعي والوعي هذا هو، ببساطة، أيضاً، الوعي الطائفي نفسه الذي يرى في وجود النظام السياسي، كنظام طائفي، ضرورة اجتماعية - هي التي يمتصها مثلاً، الموضع التعدي - بل يرى فيه الموضع المسكن، الأوجه، تلك الأسباب التي يتناهم ما في هذا القوي أنه يلزم بين السياسي والإيديولوجي علاقة يتغير عنها كل من الطرفين بتغير الآخر، والعكس بالعكس هذا ما اشرنا إليه في تأكيد علاقة الدولة بالعوائق وهذا ما يأتي، في تمتص مسكة نفسه، إلى القوي لكنه يأتي إليه في عود يوضعه أو صراخه، في قون يلقى شيئاً آخر ففي تلك الكلام حتى البنى المعقدة، مثلاً، يأتي إلى

²⁰ مجلة الواقع ص 20

القرن مكيوت القرن وهو الكائن فيه إذا ظهر سرًا، ظهور
مغير لداته هكذا يظهر، في من فكر طائفي يتعدى النظام
السياسي الطائفي ويرفعه إلى مطلق بل يذهب حاجة هذا النظام نفسه
إلى حلاقة يوصي طائفي هي التي تزامن، يتجسدا، تهمجه بجده،
فإذا انقطع أو تعرب تعطل سرور، جده وهذا ما وقع
فيه النظام الطائفي، في سريرة الحرب الأهلية بهذا يلقى سرور،
ويبقى بمنزلة حرب، في منى فكر الطائفي لكنه يتأوله في شكل
آخر، هو الذي نحدثه ضرورة تأييد النظام السياسي الطائفي لده
كتاب المكلف بالية إلى الفكر البسيط بطريقة هذا النظام،
مطروحة في هذا الشكل ما العمل لإعادة بناء الوعي الاجتماعي
في شكل طائفي هو الذي، فيه وحده يقبل بالنظام السياسي
الطائفي، من حيث هو النظام السياسي الطائفي؟ يرثه في واجده
في حقل الفكر وفي حقل السياسة إعادة بناء الطائفي المتصنع
يصبح نظام سياسي ونظمه الإيديولوجي (العكري)، بإعادة بناء
هذا، وذلك في شكل هو إياه شكل رجوعهما السام على هذا،
المتصنع، أي هذا الذي يدير كأنه شكل بداهتهم الطيبه هذه
في المهمة الواحدة بفكر البروجوازي في شكله الطائفي المبجل
يجتهد في القيام بها ذلك الفكر الذي نقده

أي حقل بفكر عقل من حقل النظر في الحرب الأهلية، كي
يستعيد بناء الطائفي المتصنع؟ أي حقل أفضل به من هذا الحقل
كي يأخذ حوله فيه شكل موزي يفي؟ وهل أسهل من أن ينسج
الفكر على مستوى الظاهر من هذه الحرب والسطحي من
أحدها، حتى يكون مثاليًا أو حتى تتأكد خلاصته أسهل من
تقارب الحرب بفكر طائفي، فتسقط عليها مطلقاته، تظهر، إياه
به كأنها حرب بين عوائقه وما هي إلا به كذلك، لا هي واجدها

المتطوع في الحرب الأهلية، في مجتمع متعدد الطوائف، بمعنى
الكليات المستقلة القائمة بذاتها، أي بحسب مفهومه
البرجوازي، ولمفكر عاطفي، لا يمكن أن نكون إلا حرياً بين
طوائف، حتى لو كانت غير ذلك، ومهما اختلفت هذه الأقسام
ولمزيد من الملاءمة، يجب التمييز بين أسياب حربية كهذه، بين
أسياب فاضحة و سيادية خفية أم لا، لا، فيمكن رفضها
جسماً، بحسب منطق ذلك الصكر، إلى واحد أحد ٧ شريك له
هو الذي ورد في معنى صوره، وهو الرغبة في استبدال النسبة
التوافقية بنظام أكثروي، لا غربة في هذا الأمر، فادوات حلول
الفكر العاطفي لا تسمح بتحديد سبب داخلي آخر غير الذي يشبه
عرة في لغة ذلك، كانت لأسياب تلك، شرياً خارجية - كما
سرى، بعد - يستثناء هذا الأخير كأن في هذا القرن أولاً آخر
هو الأهم في النص، وهو التالي: ليس في النموذج التوافقي
(إنرا في النظام السياسي العاطفي) حياً، ولا يطرأ عليه خلل
ببشرته يدوم السبب الأهم، أي العاطفي، وبمحاولة تغييره
يحدث المجتمع في حرب أهلية، فإنه لم يكن النظام العاطفي هذا،
يوماً حياً من أسياب هذه الحرب، ولم يكن يوماً حالماً لتطور
المجتمع المعقد. بل كذا، بالعكس، يوماً، حارس السلم
وهابط النباش، به بينا، المجتمع يقوم، وبه يبقى مجتمعاً
تصلياً، إذا تغير تفكيره واتجاهه، كأنه مستحضر، وسد من بين سائر
المجتمعات، بضرورة أن يبقى ما عليه أن يكون، دون بلا تغيير
وللتغير، لم يطق هذا الفكر العاطفي، شكلي واحد، إنه السبيل
النظام الموافقي بنظام أكثروي، ركني بميز حر كالتميم
الديموقراطي، مثلاً، الذي يترافق مع الطائفة السياسية، ليس
مبدأ واجب بل هو ضرورة فلا المطلق، كما دأب مداه

أمر مستحق فيه، إذ، نعيم في «البعية التعلبية للمجتمع اللبناني» هكذا تتردد بينه ذلك النظام السياسي بينه هذا المجتمع، كان الينين واحدة وكان «النظام» هو «الكيد»، والدولة هي لبنان، ودولة الكتلان هي هي الدولة اللبنانية، المعاصرة والحاضرة بل منذ أن كان لبنان قبل من آلاف من، أي بالتعبير، منذ أن كانت الإيديولوجية البورجوازية الطائفية المسيطر.

حجج النص نقود جميعا إلى خلاصه واحد التعبير يعني الحرب الأهلية هذه يجب تأييد النظام السياسي الطائفي، لأن هي تأييد لهذه للحرب هذا هو، بالقبض، الحل الفرضي الطائفي الذي اقترحه البورجوازية الكرنولالية اللبنانية لأزمة نظامه السياسي، وحاولت أن نعرضه بقوة الحرب الأهلية، على الشعب وعلى عواذ الوطنيه والشيمر قراطيه إنا القول بتأييد النظام الطائفي، إنا الحرب على من يرفضه وهذا هو الحل لهذه الذي يترجمه مسرعة في لغة جامعة مهتمة أعني مناقشة

يرتبط السؤال السابق كائنا أليس «نظام الكيد» الرأسمالية نظاماً أقلية؟ ولهذا يكون نظام الأقلية، دون نظام الأكثرية، وحده الأصح، بل الأمثل؟ وسافدا يكون برازته الهيمنة هو الأسلم؟ سم أليس هو الذي يستثير ما يسميه عسرة «النظام الأكثرية»؟ وهذا وجه من وجهة تناقضه المأزمية

رغم أنك الفكر الطائفي هي بعض مسرعة مسامكا واضحا في تأويله أمات الحرب الأهلية نتائجها أم لأسبابه فيكون بناء بالإضاعة إلى ما عيون من غروب وقمة عنده رأيا النتائج هي «عدة» حلالا أجنبية نفع مترويتها، بحسب النص، على الحرب بعامة، وعلى تلك «الفرجة» من امتداد النسبية الثورية

[illegible]

(ب) العامل الثاني

وتتوقف ثمانية الحياة ثابتا على غير ذلك النظام التي يحترق
المعشور منه ويحيد لها فالقوة الموصفة والنبوة المعزلة ليس
نوعين متعارضين : { ظهر أن هذه القدرة تتطلب وجود سلطة

سياسة مركزية قوية كجميع الاعتلالات البنية لتوافقية. فالنظم التوافقية قد سقطت في الماضي نتيجة الهجوم المتكرر إلى العثر ونتيجة التغيرات في مسائل السياسة التي ليست، بطبيعتها، مسائل ذاتية بلورية⁽¹⁾

هذا أيها حماسك الفكر الطائفي بدرجة متطرفة. ومنطلقاته من الطوائف كبنادير حنيفة قائمة بذاتها وأنها الوحدات الاجتماعية الأولى، ومنها يتكون المجتمع المتعدد، ولا يمكن اعتزالها، بل هي مبدأ كل اعتزالي وما دامت كذلك، فكل من منها ليس في الاستقلال السياسي الطبيعي، وبالتالي، أن يكون بدوره التي نسميها طابع عدواني. ولشبهه من الوضع يكون إن اتساق الفكر الطائفي هذا، يعني بأن يكون لكل طائفة كائنات خاص بها، غير الدولة الواحدة. والنموذج التوافقي هو الذي يولي بين مركزية هذه الدولة وبين الكائنات السياسية بتعدد الطوائف. ربما لهذا، فبموجب المبدأ إن هذه الكائنات، هي هذا، النموذج، هو مبدأ الطوائف التي هي أهل لأن يكون لها كائناتها. وربما كانت، بحسب هذا المنطق، هي: لبنان، مثلاً، لها الأخرى، قسمة

لا جديد في هذا القول. إنه تفصيل بعيد، التناقص الطائفي في مثل القدرة الطائفية. كما جيمته، في وقوده النام في كتابات سيما. ربما كان الجديد به أنه يدفع بالتفكير الطائفي إلى حدود المصير، هي مشروع بناء القدرة المركزية القائمة على قاعدة الكائنات الطائفية وهو، بالأسبق، المشروع الكائني، مع ملاحظة هي أن مركزية هذه القدرة القوية مركزية طائفية عصرية هي. هذا، لم يكن القائل في مشروع الدولة القومية المنهجية

(1) المصدر السابق، ص 21-22.

التي كان يحلم بها بشير الجليل، على سرود الفرة اليهودية، والتي لا يمكن أن تكون مركزية إلا إذا كانت العلاقات معها بين الطوائف خلافات هيمنة، من جهة الطائفة المارونية، وعلاقات استباح كلي من جهة الطوائف الأخرى جميعاً

تكن الأهم، هي سبيل بعض هذا الفكر الطائفي، ليس عند النوف الذي يحاول سرقة بين المركزية واللامركزية الياية في اسعاده مشرود الكاسومات الطائفية، إلباسه حكة المبرودح التوافقي¹ إنه الإفراد بأن النظام التوافقي قد تمكن² « هذا، يعني أن المشكلة الأساسية تكمن في تعطيل هذا النظام، ومن تعطيل وظيفة الدولة وهذا أمر يات يُقر به من مواقع مختلفة، وفي أشكال مياية، ولأسباب ليست بالطح، إلباس³، جميع الباحثين أو الناظرين فيه، نزيهاً إلباس، بالتالي، مشكلة مياية مقد بات النظام السياسي الطائفي حاجزة من القيام بوظيفته في تأمين التحقيق الآلي - (ويعا كان لأعطيل القبرية، بدلاً من الحقن النولن، ثبة إلى كلية الواقع أن يوقن الس يبي أن يصبر والعا) لإهنة إنتاج العلاقات يها، من حيه هي ليه، وبه، علاقات توزي هيمني حين يستحيل النظام السياسي علقاً تطور المجتمع وعنده إنتاجه، عالين السيم يعني يتغير. تكن سرقة يمتهد في محارفته إلباس العكس نأ، كان عليه، من موبع الجرح على ظنة النظام الرغبة في تأييده، إن يبه أن تعطل

(1) هذه هي الفصحة التي يميل إليها مثلاً إلباس سبيل في مساهمة من الأوزة الاقتصادية الياية. إلباس في نظري الكارلن في 1 شباط 1985 رطب في إلباس، الفجة التي يعمل إليها كمال حقلان في محاضرة من الموضوع تمت في المكان نفسه في 15 شباط 1985 ر تابع الصحافة اليومية بتاريخ 2 قواط و 6 شباط 1985

النظام هذا لم يكن لهيب فيه، بل من خارج، بفعل لأحوس
والسبب هذا هو، هي النص، «الجمهور المتكرر إلى القيتو

لكن مرة في مكان آخر من نصه يرى في هذا القيتو [١٥]،
«وسيلة لحماية الأقلية ضد القوي الأكثرية»^(١٦) فكيف يكون سبباً
في تعطيل النظام، بينما هو كذا يستحقه صاحبها، إحدى
الخصائص الرئيسية الأربع للنموذج التوافقي؟ قد يكون بين هذين
القرنين تناقض، وقد لا يكون، فمثل هذا الأمر ليس بهمهم أصم
منه أن يرى ما جهل من اختلاف، إن كان بينهما اختلاف، فري
كيف يتجلى القوت فيهما، فيس، بلا تناقض، بل امة حقة هادئة
نعم إن ذلك اللين ليس من خصائص النموذج، بل سبباً له، إلا
إذ، استعملته لأقلية ضد لأكثرية إنه، إذن، هي هذا الاستخدام
رحمة، ضروري لحماية النموذج واستمراره أم في استخدام
أخر، فهو سبب في تعطيل هذا يعني، يفرض لا نجده في نص
مرة بل نتجده فرحة النتيجة أن القيتو بقه يستعمل، في علاقته
بالنموذج - وعلى بالنظام الطائفي - باختلاف استخداماته - وبه
مستخدماً لا ثالث لهما - وحيد خاص بالأقلية ضد الأكثرية،
والأخر، بالعكس، خاص بالأكثرية ضد لأقلية فهو، يتسبب
مطلق النص نفسه، هي لأول رحمة، أساساً للنظام، وهي لأخر
معقل له - وليريد من الفرج والذلة أكثر - إذا كان استخدام
لأكثرية حقها في نقص مرار الأقلية معقلاً للنظام، فلأن هذا
النظام هو، بالقيبط - عدم أقلية هي التي يحتل فيه موقع الويسنة
وهي فيه صاحبة القرار الذي، يتخذه، يتحكم النظام. ونقص مراد
لأقلية حق ديموقراطي لأكثرية ترفض هيمنة الأقلية، أو يمارس

(١٦) مجلة فرائح السنة الثمانيون مائة ١٩

الحد منها. هذا يعني أن حق الغير في واقع هذا النظام الأساسي الطائفي - وقل، إن شئت، «التوافقي» - جزء في الحقيقة، حتى لأقله رحمة دون الأكثرية، أو حتى حتى غلبه يمينها، هي التي تحتكره دون مبادئ الأليات، وهو هو في هذا النظام، حقها في هيئة بها يلزم بمرار النظام «التوافقي»، ريثما يقوم كوارث عيسى، عفا حالها بغير، تمكن النظام. ليس صحيحاً أن لكل غلبه في النظام «التوافقي» البيئات حتى النقص على كل منها مثل هذا، الحق، كما قام نظام. هذا، رلاً جام. بل إن كانت الدولة الثانية في واقعها العملي كما هي في مفهومها الجورجوي، دولة طوائف، وكما السطحة فيها مشاركة يمينها، عن هيئة لواقع على لأخرى، أو العكس بالعكس، أقوى، في كانت كذلك لم قاصد، وتختلف وظيفتها الطبقية نفسها، في قيادة مصالح الطبقة المسيطرة. وبغض حالها، هذه القضية نواتها، في مشكلات أخرى. وفي سياق آخر، في دراسات سابقة، علا ضرورة لتكرار لكن ما أريد منه هو أن الوظيفة الإيديولوجية لمصنوع «التوافقي» تكس، في وجه منها، هي يحده أن التوازن في النظام «التوافقي» بوارث هيمن، وإن حين القس على ليس، في واقع النظم، سوى «سوء» هيمنة، بها، في هذا النظام الطائفي، بالضرورة، طابع طائفي كما أن وظيفة ذلك المصنوع تكس، في وجه آخر مهده، في إظهار كل دهن لهذه الهيئة ونظامها الطائفي كانه فرجة في استبدال نسبه التوافقي نظام أكثرية، أي، في تغيير آخر، كلكه استبدال هيئة طائفة هيئة طائفة أخرى، على قاحلة النظام الطائفي، بل ربما كان تكريساً له في شكل أشد قبلاً من شكله السابق لكن الفكر الطائفي وحده، كفكر ضيق مصدره، هو الذي يرد كل تغيير ممكن للنظام الأساسي الطائفي إلى استبدال شكل به بآخر. ذلك

أنه يطمح، من موقعه نفسه كمفكر برجوازي رجعي، إلى تأييد هذا النظام بناءً كانت كل حركة هذه حركة تأييد حتى التغيير، ير، تأييداً

يقوم النظام بوظيفة ما دام توازنه الهيمن مائلاً ويحرم الديمقراطية هنا جريه بالتفصيل تعطل ومن منطقة ان يشير مفسراً به وتعطل توازنه وهذه بالتالي، يتعطل العامل الذي هو، إنداء، أمسي كوجود النظام السياسي الطائفي، في وسط تحركه القبايلي، بحسبه مفهومه النظري كنظام «الرافقي»، هو نلبه العامل الذي به يتعطل هذا النظام، ويتعطل وظيفته ومنا العامل من «الليبر المتبادر» بين الأليات، على حد تعبير سرّة «ملاحظة ليس هذا «التقتر» هو هو ميد، المشاركة أو الصاراة الطائفية التي هي، زنا تعطلت بالتحمل أصلي، توقفت ألبت التوازن الهيمن، فأحلت بالنظام السياسي الطائفي، وعطلت؟ وسرّة نفسه يؤكد في حقه أن الممارسة المبكرة لهذا الليبر وهي هذه، في مكان آخر من مثله، من خصائصه الموجهة الويسية الأربع - هي التي كانت السبب في تعطل النظام. هذا هو العيب البنيوي الأساسي الذي به يقوم النظام السياسي الطائفي إنه بنية تناقضه العادي في أن يكون مبدأ تحركه هو نفسه مبدأ تعطله. ولا غير له من حكم هذا البناء الذي يحكمه، من حيث هو، في آن، مبدأ حياته ومبدأ رواه. ومثلاً، بالاضبط، ما لم يره سرّة، من موقعه الذي هو، في سجل الصراع الإيديولوجي الطائفي، موقع ذلك النظام نفسه ولعل التناقض الذي أشرنا إليه، بين قرون يؤكد به أن «المشوة» ذلك هو من خصائص التوقعية، وهو آخر من فيه تعطل لها، ليس تناقضاً منطقياً أو شكيباً، أصلي قوياً بقدر ما هو، بالعكس التناقض الموضوعي الفعلي في بنية النظام السياسي الطائفي، الذي

هو من تصانيفه الحارقي، أما الأول، فهو انعكاس، في القوي، بهذا المحتجب من القوى. لذا، ربما كان أهم ما يأتي في اللغة الإيديولوجية المعقولة إلى القوي هو هرة القوي لكن قد، الفراغ حر، في تلك اللغة، مأوى المهي.

(ج) العامل الثالث

إذا كان السبب الداخلي لتعطيل النظام، «التراكمي» هو «الليوم» المتكرر إلى الأبد، أي «الطريقة» التي تستبدل السبب التواظف بنظام أكثروي، فالسبب الخارجي (أو لأسباب)⁽¹⁾ هو «التسوية» في مثل السبب، بتوضيحه في ثالث المراحل التي فيها تتوقف قابلية النموذج «التراكمي» بعبارة أخرى، «ثالثا»، تتوقف قابلية النموذج للحياة على تنظيم العلاقات مع المحيط الذي يلمسها حاليا. حوته تحوّل إلى ترعرع استقرار لبلان قد تلج بصورة خاصة من الرجوع الفلسطيني للسلح والحرب الباردة بين العرب والصراع الأمريكي - السوفياتي في المنطقة وعن النزاع العربي - الإسرائيلي. ففي عام 1982، دخلت إسرائيل إلى العالم العربي من باب واسع، وهذه كلها وقائع ينبغي استغلالها لغير منها في ما يتعلق بمسائل حلالات لبنان بمحيطه⁽²⁾.

هذه هي، باختصار كلي، أسباب «ترعرع استقرار لبنان»، وأسباب الحرب الأهلية فيه، إنها جميعاً أسباب خارجية، أي من خارج النظام «التراكمي» وينتجها. ولغير أني ذكر على ذلك السبب الداخلي، فالمعص فيه وبين الأسباب الخارجية تفاوته.

(1) أممي بالخارجي ما هو - خارج النظام

(2) مجلة الواقع حر 22

كبير يؤكد صاحب النص «صورة حاصلة» حتى السبب الداخلي هو، في وجه من وجوهه، يكما يفتحه صاحب النص، واحد من الأسباب الخارجية أو كل إن هذه هي التي تحدد، أو تستبشع، فاحتلال التوازن الداخلي الذي به يقوم النظام «التوافقي» يندرج عن أثر هذه الأسباب أو العوامل التي، لولا صلها في بيانه، لما اعتلّ ذلك التوازن، بأن ظهرت رغبة في استبدال نظام لأغنية بنظام أكثروي، ولقد أشرب سابقاً إلى الثاني منطق المكر الطائفي في إنكاره إمكان أن تكون بينه النظم السياسي الطائفي مصير العلم في تحطه، أو أن يعرفه المجتمع المنعقد بتعدد طوائفه، البتة بظاه «التوافقي»، أزمة تطرر في فيه في شكل مباشر، أزمة رجوع (أو، كما يقال، رسة كيان) ألا إذا رغب أكثره في متبناك التوافقية بنظامها، يولا تظهر مثل هذه الرغبة، بحسب منطق المكر الطائفي، إلا بفعل خارجي هو، في لباذه، مثلاً، الوجود الفلطي الباطن (لملاحظة: في مبحث متعدد كل طائفة فيه هي أغنية، كيف يمكن الكلام، بلا نقاش، على نظام «أكثروي»؟ ألا يمتنع مثل هذا الكلام وجود «أغنية» في أكبرية؟ فإن لم يكن الأمر كذلك، البس هذه الأكبرية مؤلفة من بحالف القليات؟ وسواء كان يجري مثل هذا التحالف (إن لم تكن هذه لأغنيات معدومة؟ لسنا التحالف إن لم يكن بعض هيته أقلية بعضها؟ ويكرر السؤال ياء: لماذا يكون الهيته لأغنية دون أخرى؟ وهل يمكن لدولة - مهما كان نوع هذه الدولة أو شكلها - أن تقوم (أو يهيته) بمسما اثنين ضلوتون - في جمل معر في آخر - أغنية؟ وهل يمكن لهذه الهيته التي هي أصامية لوجود الدولة كدولة، ألا يكون لها طابع طايفي إذا كان لدولة طابع طايفي؟ فإذا كان هذا مثل هذا الطابع، ألا تستلزم رغبة عمل نظامي بها

الأقلية الأخرى، إن بالهيئة - وهي هنا (عنا) تلك التي بها تقوم الدولة القائمة - فغرض هذه الهيئة تشييد بدورها زرع من هي لها، هي حركة متكررة هي هي حركة تعقل الدولة ومطل دورها: وقتا بالمشاركة، أو البسالة - وهي هنا (عنا) الهيئة زدها التي بها تقوم الدولة والتي هي، بالتالي، أمامية فليتها بوظيفتها - فليد تعطين الهيئة، تعقل الدولة؟ أليس كذلك؟ بحسب هي مركز واحد هو بنية التناقض المأرق المعاصر بالنظام السياسي الطائفي، هي بنية اجتماعية كونفولياقية، كالفئة هي لبنان مثلاً، حيث، هو يظهرها الظاهر هي المسألة الطائفية)

المجتمع المتعدد (الطائفي) لا يعبره أزمة، إذا توكل له نظام «الترقي» (الطائفي) كونه، هي وجزء الطائفي هنا، هي حياة من الوجود، أو كأنه من خارج الوجود، هي من خارج التاريخ أو كان له وجوداً ليس من الوجود فهو المتكرر بذاته، الدائم الأبدى. ولبنان مجتمع كهذا، وله نظامه الذي هو هذا بل إن نظامه هو المجتمع فلماذا إذن، عرفه ما هو أشد من الأزمة حرباً أهلية متكررة؟ (صحيح أن هذه الحرب تكرر، يقول مرة لكنها لم تنته من النظام السياسي اللبناني الذي قائم على هذه لا مثل لها كأي سياسياً يقرر كل من عليها مدى، ويسمى وجه هذا النظام) بسبب من الوجود الفلسطيني الصليح والحرب الباردة بين العرب والصراع الأميركي - السوفيتي في المطلق والصراع العربي - الإسرائيلي يجب مرة

لن أحمل، بالطبع، في تحليل أسباب الحرب لامية في لبنان هذه الفروقات بسبب لإحار الصالح لمعالجة هذا الموضوع، فضلاً عن أنني عاجلة سابقاً لكن ما أود أن أشير إليه هو أن لبنان، في هذه الأيام جميعاً، هو في حالة حياة

مطلق، سواء، كأنه ليس معنياً شيئاً حتى ما يجري في أرضه ليس طرفاً في صراعات عرضة آثارها عليه فكانه، في وجوده المطلق نفسه، كمنسجم معدني، حتى نظام «الوطني»، هو في موقع، لا سيما سياسي، من مخارج المواجه كلها - علا هو معني، مثلاً - بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي حتى لو كان ذلك في أرضه ولا هو طرف فيه، ولا علاقة له به إلا أن الوجود الفلسطيني المسلح عرض عليه، فتزعزع استقراره واختل به - لا يمارسات إسرائيل المدنية - توازن نظامه الداخلي؟ ولا غير - أحيى بين معي بالصراع المحتدم في العالم العربي، وفي جبهة تحرره الوطني، بين نهج رجعي هو نهج البورجوازية العربية في حياتها الوطنية المثالية، نهج ثوري هو النهج الوطني السليم في ممارسة العداء ضد الإمبريالية والصهيونية والرأسمالية وليس طرفاً في هذا الصراع، ولا علاقة له به - كما أنه ليس معنياً بالصراع الكوني بين الاشتراكية والإمبريالية، كأنه ليس من هذا الكون بل من كون آخر، و كأنه لا يعرف صراعاً ولا يعرف فيه صراع، لأنه المستند بطريقه، المتكلم بتواضع لا ينكر أما الصراع العربي - الإسرائيلي، علا علم له به، ولا حاجة به إلى مثل هذا العلم، كأنه بلا حدود، مشرع لأبواب حتى على إسرائيل التي لا أخصص بها فيه، وليس معية به - كأنه لا وطن وكيف يكون وطناً ما هام بلا صراع؟

ي هائلة تُرجى من مناقشة هذه 'لأنه'؟ تُرخص ولا تُناقش لكن ما يجب قوله فيها هو في الحقيقة قول في طبيعة اللغة الإيديولوجية الممحصية، من حيث هي لغة تعوي وتضليل بامتياز صرّح لبنان من هذه الصراعات جميعاً هو، في هذه اللغة ربه، أحيى في الظاهر، موقع حياة مطلق، كأنه في نظام حقيق لكنه

في حقيقته الصهيونية، موقع انحصار كآلي إلى طرق هند لأعبر من
طريق كل من هذه الصراعات، يظهر كأنه موقع حياض غليظان،
إذن، في ممارسات نظامه «الكثافي» نفسه، طرف ضلعي في جميع
هذه الصراعات ليس ضرورياً لتحديد هذا الطرف، فهو واضح
بصريحته، هي نتيجة هذا النظام البرزخاوي الطائفي رهبارياته
إنه طرق صارمة القضاء منقورة الفلسطينيين، والحركة التحرر الوطني
العربية، وفلاشتراكيزم، وطرفه صارمة التحالف مع إسرائيل ضد
هوية لبنان العربية. وهذا واضح في النقص نفسه، لا أمقطه حليته
ببهي في لقمته، لا انوارها ضد مطلقها بل أنقضها حتى تظهر ما
تخفي. غيب موقع المرحى على النظام الطائفي وديسوته، يطالب
الكاتب بتنظيم علاقة لبنان بسطيته، في ضوء «حالة التمرد» التي
يشهد محيطه، ويحسب هذا التمرد، أما المحيط، فيسند بملازمة
الصراع العربي - الإسرائيلي، التي حتى لبنان ي يحصل علاقة
بها، بحسب ما طر عليها من تحول وأما البعوث، فيعبر
الكاتب يدفعه إنه الناتج حثاً حتم، في عام 1982، وما حذر
أن إسرائيل قدخلت إلى العالم العربي من ياب واسع، كان لبنان
ليس مهنياً يتحولون إسرائيل إليه، واحتلالها أوضاعه، وعندها
ماصحت عالمي بهذا المبدأ من العالم العربي - ربما -
رؤيتهم ليس مع

مكر اللغة الإيديولوجية كله في ملمسها الممخمل، مدوي ما
نفسه، يحمي ما تقوى، كأنها في حبل مما تقوى، أو في ثمار
ممر هكنا ينزوي فيها الصن الذي قرأنا ماذا يصمي؟ ماذا
يقول؟ بساطة، وبلا حراية أو حرية، يقوى، إننا نقول (إلى بقية
صارية من جند هذا الممخمل، إن اجتياح إسرائيل للبنان في عام
982، أحدث تحولاً جدياً في تطور العلاقة الصراعية بين

العرب وإسرائيل، جانب إسرائيل فيها سيكده المنطقة فلا متاع
 علماء يظن لبنان مرتبط بعالم عربي مهروب؟ لماذا لا يستخلص
 العرب من هزيمة العرب في - وهي ليست، بالطبع، هزيمة، حتى
 لو كان من كادها تدمير - ومن انتصار إسرائيل عليهم، فيه
 أيضاً، فيحاز إلى المصير، وينقلب على المهرج، يحزر من
 سمونه عليه؟ ينبغي استخلاص العرب من هذه الوقائع كلها، في ما
 يتصل بمشاكل علاقات لبنان بمحيطه بقوى متروكة، ويكون ما
 يقوون يهزئ في عهد الحمار الإسرائيلي، ضد الحمار العربي -
 كما عثر، في حينه، في نظرية مبادلة، ويكون إقامة لحلف
 إسرائيلي بين لبنان وإسرائيل، هو في حقيقته الفعلية وضع
 لبنان في موضع التهمة الشاملة (السياسية والاقتصادية والعسكرية
 والثقافية) في علاقته بإسرائيل، إن لم نقل تحت رحمتها، أو
 وصايتها. ويكون هذا كله بإسراع المشروع الصاخي القوي
 المصري، مشروع إقامة الركن القومي العربي ودولة الطائفة
 المسيحية بدعم عسكري وسياسي مباشر من إسرائيل، وبتمهيد
 سيكده المشروع على رأس المنطقة السياسية في لبنان، والنتيجة
 الطبيعية المنطقية الضرورية لهذا المسار (أو الحمار) هو معاهدة
 ٧٠ أيار

وملأ ما جرى بالعمل، إنه في حق متروكة، ففاج وأصبح من
 حزب الكتائب ومهجة، من يشير إلى أمين، وانتصار ما أصبح
 معاهدة الدق، ومنهم من في هذا القول أنه هو ربط «تأليه
 المشروع التوافقي للحياة بيد الانعقاد الجدري في علاقته بين
 بمحيطه من علاقة بالعالم العربي هي علاقة انتفاء، هو فيها، بد
 عربي، أي، بالتالي، طرف مباشر في المبراع ضد إسرائيل، من
 حيث هو سرع خضوبه الشعوب العربية في حركة سحروها الوطني

من الإمبريالية، إلى علاقه هذه الحركة وشعبها، حر منها حليف مستبح لإسرائيل، وهو، بالتالي، فيها بلد غير عربي، بل متاجس للعرب، في منحه نفسه كوطن قومي مسيحي. وهذا قول بالغ لأهمية هي تضمنه احتراماً غيرهما بأن دعم إسرائيل بالنظام السياسي الطائفي بات شرطاً أساسياً لبقائه وديمومته. وبأن التحالف النبطي معها ماته ضرورياً لاستمرار وجود الدولة كدولة عرقية، بعد أن كانت هيمنة قائد النظام وهذه الدولة تأسس بمزج من هذا التحالف وذلك بدعم، إن لم نقل طبعاً، ليس هذا بعد ذلك، طبعاً على المقام أزمة الدولة؟ وماذا نقول في طبعه سيطره لم يعد نظام سيطرتها السياسي الطبقية قادراً على التمسك، لا بدعم محاربي؟ بل ماذا نقول في دوره بات شرط وجودها حلالاً أجاباً؟ إذن ليست الرغبة في امتداد النسيبة النواظرة نظام لأشوري، هي التي غاقت لبنان - كما يتضح سرية - إلى ربحه تحت الاحتلال لأجنبي، عني، بالتمسك لإسرائيلي، بل إن حاجة هذه الدولة الطائفية، التي هي نفسها دولة الجورجانية اللبنانية، إلى استمرار إسرائيل، كشرط لديمومته تجددها، وانتزع لبنان بالتالي من انبساطه العربي، وسند من محيطه الطبيعي، ودفع حلقه غير جهده، غريب عليه رغبى تأريسته، عرب إن هذا النهج العنصري الطائفي الذي مارسته فيه الجورجانية اللبنانية، رافضة أو مرعوبة⁽¹⁾، هو الذي صجر الحرب لأهلية، ورفضها على

(1) لقد في نسلنا نعر. هي نسلنا، سابط تظهر وسند الطبقية قسبط على حلال فتاتي، أو خطية حتى لم كان بعض ن نسلها في موقفه السامع هذا مرعوبة عليه، أو شتتياً مثلاً في توقيع معاملة أيار جميع معقلي البر هوزية في جند النرب سوتوا مع المعاملة نامتد اسد أو الذين وجميعهم الخطيرة نزلت الأولة من الجميل وديم حزب

الشعب اللبناني، وهو الذي قاد لبنان، بوعي كامل، بل بأرواحه وتصميم ونشاطه إلى التوقيع تحت الاحتلال الإسرائيلي على هو الذي قدم لبنان هدنة لإسرائيل، حتى تقدم إسرائيل له السلطة في لبنان مدية وطبعي جداً أن يقاوم هذا النهج، ومقاومته طويلاً بحسب وعادية في الشعب اللبناني ليس طريفاً أن تظلم الأشياء لمقتضياتها، في منطق هذا الفكر الطائفي، وبه، وفي نخته القومية الجامعية المذهبية، تستحيل مقولة الفاشية ميما للصرب لألمية، كمقاومة الاحتلال، تستحيل به أيضاً، عيب للاحتلال؟ إله، بكل هذه منطق فكر الطبقة البورجوازية البسيطة ببطورة نظامها السياسي الطائفي، المسجونة بنهجها، في إطار توجد علاقة اتجعة البنية بالامبريالية، فمعاودة إنتاج هذه العلاقة هي التي مؤش إمام رشاح فذلك النظام الذي مؤش، يتورده، إعادة إنتاج سيطرته البورجوازية الكيوبوتالية اللبنانية، والعكس بالعكس، صحيح

ثم جاء بعض القوى الركنية والديموقراطية للمصالحة، مشعياً بحلها في الداخل وفي المنطقة، وفي العالم والديت

الكاتب، سيد النهج القاتلي كما أن القسم الذي وضع حر المصيريات بغير الجميل ما يشاء أن تراجع عن موقفه كانه في عقد قاتله، براج بمهده لمعاقبات متناهية مع الرئيس الجلدة، تعاون جديد، تراجع حوت هذه النقطة مقالة جريج البطلي، بعنوان «المعارضة والصهر والحد الوطني»، مجلة الطريق، العدد الثاني، أيار ١٩٩٤، مثلاً في غروب القاصريات على اتصال السبع حتر من أمار في البريانية وموقف القوى فليقير والاقتصادية من الاحتلال والتعاون بعد أن مهدته، وتضمن مع أراء المسكت، ونسبة هذه الأبحاث لتسكير الذي جاء في ركاب الاحتلال وسأولها جافاً نقيض أفضة: بل فذلك عد أكد خيلة البورجوازية الكيرى طبقة من كل الطوائف وتوسع في المرفق والهند

المقاومة رافى الخط عليه، وقبل توقيع الصلح، وقبل الاحتلال - كما بعد التوقيع وبعد الإلغاء - بل منذ اليوم الأول من الاحتلال الإسرائيلي، كانتا مقارنه هذا الاحتلال، وحيد، شبيهة شاملة، ركائب مقارنه عوات المصنف لأعظمي وطنيه تمحيه تامله وعرضه المقاومة الوطنية اللبنانية على إسرائيل الإنسحاب والهزيمة وعرضه على أميركا والدول الأطلية الانسحاب والهزيمة لأوب عد في تاريخ حروب العرب ضد إسرائيل، ولأول مرة في تاريخ حروب إسرائيل ضد العرب، تنهزم إسرائيل، وتنسحب، بلا قيد ولا شرط. وثقت حدث هذا في لبنان ولا يزال هذا يحدث في لبنان. إنها مبرورة تاريخية الثوري الجديد شيء كالكتاب شيء لا يصدق شيء لا يصدق من لا يصدق لا يوافق وما ظل واحد وما كان أحد يظن، في لبنان وخارج لبنان، أن ما حدث وما يحدث في لبنان كان ممكن التمرع باستثناء أصحاب المقاومة الوطنية اللبنانية، طبعا ومع هذا، وطبقا لرقعات المسيح، تقريبا، وقعت هزيمة إسرائيل، ووقعت هزيمة أميركا في لبنان وصار المستحيل منكم، بفعل المقاومة

في مثل المقارنه هنا يشكك منطلق التاريخ، كسوء في بطوره، يشع لبعض فاعله حتى أن ترى، فنتج معرفة لكن حين المكنر الطائفي عيا - لا يسعي استخلاص العز من هذه الوقائع كلها، لا شيء ما يظن يستحيل علاقات لبنان بسيطة وحسب، بل في ما له علاقة بنية نظام السياسي الطائفي أيضا؟ فليس كان هزيمة هذا النظام رجاء بانتصار إسرائيل وسيمتد للأمواليه الأميركية، فإن مبرورة تعبيره، حتى تحويله الثوري، هي نفسها مبرورة مقاومة الاحتلال التي هي مبرورة التحرر أو ظل لمرشد من النقاء مبرورة التحرير الوطني وهي بالطبع، في أي مبرورة

مقاومة الدائرية لكن عين الفكر «التوافقية» عمياء كعين الفكر الطائفي والمكر هذا واحد وهيئة واحدة لأنها عين الفكر النورجواني

(د) العامل الرابع

وفي ربح المعامل الضرورية سبيد «النموذج التوافقي» يترك مسرّة اربابا، تتوقف قابلية النموذج للحياة، - وهذا امر جوهري - على مبرك لوري «توازن» مع بني نظامه تسمح في تلك الخطر، بالحفاظ على الطابع لمتعدد للمجتمع، الذي هو شرط ديموقراطيته ثم يختم عقائده فيزوج فكره بهذا النموذج «النموذج التوافقي» يسمح بالتفريق بين ضرورة السلطة المركزية القوية للكثيرة للمعاملات الخارجية والمحددات الهيمنة الداخلية، وضرورة الحفاظ على المحسوسات الاجتماعية - الثقافية على مر الأهم، يمكن نجاح التوافقية من تجاوزها، لأن هذا النجاح يؤمن الاطمئنان النفسي للمجموعات التي يألف منها المجتمع للمعنى⁴²

يتم نموذج ديموقراطية تواريه، هناك نام هذا، حافظ المجتمع على طابعه المتعدد الذي هو شرط استمراره هذه هي علامة القول في هذا النص والنص يتناسك، لا يسا بقوله بل يسا يمتنع من عرته يتناسك بتعبيره أن الخوازن الذي به يقوم النظام التوافقي هو توازن هيئتي، وأن علاقة الهيمنة هي تعدد التوافقية - نسبة لاساء المجموع كمجتمع متعدد ولإعداد إنتاجه مجعاً متعدداً وليس هباء ولا لمرأ عارطاً، أن يتناسك معقول الفكر

(2) مجلة الواقع ص 22.

الطائفي بتصويب هذا الطابع الهيمني للتوازن الطائفي، فتميمه يظهر التوازن في المجتمع الطائفي مظهر المساواة أو المشاركة، مظهر بتعميمه التعمد، ويضمج نظامه السياسي، حيث أنه المصنوع الأوسع الذي لا هيب فيه، إن دام، كانت به الليبرالية والديمقراطية هي هي التعمد، ولأنه المظهر من خارج، يدرى عليه، إذ لا يتبعه من داخل، خطر قد، يوجب فقد هذا الفكر، وتشكيله مطلقاً بالتدريج يأتي إلى القوي، ما يصحبه بهذا الفكر ومنطقه، من القول، وهو أن الطابع الهيمني للتوازن الطائفي الذي به يقوم النظام «الترقي»، مظهر نظام طائفي، هو نفسه الذي به يتشكل هذا النظام، فهو هي النظام، إذن وقع في تناقض ما، لم لا يمكن له الإغلاق، فهو هي بنية، وهو هو عامل بفرصه الداخلي، لا يمكنه أو برهانكية صورية، بل يعمل من استخدام الصراع الطائفي في هذه البنية الطائفية نفسها للنظام السياسي، وبفعل اضطرابه بها هذا ما ينع في حينه، بمساهمة وتعبير ويتنش أيضاً أن المشروع الطائفي كان محاولة بورجوازية عاشقة للإيجاد حل لهذا التناقض الحاد، في التجاذب بين ديمقراطية أي سبياً إلى إلغاء الطابع المتعدد للجمعية بإقامة وطن قومي مسيحي ودرية فدية طائفية عنصرية لا محل فيها للتحركات الديمقراطية إلا هذا وخيب بأن تكون مستتبعة، وبمقتضى التفكير من مؤسسي التوازن الهيمني الطائفي ما أريد قوته بكل دقة، في هذا المجال، هو أن هذا التوازن نفسه الذي به يقوم النظام السياسي الطائفي هو، بالتصميم، عامل تشكيل وتشويه هذا النظام، يقود، بضرورة منطق الداخلي، الذي هو منطق تناقضه السأري، إلى إلقاء أو محاولة إلقاء - تنحية المبتدع الطائفي من حيث أن إلقاء هذه التعميد (السياسة الطائفية) ذات، هي

العاشية، وبها، وبهاء شرط أساسية لديمومة الخوازن الجيني
نظامي، وبالتالي، ديمومة نظامه هذا يعني في تعبير آخر،
وفي لغة الفكر الذي خلقه، أن نظام العنصرية الطائفية، التي هي
كما سبق القول - بهذا النظام، مستعدة سياسية، ليس شرط
لديموقراطية، بقدر ما هو شرط لنسبها والدائها، من حيث هو،
بالضبط، مؤيد للفاشية. نظام الديمقراطية الطائفية هو الأرض
التي يقوم عليها نظام العاشية الطائفية. هنا ريد ذلك، أو قل
ببساطة، وليد تناقضه. أما الديمقراطية المصنوعة التي تنفسي،
بالعكس، بضرورة تغيير هذا النظام السياسي العائلي الواحد بل
إخلافه بين ديموقراطية بقضي بتدبيره هذا النظام العائلي،
وديموقراطية بقضي بتغييره، مدة اختلاف جذري هو الماتم بين
ديموقراطية ملج الحريق إلى الفاشية، وثقود، بمطالها معه،
إنها، وديموقراطية نطلع الطريق عليها. والاختلاف هنا هو هو
الماتم بين فكر ديموقراطي مروي، وفكر يورجيري طائفي على
قاعدة هذا الاختلاف، أعني من منطلق هذا البعد العنصري
العائلي، في طائفة الطبقي نفسه، بين العنصرية، أعني، يخطيه
من بليم التناقض السياسي في بنان بين طائفية هي، في تمتدتها
السياسية، الديمقراطية مصفا، وحاشية هي إزاء لهذه التمتدتها
الطائفية. التناقض المعلي ليس قائماً بين هذين الطرفين، إنه،
بالمعنى، ماتم بين الطائفية والديموقراطية. ذلك أن العاشية لا
يمكن أن تزل إلا في دسم هذا النظام السياسي الطائفي ليعطيه
ليورجيري الكرنوبالية الفاشية، الذي به تكونت، وبه خرجت،
وبه شد ساعدها فتجبد، لا تصبه نكها، الطبع. كاتب تفرقه
هنا هي كاسد بصميه - أو محاول حمايته -، ومن حيث هي
كأن تحبه طيمي إحد، أعني ضروري أن يكون تقيض العاشية،

في لبنان، هو مقيمي الطائفية، وهو مقيمي النظام السياسي البرجوازي الذي فيه التمس الفاشي بالطائفي اتحافاً بانه، بسببه، كل مفسد بلطاشيه يقف للطائفية، والعكس بالعكس، وبات التقوى هداه في الشروط التاريخية الفخمة بتطور الصراع الطائفي بأشكاله في الحرب الأهلية في لبنان، ثقفاً لتلك النظام السياسي، بما عرفه بالتحديد، نظام بورجوازي، فاكسبت الديمقراطية وبالتالي طابعاً مناهضاً لبرجوازيه، واتصفت بضرورة التحميل الشوري بضرورة التطور الديمقراطي، في ضرورة الحرب الأهلية نفسها التي هي في ضرورة الثورة الوحيدة الديمقراطية النجدة هو، بالقياس، الطرف المقابل لاسيما المداشي بالبطاني في النظام السياسي البرجوازي، لحي الطوطب الثقفي

الخاصة

اما الخاصية التي بها يكتمل النموذج «الترقي» هي طريقة، مبدئية لا لأنها تؤكد مهمه «التزيين» التي يفرم بها تدرج مسرة بين مرتبة اللطف وتعميقها، بالتوطين هداه، كما رأينا، ليس موافقاً ولا لأنها برعم بأن السطوة كنس تحدث مؤثرة قوية، سمحت في كبح محاولات الهيمنة الداخلية، مماثلة، بالتالي، تود مبدئية واحدة من الطوائف على الأخرى، (بينما هي في الحقيقة، كما رأينا، قادمة بتوطين الهيمنة الذي هو أساسي بوجوده كسلطة طائفية) فهو، أمر عالج الطريف المتعثر في خاتمة مسرة عن قوله فيها «على من الأيام، سينفخ نجاح التواكبه من تجوزها» انبرك بتولية، ملكه الدهش من الأيام، رأسمي ما يبقى، فأنقله من اللغة الجامعية الى اللغة العامة، فتكون النتيجة

٤٥٥ هـ

في التالي يكون مجاور الطائفة بتجاح الطائفة. (رسمًا قدّمه صاحبنا أن يضيف يذكّر الله) وصحناه أن التجاح في تأسيس استمرارية النظام السياسي الطائفي، أي في تأمين ديمومة حادّة لتجابه، هو الذي يفرّد إلى مجاوره، أو قل، سرمد عن الوضع إن إعاد النظام السياسي الطائفي يكون بتأييد قسلي من يريد تغييره أو يميل بتغييره
هذه هي حرة الفكر التراجعي

الفصل الثاني

ديكارت، هيكل، وابتدال الفكر الطائفي

تمهيد

ربما كان الأخطر، في معالجة هذه العينة من النصوص، أن
الرد بها نصّاً نصّاً مخرجاً على وحدة كل منها وتباعد مطلق
الدخلي لكن مطلقاً واحداً، وواحدة هي أيضاً، القائمة
النظرية التي بها، ومنها، تقوم. إذن، سيفتح تكرار لا يمكن
مجنه ليس بناءً معاً، بل ربما كان ظيلاً على وحدة المنطق من
هذا الفكر التكرار في نصين مختلفين ولماذا لا يكون الفكر
الطائفي واحداً ما دامه منظومة مبادئه واحدة؟ وهو أيضاً واحد
في طابعه البرجوازي. هنا ما سيتضح في مجرى النقاش فلا
يقرر له الاستيلاء

1. نصّ من صميمه وصريحه

في بداية نصّ بعنوان «ثلاث بين الانفجار والانصهار»، يرسم

بأنه صيغ معتدلة الإصدار العام لمؤلفه قبل الحصول في مصادره،
 يقول: «يتميز لبنان عن جيرانه بأنه يعيش جوهراً - هوذا خداع ولا
 ظهر لمصيريه - تجرية التعويض بكل ما فيها من أخطار وحرص
 (1) «لبنان، هذا قدامه كدولة سيادة ومستقلة، وسمى إلى أن
 يصل على مسوطة إحدى فلكم مشكلات الشرق الأدنى في مشكلة
 الاختلاف والوحدة»⁽²⁾

بين قسمي النص يصرح به بترسيم حدود النص، ويعني معناه
 وحالته إذ يذهب فيه من القسمي إلى الصريح، ومن هنا إلى
 ذلك في حركة مستمرة سهل على القارئ أن يذهب في النص،
 في نجد مباشر مستقيم، إلى صريحه لبنان يعيش جيرة بها يتبر
 من جيرانه إنها جيرة التماثل، فيها بطرح، منذ استقلاله،
 مشكلة الاختلاف والوحدة، التي هي من أقدم مشكلات الشرق
 الأدنى بسيط هو النص، إذن في صريحه لكن ما إذ ينشأ
 نقارئ يتدفق النظر فيه حتى يكشفه مخزونها، شبكة من
 العلاقات بين موضوعه من الأفكار هي التي يفرطها النص حتى
 يتبعص بصريحه وهي فيه ضمنية، هي هي فيه دولة ومنطقها
 يحصله بأن يكون، مثلاً ما يتميز به لبنان من جيرانه هو ما
 يتميز به في ذاته، يعني أن به جيرانه حاصله يهرب دولة أن
 يكون مهم، أو أن يسبي إليهم، أو أن يكون له ولهم أبناء
 واحد وجيران لبنان، في البحر، البلدان العربية، فالعلاقة بينه
 وبينها علاقة جار بجار، هكذا يحسم النص أمراً ليس محسوماً
 يخطئ من يذاهم ليست، فيه ضمنية، حتى في صياغته الصريحة
 نصها، إلا لأنها بناءه ليست، إقناعاً، أمراً قابلاً للتفاوض عبرة

(1) «سجل نص، لبنان بين الانتصار والاضمحلال، مجلة التراث، عدد 5 6، ص 33

لبنان الأساسية، التي نلحظ بها لبنان، تتحدد في مجال علامته
بالعرب. حينئذ يتغير بأنه ليس عربياً، قيل إن يتميز بينهم بأنه
يعيش جهازاً تجرّبة من التعايش التي يعيشونها مرّاً في صناع وتجر
مميزي بل وينا كان قسبي النص، أحسن بينه الفرق فيه، يحصل
معور لبنان بأنه ليس بلداً عربياً هو سبب ميمره الأخر في مجال
تجربة التعايش ولا آثار النص به يموت طاقته، فنطق بـ
لبنان من المولى العربية ميمراً طامعاً هو نفسه متطوّر في مكانه
العربي أو قلّ إله، يطروونه ميمراً إليه. نذك أن جميع القائلين
بمراة لبنان، أو بتعددية الطاقية أو حتى بميعة القومية، من
شيء إلى شئ قادة القوائم اللبنانية، مرور يستطع منطقي
الفكر الطائفي، يتطفرن كلهم من طابع لبنان الطائفي لنفي طابعه
العربي. كذا كتاب الطوائف عنهم إمّا حشباته أو كذا كتاب أو
إثبات متعصب، أو قوميات، أي في نهاية التمهيد، كلياته
مستقلة فأنه بذاتها متساوية طابعها الداخلية، إن سبلاً
الطائفة هذه، من حيث هي كيان، هو الذي يسمح بتحديد
قومية. ربه النصيب للطاقية، ربه البعد للطوائف، يسجل
بكون لبنان بلداً عربياً غير كان كذلك، لذا كتاب الطوائف
طوائفه أي كلياته قومية، بل لكأت غير ذلك، ولا عطف حيت
محي المسألة الطائفية بسواها، ما حلت حيناً متوافقاً من الذي
يجعل منها مثلاً، مسألة عينية، كأي مسألة عينية هي أي من
المتنوعات المتفرقة فيه. لهذا كله أقول إن بعد النص ذلك يبدأ
بنفس ما قبل النص، أو ما نعت، أو ما يند ويه من فكر طائفي
يحميه «الفكر هذا، واحد إله الفكر الطائفي الحاضر حتى في
معرض بعض من هم، من خارج مصوحيهم، بعد الطائفة، أو
هذا يقول. وأعود إلى النص وإلى الفكر الذي جعله

2 - لبنان بين الاختلاف والوحدة

لبنان يعيش تجربة من التعايش تطرح عليه مشكلة بسمى، عند رجوعه في دونه مستنده، إلى إيجاد حل لها فهي، إذن، مشكلة حديثة لها من العمر حصر الاستقلال. وهذا، هو، لو ثبت عليه صاحبه لأفقد بحثه معنى غير الذي أعتمد، ولا منحصر النظر في ذلك التعايش ومشكلته في حدود هي التي نوضحها عليه شروط الاستقلال التاريخية أهمي شروط تكون بناء في دونه مستقل. في هذا المعنى، يأخذ البحث طابعاً ملحوظاً ليس له في البحث الذي أعتمد في النص. فلك أن المشكلة التي يحاول لبنان، منذ استقلاله، إيجاد حل لها هي، في أنه، حديثة قديمة. إنها مشكلة لبنان البعثي، ومن أقدم مشكلات الشرق الأدنى وهي، بالتحديد، وبالتحديد، مشكلته الاختلاف والوحدة. هكذا، يتجيب سيز التاميش - الذي يهوي الكلام عليه في أول النص - بأنه بين طوائفه أو طائفي، مع أن سياق البحث يقتضي بهذا التعبير الذي يظهر، لاحقاً، في النص؟ ونقلب المشكلة المعامه لبنان، في زمن الاستقلال البعثي بشروطها التاريخية الملبوسة، من جب هي مشكلة التمايش الطائفي (أو من حيث هي نظهر في هذا الشكل)، مشكلة لاختلاف والوحدة بهذا الانقلاب، يتحور الفكر من ضرورة النظر في تلك المشكلة، مبروطة بشروطها التاريخية الملبوسة، ينظر فيها متحررة من شروطها التي هي شروطها المادية، ككلها مشكلة فلسفية ومع هذا، فإن محاربة لإرتقاء الفكر عبر النقط إلى مسرى الجريد الفلسفي، لا بمعنى طابعه الطائفي، بل بالمعنى، يؤكد في تأكيد يدائمة منطقانه ومستطقاته هذه الموضوع به هي بناءها، أحتي

كبتطبيقات بديهي، هي هي منطقات الفكر الطائفي، كما نرى،
راحت، في تعريف ميشال شيحا، متلاءمات بأهـمـة هـيـكـلـات
طائفية مشتركة، إذ في تعريف لأصيف لطار الطوائف - وهو،
باعتباره مقارن - جرحى من الفكر البحاوي. بأنها
المراتب الجماعية واضحة مناهج، متشعبة الأبعاد، ومتصلة حتماً في
التأويل وهي تلعب دوراً حيوياً في عقد الجماعة^(١) حتى تآخذ
هذا التعريف للطوائف يلزم الفكر الطائفي مناجاةً يماهاه وهو
التعريف نفسه الذي سجد في كتابات شيحا. فإن تكون الطائفة
موجهة جماعية، يعني أنها راجعة اجتماعية قائمة بذاتها، متماسكة
بمنهجها الداخلية. ونها، لأنها، كمثل ما شرح إتيها، العنصر
الأول البسيط الذي منه يتوحد الكل المرتقب، كالمجتمع وهو
تجسده يبدعته راسطته بالعنصر التباكراتي وبه، مثل هذا،
الوضوح كله بل إن له، كهداء وضوح البقاعة، وضرورتها أما
التفقد، فهو ليس بالعنصر، بل للكل المرتقب من صيغ العنصر
الداخلية في تركيبه. فالكل المرتقب التباكراتي لهذه والعلاقات بين
الطوائف، هي المجمع المتعدد بعددها، كالعلاقات بين العناصر
في هذا الكل المرتقب التباكراتي، علاقات خارجية، ولا يمكن لها
،لا أن تكون كذلك، مهما ساعدت بعضها في بعض، ومهما كان
تركيبها معقداً، وكان الكل الذي هي عناصره جيليكياً، لأنها،
بالضبط، علاقات بين عناصر كل منها مستقر يلائمه من الأخير
مما تمكن، ومما، عائد الثقافة الفلسفية هي لإرتداد بالفكر
الطائفي إلى مرتبة الفكر الفلسفي على ظهر الفكر التباكراتي، هو
تتبعي لأمر وأكثر الظن: أن أمر الفكر الطائفي قد تنحصر

(١) المصطلح قديم، ص ٩٢.

لأستعانة ببعض من أفكاره، أو بسية من أفكاره، في بعض
مقايير المصنوع، لأنه البسيط، لا تاريخ له لأنه أقوى من
التاريخ، لأنه المصنوع، متأصل من تاريخه، حقوقه، بمعنى
أنه الأول، ولهذا فهو يبين تاريخي، وليس له هذا الطابع قد
يكون للكل المركب من عناصر مختلفة طابع تاريخي، يختلف
باحتلاف العلاقات هذه العناصر بعضها ببعض، لكن تاريخ الكل
هنا، لأنه تاريخ كل مركب، يمكن نوعاً الرجوع به، أو الرجوع
إلى عناصره الأولى، في حركة من التحليل هي، بالطبط حركة
التحليل الديكارتي التي يفكك الكل، فيحتل البعد (المركب)
ليكتشف فيه الأبسط، حتى يصل إلى النهاية، إلى ما لا يمكن
عزاله من عناصره الأولى، أعني المنطقتان البنية، وهما
تختلف في التاريخ أشكال العلاقات هذه بين العناصر، فالمصنوع
هنا، وأبسط لا يتغير، هي شئى حالات التاريخ وأشكاله
كالطوائف في لبنان، أي هي هذا الكل المركب، بحسب النموذج
الديكارتي، عندما هي هي، كلها بحث عنها عند أقدم الرمات
حتى الآن، عنها مركب لبنان، ومنها يتركب، ومشكلتها هي هي.
وأبسط لا تتغير، عند أقدم العصور إليها مشكلتها الاختلاف
والوحدة. وعناصر المشكلة - الطوائف - وحدة، أبسطاً، لا
غير، مد أن كانت وإلى الأبد، بلك، كأن للطفقة في الفكر
الطائفي ترويج، هو البحث عن الطوائف (العناصر) البنيات،
الكيانات، الجواهر، بحثاً ضرورياً بضرورة هذا الفكر نفسه، وكان
لهذا التاريخ أبسطاً جذور هي كسلك الطوائف، تمتد فيه عميقاً،
منها إلهية، بلا زمان، أو حتى امتداد الزمان كمد، هذا الزمان، هي
المكر الطائفي، به وده، سوى مساهمة تمتد في العنصر البسيط
(المصنوع) الطائفة) منه زينة، هي المطلق، تؤكد أن هذه الطائفة

ميكال، ميكا ريبيز هير هيرمي

أسطورة، وهذا الزمان الأسطوري رمزها أما الزمان لأجسامي،
فليس من هذا الزمان - وإن كان يتوحيه - إنه زمان مادي
تاريخي، يتقارب بصكر مادي تاريخي، لا بصكر ظاهري، أحسن
أسطوري، ولهذا، بحث آخر

3 - في الكورن الطائفي

ومجد إلى النص

يقرب نصنا، في كلامه على الحوائف، وفي معانيها، وفي
المقام الأول، هناك ثلاثة طوائف: الطائفة المبرورية، والطائفة
السنة، والطائفة الشعبية في المقام الثاني، هناك أيضاً ثلاث
طوائف: طائفة الروم الأرثوذكس، وطائفة الروم الكاثوليك، والطائفة
الدرزية. وفي المقام الثالث، هناك حوائف عشر طوائف صغيرة
مترتبة بمطامير، يهودية إثنية (أرم، كلفان، إلخ) ()
() وثمة كتاب ملاحظ حالياً سوحاً عن الأمطائف المسيحية وراء
الطائفة المازونية، فهذا لا يعني بدلاً في جعله التمايز بين طوائف
لبنان الرئيسية، التي ما زالت جدلية معروضة ومشاركة في سعي
توأميل وراء النوازن والتنسوية⁽¹⁾

يسمى نصنا، في هذا النص، بين طوائف لبنان الرئيسية وذلك
التي يمتثلها بأنها «مصرية»، معقد، بهذا التمييز، ضمناً، قياساً
كما للتمييز من المجموع العدي لكل طائفة. لكن منطق التمييز هذا،
يلتزم بأن يكون هذا كمن طائفة بحسب مجموعها العدي
فما قبلها، إذن، ليس قياساً، بل مستطفاً لاحتلام هذا المجموع،
متغير يتغير، لأنه كان لكل طائفة - بحسب هذا السطح الذي هو

1 المصدر نفسه، ص 32

عن السطح الطائفي - حين في أن تعالج بتغيير المقدمات، إذ يتغير حجمها. هنا تمّ لها ما طالب به، بتغير نظام التوازن القائم بين الطوائف، فاستحال نظام أكثرية، بينما هو - حتى حد تغيير انطوائه مرة - انظم نوعي. مكنته لتعطّل وظيفة هذا النظام ويخلف ثرائه، ليؤكد وجوده كما رأينا في ذلك العالم البأرمي الكامن في بنية

صحيح أن ما صيغ صار لا يطرح هذه المشكلة، ولا يشير إليها لكنها شبيهة في ثمة، ملازمه لمطلق وهي فيه مبررجه في أكثر من وجه مثلاً، في التالي ما هي طبيعة التوازن القائم بين الطوائف في إطار حديثها؟ لا يجيب الجواب، ولكن نجد في بعض أضر محكمات مثله يشق الفكر الطائفي جواً من مثل هذا السؤال كمن من طبيعة هذا المنطق ألا يقدم جواباً ظنن على، أظهر التوازن مظهر المباركة أو المساواة فقيده طابعه الهيمي، كونه لا يستقيم، كمنطق طائفي، إلا بتغييره، الطبع ولا يستقيم حتى يتغير له وفي هذه أيضاً، تناقضه السأومي

وفي النص يظهر التوازن كأنه ثنائي الطوائف متورجة على مقامات ثلاثة، لا يعرف لتوزعها عليها شيئاً، إلا ربما ما أشرنا إليه من تفاوت حجمها المنحدي. لكن هذا المظهر الثنائي الذي به يظهر التوازن الطائفي يقدّم بعد ذاته على أن هذا التوازن هيمي، ريفي، في أد، ما يثنى عليه بوجود تلك المقامات الثلاثة تعود الهيمنة، بالطبع، بالطوائف التي تحتل، في التراتبية المقام لأرى لكن النص يشرع، شيئاً، إن العلاقة بين هذه الطوائف الثلاث هي علاقة متباركة في الهيمنة، وبالتالي، علاقته مساواة بينها، بينما هي، بالعكس، علاقته هيمنة - كما سبق القول - وهذا ما يثير منطق النص فذاً، بين السؤال مطروحاً

يملكه ميل وانشاق نحو عالمي

لساذن؟ أما الجواب، فيلعب بضرورة جعل المنطق الطائفي، من حيث هو، في بيته، منطق الشاخص المأزقي نفسه، الكائن في انظام السياسي الطائفي، في تحجته نظام السيطرة الجورجوازيه البنيانيه. وهنا ما لا يرفضه منطق النص لأنه، بالقطعه منطق تحميل طائفي. وتحليل هذا المنطق لا يكون بمنطق مطه، بل بأخر هو منطق التحليل الطائفي، أعني المأزقي وهو الذي أعنيك في هذا النقطة.

ومقدمات الطوائف بوضعها في الدولة وعلاقات التعايش بينها علاقاتها بالدولة جاذبته جعل تعايشها وإطارة، ونظامها بها تكون، أو لا تكون، ربما تعايش أو لا تعايش فالدولة مركز البحث، والباحث سياسي بالضرورة من حيث هو بحث في الطوائف هذا ما لا يبينه النص يوضح، مع أنه يحتمل عليه وجهه الرئيه منطق المفكره سرديته فكر شعبه منه ينطلق ما صيف نصاره محاولاً - على حد قوله - تحطيه جعل لنجاح المحاولة؟ يقربه نقار

إن أكثر يديولوجي الطائفية اللبنانية وضوحاً ونسب يرى أن المقولة الأساسية هي مقولة الشراكة. فنكل ما كتبه ميشال شبعا حوله تجربة بيان الشراكة مرتبط بتجربته اللبنانية على أنه تلك أليات طائفية متنازكة. لكن شبعا لم ينظر إلى الشراكة إطلاقاً كمحاولة انتقالية نحو وحدة وطنية حقيقية، إنما طرحها بالمعكس كتشكل جديد بل فريدة في العالم، لوحدة وطنية حقيقية. وكان يرى أن المصالح الخاصة للطوائف، التي كان شديد التأثر بها، ينبغي أن تتوازن داخل البرلمان وفي تشكيل الحكومة معاً يعني أن الشراكة لم تكن ينظره غير شكل من أشكال التعايش السياسي إن كل الذين ظهروا بعد ميشال شبعا كمنافعين عن يديولوجية التعايش

الطائفي أو كبتسرين لها كمرور طروحاته الأسلية، إما بالتشديد على فضيلة التسامح التي يحرصها التمايش الاجتماعي - السياسي، وإما بتحويل قراطة الأقلية الطائفية، تصورياً، إلى اتحاد من طراز خاص، إنما دوماً بالتعرب من الفئات الخاصة الخاصة بضمائير هذه الأقلية الطائفية وعلمياً بتجسيب طرح مسألة التخطي الإيديولوجي والبيوسي بنظام الطائفي^{١١}

ممولات الفكر الطائفي تكاد تكون مجهزة في مولات الفكر الشيعاني، شيعياً جزء بالفعل، فإضح اسس تلك الفكر، يكرره من إلى يعلم من يأخذ بمعتقدات فكره ويبنى على قاعدتها فكره ومن هؤلاء سامعيف مطران يُقر بذلك، ويصدق هذه المنطقتين، من حق، بأنها تعريف بثنان «على أنه بلد أقطاب حائمية مشاركة»، وبأن السلطة هي فيه، وبالتالي، شراكته بين انتماء، في إطار من التوازن، حقله البرلمان والحكومة وهو في تعينه هذه المطلقان، فليس، وفي لشيعا وفكره حتى في التفاصيل مثلاً حين يستثنى، كتيبة، رئاسة الجمهورية من حقل الشراكة الوطنية، فلا يأتي حتى ذكرها، مع أنها موقع الهمة الأولى في السلطة، ونقطة التقل في ذلك التوازن أو حين يحصر هذه الشراكة، يبرئ من قلبه، كما في معنى الأسبق، في الطوائف «الرئيسية»، عن «المصيرية»، فالسلطة هي، «وما» للأخرى، وللمستغيب المصير

٤ - في تخطي الطائفية

لكن بمان يأخذ على شيعاء وعلى أتباعه من إيديولوجيي

يخلص ميقل ويثاق قدم هاتفي

الطائفية اللبنانية - انه لم ينظر إلى الشراكة إطلائ كمرحلة انتقالية نحو وحدة وطنية حقيقة^(١) ولم يطرح، بالتالي، مسألة التخطي الإيديولوجي والمؤسسي للنظام الطائفي^(٢) على عكس أتباع شيحا الذين كرروه، يريدون أن يتخطى شيحا ومكره. بأن يطرح مسألة لم يطرحها شيحا وأباعد رعي، بالقبضه مآله تخفي النظام الطائفي. فكيف يميز ميار نفسه ومكره من على قاعة جد، النظام ومكره، يرفض هذا النظام ومكره من على بره الطائفية رعي خطيها، يحاربه أن يتخطى الطائفية عنطق هذه المصاروة منطق مالف في آله منطق قبول المرفوض، ومطو رفض المقبول، ويلى السؤال مطروحا هل يمكن نقد الفكر الطائفي فكر صائفي؟ هل يمكنه من منطقات الفكر الشيحائي، يحطي الفكر الشيحائي؟ لكن، قبل الدخول في تفاصيل تحليل هذا المنطق، ونمهيئاً لنقته، من الأفضل النظر في المنطقات، فهي التي تحكم مياق الفكر واستفلاصاته

وأبدأ بتعريف لبنان، صمته يبدأ شيحا، وبه يؤسس للفكر الطائفي. بالتعريف، يُرفع لبنان إلى مطلق غير بأبد يخرج من دائرة التاريخ إلى دائرة المجمومة ومن عاكوة التمييز إلى دائرة التكرار أنه، بتعريفه، آخني ميا هو في ذاته ودائته، أيلد كليات طائفية

(١) ليس علينا هذه القود على كتابات الأري يرى شيحا في الطائفية مرحلة انتقالية نحو وحدة اجتماعية وطنية. لكنه لا يثبت أن يلحق ما قال يرى في الطائفية هي كليات اللاسقة أمراً طيفياً على ما لازمه طبيعة يدان كذا لك القبة إلى الطائفية فهو يرى فيها في معنى كليم له نتيجة تصنيف غير ممنهجيات القوية في بداية من بداية نشر فرنسا، وبمنه كما مبرهنا في نصوصه اللاسقة، كلاً جرمياً كما قلت. هذا ما أثبت بالقصير في بعض إلى نشر الفكر الطائفي

متشككاً^{٥٢} مكلف، كان، ومكلفاً سويلاً، ولا يشبه التعريف، إذ لا يشبه المجزئ عند بسبب، إذ أن يشكّر، متعاطلاً بمانه، بل، التعاميل فيه طوائفه في نظام دائم ينموته نظامه كيانه، لا يرى بينهما، كأنه، من بين بلدان العالم جميعاً، الأوطى الذي إذا تغير نظامه، يرى كيانه، يعني هذا فساد

كيف يمكن جعل هذا النظام من التعاميل الطائفي الذي به يقوم كيان لبنان معه أن يكون لمرحلة انتقاله لمرحلة وطنية حقيقية؟ إن في هذا القول تناقضاً صريحاً مع منطلقات الفكر الطائفي واضحة من اثنين إما أن تكون منطلقات هذا الفكر مبنية - لا سيما هي تعريف لبنان وتعريف الطائفة - إما أن تكون مرغوبة فقبولها يلقي، في خط امتحان من منتهى ضرورة تأييد ذلك النظام السياسي من التماثل الطائفي، من حيث هو في أساسه - بل ربما كان الأوطى الذي هو في أساسه معها حد ضروري بضرورة مطلقاً الداعي أما رفضه، فيسمح بأن يكون نصير ذلك النظام أمراً مستكناً أو قل في صياغة أخرى أكثر وضوحاً، (ب) النظر إلى نظام الطائفة «المرحلة التالية»^{٥٣} والطموح إلى تعديله يقضيان بضرورة أن يكون للفكر منطلقات مستقلة عن تلك التي منها يمتدح ماضي مقار، (وهي هي منطلقات الفكر الطائفي الشيوعي) وبالطاقة منها يفسح في تناقض مع طموحه المشروع هناك، فيكون عليه، كي يجد حلاً لهذا التناقض الذي هو فيه^{٥٤}، (ق) أن يتخلى عن طموحه، فيقبل

(٥٢) وليس وسد دائماً في هذا التناقض بل إن كثير من القديسين يقولون فيه كتب قديم جسدنا الفكر الطائفي ورجلاً في أن في تضطيق الخدم الطائفي ولسل هذا العاقر يبي في الحقيقة سوى أثر من وضعهم الشحي سطلمت الفكر الماضي في معالجة هذا النظام المهامي وتعددية ضرورية للبيئة

بعضها مطلق والبعض الآخر نسبي.

النظام الطبقي نظاماً دائماً بحايث الأغلبية انطاضيه وتاريخها،
يكون، حيثه متعلقاً مع منطلقات فكره وإننا أن يحطى في هذه
المنطلقات ويوجد أخرى هي في اتساق مع منطلقاته وهي،
بالعبء، منطلقات فكر متأخر للفكر الطائفي، يقف له واقع
الفكر الطائفي بواقع لفكر البورجوازي، وهو، بالتالي، يكون
مادي تاريخي يربط رجوع الطوائف بشروط تاريخيه مستحقة هي
شروط تكون الرأسماليه في شكلها التكنولوجيالي، في طور أزمة سط
لاتاج الرأسمالي، وهي شروط تكون الدولة البورجوازية الثانية
كدولة طائفية، لأسباب التي حلفتا، ومن، لذلك، فكر يزى في
الطوائف علامات سياسية مستحقة بحركة مستحقة من الصراعات
الطبقية في بنية اجتماعيه كبريتياليه محددة، ولا يرى فيها كيانات
مائمة بلقاتها ذلك أنه، في وجودها المؤسسي نفسه لأكمة
بالدولة في شكلها الطائفي، أعني في بنية الطائفية، كتدولة
بورجوازية هي متطور هذا الفكر المادي التاريخي لا يمكن أن
يحتمل تحطيم النظام الطائفي إلا أمراً واحداً هو تفجير النظام
السياسي الطائفي، من حيث هو النظام السياسي الذي فيه سارس
البورجوازية الكبريتياليه البنايه ميظرتها الطيفية والتعبير هذه
سيرة تاريخية معقدة يحكمها منطق معين، هي شروط معينة، هذه
المنطق هو منطق الصراع الطبقي، وهذه الشروط هي شرطه أن
كان منطق خاصا يضرع ضمير في شروط ملموسة ولا يصح حبه
الكرمي - (أعني قانون الصراع الطبقي في كوريتو، أي بما هو
مانون كومي) - إلا بضمير ما هو ممييزه لنا ويجب النظر في
الجملة الطائفية في بيان بطلان من الفكر هو منطق الفكر
المادي، ووجبه، بالتالي، منعدم منطق التحليل الطبقي في
محلها، وهي محدث الشروط الملموسة الضرورية التي فيها تروم

(أعني تشعلين) سيورده التعبير الثوري، من حيث هي، بالفرجة الأولى، سيورده معبر النظام السياسي البورجوازي القائم في شكله كنظام حائلي. وسيورده تغيير السياسي في التي تحكم، في نهاية التحليل، سيورده تغيير الاقتصادي - لاجتماعي. ذلك أن الثورة هيها أن تكون سياسية حتى تكون اجتماعية. هذا أمر يابته النظرية والتجربة التاريخية بدمياً. فهل نستطيع في فكر مثلاً بداهته؟ وكيف يرى مصادر بالمعنى النظري والتاريخي أمر نمطي النظام الطائفي؟ بأي أداة؟ بحسبه أي نمط؟ في أي أمر؟ نقرأ ما يقره النص بقر،

■ من الطبيعي أن يكون الخطاب الإيديولوجي للتحالف الطائفي خطاب مغلق وأن يترك الانقطاع بأن الجدية التعايشية معاً للتحالف، لكن البار في هذا الخطاب هو فصحته بالنسبة إلى المصالحات الطائفية التي يدعي نمطها أو التي يريد السيطرة عليها ويتطابق هذا الضعف مع مع ضعف الدولة في التجهيزات للكلية والمعمودية المعززة بها. فكله ليس لفصحته محتومة، لأن الدولة هي في كمن مع مثل وقابل. باعتبارها مثلاً للرقابة الطائفية الشاملة، فهي خاضعة سبياً لمرور هذه الطوائف وبجوانزين القوى التي محركة في هذا الاتجاه أو ذلك. لكن القوة، باعتبارها داعلاً، تستطيع الإلزام من الأمن المعطية للتحالف ومن ثمرة لكي ترسي توازن نظام اجتماعي - سياسي جديد.⁽³⁷⁾

نحن هنا أمام نص محكم، في نسجه الداخلي، بمنطق الفكر البحاوي الطائفي، حتى هو اظهر في نهاية، رغبة في تخطي هذا الفكر إلى ربما يوجب القبول أنه محكوم بذلك المطلق حتى في

وعليه هذه كبا فتوى نعم وبسأ بسؤال ساد يقول طبعاً ن
نكون «الجدلية التماثلية متعادلة التجاور» هي الخطاب الإيديولوجي
للتماثل الطائفي؟ فمن من يصر ما يساعد على الإجابة عن
هذا السؤال. بل أكثر الفن أنه - عني النص - لو كان يقتضيه
بالعمل، عناصر هذه الإجابة، لذا طرح مسألة تحطيم النظام
الطائفي فالمعطيات الشجاعة - وهي التي منها ينطلق النص
وبها يقوم - تحول دون طرح هذه المسألة، أو النظر فيها كنمو
ممكن، وهي التي تعدد بالعكس، «الجمعية التماثلية» باسمها
متعلقة التجاور هذا أمر طبيعي، بالنسبة إلى هذا الفكر وهو
أيضاً، لأنه إلى أمر مطلق صحيح وبين مجرد «نطاق»
هذا ما حاركت بيانه في ما سبق من قول بأن معييد الطوائف
تكتيكاات قائمة بذاتها، يفتني، حتماء يتأيد نظام معاشها
فصار، إذن، يحاول أن يوفق بين أمرين مبالغين لا توفيق
بينهما فكرو طائفي وفكر غير طائفي. تأييد الطائفية ومطحي
طائفية. ولا يصر له من النوع في هذا التناقض، إذ هو يفتني،
في معارضة تخطي الطائفية، من معطيات هي، بالعكس،
مطلقات تأييد الطائفية. ولا خروج له من هذا التناقض إلا برفضه
هذه الممنوعات لكنه، في بعضه، أخيراً، مثلاً، في بعضه
الدرجة. وهو، في هذا المجال، لا يضيف شيئاً على ما عالمه
شيء، بل ربما وجد في بعضه وهو من شيئاً ما لا نجده في
بعض مصادر من تحليل ينصب بصباً في تلقين التناقض المارقي
الحاصر بالدولة اللبنانية، من حيث هي، كدولة طائفية، دولة
البورجوازية، وهي ثمرة هذا التناقض أيضاً. لعل من المفيد
نماذج، حتى تصبح الممارس، أن يقرأ، في الموضوع منه، صلاً
بشيء، مثلاً، التالي. الجدد والحق السلطه في بشأن بين الموارد

والكرد ولا وهم حول ذلك، والإنشاء هي كما هي، لا تتأثر هذا الواقع فتحرر أنشأ، حيا بهذا البند والطلاقة من العقل، أعطيتنا لصالح قطائفة في لبنان شهادة فلكمة على الضرورة لبنان بند ثقلبات مشاركة. لكن الحقوق في الواقع، تختلج من أقلية إلى أخرى هذا ما يفسر وضعه لا يجوز تركه فاعلم لا يمكن أن يعمل إلى السلطة في لبنان إلا من كان مغرباً أو مسيحياً إلى النظم اللبناني القديم هو نظام فيكتورية مقتدة ما الفائدة من أن يحصل منه نظام فيكتورية مكتوفة؟ أن يتكلم وأن يتحرر أكثر، ربما إن أسوأ حل يمكن أن تتصوره لهذا البند هو أن تقضي، يمكن بإرادي، على التوازن الذي يقوم عليه + - تحري، مرة أخرى، نظام فيكتورية مستقرة والفيكتورية هذه هي إلى حد ما طفولية لأن السلطة تستند قبل كل شيء إلى الإكراهين كل هذا لا يمكن تصحيحه إلا بهم آخر معارضة السلطة إن جمهورية بنى صالحة أو تتحرر إلى استبداد بحسب ملوك رؤسائها الفعليين^(١)

٥ - الدولة الطائفية بين الوجه واللقناع

مباحث أن الدولة بحسب البعثين البطائفي، هي دولة الطوائف، وها شراكة، بكل طائفة حصية، أي موقع في السلطة، بحسب كوارن به لله الدولة فتقوم هذا وجه أولها هو وجهها النحبي الطائفي، يتجسد لغير في تبعه لكن شيعاء في ما هو يرككه، يتشبه أبر، على الأقل، يرككه شيئاً آخر فالسلطة في لبنان شراكة هذا هو مظهرها الطائفي لكنها هي وأهمها الفعلي، غيرها في مظهرها إنهاء طائفياً سلطة الموارنة والسنّة

١- يتأثر في العهد الجديد النص الفرنسي من 272 284

لنا وجہ جموہیت، فالنظام السياسي في لبنان، إذ أنه نظام ديكتاتورية مشعشع وأساسه ديسوحت أن يقى مقعاً فإذا تعريه فقد سرعته، فتعطل وسبها حريص على ديسوحت النظام، حريص على عظيمه لده، وجب أن يتقمع و أن يقمع مكلما يظهر الهيمنة فيه مظهر الموازن والشرائية، والديمقراطية مظهر الشموقراطية بسبب من هذه الأردراجية الفاتمة في واقع النظام معه، بين الوجه والصناع، الطاهر والباطن، المبرزي والمسمي، يكون النقد ضرورياً كشرط من شرط المعرفة ولا يذهب شيئا منه، بالطبع، بعمقاً حتى يظهر حقيقة النظام السياسي الطائفي، مثلاً من حيث هو نظام ميطرة البرجوازية السائبة، ذلك أن موقع الفكر الطائفي الذي به ينظر في هذا النظام هو الذي يقف عائقاً في وجه عملاً التخليه لأنه سالتصديده موقع العكس البرجوازي المسيطر وليس بهذا الفكر يُنفذ نظام سيطره البرجوازية رفكوها، بل بفكر نفيسي أما مصاربه فهو في تصديده الدولة، مطن من هذا النقد الشبحاري، ذلك أن الدولة عند في امثلة لبرقيات الطائفيه الحاصلة، كأنها في حقيقتها اقميه كسا في في ظهوره، دولة جموعاويه، السلطة فيها لجميع اقواطف بلا استثناء، هكذا، يفت بغير من هذه الدولة مودساً حير لقي، لا لأنه ينظر فيها من موقعها، إنه بدولة طائفيه هي الدولة البرجوازية، ويمكر طائفي، وحسباً بل بسببه أيضاً من عدم رؤيته تلك الإردراجية التي هي فيها ستوجبه النقد، وهي التي سمح به ولش كان شيعاً قاعراً - أحياناً، كما في نمه المذكور أعلاه - على نقد النظام الطائفي رفكوه من موقع لكوه الطائفي نفسه وهي حثوره بنيه هذا الفكر، علأنه وحده من أمياد هذا النظام والفكر صده برلانه، بالثالي، قاده على أن يدرك، بحسه اقليمي البرجوازي، طيحه الوظيفه الطييه البرجوازية لهذا النظام

السياسي الطائفي. فالمسيح، دوماً من الحرية، في المكر والسب، ما ليس للتبع. هنا مبدأ من مبادئ التناقض في الصراع الطبقي.

أما الوجه الآخر من العملة، فهو الكامن، بحسب منطقها الطائفي نفسه، في التناقض الذي يثير إليه شيئا في نفسه، والمقائم بين طائفتها «الطعموية»، كما هي في واقعها العملي، بسبب من كونها دولة طائفية تستند فيها السلطة إلى «الإقطاعيين» مبتلي الطوائف، وطائفتها السائل، الرأسمالي الذي يجب أن يكون لها بحسب مفهومها المفقود، من حيث هي لطوائفها جميعاً، لا لراحتة منها، أو لتمثيل واحدة هو الذي يحتل موقع الرئاسة في السلطة. صحيح أن تبنيها ينطس، في بحثه الإيديولوجية السببية. هذا التناقض بعبارة قد يحصل أكثر من تأويل. لكن التأويل الذي يستقيم به قوله هو - كما يشير لي - هذا الذي شتمت إليه. وما ذاك التناقض سوى الفاسد في بنية الدولة بين الوجه والضماع. طابع الدولة «الطعموية» يكشف عن وجهها انبساطي الذي هو، والتمسكه وجه الهيمنة الطائفية التي بها تقوم كنزلة طائفية. لكن للكشاف وجهها هنا يعطى وتطيرها الفطرية. طابع الدولة يرطفتها الضيقة نفسها، كنزلة بورجوازية، يمتشي بمرورها في قناع من القيسومراطة الطائفية هي به دولة بحسب الطوائف، بلا هيمنة لراحتة على أخرى. هذا القناع، يعطى بريحه الدورية. لنا كات طائفتها الكني، أو السائل، أساساً بوجوده كنزلة بورجوازية، وكان طائفتها هنا هو الذي يظهر فيه في تلك الفتاح من التمييزوطائفية الطائفية. وإد بركنا جانباً هذا الوجه من التناقض في بنية الدولة، بينها كنزلة طائفية، بينها كنزلة بورجوازية - وهو وجه حالجاء في مكان

هيكلة، مبال، وبتنق فكر شتوي.

أعز وجعنا القنظر في وجد أعز منه عز الذي يراء شيع قائم
بين ما يسكن ان مسجيه، في ضوء مأربل صبه الساب، الهيمنة
الطائفية - وهي الوجه - والهيمنة الطائفية - وهي القنظر -
فالسؤال الذي يطرح نفسه، حينئذ، هلنا هو الثاني، كيف يمكن
بمجاد الحل الملائم لهذا التناقض؟ وفي لغة شيع - كما ورد في
نصه - كيف يمكن تصحيحه؟ أو قل، هل يمكن تصحيحه؟
صحيح الوضع الناتج عنه (أعز من التناقض)؟ وجواب شيعا
«بمعز أعز بممارسة السلطة» وهذا أبشع حينئذ أن نشأوا النص
بصبي منطق، ولقد تأولناه على وجه موجز، فنحن إن على من
يحتل موقع الهيمنة في الدولة أن يمارس السلطة ممارسة محايدة
فيها السلطة على فئاتها الديمقراطية، فنظير فيه كأنها
سلطة الطوائف جميعاً لأن في ممارستها «الديمقراطية» إنفاذاً بعد
القنظر، وفيها، بالنائي، مطلقاً دور السلطة ووظيفتها في تأمين
الديمقراطية لإعادة إنتاج النظام السياسي الطائفي الذي نشأه
بديمقراطية إعادة إنتاجه، ديموقراطية إعادة إنتاج الطوائف (الديمقراطية)
فنتري ولنا، أيضاً، إعادة إنتاج مطلقاً الطوائف من
مختلف أطراف البرجوازية البسيطة.

في موقعه «الديموقراطي» الطبيعي في حياة البرجوازية الطائفي
البرجوازية اللبنانية، يطالب شيع، عملياً ونظرياً، بممارسة
الحرية للسلطة تؤمن بالنظام السياسي القائم بديموقراطية الوجود
بديموقراطية النظام الطائفي على كدوم للسيطرة من أكانت طائفية أم
طائفية، وديموقراطية بها بديموقراطية الهيمنة، سواء أكانت طائفية أم
طائفية. لذا وجب أن تكون ممارسة السلطة ممارسة محايدة، إن
جاز التعبير بممارستها «الديموقراطية» (المتوية) ممارسة محايدة،
محدودة بأذن طائفة من الطوائف تعلياً بمصلحة العامة أو ما

يظهر أنه ممارسة القوة، أو الطائفة - على مصالح النظام، فتهدم
 البناء بتكامله، إنقاذاً، بالوجه، لجزء منه. فهي، إذن، ممارسة
 سلطة بحق تجديد النظام، وبمظهره لكن الزايل فهي قائماً، لا
 بطرحه شيئاً، وليس بإمكان الفكر طائفي كفقير أن يطرحه من
 يمكن لممارسة السلطة أن تكون في دولة طائفية ممارسة نظامية
 غير «طائفية»؟ أليس محكومة في هذه الدولة بضرورة أن تكون
 ممارسة طائفية «طائفية»؟ حتى لو لم تكن كذلك، أجيء في
 هذا الزمان «مصلحيين»، على حد مصير شيئاً، يصادون أن
 يمارسها نظاماً، في شكل غير «طائفية» - فهي، في هذه الدولة
 الطائفية، كذلك، «أمني» «طائفية»، لأن لكل مرجع من موانع
 السلطة في هذه الدولة طائفاً طائفاً، كأنه مرشوم بوشم طائفة لا
 يمكن، في نصير آخر، لممارسة السلطة في هذه الدولة الطائفية أن
 تتغلب من منطق بحكمها، هو منطق الضرورة في أي تكون
 «طائفية»، في أي تظهر كأنها ممارسة للسلطة من موقع خاص
 طائفة معينة، وبموجب مصالح هذه الطائفة وحسبها من الدولة
 وما هذا المنطق سوى منطق تلك الدولة في ضرورتها الطائفية
 أما ممارسة السلطة من موقع نظر النظام، فلهذا سبب ممارسة
 نظامية، بما هو كل، وبموجب منطق الضرورة في تأييده، فهي في
 تناقض مع بنية الدولة، كنسوة طائفية بل إن من شروط مكانها
 أن تكون الدولة غير طائفية وهي هذا وجه آخر من وجوه
 التناقض البارقي الخاص ببنية الدولة الطائفية فمن طبيعة الدولة،
 كدولة، ألا تتشكل من التديم بوظيفتها إلا إذا كانت «ممارسة
 السلطة» فيها ممارسة نظامية، بالمعنى الذي تحدث عنه، كاسته
 ممارسة «طائفية»، تعطلت وظيفته الدولة، أو قل، متعاً بمناقضه،
 سارت في حلقه من متطرفة اليسارية أن يؤولها إلى التعتل

بذلك ميل الإنسان نحو العاطفة

وفي الدوبة العاطفية، كل عبارة لسلطة مستقرة بشيوعية. نكون «مضموناً» (أو فتية، بالمعنى العاطفي لكلمة الفقه)، هذا كانت نظامه، تدخلت في تناقض مع بنية الدوبة، كدولة طائفة إله، إحد شكل من ظهور التناقض المأري نفسه، الكلام في بنية الدوبة اللبابة، بها كدولة طائفة، وبها كدولة بورجوازية. وهو هو تناقض الفكر الطائفي، في كونه فكرة بورجوازية، وفي كونه في آن، عاملاً بحسب دون كينونته، هذا الفكر

6 - العونة الطائفية بين الفعل والتمثيل

ما يطلبه شيئا من الدوبة الطائفية شيء بما يطلبه لغيره منها. يتناقضها في قوله شيئا، كناقضها في قول شيئا. تلك أن حلق القوانين واحد، عصار يرى في الدوبة «مسلماً» و«معدلاً» كان بها رجوعين مستقلين، في في الواحد منهما غيرهما في الآخر شيء في علاقة بعبارة بالطوائف، من حيث هي تمثل هذه الطوائف وبمضيق ثرياتها إنها سبلى باسمها بل يمكن القول، في خط منطق الفكر العائلي، هذا (الذوبة)، في عاينها التمثيل هذا الذي هي فيه دولة طوائف، ليست واحدة، بل مستعدة بتعدد هذه الطوائف وسماتها، كأنها، إحد لاكثر من دولة بسمي أنها ليست واحدة بل بها هي هذا الإطار الخارجي الذي فيه تعايش الطوائف تعايش كائنات مختلفة تابعة بساتها، فهي، إذن، لادقة في كل لحظة للتفكير، إن لم نقل للتصنيف بعبارة شروط هذا التعايش. قد قامت الطوائف كائنات كنهه، كأنها عناصر بسيطة، فإن رجوعها تظلي عابرة، من حيث هي وحدة تعايش، وهذا حال أحد هذا التعايش، وبهما تدخلت تلك العناصر في تركيب وحدته هذا يعني أن التعايش الطائفي، على نقيض ما يظن نصار ويركز

في كتبه معه⁽¹⁾، ليس له هيئة توحيدية، ولا يمكن أن نكون له مثل هذه الهيئة، ما كانت الطوائف كيانات هي، هي متطويع الفكر الصائفي، عناصر بسيطة متمازجة ببحثها الداخلي، كأنها برامج صادقة. أما اعتراض إمكان الرصود، بهذا التعاضد إلى الهيئة التوحيدية، فالمجوع، فبدون فهم آخر للطوائف هو نقض المهم الكامن في معنى الفكر الطائفي. وهذا ما ليس متروكاً لفكر بصير الذي هو أمير هذا المتطويع.

لكن الدولة ليست شيئاً وحسب، بل تفاعلاً وهذا وجهها الآخر المختلف. بيد أن بصير لا يوضح كثير فكره في هذا، الصجائر، مرحوم الفارابي على أن يتأول، نفسه، ويستمره من منطقته أن النص، يعرف بالحرف، إذ الدقة، كضاحي الاستطيع الإفادة من الأسماء الحقيقية للتعاضد ومن ثمرة لكي لومني قواعد نظام اجتماعي - سياسي جديدة. إنه، في بصير آخر، يركز على تدوله مهمة تعبير النظام السياسي والاجتماعي القائم، وبناء القواعد الضرورية لنظام جديد آخر. ليكامل هذه المهمة على الدقة باعتبارها تفاعلاً يطقى طبعياً، من وضعها موضع التثاقلي تلياً، هي الطوائف التي هي مثلاً فهي في تشكيل الطوائف، في علاقة بعبارة بيننا هي، بالمعنى، هي فعلها، هي علاقة استقلال سبي بها، تمكنها، بالتالي، من أن تقوم بوظيفتها العامة لإنهاء هي الدولة، ازدوجيه شبيهه بالاردوجيه التي أشار إليها شيخاء ونهضين، أيضاً، النافق الذي تضمنه وكتبنا ن

(1) في قوله مثلاً، فالقول، دافع للدولة، اللاتية مجاز جغرافي واقتصادي وثقافي ملائم جيد للتعبير النوعي لمصالح الفاعلي بالعزيز بدنه التوحيدية. المصدر السابق، مجلة الواقع، ص 33

بمطابقه مبدأ ويستحق فكره فستحق

دولة الطوائف، في معنى شيئا لا تقوم بوظيفتها إلا إذا كانت ممارسة السلطة فيها عبارة عن ممارسة قطاعية مضاعفة في علاقة استقلال نسبي بالطوائف، كذلك القوم التي هي هي عن مصادره مثل الطوائف لا تقوم بوظيفتها (التي هو هو دورها، أو وظيفتها) إلا من موقع استقلالها النسبي عن الطوائف. لكن التناقض قائم على الوجه الذي ذكرناه، بين طابع التمثيل الطائفي المقدر، والطابع النظامي لممارسة السلطة فيها وهو قائم بين الدولة باعتبارها مثلاً والدولة باعتبارها فاعلاً (وهو هو كما يجب التناقض البشري فيها، بينها كدولة طائفية، وبينها كدولة يروسانية) أو قل إن السؤال الذي طرح بالنسبة إلى معنى شيئا يطرح، بلا تعبير بانسيبه إلى معنى نصار هو بإمكان الدولة التي هي مثل الطوائف أن تكون فاعلاً بالمعنى الذي بعده في معنى نصار؟ إلا بمسؤول طابع التمثيل الطائفي للدولة دون قيمتها بمعناها التمييزي ذلك الذي به يكمن دورها؟ بل ألا يقتضي بينهما بدورها هنا بضرورة أن تكون دولة غير طائفية؟ وبعبارة أخرى وضوحاً وببساطة أليس نمير الدولة الطائفية شواهداً ضرورياً لنظام الدولة بدورها المتوكل عليها في معير المجتمع وسطاه السياسي انساني؟ هل بدولة طائفية يمكن تغيير هذا النظام الطائفي؟ كأنني بصير يقرب ما قال حركة كلبا تكلمت بسبي النظام الطائفي، وتوسخت، وصارت، عبار بالإمكان تعطيله ذلك أن تعبيره يمر بتأينه هذا عارى الفكر الطائفي، يتكرر في أكثر من معنى ومن نصار قد لا يكون له هذا الوضوح الذي أمقطته عليه، لكنني لا أقدمه بل أفهمه بصيا منطقته ونسب كنه قد أسرته، بعض الشيء، في مستخلص منطقته، بلاني لم أتوسع رحلي الآن أن أشرح

لو كان الكلام بجري، في زمن بشار، على الدولة بعمامة،
ربما كان صحيحاً القول، في وجهه منه على الأقل، إن الدولة
أداة توحيد المجتمع، ذلك حينما تقع مهمة لاكتشاف به إلى فوحدة
وطنية حقيقية، ففي هذا القول استجابة لمفهوم الدولة
الكلاسيكي، حتى بالتحديد، بمفهومها البرجوازي، لقد نقل
بشار هذا المفهوم من حقل إلى آخر، نقلاً دون مدد، من
حقل نظري بامتداد، في مفاهيمه بشار، بامتداد مجموع
ممكنات البرجوازية، لأنها، بالقبض، طريقه مهيمنة، من
بني دولتها التي بها يتحدد المجتمع، بحسب مصالح تلك الطريقة
السيطرة، في نظام من نظام يسيطر، الطبقة إلى حقل نظري
آخر هو حقل الفكر الطائفي المسيطر بسلطته برجوازية كولونيالية
تصكب من ديمي درننها نتي بها يتحدد المجتمع، بحسب
مصلحتها الطبقية العامة، في نظام طاقتي هو بالقبض، نظام
سيطرها الطبقة الذي به، وبعادة إنتاجه، بشار، بامتداد، إنتاج
تفكك المجتمع في طوائف متعينة، لو جرى نقل مفهوم الدولة
في شكل ثنائي، أحلي لو جرى نقلاً بمفهوم الدولة البروني
لاستفاد، من موقع نظر الاختلاف لا الباطل في العلاقة
النظرية بين الدولة الطائفية في لبنان والدولة البرجوازية
الأوروبية، ليس بشار النص، كتباً بشار، في كلام على الدولة
عادة، يُنقل على دولة مهيمنة بروط تاريخية مهيمنة، هي، في
آن، دولة طائفية وهولة برجوازية، لو كان الفكر نقدياً لاختلف
جلدنا، وبشار، في شكل آخر، يطرح أسئلة لا يطرحها مكر
طائفي مثلاً لماذا تكون الدولة البرجوازية دولة طائفية؟ هل
البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، كالبرجوازية الأوروبية، طبقة
مهيمنة؟ هل هي قادرة على بناء دولة برجوازية متحدة؟ هل هي

بالتالي، الفكرة على كفاها ضرورية تغيير الدولة الطائفية؟ وهل يمكن
توحيد المجتمع - وتوحيد الوطن - في ظل سيطرتها الضعيفة؟ بم
هل يمكن التنازل بالمجتمع الطائفي إلى وحدته الوطنية الحقيقية
دون السقوط بتفويض هذا المجتمع، وبتلويث أركان النظام
السياسي الليبرالي؟ علم، هذه، وغيرها، امتنه لا يطرحها
صوى فكر خادى. بهذا الفكر يجري النقد، والنقد يتناقض مع
الفكر الطائفي. ذلك أن ما يطرح مشكلة ليس أن تكون الدولة،
بما هي دولة، أملاً، أو أن تقوم دورها في توحيد المجتمع،
أو حتى في توحيد مجتمع التعايش الطائفي. موضوع النقاش
ليس دور الدولة بعام، بل دور هذه الدولة الطائفية بخاصة. قد
ينفي مع مقدار على أن الدولة هي، في مفهومها النظري، عامل
توحيد المجتمع، ومبدأ تماسكه. كأنه في نشأة، وهي التي
تنظمه. كأنها مركزه بها يقوم كلاً واحداً وبسببها يتكاتف
ولقد نزلت أولاً لتعزى، مثلاً، في الحركة البحرية لمصر
نظري - وبالتحديد في شكلها الاستبدادي الذي به تترايط
مساواة البناء الاجتماعي تربطاً التصديراً هو الذي لمثل فيه
تناقضات هذا البناء جميعاً في مركز تصديدها السياسي - حركة
توحيدية، بها يتماثل المجتمع وتلاحم عناصره في كل واحد
معشدة. لكن المشكلة ليست في هذا القرب أو في تالفه ولا في
اتفاقهما أو اختلافهما، بل موضوع البحث آخر. المشكلة، بكل
حده، هي في أن تكون مهمة الانتقال بالمجتمع من التعايش
الطائفي إلى الوحدة الوطنية هي مهمة هذه الدولة الطائفية القائمة
في لبنان. وطرح المشكلة في شكلها المجرد كما يفعل مقدار أو
متردد، هو غيرها من نثرى من أبناع الفكر الطائفي أو المتزلفين
إليه، كأنها مشكلة عامة هي مشكلة الدولة ودورها في المجتمع،

هذان مصيرون لهذه الدولة، أو سعياً لعددها التاريخي العملي الملموس، هو طرح خاطيء. بل هو، في حقه المشكلة الحقيقية طرح نظلي ينشعب، حلقاً، دفاعاً عن الدولة الطائفية. ردحوة إلى تأييدها. وهذا ما يقع فيه نقاش، يقدم طرحه السؤال الأساسي الذي يجب طرحه، وهو التالي: أبهذه الدولة الطائفية يوجد المجتمع، أم بمؤلة أخرى؟ بل أليست الدولة الطائفية منه هي الحائق الأساسي أمام توصيفه؟ إنه السؤال نفسه الذي لا يمر من طرحه ومن الجواب عنه أتأكد بهذه الدولة الطائفية أم لاغير لها؟

7 - طوباوية الفكر وطوباوية الحل

منطق الفكر الطائفي الذي به يدكر نقاش الفرد، شعباً، إلى تأييد هذه الدولة، لا إلى تبنيها، حتى لو شاء بقدر الممكن، وذلك واضح في نفسه. فالدولة التي عليها أن ترسي أقرانها نظام اجتماعي - سياسي جديد، تقوم بنورها التعامل هذا خطراً من الأخطار الحقيقية للتمایش. وحتى قاعد هذا التمایش الطائفي، أو قل هي خط منطقتي معنى هنا، هي عبارة حريصة واضحة، أن التمایش الطائفي تلكه يضمن، في حقيقة الأمر، ذلك النظام الجديد الذي يطرح نقاش إليه وطريق التمسك إلى هذا النظام الذي ليس جديداً إلا بما هو غير طائفي، هو هو طريق التمایش الطائفي. فتنظام هذا التمایش ينشعب - بحسب نقاش ومنطقه - بعبء، أو قل بشلطيه إنه يتلخص بدور ذلك المجتمع الذي منه يخرج، بأكمله كطوره ولا غرابه في هذا القول ولا يقرر نظام بمنطقه فهو هو الذي فيه انتهى مسرة إلى تأكيد أن بغير النظام السياسي الطائفي يكون يتبينه ويتم تحطلي النظام هناك عند

ميكالو، بيك ويشتال هنتو شنتي

معارفه باكتسالة، ويتل الملتح من التمايش الطائفي الى الوحدة الوطنية بالذهاب في منطوق التمايش هذا، حتى النهاية، أي باكتمال منطوقه إلى مزج من التناظر ينسحب وقته

حين يرى معارفي التمايش الطائفي - كما هي معه السابق - «مرحلة التخلية نحو وحدة وطنية حقيقية»، يلهم الفري- العادي بمنطقه السابق، ان التمايش هذا يعتمد الوحدة هذه، وأنه حادي بها، إلى ثغيبها، من حيث هو هاميل تفكيكه، وأن يقدم تلك الوحدة الوطنية بمعنى ضرورة تغيير نظام التمايش الطائفي لكن يعتبر أنه مطلق آخر يُدعى بالتسايس هذا له عبء، بيه موسيحه بنا، ربما وجب القول إن الانتقال من بحر تلك الوحدة إلى، في الحقيقة، انتقالاً من نظام هو مقدمه، إلى آخر جديد مختلف عنه، بقدر ما هو انتقال منه إليه، دون تغيير روي هذا، اكتسالة روي هذا أيضاً - ربما - مألوفة إلى مهم تلك النوع من التناظر الذي ينسحب التحليل في هذا المنطق، نقرأ هذا النص

«هل () على لبنان - بتبادل تعار - أن يكفي بنا يقو أن سارحمه () يطرحه له كقدور، أي جنسية التمايش المأساوية المعطلة والصندوق المتأدد»

كلا بكل تأكيد، لأن تمايش مجموعات منفصلة حمورها، داخل دولة واحدة ديموقراطية وموحدة ليس سوى حل وسط بين الانشطار والانصهار ولا يمكن لأي حل من هذا النوع أن يكون حلاً دائماً ومرفوعاً فيه خطاً ليس من المعطول أن معطل منسك التمايش الطائفي دون أن ينسحب في الوقت نفسه في التسم بالخير الذي يولده مجاورها

بين عملية التمايش في لبنان ١ . لا يمكن أن نجيب التوراتية والتراحمات لكن، بين الانشقاق، الذي سيكون كاشفة ماويحيه حقيقة، والاكسهار، الذي يبدو في الوقت الراهن طويلاوي، لا يمكن الاستهانة بمرجع انطلاق عملية تحويل علاقات التمايش (انطلاقاً من جدلية المشتركة التي تشملها هذه العلاقة فعلاً إنما بصوره جزئية) إلى علاقات نوع خاصية للانتماء الوطني والمبادئ المجتمع الوطني. فهل سيكون لدى السلطات القدر الكافي من الجرأة والخيال لاستخدام كل شيء في سبيل تسريع عملية التحويل هذه؟

في منطقة يخيم عليها شبح التهرقراطية وديالها والتعصب الملتع أو الاضطهادي، يجتري بنا أن نعب تجربة النعيش الطائفي حتى النهاية أي حتى نكون دولة وطنية حديثة فعلاً ومباعدة تماماً من التهرقراطية^٢.

يتحدى النص سؤال يستعصر شيئاً زهياً: رفاً عليه ذلك أن شيئاً هو الذي يرى في التمايش الطائفي قدر لبنان وضار برضى أن يكون هذا التمايش قديراً، ويرى أن بالإمكان مجاوزه، بأنه - أعني تضار - في طرحة هذا الإمكان، يقدمه عن شيئاً، بن يتحلى ككود، قد يكون الأصيل بالنهاية. أما في حقل المصولة، فهي، بالدرجة الأولى، بمثابة لفكر هي شاطء معرمة في شروط محددة، وبحسب منطق محدد. هذا هي شروط مجازر البعش الحائفي ونظامه؟ وما هو منطقها؟ وهل هي، بالمعنى الشروط نفسها التي يجتريها تضار؟ وهل هو البسطن نفسه الذي يجتريه؟

(١) المصدر نفسه ص ٦٥

ومشدر يعترف، بأن نظام هذا التعايش الطائفي معتقل، مسجون
الجنائذ، عبر عائد على التجدد إنه، إذن، هي أزمة ومعد،
تسحين يكاد يكون عليه رجماع لكن للاختلاف بين الأراء يظهر
ما إن يشأ تحيد لأسباب والمطلوب، وهو، بالطبع، اختلاف بين
مواقع النظر في حقل الصراع الطائفي المحتدم في هذه الحرب
الأهلية المستمرة والعرب في الأمر، حتى من ناحية منطقية
الكلية البحتة. أن تشار يشرح بالأزمة حلاً دون تصعيد
لأسبابها، لنا، يصر لنا التناقض ما يحتمل الحل إن لم يكن حلاً
هو الذي نعرضه طبعاً الأزمة وأسبابها؟ بل كيف يمكن للحل أن
يكون حلاً إذا كانت أسباب الأزمة معينة، أو إذا، كان الحل
يجب لأسباب، ليس أسباب الفعلية؟ والحقيقة أن صاحب
النص حبيب، في بداية نصه، لأسباب هذه بأن جزء مشككه
التعايش الطائفي من شروطها المادية التاريخية التي هي فيها خاصة
بلد معين هو بيان في زمن معين هو ومن تكون الرأسمالية في
شكلها الكولونيالي، ونظام سياسي معين عائد، لهذا الشكل، هو
نصف الذي به تمارس الجور هو به اللبنة مظهرها الطبيعية،
فانحلاله، بنهرتها هذا، مشكلة للبلد عامة هي مشكلة وحدة
وحلها، مطروحة منذ القدم، في كل زمان ومكان، هكذا، يجري
تفسير السياسي، فالمشكلة لم تعد سياسية، ومتوجع بماليتها هذا،
لا يمتلك أدوات النظر فيها كمشكلة سياسية فطرحها أزمة النظام
السياسي الطائفي طبعاً، إذن أن يأتي الحل المقترح لهذا على
صورها، مبررها هي شروطها التاريخية الملموسة، أعني الفسيفساء أو
فل للفن، طوباًياً بل هو طوباًوي لأنه مسمى، والممكن صحيح
أيضاً يظهر هذا في جوانب عديدة من هذا، في أنه يسند إلى
ما يسمى مصدر إقليمية المشاركة، عن حبيب أن آلية هذه

«الجينية» الطائفية التي هي هي آلية النظام السياسي الطائفي، هي نفسها بالنسبة إلى هذا الفكر الطائفي، آلية تحطيم هذا النظام، هي عملية يسموها بحاسب النص، عملية تحويل علاقات التعايش إلى علاقاته البعده. دون أي شرح إضافي آخر، أو تصحيح لعلاقات هذا النوع، أو ذلك التعايش، على جو طائفي - رهو حكمة طائفي، بحسب سياق النص فيمنطق فكره - ودون تحصيل الثمار بين التعايش والشموع، أو ذكر الأسباب التي نهمل من التعايش الطائفي عائقاً لوجود الانتماء الوطني، ويجعل من الشموع انطوائياً، بالعكس، محققاً لهذه الوحدة الوطنية ولا يتبين لنا صاحب النص كيف يمكن لأية ذلك النظام الطائفي من المشاركة أن تكون هي إيها آية تحطيم هذا النظام، وقاعدة انطلاقه. أليس هي هنا القوة المؤدية كالتالي رايها هي من مسرة وعلى مائة تلبية معينة، إذ لم يكن على تعبيل، طبعني وعبرني من آية بالنظام السياسي الطائفي إيها الذي كان قائماً قبل استجاده هي الحرب الأهلية، وعلى فوق صديق إلى الوحدة به إلى سابق عهد ميل هذه الحرب، كأنه برئي منها برامة النسل من هم يومه؟ وفي هذه الطوبانية ايضاً رفض لفائفة عرجت في أحشاء ذلك النظام، دون قد يعرف بوجود أصحاب الفكر الطائفي، بل دون أن يلحظ البعض منهم من القيسوقاطيين الحليقيين (كناصيف بشار)، هي رفضه ليه، أو في رفضه مظاهر قائمة منها، حتى رفض النظام نفسه الذي رتبها ولا ميل إلى ترفيق يحاوله البعض بين مسلك بنظام يرى فيه الديمقراطية المحور، ورفض لأخاره الوضيعة. فانساق الفكر في مسلكه المعني بالديمقراطية يلحظي بضرورة رفض النظام ورفضه أياره. فبرز أن هذا الفكر المنسي ليس هو طائفي، ولا هو فكر مثالي. إنه فكر مادي قاهر

هكذا، يجب دمج كل من

على نموذج الطابع الطبيعي المعاصر بذلك النظام الطائفي، ولتحديد
تأثيراته وعلى التراجع الحل الضروري في ضوء هذه التباينات
ومتطلبها التاريخي

وعلاوة على الحل الذي يقترحه، يجب أن نذكر أيضاً في أن نظامه هي
الدولة الفاتكة، أحتي القدرة الطائفية نفسها، مهمة هذه الدولة أن
تعمل على تسريع، عملية تحويل علاقات التمايز الطائفي إلى
علاقات تتوزع طائفي فيها يتضمن الحل، لقد أثبتت في الفترة
السابقة إلى نموذج الدولة بأن الانسداد إلى مثل هذه السرعة
الطائفي هو هو تخطي الطائفية ونظامها، ما أبرزت الفرق، عنه في
هذه الفترة هو التناقض بين الذي وكتب عنه سابقاً، كيف يمكن
للدولة الطائفية أن تكون أداة تخطي الطائفية؟ كذا يمكن فصل
هذه القدرة الطائفية أن تكون مهمة يستلزم القيام بها أن تكون
الدولة غير طائفية؟ هنا هو السؤال الأساسي الذي لم يطرحه
مصاد حتى نفسه، قلنا أن منطق المكون الطائفي هو الذي يحكم
فكره، وهو الذي يحدد من طرح هذا السؤال، وهو رؤية أن
تغيير الدولة الطائفية هو الحل الطبيعي، وأن عملية تحويل علاقات
التمايز الطائفي هي، بالضبط، عملية تحويل النظام السياسي
الذي فيه توجد هذه العلاقات، ربه أيضاً يوجد فهو الذي يؤمن
بعماده إنتاجها، وتقومونه بدمج هذا يعني، في تغييره، أن
عملية هذا التحويل ليست كما يفهمها لغبار، رلاً هي تحول
الدولة الطائفية إلى سبيل تسريعها، بل إنها بالعكس، عملية
تغيير هذه القدرة - لا تأنيها - هي ضرورة ثورية من الصراعات
الطائفية هي التي تجري في أشكال مختلفة باختلاف شروط هذه
الحروب الأهلية المستمرة، وبعبارة، بالطبع، يجب من هذا المنهج
ومنطقه الذي في شرفه أنقل مهمة الطائفية والمنطق الذي يحكمه
وبدكان الماري» أن يكشفه نفسه بينه هذا المنطق (إذا أعاد مرة

المقولة لأخيرة من تعنى تطور السبب، أو حتى إذا اكتفى بمראה
جماليتها لأخيرة هذه () يظلر بنا في ساحة تجربة التمايش
الطائفي حتى النهاية، أي حتى نكون دولة وطنية حديثة فعلا
ومختلفة نمطا مناهة الديمقراطية

8 - في الديمقراطية الطائفية

من البداية حتى النهاية يتوزع النص في عاكسة من التجريد
المنسي في دائره منطق يشهد «الجنسية الهيكلية» في عقل
المكر الطائفي فالديمقراطية مثلا، بتجديد بنائها، لا يشترط
مبادئ تاريخية ملبوسة ومعهها لتتحقق في تجربة النعاش
الطائفي إنها، في ماهيتها، ديموقراطية طائفية فالديمقراطية
رغم () أن تكون طائفية أو لا تكون هذا يعني أن نظام
التمايش الطائفي لا يحجز درج تصنيفها وليس حائقا لها، بل
عز، بالمعنى، النظام نفسه الذي فيه تتحقق علا ضرورة لتجريبه
بل الديمقراطية نفسها تقضي بتجريبه ونأيته إنها عاجزة فيه
حضور البق في ثنائيا بموه لبر، وتكمل باكتسالة وهو في
القوة الوطنية الحديثة يكتسب لا تتحقق بين هذه الدولة والقوة
الطائفية، هذه تقود إلى تلك في حركة ذاتية من التطور الحظي -
وهو محتمل حتى لو كان لوليا - فبيده بالحركة الذاتية للمفهوم في
المكر الهيكلية بهذه الحركة المعهودة الهيكلية أو يدور بها
يرى يقار إلى العلاقة بين التجربة التمايش الطائفي «وتكون الدولة
الوطنية الحديثة» فيتم عند تكوين هذه الدولة في منطق تلك
التجربة أوسام التبع في منطق بوانتها، ونشفي، نالها كل ضروره
متممير الدولة الطائفية كشرط أساسي لإنهاء الدولة الوطنية
الديمقراطية، وتؤكد، بالمعنى، ضرورة أن تكون الدولة طائفية

حتى تكون ديموقراطية. ولكن وجد خطئ في هذه النبوة - أو في النظام السياسي بمتعديش الطائفي - وليس الخطئ في طابعها بدائني، بل في أن هذا الطابع ليس بهالكامله طائفي. هناك طابع الدولة الطائفي يكتمل طابعها الديموقراطي وطابعها الوطني الحديث. هكذا، تحلق جاهية الديموقراطية في اكتمال النبوة الطائفية التي ماكتسالتها. هنا تتخطى غانها مسوغاتها في دولة وطنية حقة. هكذا، يمزج الفكر الطائفي بإبطال الفكر الليبرالي، ويتأكد طابعه البرجوازي في طرحه ضرورة أن يكون الانتفاك من النظام السياسي الطائفي انتقالاً إلى النظام السياسي الطائفي، دون تغيير، أو أن يأخذ بجديد هذا النظام ويعد التغيير باسم الديموقراطية وسحق مايمتد الطائفية

مأرق هذا الفكر أن المعاني هو، هذه نموذج المستقبل، وأن ما قبل الحزبية نموذج ما بعد الحزبية. وأن الدولة الطائفية هي نموذج الدولة الوطنية الحديثة، وأن الديموقراطية الطائفية هي نموذج كل ديموقراطية. بصطدم هذا الفكر بأفقه كنس حاول أن يتخطى افقه برستود هو الأفق، متخطى عليه، لا متغلب له سوى ماقي يمن إليه يستحضره، حله يتكرر، يتأكد. لكنه، في الواقع، يلوم كيد يمكن نمك كهذا أن يأتي بجديد في حقن الجموع؟ يستعيد ما قوى، ويمر. الديموقراطية الطائفية ليست الديموقراطية، ألا بالنسبة إلى البرجوازية المسيطرة، ومن موقع نظرها الطبيعي. والديموقراطية ليست طائفية إلا لأنها ليست الديموقراطية. هناك أن شرط وجودها كديموقراطية طائفية هو، بالضبط، غياب المبادئ السياسية للديموقراطية البرجوازية المسيطرة. أي عدم تكون الطبقات، الكادحة كقوة سياسية مستقلة في حقن الصراع الطبيعي، وتحريكها، بالثاني، في هذا الحقل، كطوائف

والنظام السري في النعائش الطائفي هو الذي يؤمن معقول هذه الشرط الذي، باستفاله - أي تكون الطيقات الكاذبة في موه سياسية مستقلة -، يدخل نظام النعائش ذلك في أزمة، ولتتغير حركة مجده، فتظهر حينئذ، بضرورة تغييره كنهية ملحه في جذره أعمال الصراع العنفي، وتظهره بظهور هذه الضرورة إمكانية أن تتحول الديموقراطية الطائفية قسرية طائفية - هذا ما جرى بالفعل، في الحرب الأهلية، حين اتفقت البورجوازية الكولونيالية اللبنانية على نظامها السياسي الطائفي معه، وحارته، بتأكيدها المهيمنة، الأكثر رجعية، لتعطي مشروعها المائني رفلة المعارضة

لست أطلب من معيار أن يتبدل في تحليله البسالة الطائفية، منهج التحليل المائني، ولا أطلب منه أن يكون ماركسياً، لكنني أعش عليه أن يقرره الديموقراطية - إذ أراها حقيقة، لا طائفية إلى موفع من الفكر، إن لم يكن موفع الفكر الماركسي رجده بهوء بالتأكيده موفع قوي الغير الموي¹

(1) أما الباسم فيذكر فيمنح عليه من نهمة الفيرجي أنظر ملحة طالالة 1983 التي نشرها في جريدته الفلسطينية 5، 16 و 19 و 11 1983. سخوان: معلى هاجر بشار نقامي سون التسمية: الطائفية في هذه المدايات لا مية في الثالث منها، بتقار الباسم شاكتر مع ما صيرت منه، الذي أنشئت في هذه الدراسة. يجعلني أن كوناً متفلاً منه في معظم المدايات لئلا ين في السياق الطام لتكره في لك هذا النص

المصطلح الثالث

عكس شير في خدمة الفكر الطائفي

سعيد في مهنة الفكر الطائفي

حين طرح شيخنا في مطلع الأربعينيات ضرورة أن يكون
البلد السياسي في لبنان طائفيًا، برز طرحه بأن لبنان بلد ألقاب
طائفية مشتركة، فريد وجود النظام، في طيحه الطائفي، بوجود
الطوائف، وأشار عرضاً، في شكل خاطمه، إلى إمكانية أن
يصحح لبنان الطائفية، في زمن محلي، حين تتوفر الشروط
بذلك. لم يحدد فيه الشروط، ربما لأنه كان يعلم أن الطابع
«المؤقت» أو «الانتقالي» (المؤقت) لهذا النظام الطائفي، عليه أن
ينمو، وأن ينطق الفكر نفسه الذي يربط رجوعه إلى وجود
الطوائف، ككليات مستقلة قائمة بذاتها، كأنه أثر منها وهي
السبب، هو المنطق الذي يعطي بالسياسة، حتى لو نعت بالمرتبعة،
في جملة عارضة عابرة، ويراعي طبعي واضح صريح، كان شيخنا
يحمل على أن ينمو ذلك النظام، وكان يدعو إلى عيونه، كان
ذلك في أول جهده - أحتي عهد النظام - وفي بدايات حكمه

حين قامت البروجوازية وثقافة مستورقة أما الكلام على طبقة الطائفي المؤقتة، كما يوجد في بعض المستورقة، فربما أتى من صاهون حكم تلك المؤقتة في لبنان هو الدائم فهو بالمطلق، إلى من موقع نظر البروجوازية المسيطرة وطموحها إلى تأكيد سيطرتها الطبقية، بدأيت نظام هذه السيطرة التي هي معركته بالحسن وبالعقل، أنها مؤقتة لأنها، بالضرورة، في أزمة أو قل إنها مؤقتة برمتي أزمتها هذه. قد يدوم المؤقت، إذن، لكنه كمؤقت يذمره ومما هو زمن إضاعة إنتاجه. هناك تمطط هذه، ظهرت في حقل الصراع الطبقي ضرورة الانتقال إلى زمن آخر هو، بالتحديد، زمن تغير ذلك المؤقت. هنا كانت محاولة الرجوع بدء في زمن التغيير هذه، إلى زمن رجاءه إنتاجه، محاولة رجعية بالغة، مستحيلة.

ما كان ممكناً في مطلع الأربعينات باب البرم أمراً مستحيلاً لكن أصحاب منطق الفكر الطائفي من ريشولو جيه البروجوازية اللبنانية قلب يتركزون أمر هذا الزمن الذي هو، في ضرورة هذه الحرب الأهلية المستمرة، ومن التغيير الثوري لنظام سياسي طائفي تمسك به طبقة الطبقة البروجوازية نفسها وتمسك به شركة إضاعة إنتاجه وإلا، كيف تفسر جمعي الباحثين منهم، إن لم نقل معظمهم، أو حتى جميعهم بالمتعلق، إلى إيجاد طريقة طائفية جديده نقرم على حسي النظام السياسي الطائفي القائم، هو تمييز كيف نشر سعيهم إلى رجاءه تأمين الشروط الضرورية لتجديد هذا النظام بقاءه في إضاعة إنتاجه، كما كان من قبل، كأن شيئاً لم يكن؟ وكما في مطلع الأربعينات، يجري الكلام اليوم على إمكانية طائفي يورث الانتقال السلمي إلى ما بعد الطائفي، أو نقيضه في شروطه كشروط مؤلف، الأربعينات، هي في شروط عيسوية الطائفي وما بعده رجاءه برميحه على غاياته السابقة بقاءه

هون بغيره ولكن التاريخ لا يعيد نفسه، فكل من فعل، فعله سيكون مهزله ومهزله الفكر الطائفي عند أولئك هي - على حد تعبير ابن خلدون - «الدمشق من تيمم الأحوال في الأمم والأجيال يتبدل بالأحوال ومروء الأيام (. .) ذلك لأن أحوال المقام (. .) لا تقوم (. .) إلما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال» عذوب الأرمينات غير مؤمنة التمانينات الأولى - وهو هو النظام السياسي الطائفي - ما عسى يشهد في حركته لا يهتف بمفوض للبرجوازية، متآلق بهبه السياسي أما الثاني - وهو هو النظام ياء - فمحصراً لا يتجبد إلا بالعنف الماشي، غير حرمه أهبة مفرقة تمر في الأعماق لبره - طرح المسألة الطائفية في شكل يدعو منه كادها مسألة انتقائية أو مرحلية، في وقت تطرح فيه ضرورة تمييز النظام السياسي الطائفي كموجه ملحه في جيون أحداث الصراع الطبقي المحتدم في هذه الحرب العشرية، بينه في المعيشة، سوى مبدولة برجوازية ياللة للحيولة دون تميز حكم التاريخ في الإجهاد على هذا النظام الطائفي المستقر الذي ارتضته البرجوازية، فأبسته نظاماً سياسياً لسيطرتها، فربطت مصيرها بمصيره، حتى تباد القضاء عليه يعني خضاه على سلطانها.

1 - في طرح المسألة

حكى يطرح باسم الهائم المسألة في مقال يدك حناته عليه «الطائفية والعلمانية في لبنان» وهو مصرية مضطربة بطرائفها مرحلية¹ يطرح لبنان نظاماً طائفياً بنسبه مالمرحلي، فيرى فيه انكساراً من الطائفي إلى اللاعظمي (سواء أكان هذا اللاعظمي

(1) مجلة الرابع العدد 1 د.

عسرة أو عسرة) تؤكد في أن، ضرورة منطقية وضرورة هم منطقية يستبدل الفارسي، بمعنى ثباتا كل هذا اللب والشران؟
 إذا ان يكون النظام طائفيًا، وإذا أن يكون عمومانيين، أي هو طائفي لكن الهائم يريد له أن يكون بين بين مكر مومي، أو تفريقي، رأينا في الفصل لأول نسخة منه وهو لأن يتكرر، أي محاولة هي لها، تكريس القائم، واستبدل الفارسي، فهمه أن تجاور القائم يكون بكرية، والضرب في الأمر أن الهائم يريد ما يسيه، أسباب السبعة التي عصفت بكيان لبنان إلى المنطقي الطائفي الذي كان في السابق قد أدى إلى انهياره، فكيف يمكن أن يكون تكريس الطائفي طريقاً «المنطقي الممتدة»؟ هذا ما سيكون علينا أن نستفسر النص من منطق، حتى لو كان منطق المكر الطائفي لا يأبه لفرقه في تافه، إذا الجواب معالج البروز جوازية الكرنوبالية السيطرة وقرعه في

يلتزم صاحب النص في نمط المنطقي الممتدة هو كيان أكثر ممتدًا ومنتجة في وجه الأعطال عاطفية كانت أم عرجية، إن يكون كافيًا مجرد العصفوف على تحرير الوطن من جيوش الغزاة والمحتلين، ولا حتى تحرير زائد من كل تدخل أجنبي، فزيمه أو بعيد. وإن كان هذا هو الشرط الذي لا طي منه فكن سلام، وكن تمسح فلاموجدت الفاعلية إن شرط هذا المنطقي نحو كيان أصلب كامن في مدى تفوقنا على إدامة النظر بعمق في المنطقي الطائفي الذي كان في السابق قد أدى إلى انهياره^(١)

من ألقه عند مفردات في هذا النص كالبسطة والكيان هو أن بعد فانها، على طبيعة الفكر الذي يحكمه هالوجورية، في ريفولوجيتها الطائمية، بل في مبرهن كثنائية عتيد، أي التي

غير جيد في عدة أمور هامة

نشكلهم على «محنة» بدلاً من الكلام على أزمة هي أزمة نظام
سيطرته الطبيعي، وهي التي تسمى «النظام» «الكين»، كأن انهيار
الأول انهيار للبناء نفسه، وكان بناء ما وجد إلا ليكونه
نظامها، عاقباً إلى الأبد لن أقف عند لغة بها أمجد على
هذه الإيديولوجية بالذات. فقصدي من إثباته ليس شيء آخر،
هو أن بين «المناطق الطاقية» هو الذي أتى، يصيب الهاشم
نفسه إلى انهيار هو، هذه، انهيار «الكين»، لا النظام (وهي
بشيء، أن الحلة في المصالح الحرب الأهلية - هو وجهاً منها -
تكم في بية النظام السياسي الطاقية) وقصدي أيضاً أن بين أن
الهاشم يدعو، إلى إعادة النظر بعقد في المبنى الطاقية،
لا لأن هذا المبنى الكامن في الفكر والسياسة هو أحد أسباب
تلك «المحنة» (الأزمة) وحسب، بل لأن النظر فيه، في هذه
تملكه المعرفي، أي في هذه إنتاج معرفة عملية به، هو أيضاً
بالتالي، شرط لتكملي «المحنة» له، هذه، غفبت من النص
الأولى معرفة «ثالثة» «ثالثة» لأرى هي إنتاج معرفة بالثالثة
الطاقية الثانية هي إيجاد حل لهذه المسألة لنا كان السؤال
الأول هو التالي كيف ينظر الهاشم في هذه المسألة؟ حين أي
مكرر؟ بأي نوع من المعرفة ينتج؟ أما السؤال الثاني فهو التالي
هل العمل الذي يترجمه هو العمل؟

2 في تفصيل (سياسي)

يمر صاحب «تدو المسألة الطاقية» بمثابة المدخل إلى فهم ما
جرى من وجهة النظر الداخلية، ومن هنا أجب المشكلة الأساسية
التي ينبغي تلخيصها لتكون إجابات البناء ممكنة ما من طرف في

بنائ اليوم إلا ومعلن سمكه بوسنة الكين الوطني والمجتمعي. غير أن بطرحه أشكالاً، فمنها الاجتماعي، ومنها الاقتصادي، ومنها الثقافي، ومنها الوجداني، منها القنوي، ومنها الأخلاقي، ومنهم جراً فاعلمه نحن لمسكتنا بالوحدة، علينا أن نعلن في الوقت نفسه أية وحدة نريد، لنلا يكون إعلنا مجرد كلام وديوان في الحظرة المفرقة. علينا أن نعلن اختيارنا هذا بوضوح^(١).

لا أجدك صاحب النص في إعطائه التساؤل الطائفة أحميه لموق أهمية كل مسألة أخرى في الفهم ما جزئية على حد تعبده. وما جري ويجري حرب أهلية متفرقة، فليلاً كل حد الحياة في الصير؟ لماذا لا ستي الأشياء بأسمائها؟ (السنكله يسته بالطبع، شكله ولا هي لفظة باختلاف التسمية يدل على اختلاف في طرح السؤال، وفي الإجابة عنه، وذلك، بالتالي، على اختلاف في الفكر وفي منهج المعالجة. فكسي أجدت صاحب النص في فهمه تلك المسألة وهنا حيز الاختلاف. إنه القائم بين فكر وفكر، وبين موقع وموقع، وبين أستاذ البحث، لذا أ طرح على صاحب النص سؤالاً يطرحه عليه النص نفسه صحيح أن المشكله الأساسية هي في فهم المسألة الطائفة، وأن هذا الفهم هو شرط أساسي لما يسميه النص، في شكل شديد للإهم، «إعادة البناء» وصحيح، بالتالي، أن ثبت ما قد انهار في هذا جري، وأن من الضروري إعادة بناءه. لكن السؤال هو بالتعميد: الثاني «ما الذي نمار؟ وما الذي يجب إعادة بنائه؟» هذا ما لا يحلله النص بوضوح، لكنه به ضمنى أنه مكبوت النص، بالتفقد بغير.

(١) المبرر نشر مر ٢٢ ١٨

هي صورة مفردات من هذا الفكر، كالتالي ذكرته، ينبغي أن
الجمعة عصمت بكيان لبنان هذا هو السطر الأول الذي به
ينتهي المقالة، كأنه يرسم للفكر نهجاً يكامنه. وكيان لبنان هو
الذي انهار في النص، وكيان لبنان هو الذي يحاول النص إعادة
بنائه بوضوح مقرب. إن موقع النظر الذي منه يرى الهادم إلى
المسألة اللبنانية هو، بالطبع، مرمع نظر الفكر البروجوازي،
وعلى أرض هذا الفكر يطرح المسألة من هنا بين الأسلاف
وهي حق الصراع الإيديولوجي في هذه الحرب لأهمية نتجت بين
مكرين* فكر بروجوازي مسيطر في رجوعه من مشاهير مثلاً من
رجه طائفي وزجه قومي، وفكر مندي ثوري هو نظريته وثقافته
رجيه، وهو هو فكر الطبقة الصاعدة حتى لو كان لبنان الواحد
هو الذي يتفكك، فالمسألة الأساسية، من نوع نظر هذا الفكر
التقيس، وعلى أرضه، ألب مسألة الكيان، إلهاً، بالدرجة
الأولى، مسألة النظام السياسي الذي به تأمن وحدة كيان - أو لا
تأمن به وبه يقوم، هي كيان نفسه، مستقلاً، أو لا يقوم هذه
هي وظيفة النظام السياسي، قبل أي وظيفة أخرى وهذه هي
وظيفة الدولة حتى من وجهه نظر التحليل الطبقي فالتطبيق
السيطرة ليست سيطرة إلا هي تلك هي، وهي صلتح صلتح
وعلى أرض ثلاث حدود وهي بحاجة إلى إطار منسي حقومي،
ر نظام سياسي، فيه يمارس سيطرتها الطيفية، به عوس عوسما
هذه السيطرة، كتمكك لبنان وتمزق رحمته يطرحان يد بالضرورة
مسألة النظام السياسي التي باتت فيه حاجزاً عن تأمن وحدته
لماذا تريب مسألة النظام في مسألة الكيان؟ فبماذا تريب السياسي
بتجريد المسألة من شروطها اثنائية الملموسة؟ ربما حتى لا
نظهر، في منطق التحليل نفسه ضرورة مغير هذا النظام السياسي

الطائفي الذي هو هو نظام سيطرة البورجوازية فلبنان الواحد الذي ينفار هو لبنان هذه البورجوازية، وهو هو لبنان الطوائف القائم بنظامه السياسي في شكل من الوحدة هو، بالتحديد، فاحدة تفككه هذا، ينفار، لا لبنان الواحد، بل هذا الشكل الخارجي المعتمد من الوحدة الذي هو الكل الطائفي وهو الكل البورجوازي، منه ينتقل لبنان إلى شكل آخر من الوحدة، نقيض لما سبق، في انتقاله الضروري، في مجرورة توريه طويلة معقدة هي مجرورة هذه الحرب الأهلية المستمرة، من نظام سيطرة البورجوازية إلى نظام السيطرة عليها إذن، ينفار لبنان العائلي، وينفار لبنان البورجوازي، ولبنان الرأسمالية الكرنوبالية بها يقوم على أنقاض لبنان آخر

بل حتى لو كان كيان لبنان هو الذي بات مطروحة على بساط البحث، فالمسألة ليست مسألة كيان، إنما هي مسألة نظام سياسي عجز عن تأمين استقلال هذا الكيان بسيادته ووحدة. لكن منطق التحصيل الذي اعتمدته الهياكل يفرض، بالمعنى، إلى تضيق هذه المسألة، بطرحها في شكل يبدو فيه كأنها مسألة كيان وشكل وحده إلتها، في هذا الكل، شبهة بها في شكلها الآخر الذي رباء من حيث هي مشكلة حتمية ووحدة أو مشكلة معدة يبحث عن إطار وحسنه والمنتقى هذا، هو زيادة واحد في هذه الأتمتة جميعاً، إلى منطق المكنر الطائفي، به يطرح الهياكل مشكلة الوحدة الكيان الوطني المجتمعي» في الكلام في نفسه على أطرافه، على تمسكها بهذه الوحدة بغيره، طبعاً، وجود طوائف هي هذه الأطراف نفسها التي هي، في منطق المكنر الطائفي الواحد، كيانات مستقلة ووجودها المتعدد هذا، هو الذي يطرح بعينه وحدة الكيان فتأخذ المسألة العنصرية، بالتالي، معنى به

نتم حركة البروجوارية ونظامها من كل مسؤولية تاريخية سياسية عن
 تفتيته المجتمع وتدميرته، وبه تعيب مسألة حيزها الطبيعي من
 توحيد المجتمع بالدولة المجتمع، هي هذا المهم لمسألة
 الطائفية، هو المسؤول عن تفككه، بسبب من تعدد طوائفه
 والمثاليين من انهيار الكيان هو الكيان نفسه بسبب أخطاء من
 ملته طوائفه بالمسؤولية تقع على الطوائف جميعاً، لأنها لم
 تحسن اختيار وحدتها، أو على شكل هذه الوحدة ولا تستقيم
 المسؤولية على الجميع، يصدر حكم حسني بعودة المسؤول
 الفعلي الذي لا وجود له إلا في منهج آخر من التحليل مستقيم
 بمنطق آخر من الفكر غير الفكر الطائفي لهذا بالذات كان منهج
 التحليل الطائفي هو هو منهج الفكر البروجواري، ركائز منهج
 المتكلم بالجمع، سمته، لا سيما بعد تعميق المسؤولية، أختي
 نهجها، مثلاً في مؤال آية وحدة تريد؟ أو في آخر مثله، مات
 من كان يردته أي بيان يريد؟ وما دام بالمسؤولية، هي هذا،
 انهم البروجواري لمسألة الطائفية عناصر التجمع هذا مالمسألة
 هذه التي هي مسألة كيان ووحدة تجد سمها، ببساطة، هي أن
 يعلن اختصاراً بوضوح، شكل الوحدة التي يريد هكذا تجري
 الأمور بحسب هذا، المنطق من الفكر البروجواري، هي جعل
 الرعي والتمسك و لإزالة، مسافة من خريطة الموضوعية وعملانية
 القرائن الاجتماعية، أي منطق يمكن أن يحكم المجتمع وحركته
 التاريخية غير منطق من التماس بين الطوائف هو منطق أرغانتها
 راجع مصاب ويزدانها راجع أرغانتها؟ بطبيعي جداً أن تكون
 عقلانية الفكر الطائفي قسمة نافذة كل عقلانية صافية، ذلك أنها
 عقلانية فكر بروجواري هو هي تصادم مباشر مع عقلانية الحركة
 التاريخية الصافية ولنا إلى هذه القضية عودة لاحقة

3 - في منطق الوحدة بين الطوائف

ويتك هذا الطابع الإرادي، بل الذاتي، لهذا المنطق الطائفي من التفسير الاجتماعي في هذا العصر هو كما أن شرط الخروج بكون قوي هو الاتفاق المبنى على شكل الوحدة الذي يولد. فإن هذا الشكل بالذات سيكون متولفاً إلى حد بعيد على مرحلة العمل الذي يحمله بمسألة الطائفة، إذا صحت مضمناً المنطقية بطبيعة الحال، يكون من غير المحتمل الاعتقاد بأننا قد رفع هذه المسألة إلى المستوى المطلوب إليه من الأهمية، كنزج من خلال ذلك إلى نفي الأهمية التي توليها بعض العوامل الأخرى، كظرفية، والمناخية، والمالية، لكننا نعتبر أن الإطار الطائفي، في انحصارها أوج الأثر على ما يليه استجاب جميع الأطر الاجتماعية الأخرى، يكون بلا ريب من الإطار الرئيس في لبنان، بينما تكون الأطر الأخرى ثانوية بالنسبة إليه^{١٥}

يظهر الطابع الإرادي لهذا المنطق في وضعه، عملاً، شكل المرحلة بالاتفاق المبني عليه، كأن التاريخ رهن بتوافق الآراء والإرادات والقرارات، يجري بحسب أهواء أطرافه هي التي تحدد مساره، بما يائس، ولا عمل له سوى ما تمليه عليه كأن للتاريخ مطلقاً بسيطاً هو منطق الإرادة الذاتية الحاصلة بهذه الطوائف المتعايشة المتشاركة، ولا علاقة لهذا المنطق بما ليس هو أو بحمل أخرى غير هذه السياسة التي ليست السياسة لا علاقة له، مثلاً، بالانتماء، كأن هذا المجتمع الطائفي معني بعيال هوالة، بفئات من ومنه الذاتي، ولا يقوم على قاعدة ما فيه وليس

١٥ المبرق قد من ١٤

غير تميز في عدة أمور هامة

أرجو أن سير محتوى الفكر الطائفي بكلفة لينة إن سير الاستجابة من حيث هو منطق الفكر الجورجوي، تكمن في تحييد الاقتصاد كونه محض للاقتصاديات بهدف رسمه إنى هذه القضية من الأنص الأستق البحث

ثم إن النص لا يوضح بين من ومن يتم الاتفاق ذلك على شكل الوحدة، كأنه يحسّ الرضوح لكن في سياق الفكر في النص يفهم أن لاتفاق قائم بين الأطراف إنما التي هي الطوائف. هكذا نطرح رؤية هذا الفكر جى لابتدائه، فبعد المسألة الطائفية به كلفتها مجرد مسألة اتفاق بين بين الطوائف على شكل الوحدة الذي يريد أن نقيه إطاراً لتمايشها المشترك ولتقرص، حيث أن هذا القول صحيح، وأن المسألة الطائفية هي كما يحددها هذا الفكر، وأن لها الحل الذي يشرح هو كذا الأمر كذلك لوجب القرب، بكل دقة إن هذه المسألة لا حل بها، فهي قائمة بوجود الطوائف دائمة بديمومتها والحل الذي يحدده الفكر الطائفي بأنه اتفاق بين الطوائف على شكل من الوحدة بينها، ليس يحل، أو قد إنه الحل الذي به نطرح هذه المسألة قائمة، قائم، وفي هذا تأكيد آخر، من الناحية الشكلية البحث، حتى أن الفكر الطائفي ليس مؤملاً بطرح هذه المسألة طرناً صحيحاً بإمكانه أن يقر إلى رؤية الحل الذي، إذ وجد وحقق فعلياً، لا نعود تلك المسألة مطروحة الحل المعطى الصحيح هو الذي يلحق المسألة ويصح، مادياً، يتجاوزها، لا نبي يلدها

رأى سبق للطوائف، بحسب منطق الفكر الطائفي، أن اتفاق سلفاً على شكل من الوحدة بينها هو التي أقامته نظاماً سياسياً تمايشها المشترك في دوره الاستقلال، إذ، ثم مثل في دوره

الاقتصادي. ولقد كان هذا التقليل بدوره كاملاً، سواء في عهد الانتداب، عند بدايات تكوينه كنظام سياسي، أم في عهد الاستقلال الذي فيه تكامل⁽¹⁾، حتى الحرب الأهلية التي فيها تناسى، ولقد يتعسف، ولم ينعش. هل تسأل الهائم من الأسباب التي أدت إلى الخيار هذا الشك من الرهبة بين الطوائف التي هو النظام السياسي الطائفي؟ إن تجنبه هذا الشكل، أو لتفاد منه إلى شكل آخر يؤمن ما تم يؤمنه الأور، يقضي بدوره التطور في أسباب ذلك الانحدار: أي بساطة، في أسباب الحرب الأهلية في لبنان، ويقضي، بالتالي، بضرورة، يستد الفكر متجاً من التحليل يستند من الإصغاء إلى لغة التاريخ ومنطقها المعاصر. لكن الهائم الطائفي، منذ البداية، من سمات منطق لا يمكن بها إلا أن تحوّل تلك الأسباب العميقة عنه لتطور له في شكل أسباب المصحة التي عصفت بكيان لبنان. إنها امتداد، في الأسباب الشعبية والسبب، ذات أهمية في تنميتها لاقتصادي، كما ستري بعدة جل في تنميتها السياسي نفسه باستبدال «النظام» بـ«الكبار»، كما رأينا، وفي حكم طرحها المسألة الطائفية على الوجه الذي يتأ، جميع أن الهائم يور في «المنطق الطائفي» سبباً لا «الكبار» لكن لا يوضح فكره ولا يحدد بدقة معنى هذا التعبير ومع هذا، لا يخطئه كثيراً إذ هناك في ضوء النص السابق، إن هذا «المنطق الطائفي» جزء من الهائم، لتجنب منطق اتفاق الطوائف على شكل وحدة التهايس

(1) سوري من العناصر حول العمال بين النظام السياسي الطائفي وتكون الطوائف في مؤسسات، راجع كتابه «تكوين نظام الكوّن الطائفي لبنان السياسي والديمقراطي» بالفرنسية منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 974

بينها، أي على نظام مما يشبه الطائفي [تتمة] إذن، منطوق إرادي
تأتي هو منطق اختيار الطوائف نظامها السياسي. لماذا كان الأمر
كذلك، وهو كذلك، فإن شكل تلك الوحدة لا يمكن إلا أن
يكون طائفيًا، ولا يمكن نظام التماثل بين الطوائف، إلا أن
يكون طائفيًا. ولقد كان كذلك، منذ أن صار لبنان، بالاشتداد،
كبيراً، ثم اسفل، فظل نظامه ذلك طائفيًا، بل تعزز وتكرس
فكيف يكون «شروط الخروج» يمكن فهمي هو الاتفاق السابق على
شكل الوحدة بين الطوائف، مع أي هذا الاتفاق كان بالفعل قائماً
بها على شكل من الوحدة هو الذي كتبه فيه تعاضد
البرجوازية سيطرتها الطائفية، وهو الذي أثبتت البرجوازية الأممية أنه
الحائق الأبرز أمام وحدة الشعب والمجتمع والوطن؟ لماذا تنحصر
هذا الأمر؟ لسد إظهار هذا الاتفاق بأنه ما كان، أو لم يكن.
بعد، و كان عليه أن يكون ما لم يكن من قبل؟ إن الزاوي الذي
يذهب الهاشم طوره يوضح هو التالي: لماذا غوط هذا الاتفاق
الذي كان قائماً بين الطوائف في شكل مؤسسي محدد هو شكل
هذا النظام السياسي الطائفي؟ إذن، ما أسباب انهيار هذا النظام
وأسبابه منطوقه؟ وهل يمكن تجديد ذلك «الاتفاق» في شكل غير
طائفي؟ أي هل يمكن تجديد النظام السياسي القائم في شكل لا
يكون طائفيًا؟ هنا كان التجديد هذا في الحالتين، أي تجديد
«الاتفاق» أو تجديد النظام، طائفيًا، فأين الاختلاف بين التجديد
والقائم؟ أليس هذا التجديد تجديدًا بتقويم الطائفي نفسه، أي
وحدة إنتاج له، تعززه وتكرسه؟ ماذا كان كذلك، وهو كذلك،
كيف يمكن أن يكون حلًا بمسألة الطائفية؟ كيف يمكن، في رأي
آخرون، أن يكون الشكل الذي فيه تتجسد المسألة الطائفية حلًا لها؟
كيف يمكن أن تكون إعادة إنتاج النظام السياسي الطائفي لهي

شكل تسوية طائفية مشجعة، أو اتفاق متجدد على الشكل الصائفي
لأنه من الوحدة بين الطوائف؟ حلاً لأزمة هذا النظام؟

يمكن بهذا المبرر أن يكون ممكناً بوجه من الفكر هو
الذي تولد المماثلة الطائفية للفكر اليوريجرازي هذا ما يحاوله
الهائم في نصه. يهائم القاري بأن لمائة الطائفية حلاً هو أن
يبنى بلا حل، هو سجد الانفاق بين الطوائف - أو قل بدمه
من مدعي لميل الطوائف من زعماء قديمين أو غير قديمين
أحياناً، من شتى أطراف اليوريجرازي الكولونيالية الوحدة بنظامها
البيسي الطائفي الواحد على ضرورة أن يحدد النظام البيسي
المقام حتى يبنى طائفياً، وهذا انتقلت أشكال تجدد محدود
إلى حالة يمكن في وحدة تأمين الشروط الضرورية للهوية سجد
هذا النظام، حتى لو كان في أزمة، وذلك بتعطيل سيادة
الضروري، أو بهافتها، بتعطيل هذه الضرورية - أو هافتها -
يسمح بذلك النظام بأن يكون في أزمة تجدد أو قل، بالأحرى،
إنه يسمح لهذه الأزمة أن تكون في سجد مستمر وهي، بالتالي،
مد بديلة المبرر الأهلية التي هي، بديلة الشكل الباراضي
الملموس الذي هو تشق (أو قل، تكوّن) سيادة الصير الثوري
بذلك النظام الطائفي، بل من أن قام هذا، مع بداية عهد
الاستقلال نصه، نظاماً سياسياً ليطرد اليوريجرازية الكولونيالية
البنانية هذا يعني أن تلك، لأمة طابجاً مرمناً يوجد في نهاية
التحليل، أساسه المادي في بنه علاقات الإنتاج الكولونيالية
الحامة بالية لأجباية اللانية وهذا ما انتقلت في شرحه،
في دراسات سابقة

4 - في العلاقة بين عوامل التحليل الاجتماعي

ليس بجديده مثل تلك المحاولة بعدما حدد كل من ينظر في المسألة الطائفية بمفكر لبناني، أحسن من مرقع بظن المفكر البورجوازي المسيطر، يمين منقطع لأنها إحد، واحدة بوحدة هذا البسط، حتى لو أصبحت تضاعف الفكرة بمر. بسبب وأخرى مثلاً، في محاولة بام الهاشم الطائفي، ذلك أنه، بعكس الكثيرين من أرباب الفكر الطائفي، يستهدف في إيجاد حبراً، أو هادئ معين في نظام فكره، للعوامل الأخرى، غير الطائفية، لا سيما العامل الطبيعي، أو الاقتصادي، فما هو مرقع العوامل الأخرى من العامل الطائفي؟

في النص السابق، يحدد الإطار الطائفي بأنه «الإطار الرئيسي في لبنان»، وتشمل الأعداء الأخرى منها «ثانوية بالنسبة إليه» ورجع هذا التفسير في الأثر الاجتماعية، أو في عوامل التحليل الاجتماعي، بين الرئيس منها والثانوي، هو المفكر الماركسي. وعند هذا المفكر يصر الهاشم الطائفي بأنه الرئيسي، وما يمين بأنه ثانوي، فيقوم في النص حوار ضمني بين فكره يفكر الهاشم، وآخر هو الفكر الماركسي. أو قل إن هذا يوضح منه قائده، في هذا الحوار بين الاثنين، لقد، فليست الحوار في نقد صفة يبدأ بسؤال. كيف يفهم الهاشم العلاقة بين الرئيسي والثانوي؟ هذه العلاقة هي في هذه علاقة متجاذب. الرئيسي هو الذي يتوجب الثانوي غلبته، من حيث هو يسوعه في الظاهر، تبدو هذه العلاقة كأنها قائمة بين عدة أطراف، واحد منها هو الرئيسي، ولأخرى ثانوية في الظاهر، تبدو صفة أو قل إنها، هي بينها النظري كذلك، لكنها، هي وضع تلك النص التي نمد، ليس

كذلك، بل هي ليست حتى بين طرفين. فذلك أن واحد من
 لاثني - وهو الثاني، بالجمع، لا بالعدد - لا يوجد له فيها
 إلا مستوحياً بذاته. هكذا ينبغي المكنر الطائفي دور المراسل
 لأخرى، حتى في محاولته إيجاد خير لها فيه. وطبيعي أن نبوء
 محاولته هذه بالفشل، فهو لا يمتلك لأغوات النظرية التي تسمح
 له بالنجاح في محاولته ربما لأنه فكر مجردي محكوم بمقتضى
 المسائل، عاجز، بالتالي، عن فهم تلك العلاقة بين عوامل التوحيد
 الاجتماعي، من حيث هي علاقة ظنوتية بينها، لا بينهما، أو قل
 لا يمتلك أغوات فهمها سوى فكر مادي ظاهر على رؤية التبعدي
 برابط تلك العوامل معها، وعلى التمييز، بالتالي، بين عامل
 معتمد، مثلاً، هو الاقتصادي، وأخر مهيمن، هو السياسي، أو
 بين شكل رئيسي من العامل الرئيسي الذي هو هو السياسي نفسه،
 وأشكال أخرى منه ثلثية لا سبيل، بالطبع، إلى التوسع من
 تحليل هذه القضية التي يتلزم تحليلها استعانة بتفسيرية نظرية
 الناقد. فإذ إن هذه القراءة ليس صالِحاً لذلك، فبقلاً عن أن
 بإمكان صاحب النص الذي ننسده وبإمكان الماري أيضاً أن
 يرجع، أو أن يرجع - إن شاء - إلى ما قلناه من تحليل لهذه
 القضية في دراسة سابقة ما نريد قوله في هذا المجال. أما
 مكني بالإشارة إليهما دون تحليل الأثر هو أن العلاقة بين
 عوامل التوحيد الاجتماعي لا تكون، كما هي في رأيها الشعبي،
 علاقة تقابلية، بل يفكر مادي (ولهذا الفكر أيضاً)، وبمحدده
 العامل الاقتصادي، ثانياً بأنه العامل الأساسي أي المعتمد، على
 نهاية التحليل، لتكامل البناء الاقتصادي يعطاه دور الاقتصادي
 هذا إلى عامل آخر - كالعامل السبني مثلاً - يتلاقى الفكر إلى موقع
 آخر هو، بعامة موقع فكر عبي، أو مثالي، يسوي هذه العوامل

جسماً في سببها إلى العامل الذي به استلزم الاقتصادي، كتنشيط علاقة التبادلية بينهما، وتقوم مقامها علاقة أخرى ليس، للصفة بعلاقة، لأنها، كما رأينا، علاقة استيعابية ينفي فيها الطرف الأول - (مثلاً، في النص، الإطار الطائفي) - كل ما جاءه لأنه يمثل كامل الفضاء الاجتماعي، فلا يعود لغيره فيه مكان، ينقلب لأوجد، حيث هو، في الظاهر، ليس سوى الرئيسي مثل هذا، العكس فكر واحد، وبه عبق إلى العكس المبطر لا يرى إلا بعبء، ومن موقع نظره، فلا يرى اختلافاً أو تمازجاً، بل الأشياء تظهر على سطحها، متماثلة بذاتها، في مرحلة الانسجامية البرجوازية الكولومبالية المبكرة لا شيء يقتطف من شيء، ركامل الفضاء في هذه المرحلة فضاء طائفي، أو رجم من فضاء جناسي، كيف يمكن للتأثير أن يوجد في مثل هذا الفضاء، أو في مثل هذا الوضع، وهو المادي، كالتجربة فيه؟ يوجد إذ كان الفضاء الاجتماعي مادياً، وهذا هو الأمر الثاني الذي أشير إليه بالقرن إن الثاني، في عبادتيه الفكر المادي، أساسي لوجود الرئيسي الذي هو أيضاً أساسي لوجوده، فلا يمكن إلا أن يكون، إلا ما لا آخر، والعكس بالعكس، وفي الشكل نفسه الذي به يتحدد بالآخر، وبه يتحدد، يعود إلى المستمر معقول إن امتكفة لا تجد حظها في إضافة عامل إلى آخر، مثلاً، في إضافة «الطبقة» على حد تعبير الهانسم، وهو تعبير غليظ لا يحسن فهمه، كما أن ما يوري، إلى العامل الرئيسي الذي هو العامل الطائفي، معالمة الرئيسي بالتأثير ليست علاقة إضافة، ولا هي علاقة سبب، بل أن الإطار الطائفي هو الرئيسي وهو الذي يستوعب، بالتالي، جميع الأطر الاجتماعية الأخرى، يلحقه، حتماً، كل إمكانية لتحويل الطيف، وينفي دور التأثير ذلك.

عاشاقتي إلى رئيسي لا يتركه صجالاتي لمرجوح. عند بكون الهاشم
مفرقاً، كما سيو الفول، ضرورة أن يترك لناحل الطيقي دوراً في
نظام تحليله «تفسير»، لكنه أضعفه من خارج بإضافات لها إلى
الطائفي الذي ما كان من الممكن إلا أن يطرده، ليبقى له التفسير
رحمة البسطة التي يعجز الفكر الطائفي. كما في نص الهاشم
عن إيجاد حلّ لها هي، بالقرينة، تحليل نوع العلامة بين
الطائفي والطائفي في نظام التفسير الاجتماعي. وهنا لا بد من
حسم الأمر في تحليل معنى الطائفي، مثلاً، في كلاً من حلّ لأمر
لا اجتماعية، ومنها لإطار الطائفي. متى كان مهلاً، سيأ
تحديد معنى الطائفي، بالرجوع مثلاً، إلى متغيره المتاحم النظري
الماركسي. فالأمر ليس كذلك بالنسبة إلى الطائفي. صحيح أن
الرجوع الأهم في تحديد هذا المفهوم هو كتابات شيخا إليها
يرجع الهاشم. وعندها فحينئذٍ أو قل إن للطائفي (أو الطائفي)
مفهوماً شاملاً هو المفهوم اليورجوازي الذي يحدد غير تميز له في
كتابات شيخا، ومن الخطأ، بالطبع، لا إطلاقاً من هذا المفهوم
دون نقده. هذا ما قمت به، وهذا ما يجب ترخيصه. لأنه في
نقد معنى الهاشم

لما الإطار الطائفي؟ في هذا، انهن، كما هي تصريحي المكنر
الطائفي جنباً إلى آسبانه معنى واحد هو المنيقي، في خط
مستقيم، من مهم يورجوازي بطوائفه يرى فيها كيانات مستقلة
قائمة بلقائنها، مبدلة على كل شكل من أشكال التنظيم السياسي،
وعلى كل شكل من أشكال السلطة. بل إن رجوعها الكياني ذلك -
عني الجمهوري، أو على سبيل الأمثلة - هو الذي يفر من
على الخبرة أن يكون بها الشكل الملائم يورجوازي. هذا هو
عليها بالتالي أن تكون طائفة أي دولة طوائف. إن الإطار

غير تميز في عدة أمور هامة

الطائفي الذي يجري عليه الكلام في من الهاشم له، إذن، هذا المعنى من وجود الطوائف أو، في تصوير آخر، (إن هذا الوجود الأوطولوجي - إن صح التعبير - للطوائف هو الإطار الاجتماعي الذي فيه تنوب جميع لأطر اجتماعية لأخرى وطبقات أو يكون الأمر كذلك في هذا المطلق عن الفكر الطائفي هذا. لأب الطوائف قائمة بذاتها، فهي هي إطار كل وجود اجتماعي

وقد هنا الفكر يبدأ بتقدم مفهوم الطائفة: أكرر، ليست الطائفة كياناً راسياً بها وجود أوطولوجي، إنها علاقة سياسية معينة بحركة معينة من الصراع الطبقي، هي شكل منها متعدد يشروط تاريخية خاصة بية جماعة معينة، راسية كذلك، فهي، راسية قائمه بالضرورة، لا بدائنها، هي هذه البنية الاجتماعية، وهي شروطها الخارجية المحددة التي هي هي شروط حركة الصراع الطبقي فيها. فلو كان الأمر كما أقول - ليس ضرورياً - متعين هنا كإطار التحليل الذي قامت به هي دراسات سابقة - وهو، على الأرجح، كما عود، للطائفي، سيقتد، سواء أكان المقصد به أن يكون إطار اجتماعياً، أو جغرافياً من عوامل التمييز الاجتماعي، يأخذ معنى آخر يختلف اختلافاً جذرياً عن الذي له في منطق الفكر الطائفي اليورجواي. إنه، في منطق تعيّن هذا الفكر، أثرٌ متعدد من السياسي الذي هو هو الصراع الطبقي، بل من شكل متعدد من واحد من الأشكال الممكنة التي فيها تجري حركة الصراع الطبقي، في شروط تاريخية معينة. قد يكون الشكل الطائفي - لأسباب معينة - هو الشكل الرئيسي الذي فيه تجري حركة هذا الصراع مثلاً، حين تشمل الضباط الكدومة في حقل مبراهة الطائفي تطوائف، وتمازج هذا الصراع من موقع تبعية السياسية

الطبقية ليست في الطوائف من شتى أطياف البرجوازية. نكن هذا الشكل الطائفي الذي يجب فيه وجود الطبقات الكادحة في حقل الصراع الطبقي كقوة سياسية مستقلة، هو شكل من هذا الصراع، محدد به، وليس محلياً بوجود أو بطور لرجي. ومعنى للطوائف قد يكون الإطار الطائفي في شروط تاريخية محددة، هو الرئيسي من بين الأطر الاجتماعية الأخرى جميعاً. لكن هذا لا يعني إطلاقاً أنه الرئيسي (بمعنى الأوسع) لأنه قائم بنفسك للحرمة الأوطور لرجي للطوائف. إنه الرئيسي بمعنى أكثر محدد بحدده، هو أن السياسي، هو العناصر الأخرى، هو هوياً الرئيسي، في نمطه بحدده بالأساسي الذي هو الاقتصادي، وهو هو المهيمن أيضاً، في شكل رئيسي من هو الطائفي، لا لأن للطوائف مثل ذلك الوجود، بل لأن الدولة البرجوازية دولة طائفية، بها تقوم الطوائف، هي وجرتها المؤسسية نفس الذي هو هو وجرتها لأجابه. وبها يرتسم المجرى الطائفي للصراع الطبقي، وينجح في ترويض هذا الصراع، أي في أن يكون له المجرى الرئيسي، كلما سمحت البرجوازية المسيطرة بسيطرة نظامها السياسي الطائفي، ويؤديها خيطونها الطائفية التي هي تلك الدولة الطائفية، هي أن يكون مصها مشكلة للطبقات الكادحة، وأخيراً هذه الطبقات في علاقة بعية طبقية بها هي، بالتنميط، علاقة سلبية السياسية والطائفي قد يكون، إذن، تلك لإطار الطائفي هو الرئيسي، لكنه الرئيسي كإطار سياسي هو إطار دولة البرجوازية، في شروط تاريخية محددة من الصراع الطبقي في شروط الخبايا السياسي للطبقات الكادحة، أي شروط عدم تكونها في قوة سياسية مستقلة في حقل الصراع الطبقي. وما إن يبدأ سيولة هذا التكوين السياسي

البنطلون للطبقات الكادحة، وتتطور وتجنر في دواكم موعى من
شئ التفضيلات الجماهيرية، حتى يحتدم التنافس بعضه في حمل
المصالحات السياسية الطبقية، بين محاولات تلبيد ذلك الإحار
الطائفي القائم بالقوة الطائفية، إداراً يستوعبه جنيم الأهر
الاجتماعية لأخرى، وضرورة تعبيره، بتعير هذه الدولة هذا ما
شبهه في ضرورة هذه الحرب الأهلية التي إن دلت على شيء
فعلى أن الطائفية كظام سياسي بورجوازي ليست قدرًا للبلاد،
ولست الطوائف أيضاً فدره الطائفي، إقده - بكلمته - هو شكل
من السياسي محدد به، من حيث أنه هو الصراع الطبقي
والطائفي يجدد بالتالي في آلية هذا الصراع، ليس - كما كان
الشكل الرئيسي الذي فيه تتحقق، أم كان غير ذلك، بحسب
اختلاف شروطها التاريخية الملموسة. هذا يعني، ببساطة، أن
الطائفي، وقل، لمزيد من التوضيح، إن الصراع الطبقي الذي هو
هو العامل السياسي، هو «وماً العامل الرئيسي» حتى لو طمس فيه
الطائفي وكان منه «شكل الرئيسي» فهو المسيطر، إذن، في
أشكال منه تتغيره باختلاف شروطه التاريخية الملموسة، فيه،
بالمال، يجدد العوامل الطائفية بتسوية، لأنه، في مبحثه
الاقتصادي، وفي تحينه الاقتصادي، في وحدة الكتل الاجتماعية
المعقدة، هو مبدأ التفسير الاجتماعي. فإذ أن يكون هذا التفسير
مالياً فيكون ممكنًا، ويكون، بالتالي، متوج التفسير الطبقي
منهجه، وإن لا يكون فإذا كان، مثلاً، طائفيًا، كما في محاربه
الهائشم وجيرة، فهو شكليًا، مستحيل وكيف يكون العامل
الطائفي مبدأ لتفسير، ربما هو يحتاج إلى تفسير؟ فلهذا، كان
«التفسير الطائفي» ربما توتولوجيًا، وكان، بالتالي، باطلاً. ما هو
تفسير، بل تكرار في عراع من القول هو عراع الفكر البورجوازي

5 - جديد في منهج التفسير المنطقي؟

ومحاولة الهاشم لا تنحصر في إعطاء المامل الطبيعي دوراً^٦ بل أن يلقى العامل الطائفي، بل هي تطمح إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير. إنها، نطسح، على حد تعبير صاحبها، «إلى رسم هذه من المخطوط النظرية التي قد يكون في الأنط بها مدخل، يوجد كان مبتكراً، لا إلى الحل، بل إلى «هنية جديدة وأسلوب متميز في التفتيش من من لتجانب الديني من المسألة الطائفية»^(١) هنا يعني أن الهاشم يهدف إلى رسم منهج جديد من «المعالجة النظرية بالمسألة الطائفية، بما هو هذا الجديد؟ وقياساً على أي قننيم نتحدث من جنة؟

قد يكون جديد هذا المنهج أنه ينظر في «الجليل الديني من المسألة الطائفية هذا اللون يعني أن بهذه المسألة جوانب عديدة، ليس الديني (أو روحاً منها) لكن الهاشم لا يفكر أي جانب آخر غيره، كأن المسألة تنحصر بكنسها فيه، وكأنه جديها الأوحده. هنا يعالجها الهاشم عملياً، برسم تأكيده العكس، من الناحية الشكلية البحثية، كما هي النفس السابق. كأن الجوانب الأخرى من المسألة الطائفية تحتل في نظام فكره ربطاً تبعية، الموقع الذي يحتله عهد العدل العنفي، كما يبين. ولعل هذا المنهج من المعالجة التي يُذكر فيه الشيء (كالمامل الطبيعي، أو الجوانب غير الدينية من المسألة الطائفية) بالإسهاب أكثر، شكلياً، لم يُنخى بالمعالجة إلقاء فعلياً أقرب، بل هذا المنهج من المعالجة يترقبه على صاحب حوزته، بل مسأله الطبيعي مع فكر

(١) مجلة الواقع العدد ٤ 6 ص 38

بحر هرة بالشعبه الفكر الماركسي ومنها بكن الامر - وث
حركة اليه - فإن الهاتم، في معالجة المسألة الطائفية من هذا
الوجه، يتفكر بها سرًا، أو في شكل شبه سرّي، وللحقه في أنه
يتفكر بها من صميمها السياسي التي هي فيه مطروحة بالفعل
كمسألة سياسية إلى صرحه الذي هو الذي لم يزل عليه بصيرته
من شروحه التاريخية المائبة الملمسة، فتنحلي بهذا التجريد،
مسألة فينة مطروحة في صفا من الفكر القوي من خارج الزمان
المكان. إلى مثل هذا التجريد الذي رابنا منه مثالا هو لأن
يتكرر في هذا المثال، يترجم جوه الفكر البورجوازي المبطر من
الفكر الطائفي، في معالجة تلك المسألة وما هذا تجريد
بري، فنظرة هو بالقبض نعلق نيب اسي

ما الجديد في المنهج الذي يتبعه علينا الهاتم بمعالجة
المسألة الطائفية؟ ومن جديد، هذا المنهج، بالفعل، جديد؟

يقول صاحبنا: ليست المسألة الطائفية مجرد خطه أو انعكاس
إيديولوجي لبيئة اقتصادية اجتماعية معينة ككلها هي المقررة في
التحليل الأخير، من حد ما يعصب إليه بعض النظمين إلى الأمور
بحسب تتوقف على مظاهرها السطحية بل هي مبرر عن منه سيمه
شأنه كونه متعدي اجتماعية - هي الطوائف - كتجانب كل منها
على لسان رابطة الدين والمذهب، وتبين في ما يتبع على أساس
مقد الأكياس والمثقفين نمط العلاقات التي تبرزها هذه البيئة بعد
درجته، لا على المستوي الإيديولوجي وحسبه، بل فيها على
صعيد البنيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وما إليها،
كنعط مقرب ومباعد، كما يتكون الطائفي الأممي منه، بين
مختلف الوحدات - العناصر المشكلة لكل مستوى من هذه
المستويات البيئية التي يتألف منها الواقع المجتمعي الشامل بهذا

المحتوى يقترب منقول المسألة الطائفية في معديده من معديده
غرامشي لمفهوم الكتلة التوحيدية في قراءته لتطبيقات داركس من
خلال التمهيد الذي وضعه الأخير لكتابه، الإسهم في نقد الاقتصاد
السياسي، مع هذا القدر المتمثل في أن مجتمع غرامشي ليست فيه
وحدة طائفية لتقبل بينها حوارات همومية، فيبدو بلعالي في
التوسيم الشكلي، كإطار مؤلف من شرائح أقلية مترتبة فوق بعضها
اليعنى يتما ينو مجتمعات، بسبب الحوارات الطائفية المصرية،
عن صورة شبكة من المرحلات ويضاف إلى هذا أن الطائفة، ككل
والع مجتمعي، تشمل في داخلها تناقضات طبقية وظرفية شتى قد
تتعد أحياناً إلى خارجها لتشمل الطبقات الأخرى المجاورة
والمتعلقة، لكن هذا الامتداد لا يلبث أن تقطع أوماله عند الحوارات
الهمومية، حين تضع الأزمات الخطيرة سبيل الصبى الطائفي على
سبيل اليقظة⁽³⁾

يسعد جديد هذا المسهم من التفسير البقري الذي يقترحه
الهاسم لنتائج المسألة الطائفية، قياً على تقييم من الفكوة أو
الفتية، على حد صيره، هو الفكر البارزسي لكن الهاسم لا
يعون هذا بصراحة، بل يتورعه، والشورى هي منطق الشمة
الإيديولوجية في ممارستها التفسيرية، فكناً يتحدد الصراع
المكرى في محوره حرب البائة الطائفية، كصراع بين فكر
طائفي جندى، وبتعي الجئة، والفكر البارزسي وطبيعي أن
يكون الصراع بين ملين المكونين، فهو صراع طبقي في حذل
نصكره بين القضايس الطبقيين، البورجوازية والطبقة العاملة
وموضوعة، في نهاية التحليل، سياسي والتداعى به قائم بين

(3) المبرق قد م 35 36

مفكر ثوري ن. خنداغلي

موقفين حقيقيين مختلفين. موقف بورجوازي يدعو إلى تأييد النظام السياسي العائلي، وموقف نقيض يدعو إلى تغيير هذا النظام، هو موقف جمهوري وطني، وهو هو موقف الطبقة العاملة. لكن الفكر الذي يذهب اليه الياشم ويلتزمه إلى القاري، على أنه الفكر الماركسي، ليس هذا الفكر، بل تشويه منه. وهذه عادة لا يعمده بها الياشم، فجاءها في مصادماته الكبيرين من لينين وتروцкий البورجوازيه الذين إذ حاربوا بعض الماركسية استهزئوا بشريتهم، كي يجعلوا مهمتهم ممكنة بأسوأ من الشيعة، المجهل إذاً، اجتماعي الجسمي فاجعة لنظام، كهذا المزيج (وجهه كثر في) الذي يصر على نفسه في محاولات نقد الفكر الماركسي، بينما هو يجهل حتى أوليات هذا الفكر. فهو يرى، مثلاً، أن العامل المسحوق (في المنهج الماركسي، م ع) لا يتطور لاجتماعي وبالتالي لشكل البنى العائلي والملك الإقتصادي هو عامل اقتصادي يمثل في طور وسائل الإنتاج¹، لكن الأمر، في هذا المنهج، ليس كذلك، بل هو، بالضبط، عكس ذلك. فو كان الاقتصادي في الفكر الماركسي يعتمد بوسائل الإنتاج، كما يشوه مؤرخناه، لما كان بين هذا الفكر والفكر البورجوازي كبير فارق. إن لينين وبرجيه البورجوازيه، لا سيما في الثاب الأخير من القرن التاسع عشر، ربا التحليل، في قضية أوغست كورنت، هي التي كانت ترى في تطور وسائل الإنتاج، وبعده، في تطور القوى المنتجة، تطور اجتماعياً متفهماً من أي جانب، ومن كل إطار ينوي بحثه أو يحدده، وكانت ترى، بالتالي، فيه تطوراً

1 وجهه كورنتي، المسائل الثقافية في نهضة الخطاب السياسي والتاريخ
متنوع: بصور الثقافية: 2999 م 105

خطأً مستعراً، مما عناه لا يصح، ولا يقع في أزمة. نحن كما كانت
البورجوازية لأوربية المصاحف ترى إلى التاريخ بحسب وجهها
الطبيعي، طامحة إلى تأييد سيطرتها الطبقية في نظام رأسمالي ولا
أزمات لهذا كله معقول إن تعهد لا اقتصادي يرسائل الإنتاج، أو
بالقوى المسجدة، هو، ببساطة، تعهد له من حوله نظر
البورجوازية المسيطرة. أما من موكم نظر الطبقة العاملة والحركة
المناهضة للتاريخ، مالاقتصادي يتخذ، في الفكر الماركسي،
بملاقات الإنتاج التي في إطارها البنوي، تتطور القوى المنتجة،
وبها يصطبغ تطور هذه القوى، في شروط تاريخية معينة هي
شروط أزمة الإنتاج وبمطد لا أزيد أن أعطي حراً في حباته
الماركسية، إلى من هو بحاجة إليه. حتى لو أرمته ملك، الذي لا
أرعد، فإن إطار هذه الدراسة لا يسمح به لنا اكتفى بإشارته
مخالفة إلى أن تعهد الاقتصادي بملاقات الإنتاج أساسي لهم
الاعتماد المعرفي بين الفكر البورجوازي والفكر الماركسي،
ولهم الحركة المادية للتاريخ، هي أزمات رجاءاتها، الشريعة
وخريريات تعبير القاعدة المناهضة للمجتمع، التي هي من غايته
الاقتصادية القائمة بملاقات الإنتاج فيه، كشروط لتحرير مواء
المنتجة إنها المبدأ الماركسي فكيف يصح النقد على قاعدة
الجهل؟ وكيف يكون الجهل ذلك بنقد؟

ثم من مال لهاشم إن المسألة الطائفية هي، في الماركسية،
«مجرد غطاء أو انعكاس رينجوريجي لطبقة الاقتصادية -
الاجتماعية؟ أين وجد هذا اللون؟ في أي نعت؟ وأين السيمبي،
ومر الأساس، في هذا كله؟ لقد غيبه حتى عند خصمه
والسياسي لا الإيديولوجي، هو، عند هذا الخصم الماركسي،
قوام المسألة الطائفية. ولما، يستعمل ما هو في الفكر الماركسي

مفهوم جديد في الفكر الفلسفي.

العامل المحقق، العامل البقور؟ وبين المفهومين خلافه غير في
يسمونه الهاشم يحفظ نذل على منطقية فهمه الفكر الماركسي
ولعل «جديد» منهجه يمكن من رفضه أن يكون للاقتصاديات الدور
الذي له في هذا الفكر بل لحل هذا «الجديد» الذي به يبدو
«قديم» الفكر الماركسي، بكم من يبييه هذا للاقتصاديات، كأن
المجتمع يعرف بدائه، لا بعلامات لانتاج به فالمسألة الطائفة لا
يربطها رابط يهدد للاقتصاديات الذي ربما ليس له وجود، أو قل
بمنطقه، ربما كان تعبيراً عن عامل مهم من الأساس، وهو الذي
به يقوم المجتمع، كما سنرى بعد، وهو هو الفهم لنس وجود
الاقتصاديات، إذن، هي مجتمع الهاشم، ظنن له، بالطبع، الدور
الذي له بحسب الفكر الماركسي، بل أن المجتمع نفسه في
عناصره، وتربط هذه العناصر، واتكامل هذا الترابط - يستند
في هذا الفكر، منه في «جديد» الفكر ومنهجه الذي به يرى
الهاشم إلى المسألة الطائفة، إننا كد المجتمع في الفكر
الماركسي، كلاً، حلاً معلقاً متفاوت عناصره السكونية، ومستويات
انتهائها، بين قاحلة مادية اقتصادية، وبناء عوق سياسي حقوقي
إيديولوجي، أو بين عامل محقق وآخر مسيطر، أو بين مطلق
أساسي رتاقف رئيسي ونناقضات ثانوية - ، إلى غير ذلك من
شكائل تحدد هذا الكل وروحته، فهو ليس كمنطق، ولا يمكن أن
يكون كمنطق في «جديد» تلك الفكر المناهض للماركسية ومهج
بالحق السادي الطبقي منسحب أنه في نفس الهاشم «بنة شاملة»
بكتها ليست، هي تمويثها، بنية محققة، ولا هي متفارقة إنها،
بالعكس، بسيطة، لأنها تعبيرية، فيها تسادى بالثنائي، سائر
عناصرها السكونية، من حيث هي جميعاً تعبير عنها، أو قل
بالأحرى، تعبير عن واحد منها من الذي به يتماثل المجتمع في

نحبه الديمقراطية وانه يقوم على البنى فهو معيار الجاني بين
الطوائف، وهو معيار التباين بينهما بل هو معيار كل مجاز
اجتماعي، لا سيما في مثل هذه البنية المجتمعية الشاملة التي
عراها الطوائف ولولا ذلك الاختلاف المبرور بين هذه البنية
والبنية الاجتماعية، أو الككل الاجتماعي في الفكر الماركسي،
لقد ان البنى له القدرة بالمعنى في ايجاد هذا المخرج من
التفسير النظري، أو انه يحتل فيه الموضع الذي يحتله الاقتصادي
في منهج التحليل الطبيعي، بل انه يقوم به مقام الفاعلة الثانية في
هذا المنهج، ما يؤكد اليه انهم يوضح في مكان آخر من
صحة، حين يقول انهم كان لمقارنتنا النظريه بعض من استحقاقه
هناك يمثل في أنها تبين كيف يكون الأتيان والمناصب كواحد
تأدية ليس عليها المجتمعات، كونهما ليست مجرد معتقدات فنية
منفصلة عن التاريخ، بل بنيت إنسانية كبنية شاملة بنيت في
التاريخ ونمكتها^١

ليس لتاريخ، في منظور هذا الفكر، منطق آخر غير منطق
الذين هالدين هو الذي يحكم التاريخ ويحركه إنه، في تعبير
آخرون، قوته المحركة بهذا كله، يمكن القول إن تلك البنية
الاجتماعية الشاملة هي، في جليتها الأساسية، تبة عينة، لا لأن
الذي كوامها وحسية، بل أيضاً لأن العوامل لأخرى التي
تضافر في تكوينها هي سميات منها، «تساوية» بالتالي، يدها
في حالات بحد، أو نعدوس يحمل فيها في عنها محل لأخره
والعكس بالعكس، دون أن نشأثر البنية الشاملة بذلك، أو أن
تتأثر فهي وحدها في كل من تعبيراتها المتعددة وهي يكامنها
في كل منها، سواء أكانت سياسية أم بيولوجية أم اقتصادية وما

ملف تير في سنة ١٩٢٠

هذه التعريفات جميعاً موزة لحياتنا الفعلي الذي به تكون تلك البنية الاجتماعية شاملة - هو الحضاري نفسه - فيه تكون مختلفه من البنية الماركسية التي هي ليست معقدة متناوئة إلا لأنها مادية، بينما تلك ليست بسببه تعبيره إلا لأنها مثالية، شبيهة إلى حد بعيد بالبنية الهيكلية، لا سيما في تناقض عناصرها جميعاً، رغم وضوحها، هي جنبها إلى الفكر، أو المفهوم المطلق الذي هي بصيرته

6 - في قديم المنهج الفيري

ومع هذا، فقد يكون من المستبعد مرة مكر الهائم إلى مرجع مهمل، رغم تظلم الفكر الهيلاني بتعظيمه مرجعاً لهذا الفكر لأرجح أن هجينة هذا المنهج من التفسير الفيري هو قديم المنهج الفيري. ماكس فير هو الذي يستعين به الهائم عند ماركسيه في محاولته رسم تلك المخطوط النظرية التي يظن أن بها سيتركز مخططاً إلى معالجة المسألة الطائفية ولهاجاء الحل الملائم لها رغم مظهره شبه مكاد منحصر في واحد هو - يهيمائز كلي غيب الانصافي راسدانه بالديني كما في المنهج الفيري راجع من إعطاء الفيري الدور الحاسم في التعبير الاجتماعي، صيربه الاقتصادي، هو هو الصورة الفيري من هذا المنهج، يتمه يبدأ النقد، ويقع يكتسب بدا، ويجب النظره قبل كل شيء، هي كية فريب لأقتصادي هنا، ففيها يكمن سرّ عديم المنهج الذي يعتمد الهائم في هجينة المنهج ومثالاً عليه، لتوضيح مظهر مظهر خاطفة في منهج معالجة الظواهر السياسية عند فير، هو كية منهج معالجة المسألة الطائفية عند الهائم، بل هو كأنه هو

يعتد غير العلاقة السياسية بللها علاقة ميطرة لكن لها حيزها طابعاً إرادياً قوياً، بل ذاتياً، لأنها معقدة بنائها، لا تلب على ماحده تعميمه الاقتصادي الذي بملاقاتها به فقط مأخذ تدبيره الطبقي وتكتسب عقلانيته، لا اجتماعية الفعيلة، فإذا قطعت عنه حتى طابعها الطبقي هذه، فبذلك كما هي عند قيود كأنها قائمة بين أفراد، هي مثل الوعي والإرادة، فالسيطرة السياسية ليس سوى مثل إرادة هي إرادة أفراد منهم يتكون ما يسمى «التجمع السياسي» هي منه الإرادة الإنسانية الوجهة القاعدية نجد السيطرة السياسية نفسها كأن التنظيم السياسي للمجتمع هو محقق، أو مل تجسيد لهذه الإرادة التي هي العمل المظهر للمجتمع، القائد يتأخر حتى حذته الدولة الحديثة التي يتكلم عليها قيود هي من فعل هذه الإرادة بالذات هكذا يعني موضوعية الحركة التاريخية للمجتمع من حيث هي حركة العرضية الطرية، وتكسب العلاقات الاجتماعية طابعاً ذاتياً برقها، هي نفس حركتها، إلى الوعي، لا إلى قرابين مرسومة بتحكم بها وبالوعي نفسه وسجد أساسها البادي في تلك الاقتصادي الذي يشبه، نبيته، سطنت على سطح الواقع أعمال لإرادات مستحاة، وهذا الواقع كأنه كله هي هذا الطاهر من سطح على مثل هذا الصعيد من التحليل، تطور علاقة السيطرة في العلاقة السياسية عند غير كأنها علاقة نفسية، لأنها، بالتحيط حلاله قدوة بين إرادات متصارعة، فإرادة السيطرة هي من أساسين التنظيم السياسي الاجتماعي، حتى في شكله المقتل الحديث في الدولة المعاصرة، لأنها العباد التضيقي لنظامه السياسي بهذه، كلب السياسة فعل جوهر، وكان الجوهر هذا جوهر الإنسان نفسه (أرميه)، فلا بد، إذن في معالجة الظاهرة السياسية رسمها، من رقاد، بأشكالها التاريخية كلها التي هي، هي هذا،

المنهج القوي من التحليل الوصفي التجريبي أشكالها العرضية،
 ر المعارضة، أقدم لا يد من. وقف إلى هذا الجوهر (أو المادية)
 الذي به سمع تفسيرها لأول، أعني الأعمى بهذا البنى يمكن
 القول من سوسيولوجية غير السياسية ليس من المحفلة موز
 نوسولوجية سياسية (ملاحظة: رولا شيء من التعقيد وخطو
 يتعد من المخرج، لفتت إن سوسيولوجية غير السياسية هي
 ميونيولوجية نوسولوجية، سمى أنها وصف مظاهرات لإداع
 السيطرة التي فيها يتظاهر جوهر (الأساس) من مادية
 والأوسولوجية منه هي الشكل المعقن الذي لمسة مما لجمه
 الظاهرة السياسية في تحريرها من علاقة التبعث التي تربطها باليه
 لاقصادية للمجتمع أي بقاها المادية هذا يعني أن جوهر
 الظاهرة السياسية (لوجوموم موز بالتصديق) رها إلى جوهر
 فيها يتظاهر، يجعل من تحليلها تحليلاً أوسولوجياً أكثر من
 تحليلاً اجتماعياً تاريخياً بهذا التهم من التي هو يعلم مثل هذا
 التحليل لأوسولوجي، تحثي العلاقة التي ربط الظاهرة السياسية
 بالمادة المادية، أعني بنية علاقات الإنتاج المادية فتختفي،
 بالتالي، العلاقة التي ربط السلطة السياسية بإطية السيطرة،
 بتحديد كسلطه طبقه ونسب لاقصادي يعود إلى نسوب
 السياسي نفسه، هو حركه الصراع بين الطبقات، ر إلى
 تحريرها بإظهاره كآلة لمظهر الجوهر في إدارة السيطرة وبها
 التمييز المزدوج، يجري تمييز كل طمع طبقي ممكن لأي ظاهرو
 اجتماعية، سواء أكانت سياسية أم غير ذلك، فيحل الفردي محل
 الطبقي، والماني محل السوسيولوجي، والإدعي محل الضروري، أو
 الفاعل بقاونه، ويحل، بالتالي، محل منهج التحليل الطبقي، منهج
 من التحليل الوصفي التجريبي مظاهرات تبصت من بينهاها،
 وشردت عنها، حيث، بهذا المنهج، كآلة مائة بينهاها، وحي،

بالمعكسر ببيائها تقوم مثل هذا المبرج لا يمكن أن يكون
 لتصويراً، بالأسباب كلها التي ذكرت. وهذه الأولى، للأسباب
 منها، منهج تفسيري. بكلمة، يمكن القول إن التحليل المبرج
 بسلطة السياسي هو تحليل لها من موقع نظر الطبقات المسيطرة
 تلك، من هذه الطبقات نجد مصححة في إخماد الطابع الطبقي
 الخاص بسلطتها، وإظهار هذه السلطة مظهرًا مستقلاً قائمًا بسلطة
 الجميع مبرج، إقناع تحليل لثيولوجي، بل تشكل محددة من
 التحليل الطبقي، خاص بفكر الطبقات المسيطرة، هو الذي فيه
 يحتمل الطابع الطبقي للتحليل، هذا، وجب النظر في السلطة
 السياسي من موقع نظر الطبقة التي هي تقيس الطبقة المسيطرة،
 حتى يتمكن من تحديد المفهوم الطبقي للسلطة السياسي. فالمفهوم
 الطبقي هنا لا يحدد إلا من موقع نظر الطبقة الثورية النقيض
 من هذا الموقع يتكشف الطابع الطبقي الخاص بالسلطة السياسي
 القاعدية، لأن من جفا الموقع وحده يتكشف علاقته بهذه السلطة
 بينة علاقات الإنتاج القائمة التي بها تتحدد، فتكلمه، نالاً،
 علاقتها التمهيد بسلطة الطبقة المسيطرة

7 - في حبيب الاقتصادي

لم جند عن التوضيح، بل ما رأت في قبة وما جاء الكلام
 على مثال غير إلا في منهج محددة هو - كما ذكرت - تحليل أليه
 بحبيب الاقتصادي في معالجة الظاهرة السياسية. ويوم منهج
 الهاشم في معالجه المسألة الطائفية هو، بالقياس، تقييد
 الاقتصادي وهو هو قوام منهج أبحاث الفكر الطائفي جميعاً بلا
 أي مستند. قلنا أن ربط السياسي بالاقتصادي، والنظر فيه في
 صوره بمأخوذه، وتجنبه به، يمرض على الفكر ضرره اعتماد

ممكن فيه في خدمة فكره فكري.

مهج التحليل الطبقي، حتى لو لم يكن فكراً ماركسياً، إذ يجب
يمكن لإعلامه من مفاهيم الطابع الطبقي للنظام السياسي (أو
الشكل الدولة)، إذ كان هذا النظام قائماً على قاعدة من علاقات
إنتاجية محددة؟ والعلاقات هذه علاقات طبقية. نعم، كان النظر
في النظام السياسي الطائفي، مثلاً، محكوماً بضرورة النظر في
علاقته بعلاقات الإنتاج القائمة التي بها يتحدد. ولما كان طابع
هذه العلاقات في بلد هو الطابع الرأسمالي وكانت البورجوازية
فيه بالذات، هي المصلحة المسيطرة، فمن الطبيعي، أو قل من
المنطقي أن تكون الدولة الطائفية حركتها - لا دولة الطوائف -
وأن يكون النظام السياسي الطائفي نظامها - لا نظام مصالح
الطوائف - حيث، يمكن طرح المسألة الطائفية على الوجه التالي
لماذا كانت الدولة البورجوازية طائفية؟ والنظام السياسي الذي فيه
ممارس البورجوازية سيطرتها الطبقية طائفياً؟ وهل من ضرورة في
أن تكون الدولة هذه كذلك. وفي أن يكون النظام هذا كذلك؟

وما وجه الضرورة في ذلك، من وجهة نظر النظام، ومن وجهه
نظر الدولة، ومن وجهة نظر البورجوازية نفسها؟ مثل هذا، المهج
من التحليل التي يفرضها بطايشي لاقصادي يستلزم مثله
لا يمكن أن يحل الفكر طائفي، ويفتح للمعرفة ضياء يجهله هذا،
العكس، ويستكشف أرضاً يكرأ لا وجود لها بالنسبة إلى العكس
الطائفي بتعيب لاقصادي يثقل العبء ذاته بعبء إذ
يمارس في الدولة، أو في النظام السياسي القائم به، إن كان،
بالاقتصاد، وفي علاقته به، حركة المبرمج الطبقي نفسه،
ويصعبه بالتالي، في ظاهره منه هو الذي يظهر، من مرقعة
الممثل هذا الذي هو موقع نظر البورجوازية المسيطرة ونظامها،
لعمري الوصف التجريبي، فيصيح هكذا، تظهر الدولة، لعمري الفكر

الاجتماعي ربه، كأنها دولة طوائف فيغيب لاجتماعي، لا يمثل السياسي يقاتله، فيقتل ويحسبه، بل محل الطوائف أيضا، بشكل طبيعي معطى، محل انطبقات، واثنية المجتمعية انكسار، محل الكل الاجتماعي المعقد، وثقيا العلاقات جميعا. من حيث هي بصيروات متساوية متعاوية مجزأة رعدة. من حيث هي تجسيدات لهاية واحدة هي الذين. وهي تعبير آخر، لا وجود في تلك البنية الاجتماعية السمنة لعلاقات اجتماعية فعلية، بالنسبة الدين في الكيفية الوجود، كلى الوجود، هو لوجوده يظهر، أو يظهر، والمادية تتجسد. وليس وجدت في تلك البنية علامه، فرائد قد تكرر، لكن دون تخالف أو تعارض. إنها العلاقة بين الجواهر، ومظهره، أو مبيره، بين المادية وتجلياتها، أو تجسيدات. وهي في قديم المنهج الفيري، أهني في جديد المنهج الهائلي، علاقة بين الفيني وتعبيراته، أو تبييناته، وما الطائفة نفسها، هي قديم هذا المنهج المتجدد، إلا التجميع المتعدي الواقعي للاتحاد إلى دين معين أو مدح جني معين. ' إذن يذهب المسألة الطائفة مسألة دينية لا وجه آخر لها غير وجهها الديني. عائلتي من الجوهري، وكل ما عداه، ليس يرى تظهر له، لذا كانت العناصر المكررة لتلك البنية المجتمعية، مساوية بدء أو قل لنزول لالباس الفوري، مساوية بدنها إلى، من حيث هي مظاهر منه. هكذا، يتحدد في الجديد المنهج الهائلي مخالف نظري طرف بين مظهره ميتته، وفيره مظهره بذكر طائفي. ويصير هذا النعالي واحد إلى الباركية عجم القنكو الجوهري

لقد ذهب في هذا الفكر شتى

وسلط القاري ما الذي يدفع الهاشم إلى اتهام القاري بأنه
يمتصع بفرامشي، ويمتصع منه مفهوم «الكثافة التاريخية المقاربية»
النسالة الطائفية، و«فرامشي» كما يعلم الجميع - واحد من أهم
العنصرين الماركسيين، وواحد من أهم العنصرين الساميين، ليس
بين فكره وذلك الفكر الطائفي يمكن وما؟ رالهاشم نفسه يعرف
في يومه السبت أعلاه بصعوبة استخدام مفهوم «الكثافة التاريخية»
كأداة لمقاربة مجتمعات الجحافل من مجتمع فرامشي الذي ليس
فيه وحدات طائفية تعمل بينها حواجز صمودية () بينما يبرر
مجتمعات، بسبب الحواجز الطائفية العمودية، على صورة شبكة من
ال«مجموعات» ظلمات الاستثناء، إلقاء فرامشي، في مجرى الكلام
على النسالة الطائفية؟ ولا أريد حكاية ألوانا لكن هاتج حروب
على الكثيرين من اتباع الإيديولوجية البورجوازية أن تجاهه ماركس
بفرامشي، كأن هذا ليس من أتباعه، أو كأي بين لائيس
تناقضاً يجعل الثاني أقرب إلى فكر البورجوازية منه إلى فكر
ماركس ربما كان صمودية الهاشم الصائفة تتفرج في منطق هذه
الحاجة البائسة رملها تدرج في منطق الحوار النقدي الذي
يوهم الهاشم بأنه يلزم به مع الفكر الماركسي، لا سيما أنه يلزم
بضرورة إلغاء العامل المبدئي بعض الأهمية حتى لا يطمس على
فكره بالمطلق، الطابع الطائفي مما هو المحير الذي يمثل مثل
هذا العامل في فكره؟

قلت إن هذا العامل لا مكان له في نظام هذا الفكر، حتى لو
أخذ صاحب النص حكاية ذلك من صلبه. بل إن ما يؤكده في صلبه
يشك ما يعرفه بالكلام على تناقضات طيبة وقوية داخل الطوائف
ينفي في النص كونه من ياب رفيع العيب بمعنى أنه في علاقة
خارجية بمنطق الفكر الطائفي في النص، أو قل إنه كلام من

خارج هذا المنطق، قاصدةً منهجية بطرح أكثر من مشكلة لا نجد في النص، ولا في منطقي فكره، سلاً لها ذلك أن الكلام على تناقضات حقيقته يمتلئ داخل كل طائفة يفرض، بالضرورة، تحديداً آخر للمطالبة غير تلك التي يجعل منها كياناً قائماً بذاته على قاعدة التبيين وعرض أيضاً - ولعل هذا هو الأهم - تأكيد الانصيادي الذي على قاعدته يحسم يوم منهج التحليل الطائفي وينصت. زد كيف يمكن الكلام على تناقضات حقيقته دون الكلام على طوائف؟ وكيف يمكن الكلام على طوائف دون الكلام على قاعدته بديهية، وعلى إنتاج مادي، وبالتالي، على علاقات إنتاج هي الأساس المادي - لا التبيين - التي عنه تقوم البنية الاجتماعية؟ وكيف يسبق مثل هذا الكلام مع كلام آخر على طوائف، تنصت، بلحمتها الداخلية ونحتل كامل الفضاء الاجتماعي؟ إن طالع الكلام بعرضي، منطقياً، بضرورة اتفاق المنكر من منهج تحديد طائفي يستلزم تلك التناقض بين هيدليه ميشله وفهيره امليسه، إلى منهج تحديد طائفي ضريح في مائتته أما محاولة التفريق بين المنهجين ومكرهما، فمائلة في حينها نفسه رغم الهشيم يؤكد مشها، في ماكنه ان اعتداد تلك التناقضات الطيفية والتمويه (تقطع أوصاف عند الحوارج المبرحقة وفي حلق زعامة تأكيد استلطي هذا المنكر وجديته منهجيه في معالجة المسألة الطائفية وهو ان الإطار الطائفي ينتهي دوماً إلى استيعاب جميع الأطر الاجتماعية الأخرى، لا يفعل مبراً خاصة بالبنية الاجتماعية الثنائية بل بالدرجة الأولى بسبب من المبدأ القسري الثوري الذي يؤكد، ضد الماركسية رصافتها الشياليكتيكية، أن الأديان والممارس هي القواعد الأساسية التي تبني عليها المجتمعات وبضرورة هذا المبدأ نفسه، لا مرفق في بيان بين الطائفي

ملف رقم ٢ خدمة عام شعبي

والعيني، بل إن جها فاكه وذلك عبا بهذا كله وبسببه من أن
بنية الفكر الطائفي لا محتمل رجوع أي عامل طبيعي، بل هي
بنيتها، فائدة به، كانت العلاقة في نفس الهاشم بين التناقضات
الطبقية والطوائف، أو قل، بالتالي، بين التحليل الطبقي والتحليل
الطائفي، علاقة إحالة إليها، يده، علاقة مخرجة، بل علاقة شديدة
غريزي، ليس السهم كما سبق القول، أن تشير إلى التحليل
الطائفي تحليلاً طبقاً لا يلبث أن يعطد بالأول، فيكنى على
نفسه، ويقدد هاعية، كاستخدام الطبقات تلك الحواجز الطبقية
الصريحة - هي نفس الهاشم، أو هي نفس صوره أو غيرها - التي
نفي رجوعها السهم هو تصنيف العلاقة بين الطائفي والطبقي في
محيط مادي للطائفة مد، هو التصدي المعلي

«إنجاز الهاشم أنه جعل، بتقديم منهجه الغيري، من المسألة
الطائفية مسألة جنية، بينما هي، في وضعها التاريخي الفعلي،
مسألة سياسية، وما كان «إنجاز» هذا ناقصاً فلفد منكملة بأن
حقد الشروط التاريخية لهذه المسألة، أو قل، بالأحرى، إنه صنع
لها تاريخاً، وتاريخها يختلف بالطبع بالظهور باختلاف عهدها أي
باحتلاف سفينها النظري عهده، لو كانت مسألة جنية - كما هي
محتملة الهاشمي - غيره يو كانت، كما هي بالفعل، مسألة
سياسية. وفي هذا، لا اختلاف بين التاريخيين سوى نتيجة مباشرة
للاختلاف المعرفي الفاصل بين فكر طائفي وفكر مادي، فما هو
تاريخها بحسب الفكرين، وما هو وجه الاختلاف فيما بينهما؟
بدأ بتاريخها الطائفي، فهو موضوع الحب والنقد (لأما تاريخي
المادي، فستأتي متدية لرسم معالته) هي هذا يقرون الهاشم
أهم البنية الطائفية، ليس صحيحاً أنها، كما يزعم البعض، من
صنع القوي الأوروبية ()، ذلك أنه يعطد التسليم بقطرة أجنبي

على جعل مجتبع ما يتغير لتنظيم حياته التاريخية أطراً لا يحاول مع بعض حاجاته وتنظيماته الأساسية، أو على الأقل مع بعض الشروط الخاصة بوجوده الذاتي. وإذا ما صرنا ننظر ونكتا عن طبع التفكير - أكان متكافئاً أو غير متكافئ - بين جميع الطوائف في ممارسة السيادة السياسية، هذا الطابع الذي تنصف به البنية الطائفية، على الأقل نظرياً وعينياً، مكتفين بالتركيز على السمة التعبيرية التجريدية الملازمة لها، لتبين أن التاريخ الحضاري الإسلامي حائل بلتمددج الأولية لها، ويأتي في طلبه هذه النتائج أشار دقق القصة الذي صد في تطور الخلافة العربية الإسلامية الثلاثة، فونظام الملوك المتنامي (1) فهي يأت، في منطقها الداخلي التجريفي، بنية تنبع أصلاً من صميم النهج الحضاري الذي لتوجه الإسلام منذ نشأته في تصايف مع «أهل الكتاب» (2).

في الأسباب والعوامل الموضوعية المؤدية إلى نشوء نظم التعبير الطائفي: أو السبلي أو القمي، حديثة ولا ريب، يتعدد الأسباب والعوامل فيها التي تتشاكل في تكوين أي نظام مجتمعي، فمنها الاجتماعي - الاقتصادي، ومنها السياسي، والثقافي، والإنساني، وما من ذلك غير أن محور التعبير الواضح في كل الأنواع الثلاثة هو محور التباين البيني، باعتبار أن الطائفة ما هي إلا التجميع المتحدوي التوافقي للاكتفاء إلى دين معين أو مدجج ديني معين³.

في هذا النص أيضاً، برسول سألته الجذور التاريخية لما يسمي الهاشم «البنية الطائفية»، يدعمل صاحبنا في حوار فكري مع فكر موهوب، يرقه إلى موهوب، هو «البحر» الذي يرهم أنه تلك البنية هي من صنع القوى الأوروبية. لكن سيد النص يركده كما رأينا

(1) «المصدر نفسه» ص 4.

سابقاً، أن هذا الحوار قائم مع الفكر الماركسي بالذات. ومهما يكن الأمر، فإن رفض الهاشم أن يكون نظري لأوربية علاقة بتاريخ تكون البنية الاجتماعية الفينانية الراهنة هو في الحقيقة وعرض ينظر في هذه البنية في إطار علاقة بعينها البرية بالبريدالية التي منه نكزست، تاريخياً، كبنية كولومبالية، وعندها لا يزال تتجسد بتجديدها. ولا يمكن فهم الطائفة في لبنان، من حيث هي النظام السياسي الذي هو مدروس البروجوازية الكولومبالية الفينانية سيطرتها الطائفة، إلا بوضعها في إطار هذه البنية المربطة ارتباطاً مباشراً بالبريدالية، ويرددها إلى قاعدتها المادية التي هي بنية علاقات الإنتاج الكولومبالية. هي بنية هذه العلاقات من الإنتاج بالذات، نجد الطائفة مجردة التاريخية المادية، ولا تجد لها أي جبر تاريخي آخر مالمع من فوق حدود هذه البنية المادية، إلى حد وراثتها، أو ما فيها لك نقص من هذا القود معالجة الجانب التاريخي من المسألة الطائفة، بفكر مادي، نجد الفكر الطائفي المحكم بعن الهاشم. ربما عالج هذا الجانب في فصل لاحق من هذه الدراسة. ما أخصه شيء آخر، هو أن تتجسد طابع البرية الاجتماعية يكون بتعدد نمط لإنتاج المبرر فيها هي، إذن، إما انطباعية مثلاً، أو إشتركية، أو رأسمالية أو كولومبالية الخ. أما الكلام، كما في عن الهاشم، على البنية الطائفة، كتعدد لطيف الاجتماعية الفينانية الراهنة، متفوج هي منطق فكر طائفي قائم، هي سياسة راسخة الناطقين، بتعبير الاقتصادي، بما هو نمط إنتاج متعدد، أي بتعبير القاعدة المادية لمبنية الاجتماعية. هذا هو المنطق الذي يفرع الهاشم إلى الاستصحاب بالعلاقة الإمبريالية من تعدد التكون التاريخي لها

يسمى «البنية الطائفية» كتحبيب الاقتصادي (نسط الإنتاج) بنوع إلى
 تحبيب تلك العلاقة، فلا يبقى، بذلك، جرى «بني مجتمعية شاملة»
 هي بنية قومية، هي جرحها، أو هي أساليبها، وهي هي «البنية
 الطائفية» في مثل هذه البنية، يصعب الكلام على قوانين جنسية
 صافية موضوعية، هائل تنظيم الاجتماعي تنظيم ذاتي، بمعنى أن
 البنية موضوع كذا على (أر كداند) هو صاحب تنظيمه الذي به،
 كما هي موضوعية غير السياسية، طابع إرادي ذاتي
 من نتائج تحبيب الاقتصادي، تحبيب السياسي، فلهذا هذا
 سبق قوله، وهو ما يتكرر، ثانية، في هذا النص، فالله أعلم، مثلاً،
 بصرف النظر عن معالجة أمر هو هي سبب المسألة الطائفية إنه -
 على حدّ قوله - «الشارك بين جميع الطوائف في ممارسة المبدأ
 السياسية» يصرف النظر عن صفة كل هذا الشاركة متكافئة أو
 لا متكافئة، وهل يمكن له أن يكون متكافئة، بل يصرف النظر
 عن طرح المشكلة بناتها، ولا أحد تفسيراً لمصرف النظر، بل
 على هذا الوجه، من معالجة المسألة الطائفية، بما هي، بالضيقة
 مسألة سياسية، سوى تحبيب السياسي، وضرورة تحبيب الاقتصادي،
 لتحرير المسألة الطائفية، حيث، في كونها مسألة دينية، وتوجد،
 بالتالي، أهميتها، أو جدورها التاريخية في الدين - رالفين قائم
 بالعيب، يحكم التاريخ من خارج التاريخ - لا هي بنية علاقات
 إنتاج القائمة، وهي تجددها لنظام سياسي صلاكم لها هكذا
 بتحرير الهائم، في معالجة المسألة الطائفية في ضوء هذا المنهج،
 من ضرورة النظر في الشروط التاريخية المادية التي رافقت تكون
 البنية الاجتماعية البنائية كبنية كولومبائية، فمحض نظامها السياسي
 كنظام ذاتي، صمد ناصب هذه البنية دينية، وإن تاريخ الدين
 تاريخها، وهو من التاريخ الاجتماعي، لكن البنية نفسها، هي

الكلام على الطائفة، أو على «التيه الطائفي»، بالكلام، لا على الذين يحاصرون على الدين الإسلامي جسراً غالا إسلام، دون المسيحية، شرع وتنظيم إجماعي. والبيئة الطائفية تتيح أصلاً عن صميم النهج الحضاري الذي انتهجه الإسلام منذ نشأته، فهي تعاطيه مع أهل الكتاب ⁽¹⁾ هذا يعني، في تصور نضر فإن نجد هذا التنظيم (أي الطائفي الذي هو بعصب الهنظم التنظيم الإجماعي ثقافي - سياسي) - في واقعنا الحضاري أحسن بكثير مما كنا نمثله ⁽²⁾ لأن ثمة البعض يرجع بالطائفة إلى حكم الفاضلين، مثلاً، (أنظر: ٧٠٠، أحمد عيسى)، البعض الآخر إلى الإدارة الشبهية (أنظر لاحقاً) معودة هاجر، فإن الهاشم يرجع به إلى أول الخلافة الإسلامية، وانفاد هؤلاء جميعاً، يرجع اختلاف أحوالهم ومواقفهم الفكرية والسياسية، على البحث عن الجذور التاريخية للطائفية في ما وراء البيئة الاجتماعية الكارولينية القائمة وما قبلها، بتفاوت زمني بين الوحد ولآخر، أقوي، إحد، إن الفهم هذا عائد إلى تجديد الطائفي، في شكل صريح، أو خفي، بالقياس (لكن شيعاً هذا الصحيح بتحديد الطائفي بالسياسي من موقع نظره البرجوازي بالذات) هكذا نتم تيرئة البرجوازية اللبائية من مؤزليها التاريخية عن إقامة الطائفة نظاماً مناسباً للبلان هكذا يهتم البحث التاريخي عن قصد

(1) قد نجد في كتاب كبريت رباط المذكور أملاء فكرة شبيهة بهذه مثلاً من ٢٣ ١٠٤٠ مع قارئ أساسي هو أن إدوين رباط لا يحسم الأمر بالتشكل الذي يصفه فيه الهاشم فطناً هو أن السبائك تمام فكره بقب في اتجاه تحديد تلك البيئة الطائفية عتبه سيديك (لا تتيه عتبه)، إحد تكمها سياسي في عهد الانتداب وتكامل في عهد الاستقلال

أم من غير قصد في محاورات تأريخ هذا النظام، بالولادة الفهمي إلى موقع نظر الجورجانية في حقل التصور الطبقي لإيديولوجي الراعي

8 - في الوحدة والتعدد

بعد أن استرجع أزمة النظام النسيبي الطائفي في مجتمعنا كمحنة حبيب يكيان قلاء لا نظامه وبعد أن توصلت المسألة الطائفية في مجتمعنا كمسألة حيية، بما هي في واقعها الفعلي مسألة سياسية، وبعد أن تنوع تاريخ هذه المسألة أيضا، فنحن، كنابغ ديني بالفكر من فوق البية لاجتماعية الكرونيالية وتكونها التاريخي، يطرح الهاشم مسألة الوحدة التي برزها للبناء، هي ارتباطها بالمسألة الطائفية، حقوقه « إذا صح () » أن يوجع هذه الوحدة (الشمسية، أو اتحادية، أو غير ذلك) سيترك () على نوعية الحق الذي سيعطى للمسألة الطائفية، فمن ذلك، بصيغرات توضح، هو أولاً أن مرجع الوحدة من يكون إلا التمييز المتعدد الجوانب من الدرجة التي سيكون بإمكاننا أن يلفها في التقريب بين مختلف قطرات أما التقريب بينها أو عدم تقربها أولاً وأخيراً يمتد القدرة على التقريب بين مختلف المصالح النسيبية التي هي في الوقت نفسه معيار فنية وثقافة وقد كانت المصالح المجتمعية الأسس في لبنان تنحل في الانتماء إلى المسيحية أو إلى الإسلام في أحد مذهبها المعتقد، مع ما يرتبط بهذه الانتماءات من مظاهر مختلفة إلى الوجود وسلاسل قيمه مختلفة فإن درجة التقريب - وبالتالي نوع الوحدة - ستكون وهنا

يعني القدرة على التقريب بين هذه الانتماءات المختلفة، بين الإسلام والمسيحية في أوجهائهم المجتمعية. قبيح حدي الانتماء الكامل الذي يفترض الحد الأقصى من القارب، لا الكلاسي وحسب بل العملي، بين الإسلام والمسيحية والاعتدال العندي الذي يفترض الإبقاء على الوضوح الراسخ مع حد أقصى من الانسحاب العقلاي له كي يكون الاستمرار ممكنًا، ثمة العديد من إمكانيات الاختيار الوسيطة المنترجة من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى. وحين يصبح شرط الإجابة عن السؤال أي وحدة تريد للدين المستقبل، أنه يكون قد أجيب عن السؤال أية صيغة من هذه الصيغ المميزة تريد؟ بل أيها ممكن؟^{٤١}

المكر بمقتضاه، إذا اختلفت، اختلفت، وكان له تماسك أكبر يكون محارفاً بلقرعاً يكون مدياً، ويكون واحداً إذا استوى عند حدهم الشيء والشيء ذاته. إذاك يتطرح، والواقع به أيضاً يتطرح، كأنهما من بعضين ينقدن لآلهما عبثاً به يكون الفكر فكراً، والواقع واحداً، ومصرفه تكون المعرفة. يظهر لأشياء أن لسان لسان بطوائف وأن طوائف قائمة بذاتها كيف يكون وحداً وهي متعددة؟ هكذا يطرح الفكر الطائفي مشكله لساناً، يستخلص من مقدماته حلاً لها. والحل أن يكون لسان نوع من الرصد هو الذي يحدده له بعد العلاقات بين الطوائف والطوائف مرصده، بهذا الفكر، كيانات مستقلة، أي وحدات اجتماعية متمايزة، إذن، لغوي ما يمكن الوصفه إليه هو تقريب بينها قارب خرجته بين حقلين حد الانتماء الذي يعني التمسك وحد الانتماء الذي

يكونه ولنا كان الدين، هناك الفكرة، مقياس التمايز، فالاستماع
أمر مستحيل في مبادئه، إذ كيف يمكن تصحيح لاسلام في
المسيحية، ر المسيحية هي الاسلام؟ يبقى ما عيون الانتماء،
أي الاتحاد - مذهب اعظمته خرجاته - يكرس التعلد في عروبه، هذا،
يعني أن سعيه المسألة الطائفية كسأله دينية لا يتوكل مجالا
لاختيار بين رحمة ورحمة - كما قد يبدو في الظاهر، وكما ظهر
الهاشم وهذا - بل يفرق نوعاً واحداً من الوحدة هو وحدة يحكم
على لبنان بالمعجز المؤيد من الشكوك في كسب واحد، ووحى
واحد، كان الطائفية وتعدد الطوائف قدرة (شعباً) هكنا يتمايز
الفكر الطائفي ببلداته، فالوحدة صعبة، لا سياسية وهي،
بالثقلية دينية - لأن الدين ساس المجتمع به حتى لو عرفت
مكبلاً حينها من البناء السياسي، أو شكلاً من الهوية، فلكل
الشكل هنا ليس سوى شكل سياسي فيه يتمظهر الدين، وهذا،
يعني أيضاً أن نصي حد من التفرقة بين الطوائف هو الغريب
بين مذهب الغير الواحد، فالوحدة السياسية متعددة بتمدد
الاجيان ولا يمكن الفر من فرق حدود الدين، فالدين راسم
الحدود كلها

في نهاية النص التبت حلاه، يصحح الهاشم، في الظاهر، أو
لعظياً، شكل طرح السؤال، فبدلاً من القول أي صيغة من
الرحمة يريد؟ يطرح السؤال على هذا الوجه، أيها ممكن؟
والجواب حاصر في مقدماته فكره، لا في منطق الواقع المادي
فالصحيح ممكن بمكروه، لا بهذا الواقع، إنه صيغة التمدد
السياسي، بضرورة التمدد السياسي، والحل أنه أن منطق الصكر
الطائفي يعوق، بالمعنى، تون تكون الدولة قبلية مركزية واحدة

مفكر كبير في سنة ألف مائة

ولا تكون الدولة مركزية وحده إلا بإلغاء طائفتها الطائفي لكن
هنا يفرض، بالضرورة، ضميرها. ومنطق فكر الهائس يفرض،
بالمعنى، تأييدها - أو يسي إلى - لأنه منطق فكر طائفي

يتميز الهائس المشكلة . كيف سمعته، بفكره، طفاء - أعلاه
في ميوحة الاختيارات ممكنة . قبل هي هذه الاختيارات؟ يقول
طالبنا أن النظام الطائفي الذي قام حتى الآن يات في نظر الجميع
بشابة أزمة عالمية، بقليل منهم (. .) جامعون في البحث عن بدائل
لهذه تلك من شأنه أن يصير الاختيارات في لالة لا يبيع لها . هنا
أن يوقى كل تشكيل المعصرة، والعلمية (. .) أو العنيفة جزء
مها . فيكون بديل للنظم الطائفي التنظيم إلى مجتمعات طائفية لا
يربط بينها رابط، وهذه لا يرضى به أحد إذا كان ظهر الكلام
مطابق بديلت . وهو في أي حالة اختيار انتخبي نظرا إلى تدارسه
الأکید مع مصالح الجميع الحيوية . : وإنما أن تختار المعصرة
الكاملة التي يدعو إليها البعض بدون أن يدروا فيما هم يدعون إلى
العنيفة الكاملة (إذ إن العنيفة ما هي إلا جزء من كل هو المعصرة،
وإن الجزء (. .) لا يتحقق إلا عبر الكل)، وهذا ما يبدو فري
مهم من اللينيين غير قابل به؛ وإنما أخير أن تنجح إلى حل متوسط
بأخذ بعض مربي المعصرة بدون أن يفضي، أقله مرحليا، على
جميع المواق التي ما زالت الأطراف الطائفية من اختلافها يدي
المعرض على قننت بها كتيبات معصرة لمختلفة شخصياتها
الجينية . ولربما كان هذا الاختيار هو الأنسب للجميع لأنه الأكثر
واقفا مع مصالحهم وسرياتهم الفردية والجماعية في تقي^(١)

ألف عند هذا الحد من التمر لا يني صعداً من الملاحظات،
بيل أن أنبيع قوامه فتشبه أولى هذه الملاحظات بها علاقة

(١) المصدر نفسه ص ٩٩ - ٩٥

الصحيح التي فيها يطرح الهائم المشكلة. كأنها مشكلة اختيارات. وهذه، ببساطة، طرح الثروت إلى طابعه لإراضي المثالي الذي هو نتيجة مباشرة لتفويض لانتصدي في النظر في التوزيع الاجتماعي اللبناني، وبالتالي، لإلغاء القوانين السامية السوفجوية التي تحكم مجرود هذا النوع، ونحلت أفاي نمر لانه عاكس الخ الاجتماعي لا يسر بحسب لإرادة واختياراتها، بل بحسب منطق عادي مرفيع هو منطق المراهبات الطقية التي لا يمكن فهمها إلا بتعديها بيه ذلك لانتصدي الذي يحمي الهائم في تحيله، عملاً بمبادئ المنتج الليبري في الملاحظة الثانية بها علاقه بأزمة النظام الطائفي كغيره، ينطلق الهائم من أن هذا النظام في أزمة يحدثها بأها دائمة. وهذا قول صحيح يكاد لا يختلف عليه ثائن لكن المسألة الأساسية ليست هنا إلهاء بل كل شيء، في تعيد أسباب هذه الأزمة النبوية المومة والهائم لا يخطر بباله النظر في هذه الأسباب بل ربما كان منهج تحليله يقضي بتغييرها أو بقرئ ليه وأغلب الظن أنه بر ظل فيها في مجرود هذا المنهج كما قال شيئاً محتملاً مما يعرفه أنواع الفكر الطائفي ومنهج تحليله ولنا في الفصلين السابقين وفي الفصل اللاحق أمثلة على ذلك. ربما كان من حق الهائم ألا يسمت في موضوع كهذا، وربما كان من حقه ألا يطرح سؤالاً بما أراء طرحه هنا صحيح من الناحية الكنية. لكن منطق البحث معه يقضي بضرورة طرح السؤال الذي تم طرحه فالحمل الذي يمكن لأزمة ذلك النظام أن تجعل مرتبطاً عضوياً بأسباب هذه الأزمة، مسجود بها بين الأسباب والحل علاقة ضرورية تمنع طرح المشكلة في صيغة «اختيارات ممكنة» مستغنة من منطق الضرورة الاجتماعية والسياسية، لا يحضض سوى لصحي لإرادته والحل بمختلف

مظهر مهم في خدمة الفكر الفلسفي.

اختلاف الأسباب، ويختل نظر بالتالي باختلاف موقع النظر فيها. فهو من موقع نظر الفكر الفلسفي، منظمه عنه من موقع نظر الفكر الفيزيقي، مبعث الأول بروجوازيه، والثاني مبعثه بان ديموقراطي رطني والمحل، لم كانت أسباب تلك الأزمة خارجية - (كما يعتقد)، مثلاً، انطوان مسرة، أو كما يروجي بذلك مبروان بحيري⁽¹⁾، غير أنه كانت تكمن في بنية النظام نفسه. فما هو هذا الحل الذي يقترحه الهاشم؟ وما هو طابعه؟

يقعده في شكل اختيارية ثلاثة هي موضوع ملاحظتي الثانية. أول هذه الاختيارات هو التمسك إلى مجتمعات طائفية، وهو اختيار يرفضه الهاشم، ويقرر عنه إلهة أيضاً مرفوض من الجميع لكن ما يجب معرفته، وهو الأهم، هو أن هذا الاختيار يزعم في منطق الفكر الطائفي نفسه، غير تصنيف الطوائف بكيانات مختلفة مائمه بلانها. ذلك أن كل واحد من هذه هي، بضرورة هذا المطلق، ومعبود تعريفها نفسه، مجموع بدائيه (وهذا هو بالفعل، منطق حزب الكتائب والقوات اللبنانية، في كلامهم على المجمع المسيحي وأمه وقراره المنطقي) فالائق الفكر يفضي بواجبه من اثنين. إما رفض ذلك «الاختيار»، من موقع رفض منطق الفكر الطائفي نفسه، رفضه النظر، بالتالي، في تصنيف الطوائف تصنيفاً يتفق مع هذا الرفض، بل يشرحه وإما القبول بنتائج هذا المطلق من الفكر، التي منها أن يكون المجمع الطائفي الواحد مجتمعات طائفية، متحدة بتعدد طوائفه. أما رفض النتيجة

(1) المصدر نفسه في مقال بعنوان «الاضطرابات والروب» القادح في مروج بيتي الصبيحة

(أو الأثر) من موقع الفيزيولجيا (أو مسيبتها) - وهي تعني معادلات الفكر الطائفي التي فادت إليها -، حيث نلاحظ لا يتركه إلا فكو مناهض بهذا الفكر الطائفي

والأخير، الثاني هو المعصنة (أو العلية) الكاملة (لن أدخل في نقاش حول التمييز الذي يميز الهاشم بين المعصنة والعلية، فهذا أمر لا علاقة له بالبحث الراجح، ولقد سنعرض الهاشم في معالجتنا في أطروحتنا التي بإمكان القارئ أن يطبع عليها^{٢٢}) - وهو الاختيار برفضه مسيحياً باسم «مروءة» منهم من اللبنانيين غير قابل به، ولا يرى فيه العمل فكر. ما يجب تأكيده، ثاماً، هو أن طرح المشكلة في صيغة اختيارات، يستلزم من بقاءه نظراً عن أنه، بالطبع، طرح لحاظه، للأسباب التي يشهده - لأنه يطمس، بل يحجب المشكلة الأساسية الحقيقية التي هي تحديد طبيعة الأزمة رأسيها، وفي غيرها، تحديد الحل الثلاثي المضمين، إذن، ليست قضية الاختيار - وهو أن الهاشم طرح المشكلة في شكلها البادي الصريح. كما كان العلية مبررة تم متى كان الحل وحسب بوعاى بين الصحيح؟ إنه الفكر الطائفي لكاه، العاجز بالمطلق عن تحديد المسألة وعن إيجاد الحل الذي نفتضيه لدى حل لأي قضية اجتماعية - وليس المسألة الطائفية وحدها - هو نتيجة لضرورة عملية من الصراع الطبقي وطبيعي جداً أن يكون حل ما مرفوضاً من علوه، عموماً من آخر القضية هي التالية: هل من الحل الموصوف - حتى العملي - الذي

٢٢ أدخل إلى دراسة الدين والعصبة بالترجمة - منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٨٤

تستلزمه الأداة؟ والقضية أيضاً هي التالية: من هي القوى الاجتماعية الفاعلة على فرضي هذا الحل؟ وعلى الربوط التاريخي الملموسه تسمح بفرضه؟ لقد جئنا، يمثل هذه الصيغة من طرح السؤال، من هيرم الفكر الطائفي، وبه معلقه، ودلنا في منطق آخر من الفكر هو منطق الفكر المادي الذي، فبقده، حلتها ثم

معه من البداية

أما «لاختيار» الثالث، فهو الحل، لأنه في الوسط بين الأوتين كما يظن الهائشم مرة هذا الحل في نظر صاحبه، أنه لا يقتضي، مرحلياً، على جميع الفوارق بين الطوائف، لكن صاحبه لا يسهل لنا الفوارق الأخرى التي يقتضي عليها مثل هذا الحل - وأكثر الظن أنه لا يقتضي على أي منها، بل يصرها جميعاً - ولا يبرهن، بالملموس النظري والمجرب، على أن بإمكان هذا الحل أن يقتضي على جزء من تلك الفوارق الطائفية (أينها؟)، وعلى أنه حل مرحلي، أي مرحلة انتقالية إلى القضاء الكامل على هذه الأخيرة وأهم من ذلك كله أن صاحبه لا يتبدل بل يمكن الفصل القضاء على هذه الفوارق حين تكون الطوائف، كما هي الفكر الطائفي وحده، كائنات مستقلة متصارعة متمايزة

9 - في تأييد النظام

رنا أمل إلى ملاحظتي الرابعة، أضيفها في شكل سؤال: أليس هذا الحل الذي به يحافظ النظام الطائفي على عراقة بقية بين طوائفه، هو جزء من المرجح بهذا النظام إلى أزمة القائمة التي هو فيها منذ أن كاد، ولم يخرج منها بعد؟ حين يحدد الفكر الطائفي المشكلة بأنها تكمن في تعدد الطوائف، وبالتالي، هي

تبعها، بسبب من كونها طوائف (كيانات) وفي وجود لوائح طبيعية، أو جبرية، تمنح للأمة وحدة عضوية أو اقتصادية بينها، فتضع النظام الطائفي في أزمة دالمة يفهمونها، ونحن نرى هذا الفكر من التمرس بين نظرتي الحل، أو طريق الوصول إليه، ثم يعود في النهاية إلى تأكيد أن الحل الاسم هو الذي يحافظ على تلك اللوائح ويمنونها، ألا يقع هذا الفكر حيث في تناقض هو تناقضه البارز في تفكير بورجوازي، أو كتشكل مسيطر من هذا الفكر؟ والمفكر هذا هو بالفعل في مثل هذا التناقض يرى إلى النظام السياسي البورجوازي القائم في شكله الطائفي المبسطه وراء هي أزمة، يحاول إيجاد حل يخرج النظام من أزمته دون تغيير وهذا حل مستحيل في مبدئه لأن ذلك الحل الوحيد الممكن، من موقف مظهر هذا الفكر، حلاً ليس بحل، لأنه يكمن في ضرورة تأييد ذلك النظام، ويقره، بالتالي، إلى تأييد أزمته وهذا هو الحل الذي يقترحه الهاشم وهذا هو الحل الذي يقترحه جميع أنصار الفكر الطائفي إنه الحل البورجوازي نفسه لأزمة النظام السياسي البورجوازية رها أصلي إلى ملاحقته الأخيرة، قبل العودة إلى تشكيل قوائم نوري الهاشم

محادثة في تلك الصيغة التي نوجم بوجود الاختيارات مسكنة، ثلاثة، ونرجع بأن واحداً منها هو «الأسبب للجميع»، وأنه من فعل لإفادتهم وودائعهم لقد بينه بالتفصيل أن منطق الفكر الطائفي لا يسمح في الحقيقة سوى بواحد من اثنين إما لإبقاء على القديم، بتأييد النظام وتأيد أزمته وإما المصالح في منطقي نظام القائم حتى مبادئه وبما يتبعه التغيير النظام في مجتمعات طائفية متمسكة (ليس هذا هو المشروع التكتائفي الطائفي) وهو أمر مدفوع بصراع طبقي تشجر في حرب أهلية منقرا، حيث يحاول

المركزية في هذه النظم

الوجودية فوضه، إنشاداً دلوهم، لنظامها، لنظام النظام كله،
ولا يزال يتهاوت

ما خلصت الهاشم، لكنه ظلم مصداقاً من برجوازيه في
خلاصته، يقول: فلا خلاص لنا من ويلات النزعات الطائفية
() إلا باحتراق الجميع، ولو مرحلياً، بهذه اقنوازي، وتكريسها
لصن مظللة الدولة المركزية العصرية، في مؤسسات طوائفية لا
مركزية تعين لها كل الحرية المسؤولة ضمن حدود وحدة الانتماء
الوطني في التعبير عن تميزها. لكن السلاسل بين المركز والأطراف،
يجب أن توضع على أساس من طبيعتها أن يتخلص المستأثرات
المؤسسية وخبر المؤسسة التي تحث الجميع باستمرار على أن يرو
في المعنى العام إلى تضطبي قوارلهم وبالتالي، توسيع دائرة الوحدة
المركزية، لتحقيق أفضل لمصالحهم، وسريرتهم وكرامتهم
وسيلتهم، ويحكمهم بمستقبلهم بدلاً من أن يبقى القرار بيد هذا،
المستقبل متعلماً يمشيئة المهر المتعرب إلى داخل صمغنا غير
التقريب والتصدعات، ومعهود بتقلاب الظروف^١

إنها الخلاصة مصداقاً التي انتهى إليها سابقاً انطوائه مسرة،
أصبحت تبارك، ملزم تضر إقامة دولة مركزية وحدة على قاعدته
من التحدت الطائفي وهي، في الظاهر، سوية، ولكن، في
الحقيقة، مستعينة في حينها، نفسه لا كيم يمكن التوزيع بين
مقيسهم، كل منهما يعني الآخر وينبغي؟ مركزية الدولة الواحدة
تقضي بضرورة إلغاء التعدد الطائفي الذي هو، بالدولة، في وجوده
المؤسسي نفسه، نعلم سياسي. والتعدد هنا يقضي، حكماً،
بضرورة تعدد الدولة التي هي، مختلف أنواع رحلتها، فهي، بسبب

(١) الواقع، التعدد المذكور أعلاه من ٩٩

سوى أشكال منها يتسرى منها فلا مركزية للدولة، لا وجود لها، إنما قامت على قاعدة تصد طائفي والدولة اللبنانية نفسها دولة الاستقلال ودولة الحرب الأهلية، مؤكداً ما أفرد، ونسب، بوضوح كلي، أن الدولة الطائفية لا يمكن أن تكون دولة مركزية واحدة بل هي التي نعمت حاكماً في وجه مدام هذه الدولة ولما كتبت في بيدي في لندن، الدولة البورجوازية، وكادته الدولة المركزية الوحيدة تصدج الدولة البورجوازية، في مفهومها النظري، يمكن القول إن دولة البورجوازية اللبنانية هي حيث هي نفسها الدولة الطائفية هي الماتق الأساسي الذي يحول دون إقناع دولة بورجوازية متنافسة مما من التناقض المأزوم التي يحدد بنية الدولة اللبنانية والذي فيه توجد البورجوازية وهذا وجه بلغ الأهمية من أوجه عقد الصراع الطبقي في ميوزة الحرب الأهلية، التي هي ميوزة التعبير السياسي الثوري لدولة البورجوازية اللبنانية فتوى هذا التعبير الديمقراطي الوطني الهداف إلى إقامة تلك الدولة السورجورية السلفه هي في هذه الحرب بالتمسك، الطرف الضيق للبورجوازية اللبنانية المستبد في الدفاع عن دولتها الطائفية، ومن النظام السياسي سيطرتها الطيفية لا شك هي أن كلاً من طرفي هذا التناقض الرئيسي ليس صلياً (وما كان الصراع الطبقي يوماً صلياً، فهو كان كذلك، بما كان مضمناً، مادياً، مادياً) - عهف البورجوازية بتفهم ثلاث، أو ثمانية واسعة، حتى من الطبقة العاملة، كما أن الطرف الآخر ينظم فتانه، أو كلاً من البورجوازية تكون المواقع الطبقي التي يحتل قوى كل من الطرفين في حقل الصراع الطبقي الحاسم بينك الحرب لأهليه مر، بالفعل، مروج التقويض الطبقي، برحم تعدد لأشكال من الوعي الطبقي التي فيها تمارس قوى كل من

منظر جديد في خدمة الفكر الديمقراطي

الغرض من هذه الحقبة هو توحيد الطرق والآراء بل حتى لو كان من خلفه الأشكال من جهة طائفتي ذلك. إن الوعي الطائفي ليس في حقيقته المصادمة للتاريخية، سوى شكل من الوعي الطائفي، محدد بشروط ملموسة معينة من الصراع الطبقي، هي التي، مثلاً، صارت فيها الطبقات الكادحة، أو أقدام منها، الصراع هذا هي إطار علاقة من التنمية السياسية الطبقة التي تربطها بالبورجوازية المهيمنة، هي، بالعبارة، علاقة تمثيلها السياسي الطائفي هذا، استندت في تحليله في عراشي من أسبابه الحرب الأهلية، فلا حاجة إلى التكرار

الحل من من الطائفة يكون بتكريس الطائفة، ويكون محطى المبادئ بين الطوائف بتكريسها في مؤسسات توجدها «الدولة المركزية المعبرية» التي هي، بالنائي، الدولة الطائفية نفسها. هذه هي خلاصة الوثائق و«جديده» منهجه. إنهاء في تناقضه، التناقض ذاته، تعبير عن حلم مستحيل: أن يجد النظام السياسي الطائفي في تأييده سلا لأزمته، كان حرياً أهليه لم تكن، أو كماها أثنى حركتها، بالنهاية، معرد لأمره إلى مجراها السابق، عائدية بطوائف، الطوائف بها توجد ولا عبودية لتتم

المصطلح الرابع

في التكرار

1 - في منطق البدايات

كان يمكن أن يأخذ بناء هذه الدراسة شكلاً آخر، فلا تشمل
فصولها بعدد من هم فيها موضوع نقد، ولا تكرر فيها أفكار قد
تكون يراها في كل فصل غير أنني أرى أن من بعد، هذا الشكل
دون غيره، لأثبت أن منطقاً واحداً من الفكر يتكرر في كل
النصوص، على اختلاف أصحابها علماء أنجب التكرار، ومنطق
الفرس نفسه يترسخ على إثباته في نصوص يبدو به مختلفه وحي
بالمعنى، وهذا منطق من الفكر على، أيضاً، أن أثبت أنه حي
واسد، وأنه منطق الفكر الداخلي؟ على سطح الفارسي بالعبره إن
منه خبره، فليس مسروراً عن تكرار قد يفسره بأفكار أجزم،
وانما، أن ما كتب في المسألة الطائفية في هذا البلد، مثلاً شيئاً
حتى يربط هذا، محكمته كله -، لا ما ندر - بأوليات ذلك الفكر،
سواء أكانت فيه ضمنية أم صريحة. لأن لم يكن محكوماً بها،
فليها متزاني ولا جديد في هذا الفكر، يتكرر كليب حاول أن
يتحدث إنه محكوم يستطير كسطة

مثلاً إيلي حويرر نحن في معقله مراقبه⁽¹⁾ حوران يستصو
النعم (الشمس) ظاهرة تاريخية حرقه؟ رند. حرقه نؤكد انفسه
بها يفرج لبنان من دائرة التاريخ - واثارنا يحزن وتحميل -
وتحجرهم يتكرر لا الأتي غير الحاضر، ولا الحاضر غير
الماضي. إذن يتأيد. وكل من يطمح إلى تقيده، عثر بنان هذا
والحرب حرب على من أصغر الحروب على بنان القوائم بفرسوة
ذاته لا يهتد في الأمر. إنما تأيد القوائم بذاته، وإنما تعبير على
بينك هذا هو منطق الفكر الجورجوي، هي أكثر شكل من
أشكال دفاعه شكله الطائفي الميطر. وللهذا، يفرد حريق
طبان كان ولا يزال مجتمعه، تعدياً في ثقافته وحضارته ونظامه
السياسي. فالتكيب الاجتماعي والصح لجميع وتعد الأخرى في
بني أمر حاربا بل ظاهرة تاريخية حرقه، كما أن تعدي اللبنانيين
مع بعضهم بعضاً ككثافات قاتم مظ قرون على أساس هذا المفهوم
وهذه الطريقة التاريخية هي التي صعد البنائيين الجورجوي والغهم
بملاكتهم كجملات يعيش في حيز اجتماعي وسياسي واحدة⁽²⁾

كان ولا يزال وسيبقى كما كان، بضرورة ذاته إنه
بنان هكذا يقر التعر، بل هكذا يجب أن يقرأ عالمي موضوع
الفرق، لا الماضي، وعليه أن يكون كما كان شياً يكون حقه
رئيسية، سأل، سأل، حل كان أيضاً ما كان قبل البيعة
ولإسلام؟ ومنه، كان منهما؟ ربما كان متعدد؟ ولنمترضه
بشلية أيضاً، أنه كك تعدياً في ثقافته وحضارته، فهل صحيح
أن كان ككذلك في ثقافته السياسي؟ وأي نظام كان هذا الذي كان؟

(1) حرقه العدد 46، ربيع 1983

(2) المصدر نفسه، ص 8

رهل كان بالمرس بلائياً، حتى قبل أن تكون طوائف؟ أكثر الظن
أن لأهمية الفعلية، يحسب هذا المنطق من الفكر الحيي، يست
للأطراف المتعددة، بل للتعهد فلاطراف حاضره، تنفرد - ربما
- لكن التعهد هو الجوهري، وليتأكد بالتعهد، قائم، ياد. إتهه
حوالنا السابق سابقه البحث ليس بعداً في التاريخ، والهم هم
الحاضر أن يلقى منطق التجهيز في خدمته، إنه منطق التصير
لإيجورنوجي، أعني الطائفي، فليست شرط ينظر صوي، هي
الحاضر الحاضر

يقوله، في معنى طويل أثبتته، حتى لو اعتزض الفأري، «فلينان
كما هو معروف وأصبح قائم على التعددية في مؤسسته السياسية
والثقافية، والحضارية، ولا أرى من مثلكة في توضيح أمر هو من
تجصيل التعامل، إنما أهمية السؤال تكمن في أن الموضوع قد
أثير من جديد في لبنان على أثر أحداث السين الحشر الأخير، فقد
ظهرت اتجاهات جديدة نحو السير في أبعد ما يمكن في نهج
التعددية لا إلى تأكيدها فحسب، وبحلال ذلك أكد آخرون على
ضرورة التصدي للتصدي في النزعات التعددية، إذن الموضوع ليس
مسألة امتثال التعددية أو رفضها في لبنان، بل هو إلى أي مدى
نستطيع في نهج التعددية؟ إن الذي يقترح أن ننسى التعددية في لبنان
عنده أن يريد أولاً ما هي الوسائل المتوفرة له لإعاده حيوية
المجتمع اللبناني ونحوه إلى مجتمع وحدي متجانس ثالثاً، عليه
أن يريد المشروع الذي يحمله على جلب جماعات عديدة من
معتقداتهم الخاصة وطرق حياتهم المغفلة من أجل صيغة جديدة
يفضلها هو ولا يشاركوه بها، ثالثاً، هل يمكن تغيير الواقع اللبناني
إلا بواسطة الشعب وهل يمكن الشعب فعلاً أن يمزج لبنان إلى
مجتمع وحدي؟ أخيراً، إن التعددية السياسية في لبنان ليست صوي

مظهر من مظاهر التنمية الاجتماعية فهل يرغب البعثيون في التحدي من النظام السياسي الديمقراطي الذي نهجوا عليه؟ والجواب عن هذا السؤال الأخير لا يخفى على أحد، فليس هناك من صوت واحد رغم معاناة السترات العشر، يقول ذلك أو يرضى به. إذًا المسألة هي إلى أي حد تمكّن في التعددية؟ إن العدد الأكبر في التسلي هي عيون شله، الانفصال والتميز، وكلاهما موهوساً^(٩)

يذكر هنا النص بكتابات شيحا، من حيث ثمنه وحياتها الإيديولوجية. ينطلق من مقربة يسميها كبداهة فيجيب البحث عنها رجب عروبة إثباتها، مع أنها هي التي تحكم كامل أفكر غير يائه ومنطلقاته لسان موجع تعدي بيان قائم بتعمد طوائفه رنقله ثقافي حضاري ميماسي إلهه بالبال، يردد مؤسسي وحريون لا يرى عائدته في توضيح ملك لاسر مع أن الأمر بحاجة إلى توضيح ما هي الضرورة هي أن يكون بحثه لسان الطائفي تعدد مؤسسية؟ ما هي الضرورة هي أن تكون علاقة العوائق بالدولة علاقة مؤسسية؟ ما يجب توضيحه هو، بالضرورة أمر منه العلاقة الرئيسية بين الطوائف والبلد، التي يدر لحريين أنها علاقة يدهيه هي - معنى حد تعبير شيحا - هي طبيعة الأمور. الفكر الطائفي لا يطرح استنه الفكر الطائفي لا يجب الأمثلة يطمش. إلى بناءها فيها يطمش الجوهر فكذلك يكمه قللاً صمدية الشرف من التاريخ

يهرز التاريخ بداهات هذا الفكر فيها هي الحرب الأهلية ينسبها حريون حراً ومروية الأحداث السترات العشر الأخيرة

(٩) المصدر نفسه ص 8 9

مطرح الموضوع من جديد، وثبتت، بالملموس، أن البني - أو ما كان يبدو كذلك - قابل للتغيير، وأن التاريخي لا يتجوز فالأمر صراع رنان في قلب الكائن بالتكرار. بيان الجوهر والامر إذن، مبررة تحليل

2 - في «وحدة والتعدد

كيف ينظر حريق إلى هذا الأمر؟ بأي فكر؟ وما هو العمل الذي يلزم؟

من السهل التعرف على الفكر الذي به ينظر صاحبه من موضوعه، فلفظ ألفه القاري، هذا الفكر في أدق تفاصيله منهج بعد أن رده يتكرر مراراً في النصوص السابقة. وما من حريق بطرح المشكلة في الشكل الذي تكونت به في بعض الآخرين من أبعاد الفكر الطائفي الواحد، إنها مشكلة الواحد والتعدد، أو الوحدة، وهي، بالنسبة إليه، موضوعه فضلاً عن كونها مستحيلة في مبدئها نفسه، لأن فيها إلغاء لتعدد طائفي به يقوم بيان في جوهره، وفيه، بالتالي، إلغاء للبيان نفسه. أمّا التعدد، فهو يكون بيان، أو لا يكون المسألة، إذن، ليست مسألة اعتناق التعدد أو رفضها، هذا ثابت الوحدة موضوعه، من حيث هي مظهر طبيعة بيان وجوهره، وما قامت التمنية في هذه الطبيعة وحده الجوهر، فالمسألة هي أن يعرف إلى أي حد يمكن التمازج في مطلق هذه التعددية والصراع، في هذه المسألة، قائم، بحسب مبدأ حريق، بين تقييد كلاماً مفروض بسبب عن نظره واحد ينحصر في التعدد إلى حد «لاتفصال والتمازج» - وهي هنا إشارة واضحة إلى مشروع الكائناتيات التقسيمي -، وواحد يهدم إلى

إلحاقها، بإعادة صياغة المجموع البائتي وتحويله إلى مجموع وحيدوي معجاس. منطق ملين التقيييين هو، بالقياس، منطق مثير المالم بقاته، أعني بصيرته، لئلا المتصدة إنا تعبير في النجاء الانصعال، رما مثير في النجاء الوحشة ومنطق رفض التقيييين هو منطق رفض للتصير، سواء أكان هذا أم ذلك ومنطق هذا الرقعي هو هو منطق تأييد القائل، لا بئانه، بل، في الحقيقة، بنظام سيطره البورجوازية، من حيث هو النظام السياسي الطائفي الذي فيه تصد الطوائف. إنه منطق اليوم، بإمكان الصوة بيان إلى ما ميل العرب، كد حراً لم تكن.

هذا هو الحل الذي يقترحه حربي يفكر طائفي هو الذي فيه يسطر فكر البرجوازية الكولومبية الثنائية وليس في وسع هذا، يفكر أن يقترح حلاً آخر غير هذا، الذي ليس بهل، إنما هو طموح محرم إلى تأييد نظام ثوبنت البرجوازية أن يهلكها، حرير بالعب القاشي. فكان عفا العتي هذا الذي انشجر في نسجها العرب الأمية، إنما بانها رضرورة مثير.

3 - في الحلف بين السياسي والديني

هنا لا بد من رلقه سريعاً عند ما ورد في الحس المبين علاء من رفض للانصبال الذي يؤدي إليه ما يسميه حربي «التصدية المستوية» ما يريد لونه هو أن منطق هذا الوضع بلقي، لو كان المفكر متسماً، يضروره رفض التصدية في جعلها نظري منه، لا في طبعها «الستطرية ومنه» تلك أد مثل هذا، النظرية ليس عروجاً على منطق التصدية، ر انتهاكاً له، إله، بالعكس، ملين بهد، المنطقي، ضروري ضروري، والنظرية هذه، سواء أكان

محصلاً أم بالسياسة أم كدائيات لم غير ذلك أيضاً، بمعنى، بسيطة، من يكون لكل طائفة كيانه السياسي المستقل بذاته، من حيث هي كيانه مشغول قائم بذاته، ثقافياً وحضارياً برؤيته، وبالتالي، فحرمياً أيضاً، فالتمهيد السياسي لا يجب أن يكون حروباً، البتة سوى مظهر من مظاهر التعددية الاجتماعية، هذا، يعني أن وحدة الكيانات الطائفية يعترضها، بالضرورة، تعدد الكيانات السياسية، فأين التطرف في إنسان هذا المنطق وصرامته؟ ثمة بعض يقع فيه من يرفض هذا «التطرف» دون أن يرفض مقدماته التي نورد إليه كقوله تعددية فطرته، هذا، منطقاً إلى منطق الفكر الطائفي القديم بأوليائه وأوليائه أن الطوائف كيانات اجتماعية مبقلة لا يمكن رفض هذا المنطق «العميق»، والقبول به، بالجملة لا يمكن التوفيق بين القبول به رفض آثاره، بل بين القبول بأوليائه ورفض استنتاجاتها، هذا المنطق واحد لا يجرى بميل أو تحرف، يكامل بنسبه، لا يتنازع منها دون أخرى، لقد مضى منطق الفكر الطائفي في صبره الحزب الأهلية، ووجد في مشروع المائتة الطائفية اكتماله، بل، رجب نفسه بفضلاً جديداً، دون مهادنة أو تسامح، وتقطعه لا يكون جشاعاً، أو بالعودة إلى ما قبل طور اكتماله يكون بطرح منطق المباشرة الذي هو ملخص الفكر البروجوازي لا يقيس لهذا الفكر من دخله كان يكون التناقص بين شكل منه من المصطفى، وآخر يستقبله بنفس هذا الفكر فكم آخر ظهره لا شكل آخر منه، بل يقيسه هو، بالتعميد، الفكر البديهي أعني فكر الطبقة الحاكمة بهذا الفكر، من موقعه، يبدأ التقيس برفض لأوليائه المواقف - كما قلنا - علاقات سياسية محددة، لا كيانات قائمة بذاتها، والطائفة نظام سياسي، لا لتعيش الطوائف، بل بسيطرة البروجوازية الكولومبية

البندياء، ونعني به لا اقتصادي سلاح الفكر البروجوازي في حينه
 هذا النظام كنظام طائفي، يردّه إلى وجود الطوائف، بما هي
 كيانات مستقلة، أما سحقه فهو بالعكس، السلاح 'نفسه'
 بفكر السادي في حينه هذا النظام كنظام سياسي، يردّه إلى
 فاعله المادي لا اقتصادي التي هيها يرم، وهيها يردّه في نهاية
 تحليل تشويه، والسلاح المحقق لفكر الطائفي، في جميع
 الحالات، هو التمييز، يكون التمييز بطرق شتى، منها الخلط بين
 الأشياء،^١ كان يظهر الكلام كأنه يجري، مثلاً، على السياسي،
 بينما هو، بالعكس، يجري على التمييز، حينئذ لا أمره كأنه هو،
 هو ذلك، وذلك هو، بلا تمييز، والفكر الطائفي يوجب هذه اللعبة
 سيادة، في معظم تصرفه، مثلاً، في النص السابق، حين يرد
 حري، أو إلغاء التعددية السياسية يرد إلى أصب جهات عديدة
 من معتقداتهم الضمنية وطرق حياتهم المستقبلية، مثل هذا التمييز
 الشائع في الفكر الطائفي لا يستقيم، من الناحية الشكلية لبعده،
 ولا إذا كان التمييز جرح السياسي - كما رأينا في الفصل السابق
 به، وكان السياسي، بالتالي، مظهره هو، ومثل هذا التمييز يعني أن
 المساواة السياسية بطوائف هي هي مساوئها الضمنية - والعكس
 بالعكس -، وأن الطوائف لا يمكنها أن تقوم بمساوئها هذه
 التي هي مساوئها طوائف، ومبادئ ومعتقدات، إلا إذا، كان النظام
 السياسي طائفيًا، وكان، بتبعه، متعمدًا، إلغاء ما أمثل على
 سمته الطائفي السياسي، هو، إذن، يائس إلى هذا الفكر، إلغاء
 بطوائف نفسها، بالمحتج التمييزي بكلمة هذا الحلق العملي بين
 الفيني والياضي، سواء أكان مقصوداً أم غير مقصود، له وتليمة
 ليدولوجية مستندة هي تسخير الأول، يعني الفيني، لخدمة الثاني،
 أعني السياسي، في هدف تأييد النظام السياسي القائم. الثقفة

لأساسية مي، إذ، قضية هذا النظام إنا بتغييره وإنا بتغييره
 رحوب. بعد مرقه المبرح منها يكون أي التماس؛ إته مع تأيد
 هذا النظام الذي يجد فيه، كناصب لشار مثلاً، تجسواً لمامه
 التهمزقراطية، ومن مثمر، متعصب به إلى حد يثني به وجود
 أصوت واحدة يرضى بتغييره، أو يطالب به، فزعم معاناة
 التراث العرب. كان الحرب الأهلية ليست حرباً أهلية، وكان
 ذلك النظام لا علاقة له بها بتاتاً، أما الصحيح واليوافق والمقدم
 والخلف بينهما، فكيفها امور مبنية بصدقة ذلك الهدف السياسي
 الواحد الذي في قوله يجب نقض هذا الفكر

عن السهل، إذن، دحض ذلك المستطو الذي يرى في طائفة
 النظام السياسي رتميته ضمانة للوجود الفيني لطوائف طائفية
 النظام هذا هي التي، بالمعنى، تهدد حرية هذا الوجود البني،
 إن لم نلإ إتهما تقدر، أحياناً، إلى إلحائها، بأكيدها للوجود
 السياسي للطوائف، والممارسات الطائفية المختلفة في هذه الحرب
 لأهية غير شاهد على صحة ما نقول، بين هذين الوجودين
 لطوائف، البني والسياسي، اختلاف، وبالتالي، ناهض لا يوجد
 حقه، لا في إلغاء الطائفي للنظام السياسي، بل في
 ديمرطراطية وعينه فعلية في رجوع طائفة حرية الوجود البني
 البعد للطوائف، إن الحرف الذي يتأب الفكر الطائفي، بما هو
 مكو بورجوازي، ليس نوعاً على الوجود الفيني للطوائف، بل هو
 حرف على وجودها السياسي، أن يكون رواله، يلعب الطائفية أو
 التمددية السياسية، حطوا على وجود الدولة، بما هي دولة
 بورجوازية. من هنا أتت ضرورة أن يشر هذا الفكر كامل طاقاته
 لإظهار أن وجود الطوائف ومن يرجع النظام السياسي كنظم
 طائفي رهبا، في وجهه، صحيح، بالبعى السياسي الذي

حينه بمفهوم العزائف، لا بالمعنى البني الذي يحمله في الفكر الطائفي. أحاطوا به، فاقوا، إما أن يكون للطوائف وجود سياسي يعني وجودها الفعلي، وإما أن يكون لها وجود عيني يعني وجودها السياسي ولا توفيق بين الحالتين. في الحالة الأولى، تكون الدولة طائفية، فيها تقوم الطوائف في الحالة الثانية، تكون الدولة عديمة طابع طائفي، أي علمانية، وتكون الطوائف مستقلة عنها، باستقلال الدين عن الدولة. فكلما استقلت الطوائف عن الدولة، قاست، في وجودها الفعلي المستعمل، هذا، بنائها، إذا قامت، في وجودها السياسي. بالدولة، فقدت حتى استقلالها الفعلي، هذا، يعني، بخاصة، أن الفين إذا تدارس، رجع في علامته، توجه سياسيه بالدولة، فكان بها، في وجوده الحزبي نفسه، أداة مبطنة في يد الطبقات المسيطرة. بوجهه هذا، إذن، طابع سياسي هو من طابع النظام السياسي الفعلي فيه، يندرس هذه الطبقات، سيطرتها الطبيعية، ومنطق هذا النوع، في تحديد أكتافهم، في الطائفي، بين الفهم والسياسي، هو في علامته عكسية، بمعنى ذلك القول الطائفي، في بعض حريق، لأنه لا يقبل.

4 الدولة الطائفية بين التغيير والتأجيل

أورد إلى العمل الذي يندرجه حريص لأزمة النظام السياسي الطائفي، إنه العمل بناء الذي يندرجه الآخرون من ألباح الفكر العدائي، إعادته الحياة إلى نظام، إن لم يكن عدائته، فهو، بالشاكية، في حاله احتضاره بعد انهيار يقوى سياسيًا. الخوف الرتبسي الذي كان يغوي زعماء تون الملم الثالث هو انقراض عقد المجتمع بسبب تعدد الفئات الطائفية والإثنية داخل إطار

الدولة الواحدة. وهذا بخلاف يمكن فهمه، إلما الذي لا يمكن فهمه هو الاحتفاء بين الحفاظ على وحدة الدولة يقتضي إزالة التعددية ونحن اليوم في صلب هذه المسألة بالضبط. فكثيرون هم الذين يظرون إلى لبنان ويوجهون أصابع الاتهام للتعددية بملفها الطائفي ومظهرها السياسي، في إطلاق الحريات، ويؤكدون أن تمسك المجتمع السياسي اللبناني هو نتيجة حتمية لتعددية. وهذا يضع موضوع التعددية الطائفية والاجتماعية في مرمى حرج ويحمل الكثيرين من الدعوة لإزالتها. من صدق وريمان، فذلك يجب أن يفهم أن تلك المنظور والجمهور أن الذي حدث في بلد من الحرب والتفكك السياسي والاجتماعي لا يبرر في التعددية اللبنانية، بل إلى ظروف الصراع الإقليمي في المنطقة، وبصورة أدق، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الأرض اللبنانية.⁽¹⁾ هذا هو العمل الذي ينكر (نظام الدولة الوحدوية) من ناحية التعدد الطائفي رأياً من الفصول السابقة، وهذه الآن هي من حرق وريمان الثأري أن يجده أيضاً في مصر جاسين عشاقه، مثلاً، في العهد نفسه من مجلة الواقع، إذ يقول: «إننا اليوم نبحث عن إسكان انتظاماً كجماعته معددة داخل الدولة الواحدة»⁽²⁾ هذه الدولة هي دولة ما قبل الحرب الأهلية، التي انتهت في الحرب الأهلية، وأنهم يريدون بإنعقاد التاريخي، على تعطلها وعدم قابليتها للحياة في التصور السابقة. كنت كما قلنا، بطرح كافي، أن ثمة تناقضاً صارخاً بين أن تكون الدولة واحدة، وأن تكون حداثية، وبالتالي، متعددة، مرحلتها، كمرتكزاتها، تقضي

(1) المصدر نفسه، ص 20.

(2) مجلة الواقع العدد المذكور أعلاه ص 74.

مشرورة، لقاء طابعها الطائفي الذي يجعلها حكيماً، متعمدة، كما أن طابعها هنا يحسن من أن تكون واحدة، مركزية، وثبت أيضاً أن هذا التناقض هو، في الحقيقة، رجع من التناقض الصادق في بينه الدورية اللبنانية، بينه كدولة مدنية، وبينه كدولة يورجوية. إذن، لا ضرورة لتكرار واكتفى هنا بأن اشر إلى أن حريق لا يدعم فيه أن يكون «تفكك المجتمع السياسي اللبناني نتيجة حتمية لتفككها بأي حجة أو برهان، كأن على المعاري أن يؤمن بها بقوت، لأن ما يقوله هو البدهة نفسها ورد، بالتالي، أسباب الحرب الأهلية إلى عوامل خارجية يصورها في واحد هو «الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الأرض اللبنانية» عند هذه النقطة بالذات، أوة أن ألق قليلاً في حائبة هذا الفصل السريع

حين لا نكون بينه النظام السياسي اللبناني مبياً من أسباب الحرب الأهلية لا يلقى لفككم البورجوازي الطائفي من أسباب حير العوامل الخارجية مما قام هذا النظام هو الأمثل، بل الأوحده من حيث أن جوهر لبنان التمدني فيه بمنظور، بل بتجسد، فمن المستحيل، مبدئياً أن يحد من بينه سبب أزمته، رة كان هي أزمة والكل، كما رأينا، يقر بوجود هذه الأزمة زنة، لا بد من أن تكون هذه متعلم، أو حاديه، مفروضة على بستان نظامه من خارج والعامل الخارجي هذا بمنهج الفكر الطائفي، في جميع موضوعه، (راجع، مثلاً، وثائق حرب الكنايات، كتابات جريدة الحبل، لا سيما في رواية «حصنة الأيمان»، حين صدرت الحرب الأهلية كلها)، بأنه «الصراع الفلسطيني الإسرائيلي»، أو في نتيجة أخرى، «الصراع العربي الإسرائيلي» وحتى يكون هذا العامل بالفعل، محارجياً، وتشتق

متطوياً هذا الفكر، لا بد من تحديد هويته لبنان سبيلاً، يترجى صف
العروبة عنها^(١٢) طبعاً. إذن أن يقول مثل هذا المطلق عن الفكر
إلى القول بأن العالم العربي، لا إسرائيل، هو الذي يشكل الخطر
الحقيقي على لبنان، وبأن الاستحباب الإسرائيلي، مالتلي، لا
الاحتلال الإسرائيلي هو من الخطر على لبنان الطائفي هذا. هذا
ما يؤكد حزب الكتائب في صراسته، بالطبع، وفي كتاباته أيضاً
مثلاً، في «هذا النجم الذي مرأته» بالصفحة، في جريدة العمل
الاستحباب إسرائيل من الجنوبي، جريباً كان هذا الاستحباب أو
كاملاً، وشكل أحد أعظم التهديدات التي يواجهها لبنان، إن لم يكن
أعظمها. وثمة من يقول إنه أدم من الاحتلال نفسه، وإنه
خطراً^(١٣) إلى مثل هذا الموقف المياني يشود تمي الطابع العربي
عن هويته لبنان، وإلى بقوله في خط مستقيم، ذلك المنطوق من
الفكر الطائفي، السعي أبداً إلى تهيئة البروجوازية ونظامها
السياسي من مسؤوليه تهجير العرب لأهلية، وقرضها بهجماً غائباً
تحمية هذا النظام مثل هذا المطلق الطائفي لا يحكمه، بالطبع،
حزب الكتائب وحده وليس خاصاً بطائفة دون أخرى، أو بطرف
دون آخر من أطراف الصراع في هذه الحرب. إنه، بالعكس،

(١٢) مشهد تاريخ لبنان المعاصر إلى مقداره بين محاولات التطريب اللبناني من
جهة، ومحاولات التصريب الطائفي من جهة ثانية. (انظر دعاء الخزي للفكر في
طرس العرب من جهة، والتطريب من جهة ثانية الخزي لطوب هذا الكتاب بكل
ما يتضمنه من اعتقاد ومعتنق ناتجاً من القربة مع الله والتكبر والحقيقة
والحيالة. هذه طائفة من أفراد المذهب ساسر عنان، اعتقاداً من عقائد
التي يحترق. انظر سعييل بشار ستانج بتيقة جيتيك في العدد نفسه من
مجلة الواقع

(١٣) جريدة العمل، في زاوية ديسمبر، ٢٢/١٢/١٩٩٥.

حاضر في كل معارسة طائفية، أحتفي في معارسات الصوائف جميعاً، بب هي طوائف ما يريد قوله في تعبير آخر، هو أن منطق المعارضة الطائفية نفسه للصراع الطيفي، هو الذي يفتح الطريق واسعة إلى ذلك المرافق الحيائي. وتبقى الباشرة هو منطق المعارضة الوطنية القوموية بهذا الصراع

رحى تكمل لوحة هذا الفكر النقلي في بلاد مبسرة يضم مجرعه من مضمين، أتيح سطه بورجواريه ماضيه، يحطى حشده إلى قلب التاريخ في كل الطفرة، يجهز حزب الكتاب رلو، المائيه، وحتى يكتب هذا الفكر بضاً من صناديقه، في دعوى منجدة النحلي إلى إهدئة بقاء ما تمتدح وانهار من نظام مبسري طاقته، حتى الماحنة يهاجم التي كان حاداً عليها قبل حرب أهليه، كأنها لم تكن، كان مصيلاً، لهذا، أن يستعين البعض حتى بالتاريخ في قراة إيديولوجية قاصده، يؤكد أن أساليب البعده فالك والامبياد ليست «أخليه» بل عارجية حده، يفضله، ما قام به مروان بعبيري في مثاله البعور «البدعلات والحروب» بأخليه في تاريخ لبنان الحديث، مستخدماً لغة الإيهام، حيناً (النزوة لإيديولوجية إياها) واللغة الياية المباشرة، حيناً آخر

وحتوان المقال يحصر المقال، علىحرب الأهليه المراهنة لا تخرج عن منطق الحروب الماضيه، ولا تترك من كاعتدها. إن التاريخ بعيد، في كل حرب، نفسه «عهي» بهذا، من عمل تدخل عارجي. إنها اقراء على بيان من عارج بيان رنظامه. إن الا يتخي أن مرحم أهد طائفة على الاختيار بين التبعة العامة لحرب شاملة وبين الاستسلام لا يبقى هنلا، أن تظفر أية طائفة لتكرو المحياد الذي كان لا يد للمعارسة من اتحدته في قباطه وأقار

1976،^{٢١} هكذا، تتعدد الحروب لأهلهم، الطبع، كحروب طائفية هزمت على الطائفة المواريتية، ما حدثت هذه يتدخل لاجري لإخذ لبنان بالاعتداء وكان التدخل هذا سورياً في المرة الأولى، وإسرائيلاً في المرة الثانية، 1982، بحسب بقعة النص الإيمانية

وتنهي ملالة صاحباً بما انتهت إليه جميع الصبوحين الآخرين، من دعوى خيرية إلى دعم الدولة القائمة على قاعدة مصنف الطائفي، وبالرغم من كايوس السوابب السجاني هذه، لا يزال الميراث معترساً أنتم الصنف معر المستغل بشيء من الثقة أولاً، لأن اللبنانيين لم يغفلوا في البصر بل أيضاً لأنهم قدروا تماماً بأن مراقب التردد الخفيمة نجمة القوة والجيش كانت انتصاره، فهم يعمرون أن الدولة القوية الماطة هي الطريق الوحيد الذي يمكن أن يقود إلى بناء أمة حديثة، لا مرة على مراحمة خبيثات المستغل²² إن وصف هذه الدولة الطائفية بالقدرة القوية، يرعي التي استخرجت الاحتلال الإسرائيلي، وولدت معه معاصرة الشعب، أمر مفسد، ورسمها بالدولة الماطة لا يصح في إسماء طائفيها الطائفي الذي هو، بالتصديق، عالمي تكثرها كنولة مركزية وحدا²³ فباء مثل

١. سرفان سبيري، «التدخلات والحروب في الشرق الأوسط»، 1982، مجلة الأناضول العدد المذكور، أعلام، ص 29
(21) المصدر نفسه، ص 34

(22) وحي كولرالي، «علاء» لا يقود شراً مختلفاً عن كون مرزاق سبيري في مسألة الدولة الوحيدة دولة عادلة لمواطنيها أحراراً كما ذكرت على تلك الشيفر محمد مهدي ضمن القول في كل دولة هناك نه، قلادة أن تصدر التعديلات الطائفية البنية إلى خرج قاضي غراميل وتعود في مجتمع يا في بتكليفه من بما لا يتوافق المسألة القومية في لبنان الحديثة ويطلب أم طرح نظامي في مجتمع سوري عاقله، مجلة «واقف» العدد 49، ص 48، صيف عريب

هذه الدولة لأخيرة يقضي بضرورة تغيير الدولة الطائفة وهذا ما
يسبب الفكر البورجوازي الطائفي في مصنونه طبع

= 984 ، من 10 في الفكر الطائفي إليه دور واحد من كل هذه التصورات
ورلاحظ الثاني: «أما أن كثر في بونكي على هذه الدولة الطائفة إتباع هذا
هو التي وكلها عليها بحسب نظام حويل التصنيع الطائفة إلى صرح تقاضي
ويصح على كثر في ما أصبح على تغير من تعد تلك الفكر الطائفي كنت يا
في فصل أسبق
أن المفهوم العام للدولة الحديثة، الذي كثر الكلام عليه في الآراء
الآخر. هي كائنات يمتد إلى المثلثين. أما هذه الدولة الحديثة التي
أن تعلم أن القوم في هذه مظهر في تلك المظهر وأنها تبنى بالضرورة
حسبها، حتى نترك أي وصفها بالنزول في المظلة يستلهم أكثر من سؤال حويل
طبيعة الفكر الذي يمتد إليه يرد الرصف

القصص الخماسي

في السؤال التاريخي

بمزيد

لنتنل الآن الى مناقشة من مروج الفكر ، كصميم من تحاور اهلنا
منهج التحليل الماركسي في معالجة المسألة الطائفية . وهذا المنهج
هو منه الذي أحتيد في هذه المناقشة . ولا أرى في الأمر
فرابة ، فطبعي جداً أن تظهر بين الباحثين الماركسيين اختلافات
في الرأي ، إذ في الاجتهاد المعرفي ، حول مسألة كالمسألة
الطائفية فكل معرفة هي وبها مزارع فكري ، حتى إذا حل بدار
المفكر الواحد . وهذا دليل صحة وعافية في المفكر الماركسي ،
عنه يتعمق ويعمق .

1 من أين يبدأ النقد ؟

كتابهم ، عنوانه ، ومواقف الكتاب لمسعود حنا من

532 صفحة من الحجم الكبير⁽¹⁾. العنوان: «الجلود التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، 1697 - 1861» السؤال، طرحه على نفسي لما رأيت الكتاب من ابن زيد، النقد؟ من العنوان، يتقدم حيث ويراث الكتاب، فتأكدت أنني لم أقرأ مقالاً لاحقاً للمؤلف [بناءً على الموضوع نفسه]⁽²⁾ قد تفرّج شيء غريباً ربما أراه أوبالاً الفكرة قليلاً، وعثرت معاً عليه كان على النقد أن يشهد عوائده، ولا يهدن هذا، ما انتهت إليه خلاصة

بأن يندى نقد ير تمدّ جذور المسألة الطائفية؟ ير يجب البحث عنها؟ ويترجّع السؤال في سؤال آخر ماذا يعني أن يكون لهذه المسألة جذور تاريخية؟ كيف يُكتب تاريخها؟ ما هو هذا التاريخ؟ ومنه يتفرع سؤال ربما كان المجدع، رئيس الفرع، وربما كان الأهم. وما هي هذه المسألة الطائفية التي يبحث عن جذورها التاريخية؟ كيف يمكن أن يكتب تاريخ مسألة لا حرمها هي، هي منطقاً النظري، أو هي واقعياً الفعلي؟ زنده، نمره الواقع شرط أساسي لإمكان كتابة تاريخه، فإذا هي صارت عنها، أصح من هذه الكتابة، أن التاريخ مراداً لأحداث لا نعلم لها بخبر الفكر فيها جبطاً عشوائياً يشوه المقاهيم النظرية، ولا بسبب سوى وهم يظنه معرفة. يردّد المقوم عن غيرنا لا يتبدل - حتى في النقد - إلا مجردة للفكر إلى أولياته

وأوليات الفكر المبدئي أن جلود أي حضارة اجتماعية، كالطائفية أو غيرها، هي جنود مادية، بمعنى أنها تمتد في القاعده

(1) محمود شاكر: «الجلود التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1697 - 1861»

مركز الإنماء العربي - بيروت، 143 هـ

(2) مسعود شمر: «عن السلطة الطائفية في الحرب الأهلية اللبنانية» مجلة كبرى العدد الرابع، كانون الأول 1983

في هذا السياق

المادية تلبي الاجتماعية القائمة في حاضرها الراسخ لا في
'قاعدة' المادية لبنية اجتماعية سابقة، أي بالية لا وجود لأي
ظاهرة من الظواهر الاجتماعية إلا في البنية القائمة فهي إذن،
بست قائمة بذاتها، بل بهذه البنية التي هي منها عنصر من بين
عناصر أخرى، تتماثل وتتماثل، وتتعدك بتعدكها ولا يمكن
لأي منها أن يمثل بذاته، كأنه مطلق فهو، حتى في تنبؤه منها،
ي هي استقلاله النسبي عنها، يربط بها في علاقات مطلق بها
تقوم وحدة البنية الاجتماعية الراجعة وعيها - لا من خارجها -
يشكل ملاته، في سبب إتيان، أي في ارتباطه البشري بها، ارتباطاً
بشيء بحدوده أخرى، ينسب العنصر من غيره من عناصر البنية
الراجعة في استقلال سبي عنها هو، بالطبع، ارتباط بعي بها
في علاقة بغيره هي علاقة دياكتيكية

ليس قصدي، بالطبع، أن أعتقد لأمره أو أن التلبس في
معالجته إلى منهج نظري بحد، أو فلسفي مجرد يعد بها عن
صحة السياسي الذي هي عليه موجهة، حتى في جانبها
النظري من أريد قوله، يساعده، بل إن منهج التحليل المادي
ينبغي، في معالجة مسألة الطاقية، يرد هذه المسألة إلى جذورها
المادية التي تكمن في المادنة المادية لبنية الاجتماعية القائمة،
أي في بنية علاقات الإنتاج التكنولوجية المادية بالبنية الاجتماعية
البنائية من هنا، من إقامة هذه العلاقة المادية الضرورية بين تلك
الظاهرة (أو المسألة) وهذه البنية من علاقات الإنتاج، بيد،
التحليل المادي، ومنها أيضاً، من وعيها النظري، بيد، التاريخ،
فإن انتهى هذا الوعي هو التاريخ في نفسه

رأى أن هذا هو المبدأ الأساسي الذي يعتمد به. مظهر شرطاً لإكمال تكوين
التاريخ في علم. حين ربط الديمقراطية التاريخية بالمعرفة العمالية ربط
شروني؟

قد يفهم خطأ . معبر عن على ما أفرد إن الطائفة ليس بها تاريخ فعلي، وإن كتابه تاريخها أمر ياطن أرواح، إذن، فانتم أولاء علينا البدء بتحديد الطائفة بما هي ؟ ثانياً، - وهذه من أركناث الفكر المادي - ليس للطائفة كظاهرة اجتماعية، تاريخ قائم بذاته، مستقل عن تاريخ البنية الاجتماعية القائمة التي هي فيها وبها، تقوم، نالها لا بد من التمييز بين تاريخ هذه البنية في اكتشافها كبنية، - إن حاز التعبير - وتاريخ تكوينها قبل اكتشاف وجودها كبنية متغيرة وبعاءً بتج من هذا أن تاريخ تكوين الطائفة ليس مستقلاً، بل هو، عن تاريخ تكوين هذه البنية، بل هو جزء منه، وينتج من هذا أيضاً حاسماً، أن هذه الظواهر الاجتماعية (الطائفة) التي هي عنصر من بنية، في البنية السببية هي زياها في البنية الواحدة، حتى لو بدت كذلك فالوجود الفعلي ليس للعصر، بما هو عصر، بل بنية ذلك، إن العصر لا يحدث إلا يلوم بقاءه، بل بعلاقاته بالعناصر الأخرى في البنية الواحدة، فما يعني أن اختلاعه عنه، حتى لو بدأ متاثلاً مثله بين البنين، هو ريد اختلال البنين، وريد اختلاعه شبكة العلاقات بين عناصر كل منهما

في ضوء هذا، المبدأ النظري الذي استندت في تحليله في كتاباتي السابقة، أنماش دراسة عصر - وسجل أركناث - على أساس على متصدا العام الذي يوضحه عنوانها نفسه طائفة القرن السابع عشر، أو الثامن عشر، أو التاسع عشر التي يشير إليها المؤرخ، ر ما اصطنع على سببه كذلك، ليست هي في الطائفة الخاصة بالبنية الاجتماعية الكولومبية اللبانية القائمة، أي بفكر لامبام وبيان الامتداد والاساس المادي التاريخي بعد الاختلاف هو، بالبعد، الاختلاف الرأسمالية عما قبلها، بالبنية الاختلاف بحد لا مانع الرأسمالي من أي بعد آخر من

لانتاج ما بين عبيد واختلافه سيورده الصراع الطبقي الخاصة بكل منهما في بنية اجتماعية معينة. إن تعريب هذا الأمر من المادي هو الذي يسمح بمثل تلك الكتابات التاريخية التي توضح المسألة الطائفية من أقر تاريخي خطي في فيه في حلاله تماثل بنائها، من القرن السابع عشر، أو ما قبله، إلى نهايات القرن العشرين أو ما بعده، على امتداد أوجه مختلفه لأبعاد من الإنتاج مختلفه

ثم إن غيابه لا يقول لنا هو صرح ما هي هذه الطائفية التي يكتب تاريخها، أو يبحث عن جذورها، ربما هي واقع تاريخي اجتماعي ليس وعمها، رلا هي تشبي إلى، رلقد غشبت هي منحدن كتابه الضمتهم كلها عن سريفة لطائفية فلم جد رجعت، وبها ما يشبه التعريف. لكن أمر الطائفية ظل، برغم هذا التعريف أو ما يشبهه به أو قل بسببه هذه أمراً متعلفاً هذا ما أبية في حية وحتى لا أعظم المؤرخ، أو ابني عليه، أناني، انصرفت خصوصاً به

2 - في نقد المنهج وأدواته

ما هو المنهج الذي يتضمنه غيابه في معالجة موضوعه؟

الف - في مفهوم القوى البسيطة

يقترده في أوله سطر من كتابه «كتب هذه الدراسة في ظروف الحرب العالمية التي عارته في لبنان»^١ قد يفهم من هذا القول أن المنهج العام الذي يتبناه المؤرخ في هو أنه هو منهج النظر في الماضي، انطلاقاً من الحاضر، رفي قوله وهذا أمر لا احرر عن عنه، نو كان هناك القوم مثل هذا المعنى لكن المسار العام

(١) «الجنود التاريخ» - المصدر السابق، ص 7

لقد تم منحه حكموم سمحني حر هو بالعكر ، معطر النعاس بها من الماضي إلى الحاضر في خط واضح في عنوان الدراسة بـ «أثر الفكر في تطور الحضارة في تأويل قوة المؤرخ» فليحس من قول أنس له يحسد لنا معالم متجهة في شكل أوضح ، مثلاً ، في قوله : «فونعتبر هذه الدراسة مدخلاً علمياً لفهم المسألة الطائفية الفلسطينية»^(١) هنا ملخص هم المؤرخ في أن يكون لدراسة طابع علمي ، وهذا ، بالطبع ، سبق من صوره ، ولكنه تكراراً ، كلما سمعت له الفرصة ، على امتداد صفحات كتابه «المدخل العلمي» والبحث العلمي ، والبحث العلمي ، والفكر ، السج الطر انطاني . وكل ما بين البداية والنهاية من هذه الدراسة العلمية بحكم الضرورة والواجب إذ يكفي أن نعت الشيء بالعلمي حتى يكون كذلك ، وهي تعبري عن شدة شاعب اليوم في الكتاب التاريخي وغير التاريخي ، نجد ما في شتى النصوص ، لا سيما العلمية ، أو لأكتبيسيه لكن مسود طاهر ، على خلاف الآخرين ، يحسد علمية متجهة ، لا يكفي بتمته بالعلمي ، فيقول : «إن المسألة الطائفية اللبنانية ثابتة للتحليل واستنتاج النتائج» ويمكن إظهارها المهدية للبعد التاريخي الاجتماعي . وهي النتيجة التي أثبتت صحتها في تحليل تطور كل المجتمعات على أساس بني وجهة نظر القوى المنتجة في هذه المجتمعات . وهذه الدراسة تكتبى لهذا وجهه نظر هذه القوى المنتجة ، وهي جوامع جميع الطوائف ، أي الجوامع الطائفية العلمية المستقلة التي ما يرحته تتامل لتعلم من طائفتها وطبيعتها وإزالة المجتمع الطائفي - الطيفي وبناء المجتمع الديمقراطي العنصري الذي يمنع

(١) المصدر نفسه ص ٢

الظهور أمام إرادة استعمال الإنسان للإنسان⁽²⁾ عملية المنتج
نكسر، إذن، في أن الموقع الذي منه ينظر المورخ في السألة
الصادقة هو موقع نظر الطبقات الكادحة، في علاقة تدفقه بموقع
نظر الطبقات المسيطرة. يحار المورخ إلى أحد طرفي هذ
التناقض الطبقي. ولا يرى في الخيار هذ طباعة، ولا يرى في
عائلاً يعود دون إنتاج معرفة تاريخية. فالمعرفة هي وليدة صراع
بين مواقع متقابلة في حقل الفكر. أما منهجية البحث التاريخي
الاجتماعي التي يتكلم عليها شاهر، فأصلها منهجية التحليل
الباركسي، أي هكنا نريد نفسها. فعلى أرضها، إذن، يجري
النقاش، وعلى أرضها أمارس النقد. رداً على تعريف المنتج
بذلك القول كائناً، فصب أكثر من فهم للمنتج الواحد، وأكثر من
مبارسة. وهنا يظهر الاحتمال وهو احتمال جوهري، مفاهيم
أساسية في الفكر الباركسي هي، بالضبط، أدوات التحليل حين
نقرأ، مثلاً، نصاً لواء يكون إنه يتبنى هي تحليله فوجهه نظر
القوى المنتجة، يتنازع إلى المعنى، مباضع، أن وجهة النظر
الأخرى التقيدي هي، حكماً، بالنسبة إلى الفكر الباركسي.
«وجهه نظر علاقات الإنتاج» فالقوى المنتجة وعلاقات إنتاج
عند بالضبط طرماً التناقص في العلاقة المادية لأهمية التي
هي في بينهما العلاقة لاختصاصية المحددة لنظم معين من الإنتاج
وبكل حقة، لا معنى لمثل ذلك القول من يتبنى وجهة نظر القوى
المنتجة ضد وجهة نظر علاقات الإنتاج، أو الممكن بالعكس، ولا
حقاً هو ما يريد قوله مسعود شاهر أكثر الظن أن مؤرخنا يريد
أن يقرأ، إذن مع الطبقات الكادحة هذ الطبقات المسيطرة، ومن
موقع الأولى ينظر ضد الثانية. وهذا قول، على فليس لأخرى له

(2) المصدر نفسه، ص 8

معنى وطرف السابق فيه هما تلك العليقات المعيارية والتناقض هنا مبدئي، بينما الآخر تناقض اقتصادي. ولا يصح، في التحليل المادي، الخلط النظري بين السياسي والاقتصادي، ولا يصح بينهما الخلط المنهجي. نحن نعرض المنهج لا نتج سوى عرض من المعرفة. وكل امتزاج في بناء المفاهيم النظري يعكس في أحرار في بناء الفكر والمعرفة. لذا استخدم هذه المفاهيم، وهي أدوات الفكر في إنتاج المعرفة، دون السقوط فيها، فله آثار برتجانية في حقل الفكر والمعرفة.

مع إن حضور القوى المنتجة في وحد من عناصرها، وهو قوة العمل، أمر غير مألوف، لماذا مثل هذا لأخره، بل لماذا من هذه الجهة في استخدام المفاهيم الأساسية؟ إن القوى المنتجة تفرم، بالإضافة إلى القوى العاملة من عناصر أو عمال، أدوات العمل وتنوعها، والعلاقة بين هذه العناصر معقدة، لذا يدخل في مفهوم القوى المنتجة أيضاً شكل العمل وتنظيمه، وتطور العلوم والتكنولوجيا، الخ. مهمل من خبره الدعوة إلى النظر في أوليات الفكر الماركسي ومفاهيمه الأساسية، للنظر في المسألة الطائفية؟ نعم، حين يلتبس أمر هذه المفاهيم على من يستخدمها. فوات في سعيه الواقع المادي. ولقد التبس أمر مفهوم القوى المنتجة على مؤرخاء، غالتسي، بالتالي، عليه أمر مفهوم علاقات الإنتاج وأمر العلاقة بين حدين الطرفين. ونتيجة لهذا الالتباس ودالة، التبس أيضاً أمر العلاقة بين السياسي والاقتصادي في منهج التحليل المادي. هذا ما ميناك، لاحقاً.

باء - في العلاقة بين العام والخاص

تكن المشكلة الأساسية التي تبرز في النص السابق هي العلاقة بين الطائفي والطبقي. هذه المشكلة مطروحة، بالدرجة الأولى،

على الفكر المادي (الماركسي)، كما أن هذا الفكر وسفه هو الذي يطرحها لا لجمعها، مثلاً، من فكر طائفي، أو في فكر ديني، وهي هي محور المسألة الطائفية هل بإمكان الفكر المادي، في إجابته منهج التحليل الطائفي، أن يسج، بلذاته المفهومية النظرية العامة معرفة منسوبة بهذه المسألة الملموسة؟ لقد وجد الفكر الطائفي حله هي شطبة الطبقات الاجتماعية وحالات الطوائف محلها، على قاعدته نظرية من يضيف الانتاج المادي وحالاته، أي من يضيف لانتاجي، بما هو، هي مفهومه النظري، سبط الانتاج ومن يضيف الياسي أيضاً بما هو منبسط على الاقتصادي محدد به، فلم يبق به من مفاهيم سوى لبنان وكيانات طائفية بتد كائنها مرميات رالحل، بالنسبة إلى الفكر المادي لا يكون، بالطبيع، صكياً، يشطب الطوائف وحالات الطوائف، وإذارة الظهور للواقع المنصوص الشخصي القممي، بالنسبة إلى هذا الفكر، هو أن يأتي الحل من تامل مقدمة المفهومي وده، في ملابرة عهد الواقع هي مقاطرة نظرية لافرة على سلكه المكوني فهل الحل الذي يلتزمه عليه صمود شاهر لنهم المسألة الطائفية مريب من هذا الحل؟

من أعالج هذه القضية الآن، بل لاسقاء بها موقعها في سياق البحث دد، أكني بالإشارة إلى ان حل مؤرخة يكمن، ببساطة، في هذا الرابطة الفاصل بين الكمي الطائفي الطائفي، والطائفي الطائفي رغباهر منكب بطف إلى حد يفرق الوصفية، يكرهه ناساً، في كتابه¹ وفي مقالته² السناد إليها أعلامه

1- ص 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000

ليكون في صيغته كأنها معمورة الطائفة والطبقة وجهان لمسة واحدة ولا تعلم، بالطبع، ما هي هذه الطائفة التي هي الطبقة، ولا حتى ما هي الطبقة التي هي الطبقة، ربما لأن المصنف، في الحالات، يرجع واحد هو القائل والشائع لا يبع، عادة، إلا على بساط الإيديولوجية البسيطة

ما أظن أنه الحل سلكاً ربما كان ثرياً، أو ببساطة يظهر المشكلة ويصيحها بنلا من أن يصيحبها إلى ما معنى أن يكون الطائفة هو هو الطبقة، أو أن يكون كل منهما الوجه لأخر من الآخر؟ لا يوجد المشكلة حلها هي تعب الألفاظ، ولا في الخط الفاصل المرتبط بينهما بل المشكلة، كل المشكلة، تكس بالبعد، في هذا الخط الفاصل الرصد بين المصنفين، أعني في تحديد نوع العلاقة بينهما والعلاقة هذه كما ستري، تظهر في مصر مؤرخنا في أكثر من شكل، كأن لها فكر من معنى أو قلى للفتة، إنها لا تستقر على معنى، أو حتى تحديد واحد بعبه ربي هذا دليل على ارتباط الفكر والبراز مبهمة لذا، وجب، في البدء، التأكيد، في الشقة، على هذا الجانب المتهجم، بل الآخرين في تفاصيل المشكلات وتفاصيلها إن قرأه البعض الضميري بولد في الفارز، ثموراً، مفعلة، المصنفين ومورثها الدائم من يوم أصبح الفكر الذي يحدوده استخدامهما، كأنها ريفية، أو كان هذا الفكر منجزه لأكثر من سببه، عن بريقها ومن تأكيد سيادته عليها في مصادره لإنتاج المعجمي وما وضع المجتمع الديموقراطي العلماني، مثلاً، كنفيس السجسج العلماني - الطبقي، سوى دليل على صحة ما أقرب، وعن أن المصنف النظري يكتنف مفهوم الطائفي ومفهوم الطبقي ومفهوم

العلاقة بين الاثنين، كان المجتمع التيمورياني ليس مجتمعاً طبقياً بوجوهاً زناً، أو كائناً، كما ينبغي في نفس مؤرخينا، ولعلنا، هو هو المجتمع الشيوعي. أليس ضرورياً لتدوُّخ الساذي أن يحسن مضام لأبواب النظرية لمهج تحليله الطبلي؟ إن منهجية البحث التاريخي الاجتماعي، هي مصفا التي تقضي بمثل هذه الضرورة التي هي شرط أساسي من شروط الممارسة التاريخية الساذية

يعول مسعود شاهري، في تحليله منهج معالجة المسألة الساذية، وفي رسمه التخطيط العربي التي ترسمها دراسة والمصاغة الطائفية اللبنانية صمة أساسية من سمات تجربة المشرق العربي على لاهة تفكيك بين السلطة العثمانية والتسليم ولايتها. وقد حللنا على هذا الأساس، وبيننا تلك التفكيك على مستويات مختلفة. وتعدّ خاصة على تلك التي لها علاقة مباشرة بالتفجير الطائفي على الساحة اللبنانية. ومعتبر هذا التلديد شرط علمياً ينبع من السير بالمعالجة التاريخية من العام إلى الخاص ثم العروة إلى العام للاستنتاج. فالعالم هنا هو الضبط الاستعماري لتفكيكه بين السلطة العثمانية (..) أما الخاص أو المنحني فيجد وسره التاريخية في تنظيم الكتلة العروية¹

ترتبط المسألة الطائفية عند مؤرخنا بضرورة تفكيك الدولة العثمانية، بعمل تدخل القوى الاستعمارية الأوروبية بجزئيتها بلاد المشرق العربي. هذا ما يؤكد شاهري ككراً، في نفس آخر فيه بقوى تعتبر الطائفية إحدى الركائز الأساسية التي رافقت مشروع التجربة الاستعمارية للمشرق العربي منذ مطلع القرن التاسع عشر

1. فالطريق التاريخية • ص 8.

حتى الآن^١ قد يكون هذا القول صحيحاً، وقد لا يكون، ما أريد مناقشته هو ما ينتج عنه من أن هذه المبالغة الطائفة التي تكثرت وحكمت في تلك السيرة من التشكيك في، بحسب منطق 'نحن' الذي ناقش، وهذا في ما عساه الذي يحاول مريبه، أن يبعده وفي حاضره الراعي في هذه الحرب الأهلية المشهورة وبدأ وحده هذا، في مثلها، بدأتها، هو، ضيقاً في حرامه ضامراً، شرط يمكن التأريخ لها الذي ليس، بالتالي، سوى نتج لها، في نتائج لأحداث فالمعاصر مقروء في الماضي، والمعاصر مقروء في المعاصر، وهذا هو حاله، وذلك هذا، من حيث البنية التي هي، بالتالي، وهذا في 'نحن' التي الاختلاف بينهما، فبب من خلال لأحزاب لا ألبة إته، زعم، اختلافه حدي، لا ينوي هذه النقطة الخطية للتاريخ هي التي تحكم حركة الفكر في تلك الدراسة، وبمثل معالجة موضوعها في الشكل الذي حوّل فيه، ممكنة ومنه النظرة في، بالقياس، موضوع النقد تعود إليه، دوماً كلاً عن أبعدها في ماضية انصهر من الضميمة

ما زالت هذه الخطوة على طريق سبيل السهج الذي احتمله مؤرخنا، غير كافية لكنها مستكملة في النص السابق بخطوة أخرى، هي بعمق العلاقة بين العام والخاص، هي مقارنة الفكر التاريخي موضوعه. يوجر بباهر هذه العلاقة في حركة الفكر التالية من العام إلى الخاص، ثم إلى العام، فلنتائج في أغلب هذه الحركة، وفي أجعلها موضوعاً للنقد، قلنا في مجال البحث المنطقي، بل التاريخي، ومبهور، إذن، فيكون ما قاله المؤرخ فيكون ما يشرّف في قوله أمر له علاقة مباشرة بموضوع

الطائفية، هو تحييده العام بأنه «الضيق الاستعماري»^٤ وتحييده العام بأنه «تنظيم الكتبة المروية»^٥. أعترف، بتواضع، أنني لا أعلم كيف يكون العام هنا العام، والخاص هذا الخاص، ما الذي يجعل الضيق الاستعماري هو العام، وتنظيم الكتبة هو الخاص؟ تلك استخدام لمقولات منطقية في غير محلها. وربما كان هناك خطأ فادحاً فيها، أو سوء فهم. ومهما يكن الأمر، فالجوانب المنطقي ليس بداهة موهج التقه، بل لما تمه يقود إليه، في معالجة المسألة الطائفية من منطلقات إلى موقع فكرية بحتة، في رأيي على الأقل، مواقع الفكر الماركسي، بل ربما كانت بالعكس، موقع الفكر الطائفي نفسه. تحييد الخاص هناك في علاقته بالعام ذلك، على الشكل الذي تم فيه في النص الشامي، يعود، فعلياً، إلى حصر المسألة الطائفية في وجود الطائفة البارونية بالمدينة، كان هذه الطائفة هي سبب وجود الطائفة هذه، وجب البحث عن الجذور التاريخية لتلك المسألة في تاريخ هذه الطائفة، وانتقالها، في تاريخها الحديث المنقلب، إلى مواقع الهيمنة الاجتماعية، السياسية، التي كانت تحييد الطوائف الأخرى، وبالتحديد الطوائف الإسلامية. إنه فهم خاطئ للتاريخ، فاد إليه فهم خاطئ، بمسألة الطائفية في وجه الراس لا أظلم صانعاً، ولا أفترى عليه. فما هو نفسه يقدونه في بعض من استنتاجاته. فالمشكلة الطائفية اللبنانية هي في جوهرها مشكلة سياسية تنحصر بالمرونة، في بعض المقاطعات اللبنانية ولا تتعلقهم إلى المسيحيين على امتداد المشرق العربي^٦.

[تد، إذن، ظالم نفسه

وأعلم أن له في دراسة أبحاثه أمراً لا يخفى مختلفه عن تلك القول، إن لم تكن متافضة له. وأعلم، كما قد يعلم القاري، أنه في حقيقة فكره التاريخي، وفي معارفه السياسية، عديم، بالطبع لهذا الفكر الطائفي، نفاذ إلى فكر عاتق ثوري لكنه المبهج، في عدم إقامة الحد الفاصل بين الباطني والمباشر في معالجة الطائفية، من الذي يفود إلى تلك التناقضات. فلا بد من تصنيف الطائفية، في واقعها الاجتماعي المعاصر الذي هي فيه مختلفة عنها في واقعها الاجتماعي الماضي. يختلف هذا عن ذلك، حتى يمكن التراجع بها، وحتى لا يأتي تاريخها لاحقاً بعد اختلاف. وكيف لا يكون اتزاناً للفكر من موقع إلى آخر، من نقاش إلى نقاش، في غياب الحد الفاصل بين هذا وذاك، بين زمان وزمان؟ وكيف يكون اختلافه بين الاثنين، بل بين عناصر واحدة من كل منهما، إذا لم يتم بينهما حد كهذا فاصل؟ وهو حد طبيعي، وله، بالطبع، أسس عاتق مراء في نهاية التحليل اختلافه بيزي بين سبط من الأناج وآخر.

جيم - في العلاقة بين الطائفية ومبط الإنتاج

ومن أهم ما في منهج عناصر اجتماعه في أن يكون صاعداً معبداً مستقلاً، بعد التوطئة، يقتنع الكتاب، ولد هذا المنحرف «مشكلات»^١ نظرية لدراسة التطور التاريخي لمصاغة الطائفة اللبنانية في مطلع هذا الفصل. وبعد أنه يستشهد بجسلة شهيرة

(١) ربما كان أجدر به أن يكون «مشكلات»^٢ «مشكلات» كبرون هم الذين يشهدون في المشكلة والتشكيك والتشكيك في بطلان الفرضية الفكرية بعد من المشكلات التي تربط بينها كونها لا يمكن طرحها إلا في إطار حصة هو إطار المسألة الواحدة. وبالتالي من ريد فكرة واحدة.

الماركسي من مقبلة إسماعيل في نقد الاقتصاد السياسي، جوردن محمد إنتاج الحياة المادية، وسطيته تطور الحياة الاجتماعية والسياسية والمكرية، يقول شاهر: «انطلاقاً من هذه القاعدة النظرية سألنا التفتيش عن جذور المسألة الطائفية في لبنان لا في أفعال الناس كما يعيشونها طائفياً بل في سبط الإنتاج الذي جعلهم يفكرون ويصرفون طائفياً»^{١٢} يمكننا اعتماد الطابع المادي منهج المادية التاريخية لنظاهرة الطائفية، برة لهذه الظاهرة إلى سبط الإنتاج الذي به تنفس. فمعد لإنتاج هو، في التحليل الماركسي، القاعدة المادية التي بها رحليها يقوم كمثل البناء الاجتماعي في متن طوائفه. هذا هو الجبأ الماد. إنه إطار صلب للتفسير، يجمع التفسير التاريخي ممكناً لكنه ليس، بلادته تفسيراً وليس له كافي صحيح أنه الاقتصاد هو، من بين العوامل، أو العناصر المكونة للكل الاجتماعي، العامل المحدد لكنه ليس المحدد. ألا في نهاية التحليل - على حد سميير إنجلز - أي نتيجة تنطيل نظري نوحلة ذلك الكل المحدد يفكك الكون، صلباً، ليكشف أن العلاقة بين عناصره ليست علاقة سببى تتساوى فيها هذه العناصر في وحدة تعبيرية، بل هي علاقة تفاوت بنيوي محتمل فيها الاقتصادي، بالنسبة. موقع القاعدة المادية من هذا الكل هذا يعني، بعبارة أوضح، أولاً، أن الاقتصادي لا يمكن عمله لتعيين موقعه في الكل الاجتماعي، لا بتطيل نظري موجوده، كمنصر، وإن كان المحدد، في سيرة من العناصر الأخرى، ليس مستقلاً، ولا تالياً بلادته ولا يمكن أن يكون له مثل هذا الوجود، ولا نصيره من العناصر - كما في وحدة تيكاديه مرقبة، مثلاً - ذلك

إن الوجود العقلي هو لبنية لا لمتامير التي لا وجود لها،
 حتى تجريئاً، لها إلا هي شبكة من العلاقات المعقدة التي فيها
 تتربط وتتبادل التحييد، على قاذبة تحتها جميعاً بالانتماء،
 وتحييداً العكسي أيضاً له، في وحدة البنية الواحدة الوجود،
 إذن، بل لأولية هي الوجود المادي هي العلاقة لا للعنصر، لأنه
 كان وجود العنصر في البنية دوماً، أكثر من ذاته، إن أقل من
 ذاته، إن جاز التعبير - بل ربما يوجب القول إنه أكثر وأقل من
 ذاته في أن ذاته دوماً، يعني العناصر الأخرى ويعطيه،
 في علاقته بها وهي أيضاً تنبئ وتطرح، فيحدد بها في
 سميتها لها، لا يفرم الواحد منها إلا بعلاقته المتبادلة، هذا،
 بعينه أيضاً، أن العلاقة، مثلاً، بين الاقتصادي البسيط
 (النتاج)، وهي ظاهرة من ملامحه البنية الاجتماعية البسيطة -
 كظاهرة الطفولة - ليست علاقته مباشرة، بل يمكن لها أن تكون
 هي الفكر المادي، كذلك، علاقة التحييد، في هذا الفكر، يسبب
 مثل هذه العلاقة البيكانيكية، كما قد يتوهم البعض بالانتماء
 هو المحدد لجميع الظواهر الاجتماعية، في تحطيمه السياسي،
 التي هو هو الصراع الطبيعي، في الشكل نفسه الذي فيه أيضاً
 يتحدد به والصراع هنا هي الفترة المبررة للتاريخ وحسب، بل
 هو، قد الظاهر - في شروط تاريخية محددة، أي في زمن محدد
 من أزمنة البنية الاجتماعية - القوة الموحدة للبنية الاجتماعية، هي
 حركة المحورية تجد منه البنية مبدأ وحسبها التاريخية وتأسسها
 الداخلي ويختلف شكل هذه الوحدة وهذا التماسك باختلاف
 التشكل الذي قاضه تلك الحركة المحورية، في شروط تاريخية
 محددة، إن هذه الحركة من الصراع الطبيعي، هي حلتها بتناسك
 الموجع أو تلككة، تلعب في الفكر البادي، الدور نفسه الذي
 تلعبه اللعبة في الفكر التقليدي

ما توسع ميلا في معالجة هذه المسألة المنتهية ألا سرود من الرضوح في معالجة المسألة الطائفية لم يستعد، إذن، من الموضوع، بل ما زالت في صلبه صحيح أن المنهج المادي يقضي بوجوب المسألة الطائفية - كأى ظاهرة اجتماعية - إلى ضبط الانتاج الذي به تتحدد نكته، لولا بالذات، يقضي بردها إلى السياسي - كأى ظاهرة اجتماعية - الذي هي في حقله تُطرح فجعلها يدرك النمط من الإنتاج ليس مبشراً كما سبق القول، بل يمرّ عبر تحننها بهذا السياسي وبنسبة قل يحمل معنى من حيز الصراع الخاص بنسب معين من الإنتاج المسألة الطائفية، إذن، مسألة سياسية وبيت حافة اقتصادية ولا بد من معالجتها كمسألة سياسية مضمخة بحقل من الصراع بين الطبقات، خاص بينية اجتماعية محددة، يسطر فيها نمط محدث من الإنتاج في حقل هذا الصراع يجب البحث، بالتالي، في العلاقة التوافقية الخاصة بهذه المسألة فكما في النص السابق لسعود ضاهر، تبدو كأنها مسألة إيديولوجية أكثر منها مسألة سياسية أو قل إن السبق اللغوي منه للنص، في علاقته بنص هاوكنس الذي ينتسب، هو الذي يدعي بأنها مسألة خاصة بذهن الناس وأشكال وعيهم وبنفوسهم، لا بنظام سياسي محدد من سيطرة طبقة محددة، بل إيديولوجية طائفية. لكن هذا شيء، والفرد بأن المسألة الطائفية مسألة إيديولوجية شيء آخر صحيح أن مؤرخينا لم يحددوا، بوضوح، كذلك، لكنه لم يحددوا أيضاً في شكل آخر، لذا، يبقى تصنيفها في النص الضاهري، شمسياً، قد يختلف باختلاف النص وسياقه، فتكون عمومى بؤكك وجرد يجب في التمهيد وما هذا، العيب سرى ما: ذكرت، عيناها التصريف بما يجري عليه الكلام، وله مؤرخ، أي، بالتالي، بموضوع البحث فيه إنه يباين من

القول بمقدّم القول (ومعوضه)، ويحكم معاضله، فراء يشكر في آثاره مشيرة على امتداد الدراسة التي كذاش

ويتابع ضاهر تسيد منهجه يقول: «يجب التفتيش من المرحلة التاريخية التي ظهرت فيها الطائفة ذات طبيعة بنوية حتى حلة وثيقة بمنطق الإنتاج وعلاقته وليس كأشكال من العبادة الدينية فقط وظهور هذه الطائفة البنوية لا يمكن النظر إليه على قاصرة ظهور التمايز الاجتماعي واستقلال الإنسان، أي حتى أعقاب تقسيم العمل ضمن تراتبي اجتماعي منظم قبل ولادة الدولة، يفهمها الرأسمالي الحديث ويمسكها»¹²

أعترف بأنني أجد صعوبة في فهم مصدق ضاهر، لا في حد ذاته وحسب، بل في قدرتي أخرى من تراسة هذه، لا سيما في تلك التي يشار إلىها، حذرية نظرية بحسب عنوان فصله المذكور «للسؤال الطائفة ما هي هذه الطائفة ذات الطبيعة البنوية؟ وما حتى أن يكون طبيعتها هذه الصفة؟ هل هي بنوية لأن لها علاقة رتيقة بمنطق الإنتاج، أو بعبارة؟ رجل هي في مرحلة تاريخية سابقة، ثم تكون بنوية، ولم يكن بها، بالتالي، علاقته بمنطق الإنتاج، ثم حاربت في مرحلة لاحقة، بنوية؟ رجل هي واحدة في المرحلتين؟ أعترف بأنني أجد صعوبة في فهم بناء هذا الفكر وفي فهم معانيه. ومهما يكن الأمر، فالمشكلة لا نجد حلها في القول بوجود «صلة رتيقة» لطائفيية بمنطق الإنتاج، وليس هذا القول، بالطبع، كافيًا لتفديد منهج المعالجة وأنه مادي المشكلة هي، بالطبع، في تحديد نوع العلاقة وشكلها بين الطائفة وبين منطق الإنتاج والعلاقة هذه حرة كما بين القول باللب في فني هذا،

بحسب النظر، وفيه مضمون المسألة كمسألة سياسية، ليس كان غريباً
لاقتصادي مبرر منطق المصير الطائفي في معالجته هذه المسألة،
متفحيطاً السياسي قد يكون مبرر السهج الشعري الذي، إن كان
مادياً، فهو مادي من نوع خاص

قال - الطائفة بُعِدَ من المصاحبي

ثم إن المسألة تكمن أيضاً في تحديد الإنتاج المبرر الذي هو
هنا علاقة بالطائفة، أو الذي هي على علاقة به، وباعتباره
تسائل على الطائفة على علاقة بتحديد الإنتاج الرأسمالي، أم ينطو
تحت الإنتاج ما بين هذه؟ يبدو أن النص السابق يحسم الأمر
بحسب على هذا السؤال يرفع الطائفة في علاقة بالرأسمالية، لا
بما قبلها، في قوله: «بأن» إن «ظهور الطائفة البيوتية لا يمكن
النظر إليه» (. . .) قبل ولادة الدولة بملفونها الرأسمالي الحديث،
وعندها، لو كان الأمر بالفعل كقولك: لما أتت دراسة عناصر
في الشكل الذي أنت فيه، ولأعطت مضمون آخر مستقلاً عن
المضمون الذي أنشأ على عكس ما يبدو في النص السابق،
وعلى عكس ما يتركه النص نفسه، لم يتمكن قاعده، لأسباب
مهيمنة بيوتية - أهي لأسباب لها علاقة بية مهيمنة، بل بية
بهيمنة الفكر البادي، أقوى زعماء إنه لم يتمكن من أن ينضم امره
في معالجة المسألة الطائفة، وفي تحديدها تحديداً نظرياً يسمح له
بالتأريخ بها، وفي هذا النص الذي يلي النص السابق مباشرة،
تتبدل حتى بمسألة ما أقول: «فالدولة الطائفية من حيث هي أداة
للسيطرة الطائفية، كانت المظهر الأساسي لعلاقات الإنتاج المائدة بها
بمضمون مبرر من الاستغلال الطائفي تبعاً للقوى الاجتماعية
المتصارعة» معي بعض البلدان البرجوازية، قامت الدولة

البيروجوليزية بتجميع الكثير من العلاقات المبرهنات القديمة لصالح موري البيروجوليزية المساعدة، في حين أن الدولة التي قدمت حتى قاعدة تمتد الإنتاج الآسيوي حافظت على العديد من الركائز القديمة ومنها الطاقة والعنصرية والتجربة الإقليمية. قد ذلك لا ينبغي تركيز البحث، حتى الأشكال التي وتعدنا الطاقة خلال تطورها التاريخي ومراقبتها لمعد أنماط من الإنتاج، بل حتى علاقات الإنتاج التي سمحت للطاقة أن تبقى المراقب الأمين بذلك التطور. وبين تيرر المصلحة الطاقة التي جعلت لها ولا تزال تعمل وجود أشكال سابقة على الرأسمالية في مجتمعات بنات الرأسمالية تدفع الكثير من علاقاتها وبسط إنتاجها. وتعدنا الواقع الاجتماعي متعدد الواقع الطاقة ومورها الطيفية²

محمية بالغة نفوس بعضاً من الحكايات هذا النص، ومحتاج في أمر أخرى وللفهم، لا بد من تشذيب النص «الدولة الطبيعية»، مثلاً، عبارة هي أقل ما يقال فيها إنها غريبة، لأنها حد نوحى شيئاً وما أكثر القصبي غير المنفكر في الصومن الضاهرة. يمكن وجود دول غير طرية وهذه مرطلة يتحد منها كلى باحت مادي قد تكون معرفة المواجه النظرية الماركسية سامية تدورخ المادي، وقد لا نكون، عند النص، كذلك، مما أمر لا أريد مناقشة الآن. ما أريد تأكيده هو بقدر هذا النص، هو أن الطاقة بدر عيه على خلاف النص السابق كأنها إحدى الركائز القديمة التي هي على صيغة رئيسية بتسط الإنتاج الآسيوي، لا بتسط الإنتاج الرأسمالي. بل بين النصين تناقض، مع أن سطر واحد لا يفصل بينهما؟ أم أن الطاقة التي هي، في هذا النص،

(2) المبنوكه مر 2

على علاقة بتسلط الإنتاج الآسيوي، هي طائفية، «غير بتبوية»
 بينما تلك التي هي، هي النص الآسيوي، على علاقة بالتراساتية،
 هي طائفية «تبوية» وهي الحالتين، لا يقود لنا المذبح ما هي
 منه الطائفية التي يختار، ويحتملها معه، في امرها على هي
 راجحة؟ هذا كذب واحد ما وجد السائل فيها؟ وقد كتب
 مختلفة، ما وجد الاختلاف فيها؟ أسئلة يولفها غمر من الفكر في
 ياقن القوم، ينقل كلها بلا أجرية وكيف يكون لها جراب
 المسكر الذي حته برقت لا يطردها ولا يتسائل؟ وسهوا يكن
 لأمر، فالطائفية، هي هذا النص، حتى سموه وضوحها، هي
 بُنيًا من الماضي، تشهد في حضورها في الحاضر، فيه ولا
 بعدد لنا مؤرخ طيبة تلك الدولة وهي، بالطبع طيبة .
 التي قامت على قاعدة تسلط الإنتاج الآسيوي، وبماقلب على
 ، حتى ارتكازه القنينة التي هي الطائفية . هل هذه الدولة الطيبة
 هي دولة بديعانية؟ نفهم من سياق النص أنها قد تكون كذلك
 رنهم منه أيضًا أن بالإمكان ألا تكون كذلك . اختار، بالفعل،
 في أمر هذا القوم والارتباك بمان؟ فكل حد لأسباب . وهو
 باعوي، وربما كان أثرًا من ذلك التوسخ الفكري أكثر منه سبباً .
 يعود إلى البناء الفكري الركيك للجملة الأخيرة التي بدأ بكتابة
 الثاني، وننتهي بكلمة «إنناجهاء» طلب من الفاري أن يحدد مر
 منه الجملة يرى نفسه ما اورد . وما أقول بس سوى اجتهد في
 مهم الجملة، قد أصيب فيه، وقد أعطى . فإذا أصبته، فلي
 الأفضل منه، وإذا أعطاه، فالمؤثر هو صاحب تلك الجملة
 الماضية، وصاحب آخرتها اللاحقات التي قد سنعين بها لتوضيح
 ما نحس

الطائفية بُنيًا من الماضي هنا هو الأساس النظري الفلسفي

الذي تقوم عليه المعالجة الضاهرية للتمسالة الطائفية. إذن ليست الطائفية هي بنية المحاضر - وإن كانت حاضرة فيه -، ولا هي سامة له، ولا يوجد بالتالي تفسيرها به. إنها من بنية ماهية هي بنية علاقات من لإساج، تنبئة على الواسمالية، يستوفا هاهن بأنها علاقات سط الإكناج الأسوي، وتساو القول بقضي بأن تكون الطائفية في اللغة الضاهرية (ببرقة، بسبب من انتمائها إلى بنية هذه العلاقات، لا إلى بنية علاقات رأسمالية هي، بالمكس، هي علاقة عارضة بهاء من حيث هي، بالقيط ثنيا بؤيد ما أقول من آخر لمؤرخنا يقول فيه، بالحرف: «إن الطائفية لم تكن في إطار النظام المقاطمجي طائفية متجربة بالرغم من كونها طائفية ببنوية المروء نظام الملل العمملي ووجدت نصيرتها في كل المحاولات الاجتماعية»^{٤١} وفي هذا، كما يبدو، تناقض مع ما يؤكد النص لأسس إدا، كان فهمي له صحيحاً ومؤرخنا، في نهاية التحليل، القول الفص، فيحسم امره بين دوليه، وبشيت، أخيراً، على ما يقرر. وإنساق القول بقضي بهذا، في تفسير الطائفية، يردنا إلى بنية ما حول الرأسمالية، لا إلى البنية الواسمالية الوختا. وهكذا يجد المحاضر تفسيره في الماضي، في هذا المنهج من الممارسة التاريخية التي هي في علاقه تناقض بالصهج السادي والمأري بالطبع، كويريوس السنجيس. لكن كان مقاً هو الباروكسي، وكان المحاضر فيه سر الماضي ومفاسه، فذاك هو، بالمكس، يتناو المنهج الشيملي، و قل إنده في أحسن حالاته، ليجو قارل هيللي للصهج المادي بمه، وبالتالي، بفكر الباروكسي

^{٤١} المصدر قس ص ٤٤

يذهب معترضين يقولون: وما الضرر في أن يكون السهج متعاقباً،
أو مختلفاً مثلاً؟ ما الضرر في ألا يكون ماركسياً، أو أن يكون
نتيجة سوء فهم الماركسية؟ ببساطة، أفردته لا ضرر، سوى أن
السهج الذي يقرأه القاص في ضوء الناصبي، من حيث هو امتداد
له، أو حتى تكراره، بدلاً من أن يقرأه بالمعكوس، العاصي من
قصر العاصم، في اختلافه نفسه عنه، هو سهج يتقود: عصب، إلى
إلقاء حد للاختلاف بين الاثنين، وبالتالي، إلى اصطدام معرفتهما
بعائق متعاقبات. فيه ظهرت الطائفة كأنها بقيت من خلافات ما
قبل الرأسمالية، وفيه ظهرت كأنها راحة لا تتغير في نظريتها
التاريخية. فهي لديها في عاصمها وعاصمها كأنها في زمين
مهما هما واحد يتكرر. فليس كانت حاضرة في حاضرات البنية
الاجتماعية القائمة، فكيف تشهد على حضور عاصم في حاضرات
يمكن من الإجماع عليه. فالسؤال الذي يطرح، حينئذ، في ضوء
هذا السهج من المعالجة، لا يمكن أن يكون، على سبيل المثال،
لنالي ما هو الشكل الذي يحد به الطائفة كمتصر من المناظر
المكررة للبيئة الاجتماعية الرأسمالية القائمة في بنائها؟ قلنا: إن
الطائفة التي بصورتها حاضرات على عدم القبول ما هي، ليست حاضرة
من عناصر هذه البيئة، وإن كانت حاضرة فيها (بها مديقة عليها،
حاضرة فيها، في امتثالها إلى خلافات ما قبل الرأسمالية. لا هي
اتساقها إلى العلاقات الرأسمالية. لذا كان السؤال الذي يطرح في
هذا الضوء هو الثاني: ما الذي يسمح للطائفة بالاستمرار في
الوجود في بيئة اجتماعية رأسمالية، بينما هي من بقايا بنيته سابقه
على الرأسمالية؟ ولكل فكر أسئلة التي تتطلب باختلافه مشكلته
من سنة الفكر الذي به يتنظر ضامر في المسألة الطائفية، مثلاً،
هذا السؤال كيف سمحت الطائفة من أن مرافق حدة أنماط من

الإنتاج، لا في تعاضدها في البنية الاجتماعية الواحدة، بل في تعاضدها؟ ولا بطرح مؤرخنا على نفسه، في أي لحظة من محطات تفكيره، هذا السؤال. هل هذه التي يطلق عليها اسم الطائفة هي هي سطح الإنتاج لأسيوي، مثلاً، نفسها هي سطح الإنتاج الرأسمالي؟ ويطلع مؤرخنا على علم النظر (هي الأشكال التي ارتكزها الطائفة في تطورها التاريخية) فبلى هذا النظر لا يهده، بل أكاد أقول إن الفكر الذي به يفكر مؤرخنا هو الذي يحول، في مشكباته التي سمدها، أساساً، النظرية دون هذا النظر الذي يؤكده، لو وقع، أن يفكر إلى ما قبله أن سرقة ذلك التطور التاريخي للطائفة لا يمكن أن تكون إلا حركة نهائية، لا سرقة تكرار في الصائل

٣ في الشروط التاريخية لتكوين الرأسمالية في لبنان

بفكره هذا، زعمي هجوم مهجور، يطرح خبايا مؤلاً واحداً سيجد طرحه، كبد سري، تكرار، في أكثر من خنق من عواصم لبنان بقي ما بقي من علاقات الماضي (الطائفة)، في بنية الحاضر الرأسمالية؟ ومن هي مصلحة الحاضر في الإبقاء على هذا الماضي فيه؟ ويمكن بسؤال أن يأخذ صيد مختلفة، لكنه واحد فيها جميعاً. بما الجواب، فيقده لب ظاهر، في هذه السابق، على الوجه التالي. إن الشروط التاريخية التي تتكون فيها الرأسمالية في لبنان، مختلفة عنها في بلدان حرة (كالبلدان الأوروبية، مثلاً)، قامت فيها الدولة البرجوازية بتعطيل الكثير من العلاقات القروية القديمة لصالح قوى البرجوازية الصناعية. لم يجر في لبنان تعطيل هذه العلاقات، بل قامت الدولة فيه على

تضاعف سبط الإنتاج الآسيوي، (و) حافظت على السيطر من الركائز القديمة ومنها الطائفة والمثاقفة والشمرة الإنشيطية. يصدر صاهر حاليه هنا ٧ تفاد السطري - لك جاز الشخير - من الانقطاع إلى الرسالية، في من آخر، يقول ١ : «إن التفاد المقاطعيتين إلى كبر الملاكين، ويرور المؤسسات الدينية كقصيد أسامي من فضائل كبار الملاكين، كلف مستهفي بقاء الطائفة في صلب العلاقات الاجتماعية (ما معنى هذه العبارة؟) لمحبة هذه الأملاك الرقبة الكبيرة ونديمهم نفرد المقاطعيتين السابق في جهز الدولة الجديدة - القديمة. هذا الزعيم المقاطعيني علي يحافظ ثباته على صعد كزيم طائفي في حوزة تقوم على التراتبات الطائفية الضخمة منذ إعلان القتل المسمي في اليوم وريدت سيطرة الزعيم المقاطعيني كسيطرة طائفية وسيطرة المؤسسات الوعية بيطره طائفية كذلك، بحيث بقيت هذه الطائفة، كما في السابق، في حق الملكية المعاصرة المسيطرة التي نجد قوى طائفية واسعة سداع عنها فمجرد الاحتذاء عن ملكية زعيم طائفي أو عن ملكية زعيم أو أوكله يستثير بعض جماهير طائفة كبيرة لتنفق قور سداع من أراضي ليست لها، ومبالغ ليست مبالغها لا بل مبالغ طيبة بضاعة غير نظورها»^١

لا نجد، بالطبع، في هذا النص، ولا في غيره، تعبيراً لهذه الطائفة التي هي محور الكلام ومركز النظر. لكن، بالإمكان أن نستخلص من هذا النص فكرة أساسية هي أن الانتقال من الانقطاع إلى الرسالية لم يجر في صرح طائفي حنيف تمارسه ضد المقاطعيتين قوى بورجوازية جديدة، بل إنه تم، بالعكس، في

تشكل سلمي، يضمونك الرحيم السقاطعي بقية ملائكة كبيراً
ويورسواً يدعماً طائفاً وفي هذا يقول اقتصادي شاب لا مع
حولا قد يصح في ما له علاقة بسلك الاكتشاف السلمي، لكنه
بالتأكيد، خاطيء في رده الطائفي إلى علاقات ما قبل الرأسمالية
يلزم كمال هاني أن ما حصل في عملية الانتقال ليس من النظم
الإقطاعي إلى التشكيلة الرأسمالية هو أقرب إلى (. .) الطريق
الإصلاحي، المتكلم مع الإقطاع والمتردد في الحاسم وعمل هذا
ما يفسر أصعب استغراب عملية الانتقال هذه أكثر من قرن كامل من
المرس لم يعجز القطع خلالها بصورة مفسدة مع بقية العلاقات
الإقطاعية وهذا ما يفسر أيضاً لماذا ظلت الطائفية، كعلاقة مبنية
أو كعلاقة اجتماعية متزايدة من تشكيلة سابقة على الرأسمالية، قائمة
وحاضرة في إطار متمسكة، متكبدة مع نمو العلاقات الرأسمالية
الواحدة، ومنحرفة باستغلالها كجاء هذه العلاقات^١ لا يريد أن
أناقش هذا الحس كمال هاني، فناقشته هي هي مناقشة الحس
الضاهري، إذ الفكرة في التصيين، كما غلب، واحد، لكني رة
أن السير - واكتسبي بهذه الإشارة - إلى خطاً المور بين تلك
التشكيلة السابقة على الرأسمالية التي تنتمي إليها الطائفية تلك
«منحرفة باستغلالها» في العلاقات الرأسمالية إنها، بالعكس،
خاضعة لبطرة هذه العلاقات، كما مبرر، بعدد بشي من
التفصيل

وفي مصر من أخرى مكرمة، سعيد صابر الخليلي

١ كمال هاني البورجوازية البينالية بين «المقالات الاقتصادية» تم إرساله
بالمراجعة على المشروع الفكري الاجتماعي، مجلة الطريق، العدد الرابع
كانون الأول ١٩٩٥ ص ١٠٢

فيكون، مثلا «وسمح لا ستيغ البثولة النظرية التي تؤكد على دور الرأسمالية الهامشية التي ساعدت في المشرق العربي، في إبقاء العديد من الأكتاف السبعة على الرأسمالية (كالتجارة والإقليمية والعنصرية والطائفية والعرقية وغيرها...)» دفاعا عن هذه الأكتاف الهشة من الرأسمالية الناهضة⁽¹⁾ أجب «منهجه عند هذا الحد من النقص قبل استكمال مراحله، لأسجل حتراسي على لغة، لك لم تكن ركيكة، فهي بالتأكيد غير عتيقة وكيف يكون تفكير وضوح في مثل هذه اللغة؟ حتى كانت الشجرة، لإقليميه، العريضة الطائفة، المشاكسة أصلا من الإنتاج؟ كيف يجوز مثل هذا القول؟ وما معنى أن يكون دور الرأسمالية الهامشية هو الدفاع عن الأنسطة الهشة من الرأسمالية الناهضة، أهني في لغة مؤرخنا، عن الرأسمالية الهامشية معها؟ ثم لماذا، كل هذه الحروب، (هامشية، هشة...) التي نعيش في إضعاف تصور الفكر من سبيل الشكل التاريخي الخاص بالرأسمالية في مجتمعاتنا؟ صحيح أن تطور الرأسمالية في هذه المجتمعات لم يتمكن من القضاء على شبكة واسعة من علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية، بل أسهم، بالعكس، في الإبقاء عليها، بدلا من تدميرها، وهي أمور جديدة. والأمور، في هذه الأحكام، كلها، بالجمع مبنية كالتقنيات الاجتماعية نفسها التي هي قوسين مائلة، أو موزونة) وربما كان لبرر جواز السيطر مصلحة طيبة في ذلك لكن السؤال يبقى، في الحالات، هاتما ما الذي يفسر حجم تطور الرأسمالية (والعجز هنا كما نرى، نسبي) - في مجتمعاتنا عن القضاء على العلاقات السابقة؟ وما هي مصلحة البرر جوازها في الإبقاء على هذه العلاقات؟ هذا،

السؤال: كما نرى، صرحج، ومزولنا يميل، كما يبدو بقدرته
بعض إلى تفسير الأول بالثاني من هذين السؤالين بمعنى أنه يجد
في المصداقية الطبية للجورجوانية في الإلقاء على علاجات ما قبل
الرأسمالية ملحة لتفسير ذلك المجر، في تطور الرأسمالية، عن
المضاد فيها. وهنا نحن نريد ما أقول: (وحيثما تحاول التفسير
على المسألة الطائفية منذ قيام الإمبراطورية الشهابية 1699 حتى إعلان
الاستقلال المسمي بـ 1948) وهذه المرحلة تتضمن مظهرين
من الإنتاج على الأكل

الأول: ما يسمى بمثل الإنتاج الآسيوي في مرحلة ما قبل
الرأسمالية

الثاني: المرحلة الرأسمالية في إطار تكوينها التاريخي كـ رأسمالية
عائدية تابعة لضرب الاستعماري فهي تنتمي بعدد قس من
العلاقات ذات الطابع الرأسمالي، وتحتضن المصنفات السابقة على
هذا النمط من الإنتاج حفاظاً على مصالح طبقه لتجعله قوي
اجتماعية من كبار الملاكين ورجال الدين والجورجوانية الصغيرة
والرأسمالية التجارية الوسيطة وغيرها^(١) لن أهرد إلى تأكيد أن
الطائفية تسمى، في رأي هــ، إلى علاقات إنتاج ما قبل
الرأسمالية بهذه القضية ليس الآن مركز النقاش، ولكن أذهب
بعض عند ما ورد في النص من تشديد غسني للطائفية بأنها حائل
تطور الرأسمالية من حيث هي، بالضغط، بقا من علاقات
الخاصة بهذه مسألة بألفة لأهمية ما عالجها لاحقاً ما أريد
التأكيد عليه هو أن الحفاظ على المصالح الطائفية ليست التحالف
الطبيعي الوارد ذكره في النص هو الذي يمر عزم القضاء على

(١) المصدر نفسه، ص ١٢ ١٣

بذلك العلاقات المتبادلة على الرأسمالية التي هي، في النسخ الضاهري، حقائق تتطورها وتتأكد الفكرة إياها في معنى آخر يكون فيه مزيج ما يلي ١ - فولاة البورجوازية الليبية وتطور نظامها السياسي لم يات في عملية صراع مع لحاظ الإنتاج المادى عنها فقد بقيت على العديد من الركائز السابقة على الرأسمالية وأهمها الطائفة والمثالية والفنية والمالية، وذلك لنقص هذا النظام وحمايته في الأزمات الممثلة ٢ - اكتمل بهذه الحيات من التصرمى وأنتقل إلى غلفتها

إن الشروط التاريخية التي تكوّن فيها الرأسمالية في لبنان والتي أشار إليها مؤرخنا وجزءاً كبيراً مني في نصه، هي بالتأكيد، حاصل تفسير لما يجب تفسيره من عدم المصداق على علاقات ما قبل الرأسمالية في البنية الاجتماعية الرأسمالية القائمة، بل من إعاقة إنتاج لهذه العلاقات بالذات. إنها أحد الأسباب تكمنها ليست كلى لأسبابه ومن الخطأ حصر التفسير فيها بالشروط التاريخية لتكوّن الرأسمالية في لبنان لا تنحصر في تلك التي وردت في النص من السابقه من انتقال ملهى - إن جاز التعبير - من الانقطاع إلى الرأسمالية، دون معاذرة حنية في صراع طبلي، واضح المعالم، بين قوى بورجوازية ثاقفة وقوى إقطاعية مختلفة إنها، في آن، شروط هذا الانتقال، وشروط دخول نمط الإنتاج الرأسمالي، من حيث هو المسيطر في البلدان لأوربية، في طور تطوره الإمبريالي وطوره حلاً هو، بالضبط، طور أومته وإذا صح أن لهذا النمط من الإنتاج - كأي نمط آخر - طورتين كبيرتين - الأولى هو طور تكوّمه، وهو هو طوره الصاعد، أي طور

(١) مجلة الشرق، العدد المذكر أيلول من ١٩٤٤

توسعه في عمقه إنتاجه، بالقضاء على العلاقات السائدة عليه، والثاني هو طور أومته، فمن الممكن القول، حينئذ، بأن الشروط التاريخية التي فيها تحققت جميعه تكون الرأسمالية في بستان، هي ممكنها: «السلبي» فالأول، أو قل في تعبير آخر، إن الشرط التي دخلت فيها الرأسمالية في بستان هي طور تكوينها، هي معطيات الشرط التي دخلت فيها الرأسمالية، كنظام حاكمي وكمنطق مسيطر من الإنتاج، في طور تكوينها، بتكوينها نفسه هي طور نظورها، أو على مرسمها الإمبريالي. ومثلاً لا يلزم هذا، الوجه من العرض، مع أنه أساسي لفهم الرأسمالية هي نمط تكوينها ونظورها الكولونياليين في بستان، وبالتالي، فهم الظائفة نفسها من هذه البنية الاجتماعية الكولونيالية. هب ما قبله بتخليه في دراسات سابقة، يكتف بها أن المبرر الأساسية للرأسمالية هي بلد كولينان هي أنها لم تعرف طوراً صالحاً كالذي عرفت في أوروبا مثلاً، بل إنها ما عرف سوى طور واحد، بمعنى أنها دخلت في طور ازدهارها بعددتها نفس في طور تكوينها، فكان طورها هذا هو هو طور ازدهارها، وكانت بنيتها، بالتالي، بنية أرضية، وكان تطورها، بالضرورة، ملجوماً بينها هذه لقد مبرها، بالتالي، من الرأسمالية الأوروبية الإمبريالية، بأنها رأسمالية كولونيالية. ومثل مفهوم من الإنتاج الكولونيالي أداة نظرية لتسللها السرمي. لا أقول هذا من باب سيرة الذاتية المعكبة، بل لأن هذا التفسير الكولونيالي للرأسمالية في بستان أساسي لفهمها في أوروبا التي هي البوي بالإمبريالية. فملاحظة تبني البنية هذه بالإمبريالية هي التي ساعدت الآلية الداخلية لتطورها التاريخي، في تميزها من الآلية الداخلية التي تحكم تطور الرأسمالية الإمبريالية. ولا يمكن فهم الانتفاضة بما هي النظام السياسي الذي فيه تمارس البورجوازية

الكولونيالية القبلية ضطربها الطبيعي، فلا يتركها إلى هذه البنية من علاقات الإنتاج الكولونيالية، هي أرميها التبعي البنيوي بالأمبريالية، وفي تميزها عن علاقات الإنتاج الأمبريالية، في البناء هذين التبعين من العلاقات إلى سطح كومي واحد من الإنتاج، هو سطح الإنتاج الرأسمالي. وأقول ما عدت أيضاً نسب منهجي أخر هو أن التاريخي ليس عامل تفسير إلا بقدر ما يتدخل فعله في البنيوي. فترانين البنية هي، في نهاية التحليل، الأسباب وحامل التفسير الأساسية هي مصادقات - ولا أقول هي صنف - ملموسة تدخل هنا يعني أن تلك الشروط التاريخية الملموسة تكون الرأسمالية في لبنان لا تدخل في تفسير الإبقاء على علاقات ما قبل الرأسمالية (ألا من حيث هي كضغمة مجتمعة، هي معلود أية تطور كولونيالي لهذه الرأسمالية هي، في بينها الداخلية ألة توسع ملجوم يمتدحه تلك التي هي بنيوية علاقاتها التبعية بالأمبريالية ما ألة التطور الأمبريالي للرأسمالية، فهي، بالمعكس، هي بنيوية الداخلية، ألة توسع لا محدود منعزل من حائل علاقة التبعية المنزلية بالأمبريالية التي بها يصطدم تطور الإمبريالية الكولونيالية، ورجاء باستطاعته يثبت وما تلك الآلية من التوسع اللامحدود سوى ألة التفرع الدائم للرأسمال الأمبريالي إلى انقضاء على علاقاته ما قبل الرأسمالية، بل إلى القضاء على علاقات رأسمالية باتت متحللة من مستوى تطورها لا سيما هي مصداقه ومبادئه الطبيعية هي هذه الحركة من القضاء على هذه العلاقات، وبها، يحقق توسع رأس المال في حركة إعادته رواجه إن القنود المدام الذي يحكم التطور الكولونيالي برأس المال هو قانون جبره (الانسبي)، هي [حدة إنتاجه المبرمجة نسبها عن القضاء على علاقات الإنتاج السابقة عليه التي هو،

بالعكس، يصبح إنتاجها، في سيطرته بالذات عليها، في شكل مختلفة توش بها، بالتالي، خيمومة النجدة هي، ردة، بجهة متجددة في البنية الاجتماعية الكولومبية، بين آلية إعادة إنتاجها، في استقلال تام عن آلية إعادة إنتاج رأس المال الكولومبي - كما يؤكد كمال هاني، مثلاً، في صبه السابق - كان المجتمع الكولومبي مجتمعاً متجانساً متجانساً في استقلاله الواحد من الآخر - وجد كولومبي (رأسمالي تبني) روحه سابق عليه بل هي في تلك البنية الرأسمالية باقية متجددة بآلية إعادة إنتاج رأس المال الكولومبي نفسه الذي هو بجهة إنتاجها، أو قل إنه يؤمن بها إمكانية، خاصة لإنتاج في إعادة إنتاجه المتوسمة بالذات، بسبب من حجرة البشري من القطاع عليها، في ارتباط تطوره بالإمبريالية ارتباطاً تبعياً هو ارتباط بصر بها، في علاقة متجددة هي أساسية له هنا يعني في تعبير أكثر، ن علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية ليست هي البنية الاجتماعية الكولومبية، هي نفسها هي البنية السابقة، بل هي، بالعكس، حتى في مبادئها لها، ورغم هذا التباين، مختلفة احتلاله البينيين الذين ليست هي بهذا هي بجهة في البنية السابقة على الرأسمالية، علاقات مهيمنة بيطرة على الإنتاج ما بل الرأسمالية، سواء أكان الإنتاج أم الأسري لكنها في البنية الكولومبية حاضرة بالعكس، لسيطرة علاقات من الإنتاج الكولومبي هي، بالضبط شكل تاريخي متعدد من العلاقات الرأسمالية ليست، إذن، مختلفة باختلاف وجودها في البنية لا وجود مستللاً، كما بين القول، لتتغير من عناصر البنية، بل الوجود الفعلي كله للبيئة، ولتتغير فيها - لا هي استقلاله عنها -، هناك هي المختلفة، تختلف باختلافها، حتى لو كان هو هو، ربما هو، هي الحقيقة، كذلك

أول ما يمكن أن نستخلصه مما سبق هو ضرورة هذه الطائفة إلى بنية علاقات إنتاج الكولونيالية، لا إلى علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية، حتى لو كانت هذه العلاقات هي الرحم الذي منه أتت غاريباطيا، في البنية الاجتماعية الكولونيالية بهذا نسبيته في تطور الإنتاج الكولونيالي، لا في تطور الإنتاج ما قبل الرأسمالي، لأن هذا هو الاستبداد الاستعماري هذا يعني، إخضاع من وجهة النظر الاقتصادية نفسها، ويحرر عن الجانب السياسي، أن العلاقة التي يحاول مؤرخنا أن يقيسها بين الطائفة ومط الإنتاج، بحسب تأويله الأساس لمنهج المادي، هي علاقة بمط الإنتاج الكولونيالي، هي إطار علاقة تبعية التبرئة بالأميرالية، لا بمط الإنتاج الاستعماري فوضع الطائفة في إطاره الاستعماري الذي هو بالضبط، إطار هذه العلاقة من التبعية الاستعمارية بالأميرالية، هو التدخل الحقيقي إلى مهمتها كمسألة سياسية هي حالة الشكل التاريخي السعيد من التقدم السياسي الذي عده مدارس البروجوازية الكولونيالية سيطرتها الحقيقية والسؤال التاريخي الحقيقي الذي يطرح، في هذا المقام، هو لماذا، لا بالجدور التاريخية للمسألة الطائفية، بل بالشروط التاريخية التي فيها تكون هذا النظام السياسي من السيطرة الطبقية البروجوازية، كنظام حقيقي إنه إذن سؤال خاص بالبنية الاجتماعية الكولونيالية الرأسمالية، وبشرط تكرارها، لا بالبنية السابقة عليها، وهو، بالتالي، خاص بالنظام السياسي ليطرد البروجوازية فيها، لا بنظام السيطرة الاقتصادية أو الاستبدادية أو الاستعمارية، وهو، بهذا، خاص بأزمة الامبريالية، من حيث هي هي أزمة بمط الإنتاج الرأسمالي، وليس بأزمة النوع العملي وتجزئتها الاستعمارية (ملاحظة) ولذا تكون سبوتها، نتيجة، فقط، لفصل خارجي من القوى الاستعمارية

- كما يدل على المفهوم (أي البروجوازي) والقيمتي (أي البروجوازي أيضاً) أن يكون - ولا تكون، بالضرورة الأولى، نتيجة ذلك تفكيكها الداخلي؟ أم صيغته، يمكن أن تكون الثانية؟ هل كان ضرورياً أن يكون هذا النظام البروجوازي طائفاً؟ وأين تكمن هذه الضرورة؟ راجعاً للإجابة، طعنها تكسر، في ضوء ما سبق في آلية تكون الرأسمالية في لبنان، في إطار علاقة السيطر (السيطرة) أي، بالتالي، في إطار طرق الإنتاج من نمط الإنتاج الرأسمالي لكن السؤال التاريخي هذا ليس لأول، بل الأخر، هو السؤال البري معنى هذا يد السؤال التاريخي لا يطرح، في مفهوم السياسي على الاقتصادي، إلا في أثر التحليل البري نمط المحرك الداخلي بفعل النظام السياسي البروجوازي كنظام طائفي. معرفة به هذا النظام هي التي تقود إلى طوره ونفثه، بالتالي، المعرفة بالبيئة على ضرورة إنتاج المعرفة بتاريخ تكوّن هكذ جوماً يتطوّر الفكر المادي، في بحث التأريخي نفسه، من بيئة الحاضر إلى تاريخ تكوّنهما، في إنتاج معرفة بالماضي يجد شرط إمكانها في صرحه الحاضر ولقبصته، ريمه، صله

4 - في اضطراب العلاقة بين السياسي والاقتصادي

ثم إن مؤرخنا لا يبتن، ولا يبرهن، بل يقرر أن الرأسمالية الهامشية، أو المعرى الطبيعية السيطرة بها نجد مصدريها هي الحفاظ على علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية - ولا صرفاً إن كان ذلك لأسباب اقتصادية، أو لأسباب سياسية، أو ليهتين النوعين من الأسباب معاً - لا ينبغي هذا القول بل بالعكس، يؤكد صيغته وحوارته، كما يستدل أن أجده في مفهوم نمط الإنتاج

التكولوجيا التي نفسياً معتمداً لكنني أترفض - هوأ - على ما يظهر في شكل بناءاته، وأطالب بالمسير بيد أن التفسير مربوط بشكل السؤال وصيغته، وموضوعنا طرح السؤال، وحلته الجواب على إذن، أن أطلب الحكم، حتى لا أطلبه أما السؤال، فهو في هذا الشكل، وبه هذه الصيغة "كيف تستطيع قوى حلقية، في ظل ضغط من الإنتاج يدعي بعض الأشكال الرأسمالية، أن يحافظ على أشكال سابقة على الرأسمالية ويحدث قوى حلقية في معركته ليست في مصالحها لا يمل ضد مصالحها؟"²¹ ويرى طاهر أن سؤاله هذا هو "الحلقة المنهجية الأساسية" لنظر في السؤال، قبل أن نطرح في الجواب

أحذر في أمر هذا النص كيف أنازله ثمه حيبه في تركيب اللغوي يتم من غموض في الفكر هو الذي يستوفيه. فالسؤال المطروح فيه يتضمن، في الحقيقة، سؤالين متداخلين ولا يحتمل القول فيه، من الناحية المنهجية البحث، إلا بالفصل بينها، وبمسير الواحد من الآخر الأول هو الثاني كيف يستطيع ضغط من الإنتاج يدعي بعض الأشكال الرأسمالية، أن يحافظ على أشكال سابقة على الرأسمالية؟ والثاني هو الثاني كيف تستطيع قوى حلقية، في ظل ضغط من الإنتاج يدعي بعض الأشكال الرأسمالية، أن يحدث قوى حلقية في معركته ليست في مصالحها لا يمل ضد مصالحها؟ والسؤال هذا مطروح من وجهة نظر القرى البسيطة. النص الذي تناقش يحتمل أيضاً، بل يستلزم بالضرورة طرح سؤال ثالث هو الثاني نفسه، لكن من وجهة نظر القرى

الضاحكة بسيرة المولى المسيطرة حيث بأعلى السؤال خط، في
البنية الضاحكة، صيغة الثانية كيم يمكن نقوي طائفة طبقه
محمودة أن نخوض، ضد مصالحها، معارك المولى المسيطرة؟

السؤال الأول سرال اقتصادي، ويجب في كية الاقتصادي، بما
هو نمط الإنتاج، تفسيره وتفسيره يكمن، كما أشرك في كية
تطور الإنتاج الكولونيالي إن هيائه المصنوع النظري بسط هد
الإنتاج، كمنق تفسيره ظاهرة جند علاقات ما قبل الرأسمالي
في البية الاجتماعية الكولونيالية (الرأسمالية البعية)، يفرد هسياً
إلى تحييب لاقتصادي في نفس هذه الظاهرة، علا يبقى لمؤرخ
من تفسير لها مولى ما رياه في نفس ملبس لغاه من مصلحه
طبقه للمولى الطائفة - الطبقة في الرأسمالية الهانشب، في
الحفاظ على تلك العلاقات الباقية كأن التاريخ حركة خلفة من
الي ينسحب فيها لرحبان هذه القرى وراثتها فيحق في
ميرورنه العملية، أماعها الزاوية كأن التاريخ بلا موضوعه كما
بلا قوانين وفي هذا مناقض صارخ مع المبدأ الأساسي الذي
وضعه ضاهر لمنهج، وهو الإطلاق من سط الإنتاج، وده
الظواهر الاجتماعية، كالتأثيرية إليه صحيح ان مؤرخنا يكتب
من الكلام على أنماط الإنتاج، الرأسمالية منها وغير الرأسمالية،
على صفحات كتابه لكن الكلام عليها شيء، والتفسير بها شيء
آخر. والتفسير هنا يقتضي ضرورة التطر في كية الإنتاج
الكولونيالي لفهم تلك الظاهرة من جند علاقات إنتاج ما قبل
الرأسمالية، على النظر في مصلح الطبقات المسيطرة، حتى لو كان
توافق بين تلك الآلية الموضوعية وهذه المصالح الذاتية وقد
يكون، أحياناً بينهما تناقض، وقد يكون توافق وتناقض في آن.

٢ سؤال ثانوي

بحسب الشروط التاريخية الملجوبة الحاصلة بحركة الصراع الطبقي أما عدم النظر في تلك الألية الاقتصادية، فهو تعيب لملي بلا اقتصادي في تفسير التاريخ وظواهره، ورغم استحضاره النظري بن حده

أما السؤال الثاني، فسياسي، ويجب في آلية السياسي، بناءً على حركة الصراع الطبقي، تفسيره ويمكن، فالحق، ولعمري من الموضوع، إعادة صياغته على الوجه التالي كيف تمكنت البرجوازية اللبانية، على امتداد سنوات من سيطرتها الطبقية لا سيما بعد الاستقلال وحتى عية الحرب الأهلية، بن في أليات مرحل منها، من أن تتجسّد اقتصاداً واسعة من جدير الطبقات الكادحة، وأن تمتد إلى جانبها، في معارك ضد مصالحها الطبقة الحمية؟ يكفي أن أثير، في السان الراهن يبحث، إلى أن مثل هذا السؤال يجد جوابه الأساسي في بناء الدولة البرجوازية كدولة طائفية والنظام السياسي البرجوازي كنظام طائفي لا يمكن في صيرورة أن يجد من هذا السؤال جواباً حقيقياً. لا يستند نظامية كنظام سياسي لسيطرة البرجوازية اللبنانية كبرجوازية كولونيالية وما أعلن محدثها أقر لها، كما في مفهومها البرجوازي مثلاً، فمراً على تقديم جواب صحيح. أما الموضوع في فهمه، أو التحريم حولها فربما محدثها، فمراً يبيّن السؤال لا جواب

والسؤال الثالث أيضاً سياسي، ويمكن، فالحق، ولعمري من الموضوع صياغته على الوجه التالي ما الذي دفع أساساً واسعة من السياسات الشعبية، بن حتى من الطبقة العاملة، نقض البرجوازية المسيطرة، إلى السور، مثلاً في الحرب الأهلية لعمري لربما في نهج طائفي فاشي؟ وانسحب هذا، كأقدي سيفه، يجد

أيضاً تلعبه في آلية الساسي، وبها هي آلية الصراع الطبقي في بنية
 اجتماعية كوربورية كالتبعية اللبانية، التي سحبت فيها الأطر
 المؤسسية لهذا الصراع كأطر طائفية هي، بالضبط، أطر النظام
 السياسي البورجوازي القائم فالنظام هذا هو من وجهه نظر
 البورجوازية هي وجه أساسي منه، نظام الصراع الطبقي نفسه
 بمعنى أنه النظام الذي يحارب البورجوازية أن تعرضه على الصراع
 الطبقي نظراً له، بل كان الصراع هذا كلما احتدم في حركته
 الفعلية، أو في سيورته الثورية - كما في هذه الحرب الأهلية،
 مثلاً - اصطدمت بنظام البورجوازي هذا المعروف عليه، وحارب
 بالعكس، من من يسيروه - هكذا كالم البورجوازية، وسبقها ربما
 تسعى إلى أن يأخذ الصراع الطبقي الذي يمارسه ضد بعضها
 الطبقي، وفي أطر النظام السياسي الطائفي لسيطرتها الفعلية
 صبرى طائفي هو المثال، المتوافق، المتشبي مع نظامها هذا
 ومع ضرورة تأييده - بينما كانت الطبقة العاملة، ويسمى حزب
 تحري - مع حركاتها الطائفية، ومن مرقعها الطائفي في حد
 التحالف - إلى تحرير الصراع الطبقي من حجاب الطائفي هذا
 وبالتالي، من أطر المؤسسة الطائفية، التي هي أطر الدولة
 الطائفية، في عبارة طائفية تقضي رتقها، في تصادم مباشر مع
 نظام سيطرة البورجوازية من الطائفي إقن - بل من الضروري أن
 تعود تطله المناصرة الطبقة للصراع الطبقي، بضروره منطقيها
 انشوري منه، إلى ضرورة تغيير هذا النظام السياسي الطائفي
 لسيطرة البورجوازية الذي دام قائماً، ليبدأ الصراع الطبقي
 أمير محبوب الطائفي وأسير أطوار المؤسسة الطائفية، وسينتهي
 الحقيقة الكادحة به، بالتالي، أميرة علاقة من التبعية السياسية
 الطائفية التي تربطها بالبورجوازية المسيطرة هي علاقة تبعية

السياسي الطائفي هب أيضاً أكتلي بإشادة، وأصبح من بينهم
لأمر، للتطيل ونفاذهم إلى مؤسساته اشترت إليها سابقاً

وأعود إلى صيغة السؤال في سؤال مؤرخنا، لأنسانه يدور،
عن سبب وكبح الفكر في حيز التركيب القوي ذلك ان منطق
هذا لا يسطو عليه المعوي ليس، في رأيي، لخيراً، فاعطى
الملائكة، في المنهج الضاهري، بين السياسي والاقتصادي، هو
السبب في خراب الفقه، وليس العكس إن منطق النظر المادي
في المسألة الطائفية بنفسه، أولاً، بتحديد هذه المسألة في
واقعها المعاصر، كسأله مبسطة، ويريد هذه المسألة بالتالي
لنأى، بالنظام السياسي بيطرة البروجوازية البانية الكومونالية
ريودها، ماثلاً، في بعضهما على الاقتصادي، إلى بنية علاقاته
لإنتاج الكومونالية المسيطر في البنية الاجتماعية الليانية الرامة،
في الشكل النورمي المحدث الذي به يسيطر نمط الإنتاج
الكومونالي في هذه البنية على أنماط الإنتاج السابقة عليه، في
تحايشها معه، والذي فيه يؤتى راحة إنتاجها، في سيطرته
بالفائدة عليه، بفعل علاقة التنمية البشرية التي يربطها بالإمبريالية،
في وحدة النظام الرأسمالي العالمي وتفاوت تطوره البشري، ربطاً
بمنحبه عن إمكان القضاء عليها - أعني على تلك الأنماط - في
الحركة نفسها من راحة إنتاجه المتروكة الاختلاء، كما يرى
الفارزي، قائم في كل حلقة من حلقات هذا البطن من النظر
المادي، بين وبين المنهج الضاهري

3 - الطائفية وعلاقاتها مع قبل الرأسمالية

أما جواب الذي يقترحه مؤرخنا، على شكك مؤرخه بقوله

نفسه «والجواب ستفتش عليه أيضاً في هذا النمط من الإنتاج وليس في المظاهر الطائفة السائدة، فتمط الإنتاج الرأسمالي الذي توضح يمكن كماله في المجتمعات الغربية كان الحصول التاريخي لتطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج المختلفة وقد أقام ذلك النمط في بعض البلدان الأوروبية علاقات إنتاجية طبقية دون أن يعني ذلك أن هذه العلاقات واضحة وموحدة لجميع المجتمعات، فلاحظنا أنها قد تطمح نهائياً مع الأنماط السبقة على الرأسمالية، (.) لكن البعض الآخر، في مثل أوروبا بالذات، قد حافظ على المهدد من الأنماط ما قبل الرأسمالية (.) واستمرت الطائفة أو التجزئة والدمج الإنشائية لتلك ركائز ثابتة للتطور في بلدان قروية عديدة وهناك بعض النظريات التي تؤكد على مصداقية هذه الرأسمالية في بقائه مثل تلك العلاقات السبقة على الرأسمالية حيادية للاستغلال الرأسمالي نفسه (.)

فالتحليل المنهجي لتطور مجتمعاتنا المتمدنة من الأنماط الإنتاجية السابقة على الرأسمالية إلى بعض الأشكال الرأسمالية مع الحفاظ على العديد من الأشكال السابقة، ليس عملاً كيف يفيت لذلك الأنماط طائفة ينهيه فيها بعد ظهور التباين الرأسمالي العالمي للسلع والإنتاج ولهاذا الاستغلال على قاعدة العمل الحائز، فهي هذا التطور التاريخي بلذات يمكن فهم تلك المظاهر وليس بالعكس لأن الانتقال من الملكية الجماعية لتصرف، والمائلات الباطنية المسيطرة، والنمط الرأسمالي المختلف، والفرق الضعيفة المزدود والمرتبطة بسوق الاستهلاك المحلي، والتجربة الطبيعية غير القادرة على المنافسة، كل هذه العلاقات نجته دوراً أساسياً في ولادة دولة تقوم على قاعدة تلك العلاقات وترسخ الروابط المائلة والمشارية السابقة (.) فهذه الدولة لم تولد في صراع مع القديم بل في

أحدهما، ووجدت ولائها من الخارج لبلي على تلك القديم
وتدخل الطاقة في كل المجالات التي يظهر التطور الاجتماعي أن
مادة القوة بحاجة إليها، إلى أن يكون «الطاقة أو التنظيم
الطاقة لم يدخل التنظيم للماتري بل سكنه وعز وتمدنه على
قاعدة سكن الأتمتة السابقة للرأسمالية هي الأنماط الرأسمالية
وتدريجها معها، كذلك للطاقة والطاقة لا تتعارض بل تتعاين
حيثما على قاعدة مبدع الإنتاج المذكور» (ملاحظة: عند قراءة
النص مرآة، من أمتد إلى هذا النمط من الإنتاج المذكور) ثم
يقول مؤرخنا «إن هذه القوى (الطاقة - الطاقة - السيطرة) في
ظل النظام الطائفي - الطائفي منذ القاطنين حتى اليوم، والحد
أسيرة أوضاع مشابهة ونعود فنذكر مجدد أن الصراع الرئيسي بعد
العالم (أي عالم؟ الطائفي؟) يجب تفسيره (كذا) في نظام نمط إنتاج
يسمح بمنزل هذه المفلولات ولا يجوز التفتيش عن محتاج فهم تلك
المفلولات في بعض القوى المنتجة الضعيفة التنظيم والوعي
السياسي»^{٢٥}

كان من الممكن أن اختصر هذا لاقتباس إلى جملة أو
جملتين، وكان من الممكن أن أتوسع فيه أكثر لكن الأهم يبقى
في الماتري، إصرار مؤرخنا على رد الطائفي إلى علاقات إنتاج
ما قبل الرأسمالية، وهذا ما ٧ يمكن القول به، للأسباب التي
ذكرتها، ثم إن تفسير الطائفي، يرجع إلى هذه العلاقات، يجعل
من فهمها في واقعها الراهن، «مستعصياً» فهي، كما يحددها
مؤرخنا. في نفس مابق، أحد المصنفات السابقة على مبدع الإنتاج
الرأسمالي، لكن الطبقات المسيطرة في البيئة الاجتماعية الرأسمالية

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٩ - ٣٠

يجد مصدريها في الحفاظ على تلك العلاقات الساطعة التي منها الطائفة المحطوط الصوفية لهذا التصير الضاهري هي، ويعجازه التاليه

١- يجد الطائفة أساسها الهادي في علاقات ما قبل الرأسمالية

٢- حافظت الرأسمالية في لبنان، لأنها هابوية على جبه العلاقات، لأن في الحفاظ عليها حفاظاً على مصالح الطبقات المحطوط

٣- الطائفة هابوية في لبنان الرأسمالي يحطوط تلك العلاقات السابقة التي هي فيه من حقائق تطوره الرأسمالي

٤- الطائفة هي، إذن، في انبائها نكته إلى هذه العلاقات السابقة، وحده من هذه الحقائق

نكن السؤال الذي يطرح في هذا المجال هو التالي كيف يحافظ ما هو حائق لتطور الرأسمالية على «معالج الرأسمالية» أو لن، في جبهة أخرى. كيف نجد الرأسمالية مصلحة في إعاقة تطورها؟ قد يكون لهذا السؤال حضور حسيبي في النص الضاهري، لكنه ليس مطروحاً فيه موضوع رفض كان فيه مطروحاً، برغم ما مفود، فإن منطق النص، في مياحه المكري العام، يقتضي بأن يكون ما قبل الرأسمالي هو حائق التطور الرأسمالي، في هذا المجتمع من الرأسمالية الهابوية، وبأن يكون القضاء على هذا الحائق هو تحرير هذا التطور الرأسمالي. وفي هذا استعانة حسية لهيكل كلاسيكي ميكانيكي من التفسير هو هيكل تنابع أنماط الإنتاج في حركة التطور الاجتماعي وفي ضوء هذا الهيكل، لا يمكن للطائفة إلا أن تكون، هي رهن الرأسمالية معه من رهن سابق عليه وعليها هو، هو مؤرخنا زمن مط

الإنتاج الأدبي^٣ والنقطة في المجتمع اللبناني الراهن هو

٣ في محاور كثير من كتاب محمود شاعر وإ. يظهر هذه القضايا الجذرية إن جاز التعبير. بين الفاضل ونسط الإنتاج الأدبي الذي عليه يدور نظام العمل اللبناني، موضوع يتكلم مثلا عن «نسط العلاقات الطائفة السائدة القائم على أساس نظام العمل اللبناني» (١٩٩٦)، أو عن «نظام العمل اللبناني كنظام سياسي طاغي وجميع مختلف». من ذلك، وعلى النقص الأوضح هو التالي: «إن نظام العمل اللبناني القائم على نسط الإنتاج الأدبي قائم من الأسباب الأساسية لقصور النسط وتقسيم ولايتها إن نهاية النظام السياسي اللبناني الذي قائم على أساس نظام العمل اللبناني وروية حد الكثير من سماته كقصور الأدبي للإنتاج التي لا يزال متعلقة حتى اليوم. لم تكون أفضل بين نهاية المشروع العام أي السلطة نفسها وإن يكون بإمكان أي نظام طاغي في نظام أن يلائم ذلك التغيير إلا بتغيير نظام العمل نفسه والانتقال إلى النموذج العمالي الذي يلائم مديا حلقيا لإنتاج النقط السياسي الطبيعي للمجتمع اللبناني في محيط العربي. ردا دلائل الحرب الأهلية المتأخرة في لبنان فتكون كلها مستحالة محمود أي نظام سياسي قائم على أساس نظام العمل اللبناني» (١٩٩٦).

يشير هذا النص جدا من التلازمات. ولأنه حتى أن النظام اللبناني الثقافي اللبناني هو في جذ النقص في واقعنا المعاصر. إنه في حاشية وهو هو الذي قام على أساس نظام العمل اللبناني» الثقافي بدوره، وهو نسط الإنتاج الأدبي» علاقة العمل هذه بين النظم هي التي سمح بتاريخ الطائفة. لا جد في النص الفاضل، أي محاولة لإيجاد اختلاف بين كينونته، قد لا يكون له وجود المنصب إلى موضوعه. إذا كان الأمر كذلك فالسؤال هو: ما علاقة هذا النظام السياسي اللبناني الثقافي بالرأسمالية أهل الجيوب الفاضل في التالي: «علاقة هذا هي: من قبل علاقة ما قبل الرأسمالية بالرأسمالية في مضمونه فيها. يسبب من قوة هذه هشة. إنني هذه التلازمات هي أن نظام العمل اللبناني موضوع، في النص الفاضل، م حيث هو نموذج للنظام السياسي اللبناني الراهن. طبيعي أن يكون اللبناني في هذا الفكر العربي. جودها للمعاصر يسبب من مائل الكثير. ويسبب من هذا التلازم، بليلها. نجد للمعاصر تفسيره في الجاهلي أن نسط هذه التلازمات، فهي توجه مباشرة للناقد. وهي أن الخطر من الثقافي والتلازم

التناقض البسيط القائم بين الرأسمالية وما قبلها، أو بين ما هو فيه
 - أعني في ذلك المجتمع - منه، وما هو فيه من سائر عيبه
 لكن الطائفة، هي وأفعها انفعلي، ليست كذلك، وليس يمثل
 هذا المنطق من الفكر، ولا يمثل هذا الهيكل من التصير تفهم
 رئيس إنا كانت الطائفة في الشكل التاريخي المحدد للنظام
 السياسي الذي فيه عناصر البورجوازية الكولونيالية الثانية سيطرتها
 الطبقية، فالنظام الخاص بها، أو الذي به تُشترى بين القائم بين
 الرأسمالية وما بعدها، رلا هو القائم بين قاعدة مادية رأسمالية
 نظام سياسي متعلم عنها، يحكم انتعاشه إلى علاقات ما قبل
 الرأسمالية - (أي حيث هو، مثلاً، نظام موروث من نظام العمل
 العثماني، أو من حيز هو نظام إقطاع مباحي) رلا هو القائم
 كما في هذا التطبيع السيكانيكي لبيد التوافق، أو عدم التوافق،
 بين البناء الموقر (المسيحي والمحمدي والإيديولوجي)، والبناء
 الضمني الاقتصادي، فالنظام، بالمعنى، قائم في هذه البنية
 لاجتماعه الكولونيالية اللبنانية بين بنائها الضمني وبنائها الضمني،
 ي بالنعدي، بين هذا النظام السياسي الطائفي وبنية علاقات
 لإنتاج الكولونيالية. هذا النظام السياسي هو، في عبارة أخرى،
 نظام البورجوازية الكولونيالية منه، وهو، في طائفة الطائفة،
 أساسي لمجموعة السيطرة الطبقية لبورجوازية السيطرة وطائفة
 الطائفي هذا أساسي لمجموعة كنظام بورجوازي، لكنه، في أنه،
 معطل لمجموعة كنظام بورجوازي أو قل لك الشكل الطائفي نفسه
 الذي هو أساسي لوجود النظام كنظام بورجوازي، هو نفسه الشكل

« قائم في أكثر من زمن من هذا الكتاب. فلهذا يقول إلى هذا وقتاً إلى ذلك
 باستمرار. فلهذا أن الناحية تتجه على العكس من العكس والعكس بالعكس
 وتجب لا كثر الأمر يتجه على هذا الشكل وطائفة يتجه طائفة يتجه؟

الذي يحتل وجوهه، في وظيفة العنقودية، كنظام بورجوازي انتقضي، زعم، بنوي، يمتد أنه كلاس في بنية النظام. معه، بينه كنظام بورجوازي، وبينه كنظام طائفي. وهذا أساسي بذاك، والعكس بالعكس لكن هذا يعني ذلك من حيث هو، بالشبهة، أساسي له. والعكس بالعكس هنا يعني، في تعبير آخر، أن الطائفية حائق لتطور الرأسمالية لا يساوي حائق سادس على الرأسمالية، بل يساوي، بالشبهة، حائق رسالي (إنها تعيد تطور الرأسمالية، من حيث هي أساسية لهذا التطور، كتطور كولونيالي، لا من حيث هي من خارج هذا التطور، أو ما قبله). هذا ما حاولت إثباته في دراسات سابقة. وهذا ما يجب فهمه بمتن آخر من الفكر البشري، وبفهم آخر لفكر الماركسي مختلف من الذي نطه، مثلاً، في التصور الضمني

سهل هو النظر في المسألة الطائفية بمتن الفكر الطائفي أمثلة عليه كانت المصروف السابقة، وكانت إلينا لعجز هذا النظر عن إمكانية التولع بمثل هذا البسيط عن الفكر. بلطف ظل الواقع الملموس في واقع، والفكر الناصر فيه في راد آخر، وإثبات لا يلتزم في حقل المعرفة إلا بنموه للواقع. تلك بهذا الفكر وما هذا التصور بمعرفته، بل تضيق بالتجول في غمض البورجوازية الكولونيالية البسيطة. حتى هو الفكر الطائفي في منطق، متعلق عليه في مرة. فلا جزء فيه للإنتاج المادي ولا لملائمته، لا جزء فيه لمطابق ولا للصراع بها. فالطوائف تمثل فيه كامل الفضاء الاجتماعي، وهي في زمن معين

تكن الصورية بدأ بالنظر في المسألة الطائفية بمتن الفكر المادي إصراراً على تجديد هذا الفكر الأخر هو الإرلاق، باسم

المعلوم، إلى حقائق الفكر الطائفي، برعي أو بعير وعبي، وفي الحالتين من كل واحد هـ الثاني هو إلهام المعلوم، برعي، قبل عليه، واتضح بالمجرد، في إلهام الطوائف وتثبيت الطبقات، كأن بين هذه وبينك شيئاً منطقي، إلا تكون الطوائف إلا لا لم تكن الطبقات، وبالألا تكون الطبقات إلا لا لم تكن الطوائف (مع أن الطوائف هي) بالمعكس، هي سلبية المادي السلب، تكون تاريخي معتمد من وجود الضيقات نفسها، والكادحة منها بوجه خاص، هو، بالقياس، وجودها الممارسي في علاقة تيمية سياسية طبقية تربطها بطقها الطائفي) عند أراد الفكر أن يكون أميناً سلبية، فالأمانة عند بلطفي برطق الطوائف والامعزاز إلى الطبقات، لكنه يتفق، حيث لا في منطق هذا كالأخرى على أن في منطق، هي من عيب، رفق بئالي، طبقة المادي، وما كان ومن الفكر المادي المتقن يوم عيب، لأنه، بالقياس، من الواقع المادي المعلوم قد يخطئ، بالطبع، وهو بالفعل، يخطئ، لأنه تاريخي لكن، في جهده أن يصيب الهدف، يخطئ، لا في إدارة الظاهر له. فهل أصاب مؤرخنا الواقع المادي المعلوم في معاركهم العلاقة بين الطائفي والطائفي؟

6 - في العلاقة بين «الطائفي» و«الطائفي»

يستعمل مؤرخنا كثيراً امر هذه العلاقة، فهي منه، بكل بساطة، علاقة، لا بين اثنين، هي حد تعبيري، بل بين اثنين بعلة وحناء، وتكرر هذه العبارة مرار في تصويته، كأن لها وقع الفتح يا سمي، هو، على سبيل المثال، يتكلم في حد التصريح على ارتباط «الطائفي» و«الطائفي» لا كثنائي، بل

في هذا فتبعي

كوجهين لمصلحة واحدة⁽¹⁾ وفي نفس الأمر يقول: إن الطائفة الم تكن شيئاً آخر غير الطائفة⁽²⁾، إن «الطائفة والطائفة لا تتعارض بل تتكاملان»⁽³⁾ على قاعدة مبدأ الإنتاج المتكامل⁽⁴⁾ ومع أن هذا المبدأ من الإنتاج ليس، في النسخ، واضح الهوية، فأكثر الظن أنه تمتص الإنتاج لأصيري ويبدو أيضاً في نفس الأمر: «الظن أن النظام السياسي المسيطر هو نظام طائفي»⁽⁵⁾ يطبق برز فيه الطائفة والطائفة كوجهين لمصلحة واحدة⁽⁶⁾ وفي مقال لاحق بقى «عند ممارسة السلطة في لبنان تتداخل الطائفة بالطائفة كما لو كانت (كلاً) وجهين لمصلحة واحدة»⁽⁷⁾ بحيث يصعب الفصل بينهما⁽⁸⁾ زائد، في هذه الفكرة المتكررة بمبدأ عزولنا الحل، بلا أي حواء فالطائفة هي هي «الطائفة» لا هذه تعني تلك، ولا تلك هذه، لأن «العلاقة واحدة، رأي وجهان

ومع ذلك، فيدعم هؤلاء العمل وبما جلت، أعترف بمقدم فقري على فهم تلك العبارة التي مطرح أكثر من سؤال، ومستحسن أكثر من مشكلة، ربما يرتاد الحسوس غير واضحاً ويمكن أن ما معنى الطائفة؟ ما معنى الطائفة؟ فثبت في كتابه ضابطه فلم أجد من هذين السؤالين جواباً واضحاً، في الأمر فكر لا يحدد بدقة مبهمه. وكان عليّ أن أثار الأمر بأن أطرح عليه أسئلة متفرقة، من مثله. ذلك أن المشككي يكدّ يكون له، يوماً قسماً، وكأنه يعزّ بلا سؤال وفي هذا، أعني في غياب

(1) المصدر قد من 18

(2) المصدر قد من 19

(3) المصدر قد من 32

(4) المصدر قد من 72 73

(5) مجلة الطريق، العدد المتكرر 196، من 96

السؤال، السؤال قد يكون ما يحدد إليه مؤرخنا من إلامه التباين، في عبارته تلك، بين «الطائفة والطبقة» هو تأكيد، ضد الفكر الطائفي وأبعاده، أن النظام الاجتماعي، أثر السياسي، الطائفي هو نظام طبيعي، وإن إلام الطبقات ووسائل الطوائف محلها، أمر يرمضه الواقع التاريخي والتشكيل الاجتماعي، إنه، إذن، «من يرد به صاحبه لقد منطلق الفكر الطائفي، بتأكيد الطابع الطبيعي للمجتمع البشري، والسيطرة القوي المسيطرة فيه، لكن، كيف يمكن تأكيد هذا الطابع الطبقي للمجتمع، والمجتمع هذا طائفي - بمعنى أنه يضم طوائف؟ وكيف يمكن تأكيد هذا الطابع بأنه سيطرة تلك القوي المسيطرة، والسيطرة هذه طائفة - وطائفة بغير هي هذه القوي؟ ياطة - ويبدو أي عتاء، بتأكيد أن الطابع الطبقي هو من الطابع الطائفي، والعكس بالعكس - يعمد يربط «الطائفة بالطبقة»، يجد مؤرخنا العمل، كأنه - مصري - رجاء، الصعوبات، إذا كان القصد بالطبقة هو، كما يبدو، تقسيم المجتمع إلى طبقاته - بصيغ سط - لإنتاج السيطرة فيه. والطائفة - بمعنى، حيث، تقسيم المجتمع إلى طوائف، بالسكنى التي رأينا في النصوص السابقة، أي بالمعنى الذي يحمده منطق الفكر الطائفي - لكن، كيف يمكن أن تكون الطائفة، حيث، هي «الطائفة» كيف تتمازج الاثنان ككثما وجهان من جهة واحدة؟ لا يشبه مثل هذا القول، إلا - بوحنة من إثنين - إما أن تكون الطائفة طبقة، والطبقة طائفة، رأنا، أن تكون الطائفة كلها متفاوتة طبع، أعمى، في انحاءة لأولى هي - يوضح، لمنطلق الطائفي - ثمة طوائف مسيطرة، بمعنى أنها تحتل هي البنية الاجتماعية موقع الطبقات المسيطرة، وطوائف أخرى غائبة لها، بمعنى أنها تحتل في هذه البنية موقع الطبقات الكندسة - العلاقة بين هذين الطرفين هي علاقة مسيطرة طائفة - وهي في آراء علاقة

٢. حدود قسري

سيطرة حقيقه بالطبقات المسيطرة هي طوائف مسيطرة، والطبقات الكادحة هي طوائف كادحة. وهي الطوائف صناديد متنافي يسمح باستبدال اللغة الطائفية بلغة طبيعية - أو العكس بالعكس - دون أن يحدث هذا الاستبدال أي خلل في منطق التمييز. لكن هذا المنطق يتضمن إدراكاً بأن الطوائف هي كيانات صطناعية قائمة بذاتها - رقي هذا التوافق واضح إلى سماع الفكر الطائفي لا يكمي تحت تلك السيطرة بأنها طائفية، لترح صفة الطائفية عنها، أو لتوبيخ بين منطق التمييز الطائفي ومنطق التمييز الطبقي. فلتأ هذا، وإنما ذلك ولا بد من إقامة الحد المعرفي الفاصل بينهما. رهوه بالقبضة حد طبقي قاصدي بين حلق الفكر البورجوازي ومنطق الفكر البروليتاري.

والطريف في الأمر، أن بإمكان القاري أن يجد بسهولة في دراسة ضدهم بصورة غريبة تلك القوى (بماثل الطائفة والطبقة، أو بأن الطبقات المسيطرة هي طوائف مسيطرة، والطبقات الكادحة طوائف كادحة)، ورغم هذا لأنه هذا المزج التام من منطق الفكر الطائفي، بل نفسه لكن بإمكان القاري، أيضاً، أن يجد بالسهولة نفسها بصورة أخرى صناديد هؤلاء، فخصي هذا القول وترصده من النص من التمييز هذا أنتم الذي يقرب فيه مؤرخاً، في سياق كلامه على الدولة العثمانية، وعلى الطابع الطائفي لقوى الطبيعة المسيطرة. ٢. ومن الوجه الفكري لقوى الجمع ومنها إسلامي يبع من هذه السلطان تمثيل المسلمين كقوة، وهذه السلطان لنفسه ألقاباً عديدة أبرزها «خدم الحرمين الشريفين»، و«خليفة المسلمين»، لكن إسلامية تلك لقوى الجمعية لا تحمي طبقته كدالة للسيطرة العنجه لتكاد الملاكين الذين شكلوا قاعدة السيطرة الأساسية في السلطنة وولايتهم. فطائفة قوى الجمع

لا يمكن أن ستر وهبتها الطبقة وهورب الاجتماعي^(١) كأي
بؤرغب يقول لها كانت ترقى القبح في الدولة العنانية إملانية،
وقامت، هي ان، طبقه مسطرة، فإن الطائفة يسب شيئاً آخر مير
الطبقه وفي سياق كلامه على ما بسببه الاختلالات الطائفية،
الاسميه والاقتصاديه والاجتماعيه، وحى النافيه التي اهدت
تبرر «على سطح الامارة» الطائفية ان المزججان، هنا، من
شاهر^(٢) مع نهاية القرن الثامن عشره بقوى، هي من آخر
تشكلت القوى المنجدة بأفئديها الكبرى من الفلاحين
والحرفيين والتجار المسيحيين، يتفككت القوى المسيطرة لا تزال
إسلامية في الغالب () وتشكل هذه العلاقات الإنتاجية القاعدة
الأساسية للمصرح الاجتماعي بين القوى المسيطرة والقوى المسيطر
عليها هذا الصراع الذي يتجسد مظهره السياسي - الطائفي في
سبب القوى المسيطرة، وهي ترقى إسلاميه في الغالب، ترقى
الإنتاج، وهي قوى مسيحية في الغالب، وتكون من السهل أن
يسخرها الصراع من معبره الاجتماعي ويسحق إلى صراع طائفي
بضغط من هذه التركيبة السياسية - الطائفية المعقدة^(٣) إن هذا،
المنطق الذي أصبح على الماضي، يفتح أيضاً على الحاضر، فرب
لذلك يقول، بحسب المنطق نفسه لها كتاب القوى المسيطرة في

(١) للتدريج تاريخية ١، ص ٩

(٢) رجع على المزجج يتكرر في نصوص مؤرخة وهو يدع صفة هي أن
ينادى القرن الثامن أو التاسع عشره يس ينادى الانتخاب ولا ينادى الاستقلال
إلا يوسي له هذا الانقلاب في مفهوم ينادى قده باختلاف في فهم النافيه
ينادى في ينادى البطانسة كمنافيه ينادى في ينادى الانتخاب أو الاستقلال^(٣)

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٩ - ٢١٤.

عشان الراهن قوى صهيبة، وبالصحة، صار فيه، وعوى الإنتاج - بسبب انهم القاطن بوزعت، بلوى المسجة التي تحصر بينه في القدرى الصالحة - سلامية، وبالصحة فيه، كان من السهل أن يمتد له الصراع، (في الصراع الأملية الرهنة)، من مجرد الاجتماعي ويحول إلى صراع طبقي . . . هكنا بعد التاريخ نفسه، ويتماثل الحاضر بالماضي، في تكراره له هذا يعني، ببساطة، أن وجه الطوائف كطوائف، بالمعنى البروجواري الذي تحدد صديقاً، هو السبب في انحراف الصراع من مجراه الاجتماعي، ويحوّله إلى صراع طبقي

لكن، هل الأمر بهذه السهولة التي يظنها فاسر، ويهدد، التفرع الذي يمتد في نفسه؟ على انحراف، أي صراع يتكلم؟ أليس لمنايا تحبب هذا، الصراع الذي يتصرف في نفسه، دلالة؟ هل هو الصراع الطبقي؟ هل هو الطبقي؟ هل الكلام يجري على الصراع الطبقي، إذ كان للكلام معنى لكن - وهذا الصيغة - كيف يكون الصراع هذا حقيقياً وهو، بالعكس، الطبقي، من حيث هو قائم بين قوى مهيمنة وسيطرة مسيطرة وعوى إسلامية هي المتأخضة بها؟ هذا انحراف، كما يغطي به منطق النص نفسه، كيف يصبح الكلام حينئذ، بالمسود إليه، على انحراف من مجراه الاجتماعي، ومجراه هنا هو، بالقبول طبقي؟ لئلا المجري الاجتماعي للصراع، بمادة هو، فسيلاً، في التفرع طبقي، وكيف يصبح الكلام على تحويله إلى صراع طبقي، وهو هو كذلك، ربما حاجة إلى تحويل؟ ثم لماذا لا يكون مجراه الطبقي ذلك هو مجراه الاجتماعي؟ ولماذا لا يكون مجراه الاجتماعي طائياً؟ أليس للصراع الطبقي طابع اجتماعي؟

أعتقد أن هذا لاضطراب في الفكر هو نتيجة مباشرة للانزلاق إلى مواقع الفكر الطائفي، في إقامة التماثل، مثلاً، بين الطائفة والطوائف المسيحية، من حيث أن هذه هي تلك، والعكس بالعكس، وأن الطائفة، بالتالي، هي هي «الطائفة» بتركيب ما أقر هذا الصنف «الطائفي» لم تكن «تتوهمها» للصراع الاجتماعي أو «معرفة» من «طائفة» الصحيح بل «مفجر» أساسي «كذلك» فيه بعد أن دخلت في حلق التركيب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المسيطرة؛ فانتقال الكنيسة الأوروبية إلى هذه المرحلة في القرن التاسع عشر كان بفعل الملكية الكبيرة التي نالتها هذه الكنيسة ووهيلتها، خلال هذه المرحلة ^(١٦) أو «هذا النص أيضاً» في اعتقادنا أن رصد مئات الأئمة على طائفة هذه المرحلة، وصحة الأثر، والربط المولمة بالفرسيين والموغز بالتكبير من يقدم إصافات حتمية لتحليل هذه النماذج ما تم وتم ربطها بالبنية الاقتصادية الاجتماعية التي تفرزها أي ببعث الإنتاج الذي كان قائم، والممارسات الإنتاجية التي كانت مسيطرة «تحتل» الإنتاج البهيمن كان يسمح للطائفة بالمحور في قلب علاقات الإنتاج المسيطرة ^(١٧) ما معنى «أن تحل الطائفة» في قلب علاقات الإنتاج، أو أن يستغل في حوض التركيبة الاقتصادية والاجتماعية؟ إن علاقات الإنتاج، بحسب مفهومها الماركسي، هي علاقات تقوم، في ضرورة الإنتاج الجماعي، بين جماعات هي طائفة لأنها، بالدرجة الأولى، تحل في موضعاً واحداً في هذه

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٨ ٩

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٩

الضرورة هو الذي يتحدد بعلاقاتها بمسائل إنتاج سمه إقته طبقات هي مالكة وسائل الإنتاج وهي، بالبالى، الطبقات المسيطرة -، وأخرى محرومة منها، لا تملك، بالمعنى، من شروط إنتاج سوى قوة عملها - وهي، بالبالى، الطبقات الكادحة أو سفل الطائفة من فلبه علاقات الإنتاج، أو أن تدخل في عس التوكية الاقتصادية يعني، يساغة، في ضوء ما سبق، أن مالكي وسائل الإنتاج جميعاً، أو في حاليتهم، هم من طائفة، أو من طوائف يحتة، هي الطائفة، ر الطوائف المسيطرة (كالطائفة المانوية، مثلاً، أو الطوائف المسيحية بصفة) - أو كالتوائف الإسلامية، لا فرق - وإن المحرومين أو المحتمين الذين لا يملكون سوى قوة عملهم هم جميعاً، أو في حاليتهم الأعظم، من طائفة، أو من طوائف بعينها، هي الطائفة، أو الطوائف الكادحة صكبت تسخير الطائفة (حقبة)، ر الطائفة طائفة، بضم هذا المنهج من التفكير بل يعمل مقد، المنهج المعمر، يكتفي أن يكون بمالكي وسائل الإنتاج، كما للمحرومين منها إسماء طائفة، حتى لو لم يكن هذا لاشتماء بحدأ، صافياً، حتى تكون الطائفة هي الطائفة ولحل هذا هو الجوى العالى في التصور الممانعة، كما في هذا النص، مثلاً، ألم يكن اتحال لكيسة المانوية الاجتماعية السياسي الاقتصادي () اتظالا طائفاً بل كذا اتظالا طبقياً بالغات، فلبس جماعة الموانى المسيحيين الموانى هي التي اتظلت إلى السيطرة والنمدي لمقاطعة بين الدور والطبقة والفئة وحرهم، بل ذات الإكبروس الأعلى والبقاطمجيى الموانى هي التي اتظت إلى هذا الدور بحد المقاطمجيى المسلمين عن اختلاف طوائفهم، وقد جماعة القوي

المتجة من كل الطوائف. ويمكن نحاس جميع الفلاحين والرعاة الموزعة، فالطائفة في هذا المجال لم تكن شئت آخر غير الطائفة³⁹

أهم من الجبل الأخيرة هذه ومن حكمها المانع، منطوق الوصوف إليها وإليه والمطلق هذا في في البحر مري مبطن الاكتماء الطائفي المبعث بملك طعيير. موزة ومثلي. ومثلي الاكتماء الطائفي المبعث بملك للفلاحين. موزة ومثلي. رعد يفوجنا إلى الحالة الثانية التي قد يستقيم فيها قول (إن الطائفة هي «الطبيبة»

رأيت أن القلب، في الحالة الأولى، هي للمنطق الطائفي، في قامة التماثل بين الطائفة والطبقة، وحلان الواحدة بالتالي، محل الأخرى، والعكس بالعكس. وقد استشهدنا بتصوير من مؤرخات قد تعجب من منحى هذا القول لكننا، برغم هذه التصوير وتأويلها الممكن هنا، قد نظم مؤرخنا إلقاء مثل هذه التهمة عليه مما هو يؤكد، بوضوح وحراجه تأويل، أن الطائفة ليست طبقة ولا يمكن أن تصبح كذلك⁴⁰ ويكرر هذا التأكيد. فكل الطوائف ليست طبقات ولن تكون كذلك⁴¹ فما لم تكن الطائفة طبقة، مما هي إذن؟ حكم تصورها الضاهري.

الطائفة كتل بطري جري تجميعه تاريخياً ومثاقير بسمات خاصة هي إطار التركيب الطوائفي للبلدية⁴² لعل، البرة الواحدة التي يحسد فيها ظاهر الطائفة لكن هذا الحفيد أو التعريف هو،

(39) المصدر نفسه، ص 39

(40) مجلة الطريق، العدد 14، ص 10

(41) المصدر نفسه، ص 44

(42) المصدر نفسه، ص 104

٦ سؤال ثانٍ

بلاعب، في كل كنبه مع غامض غامض ما هو الأساس الذي يقوم عليه هذا البكتل البشري الذي هو الطائفة؟ هل هو ساس عيني؟ نقاشي؟ إني؟ سياسي؟ اقتصادي؟ قومي؟ لحيوي؟ وكيف يصبح هذا التكتل؟ ومن جمعه؟ وما هي هذه السمات الخاصة التي يشار بها؟ ثم ما هي هذه «التركيبة» الطائفية؟ لماذا معناها بالطائفية في اشتقاق من الجمع، بدلاً من معناها بالطائفة، في اشتقاق من المورداً الساحت ليس، بالطبع، قطعاً نقدياً بل هو حاشية على خموش الصكر في تحديد الطائفي وما هذا، لاضطراب في اشتقاق الشئ بين الطائفي والطائفي، مري نتيجة مباشرة لهذا الموضع الذي قد يجب تأويله لا سيما في لأوه الإلهية، في كتابات يرميه ذات انتماءات للضميرانية رياضية مختلفة ثم هل «التركيبة» التي يجري عنها الكلام في التعريف الضاهري، هي «نوكية» سياسية؟ فإذا كانت كذلك، وأتو الطن أنها ليست كذلك، ووجب تحديد الطائفة بأنها نظام سياسي. ووجب تحديد الطائفة في ارتباطها بهذا النظام، وبالتالي، في وجودها السياسي اليومي الدائم، ليس بقائه بل بالدولة. وما اتين هذا، مثلاً مع التعريف السابق هل «النوكية» تلك هي جتماعية؟ اقتصادية؟ فإذا كانت كذلك، اتزن الفكر القائل به إلى مودع الفكر الطائفي، على الوجه الذي يتن في الفصول السابقة. لا سيما في تعريف ينان بأنه است تعاض طائفي، وبن الطوائف المجتمع به، هي «تركيبة»، أو «تركيبتها» هذه، هي دائمة بذاتها، لا بالدولة. هكذا يرى أن التعريف الضاهري للطائفة يعيداً، ضرورة الساطع، إلى منطق النظر في السائلة الطائفية، وضرورة تحديد منهج الفكر في معالجتها

والفهم، في الحالة الثانية التي قد يستقيم فيها قول إن الطائفة

في هي «المنطقية» هي جزءاً للمنطق الطائفي لا العامة، في هذه الحالة، «ممازجة طيقياً»، كما أن الطوائف بالمقابل، «تضم شرائح اجتماعية من كل الطوائف»¹⁴ ولا يستقيم مثل هذا القول، (دفع من طوائف) بدور، إلا بحفيد حسني للطوائف بأنها كيانات مستقلة متمسكة بناتها أو غل، بالآخرى، لئلا يستقيم إلا جاذبات في حتمي إلى مثل هذا التحفيد الضائع بشيوع الإيديولوجية البرجوازية الطائفية المبصرة ومنطق المنكر، في هذه الحالة، هو منطق الترميز المستحيل بين منطقين نقيضين منطق التحليل الطائفي منطق التحليل الطبقي والتناقض بينهما كما سبق القول، منافع معرفي طيبي تتركه أن الأثر من منطق المنكر البرجوازي، والثاني الذي هو منطق المنكر المبدي هو منطق منطق الطبقة العامة ولقد ألبت في المصنف السابقة، لا سيما في الفصل الثالث، استعماله التوفيق بين هذين المنطقين من التحليل فالانقسام، أو قل للنبذة، الصريف الطائفي للجنح يعني لأعوى، به مصطلح التحليل عموماً، اصطفايه بأجرائه عموديه على حد تحبب بسام التهامم وساميه بصار . مستفيد، حيث، المنطق الطائفي حينه التي لم يفتقدنا لحظه وحده، وتعدد الطبقة الواحدة بتعدد طوائفها، ويعبر الكلام، مثلاً، على مصاصجين حوارية، أو مصاصجين عامه، وعلى مصاصجين عزود أو منه وجميعه، أو مسلمين عامه، كلاماً مقبولاً بل ضرورياً بضرورة ذلك المنطق كالكلام على برجوازية مارونية وأخرى شمسية أو عربية أو منه ويصح على

في هذا خلاصتي

الطبقة المادسة أيضاً ما يصحح على الوجود جورية من تعدد طبقي ضروري بضرورة النسيج الطائفي هكذا تكلم، حتى في اللغة ومعرفاتها، عليه المنطق الطائفي في محاولة التوفيق هذه، بين معنى التحليل الطبقي ولا معنى لمثل هذا التحليل في إطار هذه الفكرة، ولا مكان له فيه، ولا، بالتالي، تربط الطائفية بنمط الإنتاج، لا بقوله هو أقرب إلى السحر اللغوي منه إلى الفكر الفعلي، يؤكد وحدة التباين بين الطائفة والطائفة، ويعد الحل، في مختلف الملامح بينهما، هي أن الأولى التي لا تعلم ما هي، ليست سوى النابية التي لا تعلم ما هي فالإيهامات حميلة السبب، ما تقوله النياتية

رئيس المشكلة قائمة، برسم هذا الحل العمري بل هي تزداد به بالعكس، فهو على غيرة من أهلية منة عري، بأنني أجد صعوبة بالغة في فهم هذه المعادلة التي يقيمها مؤرخاً بين الطائفة والطائفة الحل المقصود، بكل بساطة، أن الطوائف موجودة، وإن الطبقات موجودة، وإن هي الطوائف طبقات أو شرائح منها هي ومن الطبقات طوائف، أو شرائح منها، لذا وجب المعادلة بين الاثنين فهذا كان الأمر كذلك، فالمعبر عن

7 - الطائفية والدين

لم إن أمر اللغة عند مؤرخة وهو هو أمر الفكر المذهبي - أمر محير فاستخدامه المصطلح يتكاد، نعم عتقه يقتضيه معاً وهي، أصلاً، غير محددة بل هو مبني

« نماوى الطائفية نقل الصراع من الأرض محل الاستغلال والسيطرة، إلى السماء⁽¹⁾، فتأخذ الطائفية يدك، هي هذا النص معنى النين، وسنحل مرقعه رناط هذا المعنى في نص من أخرى كثيرة من الكتاب إنداء كما في لود مؤرخنا حلاً «وهكذا جرى التراجع الطائفي الواضح بين طائفية السطة المركزية العشوائية وطائفية القوى السياسية المحلية داخل المقاطعات البنية»⁽²⁾ أو في قوله «... لهذه القبائل كانت سلة الطائفية»⁽³⁾ - مثلاً من قوله مثلاً، إنها كانت سلة المنصب به أو هي جولة، هي سياق كلامه على هذه القبائل العربية للإسلامية بهذا القول اعتنق قسم منها () الطائفية الفرزية⁽⁴⁾، والمفردة هو اتصالها المنصب الفرزي وهي مكان آخر من كتابه، يقول أيضاً «... من شعب النوبة العمالية وحرمتها أمام «الطف الأوربي المقدس» الذي نزعها البايوية أثلاً خوف الأوثوقكس، في الشرق كما في القلا من أن تمتد إليهم يد البايوية بفلكتكلا، في من المنروع السياسي - الطائفي الرامي إلى توحيد الكنائس المسيحية بالقرعة لعب سيطرة البايوية»⁽⁵⁾ لكن الأصح بحسب سياق الكلام معه، تحديد هذا المشروع السياسي بأنه ديني، لا بأنه طائفي وفي مكان آخر من كتابه يقول مؤرخنا «... فالتضاد الطائفي الماروني وتبته تعزل من لعبة طائفية، يرفض فيها عدد كبير من

(1) «الطور التاريخي» ص 4

(2) المصدر نفسه ص 36

(3) المصدر نفسه ص 141

(4) المصدر نفسه ص 142

(5) المصدر نفسه ص 17

أبناء الطائفة منسجين ومنسجيين، الإحتراف به، إلى نخبة
سياسية⁴، وما يقرع منطق العلم ثمة تحديد هذه الفئة
بأنها ضحية دمية، رئيس طائفه

أقول هذا، في علم أن مؤرخنا يرفض أن تكون الطائفة امتداد
ديراك فهو في ثمر لا حق، يقول: انطفاقية ليست التماز ديباً
عندما كما حرمته بعض المجتمعات بل صيانة مبرجة يستند
الطبقات المسيطرة لديمومة سيطرتها الطبقة على حجاب الدين
والثقافة والحضرة والإنسان كإنسان⁵، لست مؤزلاً من هذا،
التناقض بين التبرجس المسؤول صاحبه، وقد أكرت مصطفاً في
أقول بوجود هذا التناقض، مؤرخنا يكفي بقي أن تكون الطائفة
«إنساناً ديباً عالياً» فلماذا كاسب، إذن، إنساناً ديباً غير عادي،
أو خارقاً، هل كانت ما أقول، بحسب المنطق الضمني للنفس،
في نتائج التبرجس نفسه، وبدون افتراء عليه، فإن التناقض ذاته
حيثما يزال، ويقي التبرجس بناء، بقي الشكك بناء

8. تفكير المادي واسمالة الطائفة

والشكك، يوضح، هي التالية من يمكن النظر في المسألة
الطائفة في ضوء منهج التحليل الطبقي؟ هل بإمكان الفكر المادي
أن ينجح بأدراك المبرهنة النظرية الخاصة بمره منهج بواقع
مبسر، مره بالتجديد، واقع ما اصطلاح على بسببه، هي ألتان،
الطائفية؟ لا مبره، هي إنتاج هذه المبرهنة، إلى برهين بين هذا،

4 المصغر ثمة بر 23،

5 مجلة الفربي ثمة المذكور حلا، بر 97

المكر وتوظيفه البروجوازي المسيطر في سيطرته شكله البطاني لا
يسجل إلى مصالحه بـهـمـا يسجل إنتاج هذه المعرفة وحده هو
بعض جفري مدام لهذا الفكر البسيط، يبدأ بإقامة السطح البحري
المتاحيل بينه وبين الفكر المادي، في حقل المسألة الطائفية،
بالتمسك وبمحل المسألة الأساسي الذي ومع فيه معظم أنتاج هذا
الفكر المادي من الذين عالمهم هذه المسألة هو حجم إقامته هذا
الحد في حقل هذه المسألة، مالتبس الأمر، واختلطت مستويات
هذا الفكر بتطبيقاته في الفكر الطائفي، تصطبغ النفس

والنفس يبدأ بتحديد لطائفه، ومن ثم، للطائفية إنما أن تكون
الطائفية، كما هي في الفكر البرجوازي، كبدأ مستقلاً لتبدأ
بداته، وإنما أن تكون علاقة سياسية محدثة بنظام سياسي محدث،
كما هي في الفكر المادي وعلى الفكر أن يحافظ على اتساق
لغاته، من مخططاته إلى مخططاته في سيروته إنتاجه البحري
ولجميع الأسباب التي ذكرتها، لا همز من تحديد الطائفية، بـمكر
مادي، ويستخرج من التمييز الطبقي بأنها الشكل التاريخي السليم
من النظام السياسي الذي فيه تمارس البرجوازية الكولونيالية
الاجتماعية سيطرتها الطبقية، في إطار علاقة النخبوية البنيوية
بالإمبريالية من هذا يعني أن الطائفية خاصة بهذه البنية
الاجتماعية الكولونيالية (أي الرأسمالية التجميعية)، دون غيرها من
البنى الاجتماعية السابقة عليها؟ الجواب هو، بالمطلق، نعم
نعم بالمعنى الذي أحدثه مفهوم «الطائفية» هذا، لا بالمعنى
الشائع - وهو عامض، ضبابي، غير محدد بدقة - الذي هو متنازع
في مفهومها البرجوازي طائفي جداً، بل يلحق أن تكون
«الطائفية» خاصة بالرأسمالية التجميعية دون غيرها، إذا كانت، كما

استخدام النظام السياسي لبطرة البورجوازية كيف يمكن ان يكون هذا النظام السياسي البورجوازي قائماً في الية السابقة على وجود البورجوازية نفسها كطبقة مهيمنة؟ لقد وردنا مفهوم «الطائفة» عن الإيتيولوجية البورجوازية، ولم نطعمه للتفكير من هنا أنب حمله الفين أنكرنا على القول بصروية رة «الطائفة» إلى بته خلاقات الإنتاج الكولونيالية، من حيث هي النظام السياسي البورجوازي الخامس بهذه البنية من العلاقات، الملائم بها ذلك أن الطائفة منه ليس بها المعنى الشائع ذلك الذي به يفهمونها بالوراثة لذا وجب النظر بإقامة ذلك الحد المعرفي الفاصل في مهم «الطائفة» بين فكر البورجوازية ومقتضاه الطبقي وأمره فأطرح جد الزوال هل يعني ما قلناه أن البورجوازية السائدة على الرأسمالية كما في لبنان في القرن التاسع عشر، أو ما قبله، لم تعرف «الطائفة» مثلاً في سنة 860 ؟

أقول، إن «الطائفة» - أو ما يسمى كذلك في لغة بابت غفلة الحد الأدنى من الدقة - هي هي تلك البنية غيرما هي البنية الاجتماعية الكونية والانساني المادي بهذا الاختلاف هو، بالتحديد، اختلاف هذه من عندك فقد أد بلمعك، إذا أردت بالفعل، أن يتبع معرفة، وأن يكون» بالتالي، فكرة مادية متسقة، أن يشير إلى واقعين تاريخيين مختلفين، يفهمين مختلفين، أو ب يميز، حتى لأقل، بين معنيين (أو مضمومين) من المفهوم الواحد (كمفهوم «الطائفة»)، مختلفين باختلاف هذين الواقعيين اللذين يشير إليهما

٩ في تاريخ الطائفة

يبنى سؤال آخر لا يد من طرحه هل يتخمين ما قلتُ إلهاء
بتاريخ؟ لكن ظاهرة تاريخها، فلماذا لا يكون البطائنية أيضاً
تاريخ هو الذي حارب ضاعوا، رغبوا، أن ينظر فيه؟ أقول أهم
ما في هذا الترجمة من الموضوع هو تحديد السؤال التاريخي،
وتحديد قيمه طرحه، أو الشكل الذي به يُطرح

لا معنى للكلام على تاريخ للطائفة إذا لم تكن الطائفة محددة
بذمة، ماذا حدثت بالنها، هي واقعة الراعي، النظام السياسي
الذي فيه تمارس البرجوازية الكبتالية البنية سيطرتها الطلية
كان تاريخها، حيثما تاريخ هذا النظام بالذات، ومن الضروري
التمييز، في هذا المجال، بين تاريخ هذا النظام وتاريخ تكوينه
هنا غير ذلك، وذلك غير هذا، ولا يتمي الواحد منهما إلى زمن
الأخر، بل لكل منهما ومنه في الواقع التاريخي التجريبي، ليس
من فاضل لاصنع، باليوم، وبالحنف، بين الاثنين، كأن نقول
مثلاً، إن الأمر يستقوى بهذا اليوم، أو ذلك، وبهذا الحدث أو
ذاك، بينما يستقوى الثاني يوم آخر ويحدث آخر، وقد يتداخل
تاريخان وزمانهما، بل وقد يمر الانتقاض من الواحد إلى الآخر
بمرحلة قد تطول، وقد تقصر، بحسب الشروط البعدية ومع
هذا، ورغم صعوبة الفصل التجريبي في الواقع التاريخي البشري
بين الاثنين، لا بد من التمييز بينهما والتبنيق على محوري لأنه
مادي وهو، فهنا، ضروري ضرورة المعرفة وطائفة البادي
إحدى في ضوء ما سبق أفرد أهل سنة 1926، التي برزح فيها
الدكتور البائي في عهد الاستعمار هي العلامة التي يُستدل بها
على بداية تاريخ فاك النظام، في قياسه نظاماً طائفاً لسيطوه

البرجوازية. ولحق سنة 1943 التي سبق فيها بيان سياسياً، بقيادة هذه البرجوازية، هو هذه العلامة. ولكن من حين الانحياز في منتصف بداية تاريخ النظام السياسي البرجوازي كنظام طاقتي. حقيقة ومبرراته. ومن أدخل الآن في ثنائيل هذا، لكن ما ريد تأكيده هو التالي: ليس كان الانتداب الفرنسي قد أرسى لهذه المصالح، بدسئس. 1926، قاعدته (الطائفية) لأساسيه. كان البرجوازية الثنائية هي التي استكملت بناء هذا النظام وحرزته، على ابياد ريع فرق من الاستقلال على الأقل من 1943 إلى 1967، بإقامتها لقطاعات مؤسسات تربطها بالدولة ربطاً يؤول لها استقلاليتها. هذا يعني، كما بيئت سابقاً باستفاضة، أن الوجود المؤسسي للطوائف، الذي هو موجودها في ارتباطها التبعي بالدولة، هو الذي يؤمن لها استقلالاً عن الدولة به تظهر، وفيه أيضاً يظهر كأنها قائمة بذاتها أو أقل، في تصوير آخر، إن الطوائف ليست، في وجودها المؤسسي، ممثلة عامة بذاتها إلا لأنها قائمة بالدولة. ووجودها هذا هو، بالطبع، وبذلك، ذلك النظام السياسي، ونشأجه التاريخي. لهذا، كان تاريخ الطائفية تاريخ هك النظام بالذات، وهو، أيضاً، تاريخ الممارسات الطائفية، السياسية والإيديولوجية، للبرجوازية المسيطرة، في مدع تاييد نظام سيطرتها الطائفية. هذا. لكن هذا لتاريخ لقبه، تاريخ هذا النظام وهذه الممارسات، لا يمكن فصله، في حركته الداعية، عن ترويج مضاد هو، بالصعيد، تاريخ الصراع الطبقي. فعد هذا النظام الطبقي البرجوازي، وهذه هذه الممارسات الطائفية البرجوازية وما علاقة الساقط منه في تاريخ الطائفية هذه، بين تاريخ برجوازي وتاريخ طباء، سوى علاقة التضامن نفسها، في تاريخ الصراع الطبقي هي البنية الاجتماعية الكولونيالية

الثاني بين البيروقراطية المسيطرة بنظامها الطائفي (الذي هو نظام مهيمنها الطبقية) - د - وممارساتها العنصرية - (التي هي ممارساتها الطبقية) - هـ - وبين الطبقات الكادحة (الطبقة العاملة رحلتها)، - و - في مظهرها، في ممارساتها الطبقية، فذلك النظام، أو هي مجموعها له (د تاريخ الطائفة، إذن هو تاريخ هذه العلاقة من الشانين الطبقي، هي تطور شكائهم. ليس خريفاً بالثاني، أن يقرن النظر في تاريخ الطائفة، بما هو تاريخ نظام سياسي بيروقراطي، تاريخ ممارسات طبقية بيروقراطية، إلى النظم في تاريخ الصراع الطبقي فسماء، بما هو تاريخ صراع ضد هذا النظام وتاريخ صراع ضد هذه الممارسات. بل ضروري، بالعكس، أن يكون تاريخ الطائفة هذا تاريخاً وتاريخاً مفصلاً، في أن ذلك أنه هو من تاريخ الصراع الطبقي، تاريخ أشكال هذا الصراع وأحواله هي البنية الاجتماعية الكرونيالية اللبالية وهو - لأنه كذلك - تاريخ حركة الشانين فيه بين البيروقراطية والطبقة العاملة، أو قل بين الطبقات المسيطرة في هذه البنية والطلبات الكادحة فيها بل إنه تاريخ متناقض. فذلك أنه من موقع نظر البيروقراطية المسيطرة، فهو من موقع نظر الطبقة العاملة ربما كان في الحالة الأولى، كما قلنا، تاريخ نظام ومؤسسات من ربما كان أيضاً تاريخ طوائف وهو - لأنه كذلك - تاريخ ينكسر إلى ما هي البنية الكرونيالية، ليكون فيها امتداداً لما فيها، هي تماثل المظاهر بالمادي، دون تمييز. هي هي تعبير ضروري لتأييد النظام البيروقراطي القائم، هو مصيبي العلاقة المسيطرة الطبقية الحاكمة بالبيروقراطية الكرونيالية، ونظام هذه السيطرة الذي يجد في توحيد علاقة التبعية البيوية بالإمبريالية (العلاقة الكرونيالية)، شروط سجنه. أما في الحالة الثانية، أي في مواقع نظر الطبقة

٦ سؤال ثانٍ

العامله، فهو بالضرورة، تاريخ الصراع الطبقي عند ذلك النظام
رموساته، أي، موضح، عند الطوايف وعند النظام البرجوازي
توجدوا المؤسسي، الذي هو النظام السياسي للسيطره
البرجوازيه هذا هو، بالضيف، تاريخ الطائفيه ولا تاريخ آخر
لها، إلا هي وهم الإيديولوجيه البرجوازيه المسيطره

أما تاريخ نكوبها، هو هو تاريخ نكوت ذلك النظام السياسي
البرجوازي ولا يمكن، بالطبع، فصل هذا التاريخ عن تاريخ
نكوت البنيه لاجتماعيه اللبناني كنيه كولونيالية ففي هذه البنيه هم
نلت النظام كنظام طائفي ريكوتها تكون رجركه هذا انكوت
حركه معنده من حيث هي حركه نكوت لطبيه الاجتماعيه الساعه
ويقتل لها البنيه الإقطاعيه به وحركه انشاء للبنيه الرأسماليه
الجبنيه بالحركتان هاتان مترابطتان في حركه واحده معنده
تحتل فيها كل منهما بالأخرى، وتحتلها، والعكس بالعكس
تحتل البنيه الإقطاعيه شرط تكون العلاقات الرأسماليه الجبنيه
التي بعد في نكوت البنيه الساعه شرط نكوبها إلى شروط هذه
الحركه التاريخيه المعنده الراسده من حيث هي حركه نكوت
انفهم وتكون الجبنيه، ربما نكوت تاريخي انحصار بانسائه
انطافيه والسؤال هنا هو التالي ما هي الشروط التاريخيه
المعنده التي فيها نكوت النظام السياسي البرجوازي في لبنان
كنظام طائفي؟ ولعل من الحكمة أن مطرح عن هذا السؤال سؤال
آخر يتضمنه هو التالي لماذا أي النظام السياسي البرجوازي
في لبنان نظاماً طائفاً؟ إلى سؤال وسط بين البيوي والتاريخي، إذ
جاز التعبير أن الجواب هو التالي فقد أي طائفاً لأنه تكون
في شروط تاريخيه معنده هي التي فيها يجد تفسير من مثا كان
السؤال التاريخي في هذا الشكل ما هي هذه الشروط التي تفسر

تكون التنظيم البورجوازي ذلك في شكله العنفي ملأه أما مبدأ هذا التفسير فهو في نهاية التحليل، تحول الرأسمالية في بنس في طور أزمته، يدعونها في طور تكزنها، لأنها بدأت تتكون فيه في طور أزمة سطح الإنتاج الرأسمالي، يلتحقه راس بدوره الإمبريالي هكذا نجد، إذن، أزمة التطور الإمبريالي سطح الإنتاج الرأسمالي في أحاسن تكون النظام السياسي البورجوازي كنظام حداثي هكذا يظهر، في التفسير المادي، علاقة الارتباط المعنوي بين الطائفة والإمبريالية، هي تكون الينب لاجتماعه اللباني كينب كروسياله إن تاريخ تكون الطائفة، كما تمهم في أقط المين أحلاء يعود، إذن، في بداياته، إلى أواسط القرن التاسع عشر - ولا نزل إلى حداثه، أن إلى مجموعة من الأحزاب، كأحزاب 1860 ميل إلى بنة تتكون - أي، بالتحديد، إلى بدايات تكون علاقات الإنتاج الرأسمالية، هي ظل منظم الرمايل الإمبريالية ونصكك العلاقات لاسطاعية، في شكل تاريخي سبي سجد ونصكك التوبه العشائيه والرجوع بذاك التاريخ إلى ما قبل تكون هذه العلاقات من إنتاج، دون تمييز لما بين الأرملة لاجتماعه على كلها من حداثه، لا بطرة سوى إلى عريد من المروض في معالجة المسألة الطائفية لا سيما في طرح السؤال التاريخي الخاص بها

10 - في العلاقة بين الطائفة وعلاقات الإنتاج

ما أردت سوى أن رضح السؤال وأحدد كيمه طرحه من أدخل، (دع، في معالجه تاريخية ليس من مكانه، ردت مؤملاً لها أردت، بالدرجة الأولى، أن أعالج قضية مهجورة هي، لأن،

٢٠ هذا هو

الأساس. وهي أساس كينيث، في تجميع العلاقة بين البدنية وعلاقات الإنتاج البدني من قبل في هذه العلاقة (من جدول الطاقية في قلب علاقات الإنتاج السيطرة، لا نجد في كتابات منيرة قنديل، بل في كتاباته أخرى يقتضي أساليبها منه في قولهم، مثلاً: «إن الروايات العاطفية والطاقية هي جزء من علاقات الإنتاج»^(٢٧)، في قولهم: «إننا نبحث لحظه تاريخية ثقافية بين الانسداد العمودي والانسداد الأفقي والسؤال الذي يجب أن يطرح هو: أيها الأصح، المحدث من نماذج طاقية ضمن الطبقات، أم من تكوين طاقية يفرق التشكيلات العقلية والطاقية»^(٢٨)، لقد رأيت أن الكلام على نماذج طاقية ضمن الطبقات، أو على نماذج طاقية ضمن الطبقات، إن جاز التعبير، به يتفرع موضوعياً في معنى التفرع المحدث من موضوع التحليل الطاقية ومنهج التحليل الطاقية. علا تجميع ممكن بين القول بالاشطاد حصرتي للمجتمع من انشطار طاقية، والقول بانقسام أهلي من انقسام طاقية. فالغاية تعود في نهاية التحليل، إلى الأول من هذين المرحلتين، وبالتالي، إلى منهج التحليل الطاقية. أما منهج التحليل الطاقية، صفاته مفرقة الطاقية مختلفة باختلاف إجراءاتها العمومية. حل يصبح الكلام على انشطار حصرتي للبحث، إذا صح القول، مثلاً، بأن الطاقية علاقة سياسية؟ لا ينظم الكلام على مثل هذا الانشطار بمعنى الطاقية بأنها بالعكس، كيان قائم بذاته؟ هنا كينيث كينيث، وكان انشطار المجتمع، وبالتالي،

٢٧. دور طاقية: الماركسية وعصر خصائص العرب: مقدمات بيروت المصاحف
بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٩
(٢٨) المصدر نفسه ص ٥

عمودياً، كيف يستقيم الكلام بعد هذا على التلخيص الذي
 يمجّص يدور، بالضرورة، في محله في بنية طبقية لا طائفية؟
 مثل هذا الكلام لا يستقيم إلا إذا كانت الطائفة، كما تحدثت
 سابقاً، علاقة مباشرة مع حركة معينة من المبرج الطبقي،
 يجري في شكل تاريخي معقد إلى استيفاء، ثالثة، في تحليل ما
 سبق تحينه لئلا، حود إلى تلك العلاقة التي يميزها البعض بين
 الطائفية والعلاقات الإنتاج لأقول، في شكل فاعل، بل في شكل
 مباشر فقط لا معنى لتلك الأقوال التي تُفصل الطائفية في معنى
 علاقات الإنتاج، أو مجسدها جزئياً منها، وتلخيص هذا التلخيص
 أقول، إن كان تمثل هذه الأقوال من معنى، فوحد من أنها
 بيده طيف من الفكر في تحديد مفهوم الطائفية، وفي تحديد مفهوم
 علاقات الإنتاج، وأنها، أيضاً، نتيجة الخلط، في تحديد هذين
 المفهومين، بين السامعي والاصنافي وعدم التعبير النظري
 بينهما. فالكلام على علاقات الإنتاج هو، بذلك، كلام على
 المفهوم النظري للاقتصاد، بما هو علاقات تقوم موضوعياً، بين
 البشر. في مجرى إنتاجهم حياتهم المادية، يتردد فيها طيفات،
 بحسب موقعهم الفعلي من وسائل الإنتاج فهي، إذن، في حد
 المفهوم النظري للاقتصاد، وعلى هذا المستوى من الوباء
 الاجتماعي، الذي هو أيضاً مستوى نظري، وبالتالي، صوري،
 أقول إنهم إنما طيف بورجوازية، مثلاً، مالكة وسائل الإنتاج بل في
 شكل تاريخي معقد ينطوئ من الإنتاج، وبما طيف عمدة لا
 سطح غير قوه عملها، أو عتات وسطية راقية بين الطبقتين حتى
 يو كانت هذه البورجوازية، في قلبها المظلم، مسحية، في
 انتسابها الديني، أو إسلامية أو مجوسية أو يودية أو غير ذلك،
 هي، في المفهوم النظري للاقتصاد، أو على هذا المستوى

في هذا السياق

المعروف من البناء الاجتماعي، طبقه بورجوازية، لا تمثل لانتمائها إلى طبق أو طبقات أو منبسط، يتحددها الطبقي هذا بل حتى لو كانت هذه البورجوازية، في جميع أفرادها، بلا استثناء، تنتمي إلى طبقة معينة بعينها - كالطبقة المارونية، مثلاً - فهي، على ذلك المسمى، وفي ذلك المصهور، طبقه بورجوازية لا تنتمي لانتمائها هذا جنددها الطبقي ويصنع على الطبقة العامة - وعلى غيرها من الطبقات الاجتماعية - ما يصح على هذه البورجوازية من قول، فحتى لو كان المبالج جدياً شيعه أو سنة رافضة، فهم، في إطار علاقات الإنتاج، ويصعب موقعهم الاقتصادي هذا، قريبا، مماثل فقط ولا معنى للموت، حتى هذا المستند من التحديد النظري، إنهم شيعه أو سنة أو غير ذلك، فمثل هذا القول لا يضيف شيئاً على تحديدهم النظري، في إطار ذلك الاقتصادي، كطرحه عامه بل بالعكس، ربما أصاب غشواً به بهر هذا التحديد، فيستحيل، باعتوازه جلاء أو باختلاط السببي فيه أو الإيديولوجي، بالآقتصادي، دون تفسير، حائلاً لإنتاج المعرفة، بدلاً من أن يكون أداة حلاية لإنتاجها ولا يعني هذا القول بالطبع، أن مفهوم الطبقة مفهوم اقتصادي بحت، ولا يعني إلغاء للموايل الاجتماعية الأخرى التي تظهر في تحديد الطبقات ومواقعها المختلفة في حروب الصراع الطبقي وممارستها المختلفة لهذا الصراع، كذلك الميراث «غير الاقتصادي» التي يشير إليها هارو طرابسي^(١)، نقلاً عن ماركس، في تبريره تحديد الولايات الطائفية كجزء من علاقات الإنتاج بالعكس تماماً إن مفهوم الطبقة مفهوم محدد يتحدد، ملموسياً، في حقل الصراع الطبقي

(١) الميراث، ص ٥٥

رمزاً لسلطته في سطر هذا الصراع بالاعتصامي فهو إقنه مفهوم سياسي، ينفو ما هو مفهوم اقتصادي هنا يعني ان تطبيقاته مجرداً جبرافياً لا يحصر في وجودها الاقتصادي، وإن كان رجوعها هنا هو القاعده المدينه لوجودها كطبقات، لكن هذا شيء، وذلك المثل من الطائفيه وحالاته لإنتاج شيء آخر، ولا بغيره معرفياً، الخلط بين السياسي والاقتصادي، لا سيما في المعالجة النظرية لمسألة محققه كالمسألة الطائفية لش كان هذا الخط يعين إنتاج المعرفة برفع علاقة الربط في هذه المسألة بينهما، هناك تمييز كل منهما من الأخير هو، بالعكس، ضروري لإنتاج هذه المعرفة، وهو الذي يضع، بالثاني، السواك الطائفي في مبحثه قد منسج بوجاهة منطق وما أعلن قولاً يضع الطائفية في قلب علاقات الإنتاج هو الصيغة المفضلة وما أعلن قولاً يعتمد الطائفية بأنها «ظاهرة شاملة في العيلة اللبنانية تشرتها بموديك»^٤ هو هذه الصيغة. حالقول هنا يكرر قائده من حيث هو، في معيظه الطائفية كظاهرة شاملة، يعني أنها حاضرة في علاقات (إنتاج) الاقتصادي، كما هي حاضرة في المستويات الأخرى من البناء الاجتماعي الذي تحترمه، بكامله، لاعتراق مجموع ولقد ألسنا هذا القول ما أريد منالـ الآن هو القول بأن «الموضوع النظري» للطائفية - كما يعتمد هوذا طرابلس - هو جنبه العلاقة بين القاعدتين الاقتصادية والبناء العرقي السياسي والخلعوني والإيموري، وحفلة العلاقة بين لبنان ومحيطه العربي^٥ لن فف عند «صيغة العلاقة الثانية هذه، هذه أمر يمكن النظر فيه

٤ المصدر نفسه ص 28

٥ المصدر نفسه ص 28

في قلب لاحق وفي حراسة أخرى ما يهمنا من ذلك الموضوع النظري، للطائفة هو «جذلية العلاقة بين الاقتصادي والسياسي» عند يكون في مثل هذا القول ما يعني من صاحبه تهنة الخلط بين هذين العامين، أو المبرزين من البناء الاجتماعي لكن فيه تنصت مع تجميع الطائفة بأنها «مادة شاملة»، ومع القول بأن «الولايات الحائقة ولطائفية هي جزء من علاقات الإنتاج» جس جهه، نجد في أحوال قرار طرابلس ما يضع الطائفة في هذه العلاقات، كماها جزء من الاقتصادي نفسه، وعن جهة أخرى، نجد فيها ما يحصر الطائفة في السياسي، دون الاقتصادي مثلاً، في هذا القول المريح «الطائفية هي البناء الفرقي للمجتمع اللبناني»^{١٠} والسؤال الذي يطرح نفسه على صاحب هذه الأقوال هو التالي: كيف تكون الطائفة البناء القومي للمجتمع اللبناني، رجزاً من علاقات الإنتاج فيه، أي من فاعله الاقتصادية، في أن لا يستطيع مثل هذه القول القريب في تناقضه إلا يقول أننا شد فاعله منه، هو أن هذا الجزء يراه من علاقات الإنتاج الذي هو الطائفة، هو هو البناء الفرقي للمجتمع اللبناني حيرة هذا المجتمع، في تميز آخر، هي الطائفة والطائفة فيه تعني أن بناء تعني معنا (أو فاعله مادية اقتصادية، أي موحاً معنا من علاقات إنتاج) هو فيه بلاء الفرقي والبناء التبعي ذلك جزء بالسطح علاقات ما قبل الرأسمالية يؤكد أن قول من لمحسن بونيم - ربما كان من وحى فكر عزاز طرابلسي نفسه، لكنه صيغ في لغة الأولى يرى فيه كتابه « أن ما نواجهه بالسطح هو الاتجاه شبه الدائم للإمبريالية من استخدام التكتيكات الطائفية والعلاقات

(١٠) المصدر نفسه ص ٦

نيل الرأسمالية بني فوقية تحضن سور رأسمالية تابعة وتعتمد بحية
سلطات سياسية حاكمة^(١) (لن أناقش لأن كامل النقص
لإبراهيمي سأترك أمر مناقشته لوقت آخر، في إطار آخر)

مكثاً، إذن، تمايش في لبنان الرأسمالية التجارية المصرفية -
على حد تعبير غراز طرابلسي - وأعطى انتعاش التبعة التقليدية وشبه
الإقطاعية السابقة. وهذا، التمايش «هو القاعدة الصاعدة لتجديد
علاقات الدولة والبيعة (دولة المصيبة) بمعناها العلمي» العسائرية
والطائفية^(٢) ذلك لأن الرأسمالية التجارية - المصرفية التي تبنت
في ظل التبعة للإمبريالية، كد استمرت طائفة الحاكم وبنيتها
السببية والإيديولوجية والقانونية من النظام الإقطاعي إلى الحد
الذي يمكننا من القول في البنية السياسية والقانونية والإيديولوجية
للمجتمع اللبناني لا يعترف نصياً إلا بالمراسية والفتاة التي كان
النظام الإقطاعي يعترف بها^(٣) وتزداد فكرة طرابلسي وعموماً في
قوله إن النظام المثل الذي منعت السلطة العثمانية بموجبه هذا من
المحمود والامتيازات للطوائف (٤) لا يزال يشكل قاعدة النظام
السياسي اللبناني الحديث^(٥)

فهم من هذه الأنواع كلها أن «جنبه الملاقة» في الموضع
الخطري بقطاعية بين القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي، إنما
هي، باختصار كلي، تقايع في البنية الاجتماعية اللبنانية الراجعة

(١) مصر. إبراهيم. قضايا نظرية وسياسية بعد الحرب، محتويات بيروت، البلد

بيروت ١٩٦٨ ص ٩٤

(٢) غراز طرابلسي، المصدر المذكور أعلاه، ص ٢٩

(٣) المصدر نفسه، ص ٤١

(٤) المصدر نفسه، ص ٥١

يون ورسمالية يميزها طرابلسي بأنها «تجارية - مصروفية» لم يني
 «لبنها» ثم بعد إنتاج «الطلي» كخص⁽²⁾، و«إيه فوقلي» (تقلام حلقلي)
 موروث من علاقات ما قبل الرأسمالية إليها، في مجير أنصر،
 «جنلية العلاقة» بين «اقتصاد راسمالي وسياسي إقطاعي» هو، في
 أن كما في معن محسن إبراهيم الاقتصادي سابق على
 الرسمالية من حيث أني قون مراد طرابلسي «إن المجتمع اللبناني
 (١٩٠٠) هو في مرحلة من التكون الطبقي الانتقالي والمحاو⁽³⁾
 لكن هذا اقنوبه على رطوحه الظاهري، بالغ القوم من من مد،
 إلى حافة هذا الانتقال الذي يجري عنه الكلام في النص؟ من
 الإقطاع إلى الرسمالية؟ من الرأسمالية «التابعة» إلى الرأسمالية
 «المتقلبة»؟ من الرأسمالية إلى الاشتراكية؟ وما حائل هذا
 الانتقال؟ هل هو الإمبريالية؟ من من البناء الموقفي الذي هو
 الطائفة؟ أمثلة لو تعينا بعبارة في مطلقها لأبعدنا من الموضوع
 الذي نعالج. شركه إذن صاحب تلك الأقوال ينتهز مع ربيع، أمر
 غيوس فكوه ونافضاته، فنتجمل من كل ما سبق من أقوال،
 أن طرابلسي يرد الطائفة، حتمياً، وظرفياً، إلى علاقات ما قبل
 الرأسمالية - دون سلفه بوضوح لهذه العلاقات بأنها علاقات
 إنتاج - ويرى فيها، بالتالي، في تعديش هذه العلاقات مع
 العلاقات الرأسمالية، جزءاً من علاقات الإنتاج، من حيث أن
 هذا الجزء إياه هو من البناء القروي للمجتمع اللبناني، عملاً
 بالمبدأ «النظري» الذي جابه محسن إبراهيم، في النص أعلاه

(١) المصدر نفسه، ص 29

(2) المصدر نفسه، ص ٦٥

أو كأن على كل بلد، كي يكون هناك أن يعطى بسيط إنتاج داخلي محلياً (ربما يحسب مبدأ الفكر القومي الذي هو شكل من الفكر البرجوازي نفسه)، أو كأن مبدأ الإنتاج الرأسمالي ليس به طابع كرتي يتميز في شكل تاريخي محصلة جوء في لبنان، شكله الكروميالي المختلف، بالطبع، عن شكله الإمبريالي ومهما يكن الأمر، فإن معالجة كهذه ليس هي التي تسمع بهم طاهر الطائفة، ولا بد، نهما، من معالجة نظرية أخرى تطلق من مبدأ يالية الاجتماعية الكولريالية اللبنانية، من حيث هي - أي الطائفة - النظام السياسي الخاص بسيطرة البرجوازية في هذه البنية، على الوجه الذي ينتج

١١ في ضرورة أن يخلق الفكر

ر قبل أن حتم هذا الفصل، لا بد من استكمال النقاش الذي ابتدأته مع محمد صامو، بقاء نظراً سريعاً على مسألة تولد البروت، لثروت إليها مبدلاً متروكاً في مجلة الطريق^(١)، بعد ثلاث سنوات أن أوجع على ظهور كتابه المذكور أحلاه ملحق فكونه في مبادئه، أمانيه بعض التلخيص، أو لعله اكتسب فيها وضوحاً انتقدته في كتابه هذا للتذكير، منقطع من آخر صممه في كتابه هذا البعض الذي يفرق في ١ ففلمسألة الطائفية هي من كانه جوانبه، مسألة مشاريع التجزئة للمشرق العربي، كما هي مسألة التغليب والعسكرة والفلبية وجميع الأشكال السياسية القائمة

(١) تحت عنوان: هي السلطة الطائفية في الحرب الأهلية والبيئة المتعددة الرابع
نمبر الأول ١٩٨٤

على سعد روائي متحفظ⁽²⁷⁾ يمكننا بحثهم مؤرخين كتابه، يرد الطائفية فيه إلى ثبط من الإنتاج سادس على الرأسمالية، وبالنظر إليها بالتالي، كظاهرة تختلف عمداً، يقول فيها في مقالته تلك: «هل سيطراً على فكره تفرق؟ أكر الظن أنه لا، بعد صبور كبدية كتابات من الطائفية ما كان قد عرفها من قبل ولعل قراءته هذه الكتابات، أوجع إليه بالنظر في الطائفية كنظام سياسي لكنها لم تمكن من دفعه إلى إضاده النظر في فكره بطريقه، مثل فكره» في مقالته هذه، مسجداً إلى ما فيه، في نطائه إلى مختلف يستعصي عليه

يقول مؤرخ 1. إن الطائفية ظاهرة تاريخية يمكن تفسيرها على ضوء تاريخها كأحداث اجتماعية وسياسية واقتصادية وعسكرية تلك أسباب هائلة مرتبطة بالنسبة البنائية ولا تفسير إلا بتلك البنية من جهة، وبمشاريع السيطرة الاستعمارية من جهة أخرى⁽²⁸⁾ كل ظاهرة اجتماعية هي، بالطبع، ظاهرة تاريخية. فالطائفية مثلاً تكن ما يوجب تفتيتها بالمعطل هو، بالشيء، أنه يعود تأكيد الطابع التاريخي لهذه الظاهرة إلى إلقاء تاريخيتها، يلعب الاختلاف البيئي القائم في حركتها التاريخية نفسها بين تاريخ هو تاريخ تكوّناتها، بما هي، كما بين القوي، نظام سياسي معقد ليطرد البورجوازية الكولونيالية القبلية، وتاريخ آخر هو تاريخها باللات، بعد اكتمال تكوّناتها - (إن جاز التعبير) أي تاريخ هذا النظام السياسي البورجوازي نفسه، في حركة واحدة إنتاجه منه في الملاحظة الأولى على تلك المعنى ولقد انبسط بعض الشيء

الجدول التاريخي 4 ص 530

(2) مجلة الطوبى المعبر المذكور أعلاه ص 54

٦. حدود شعبي

في تحليلها سابقاً، فلا حاجة إلى التكرار لف الملاحظة الثانية، فلها علاقة بالقرن بأن تلك الظاهرة لا يمكن تفسيرها إلا بربطها بأبنية البنيان. وهذا هو صحيح لكنه حاسم بل بمقدار احتي أم يعتمد الدقة. يدي ينيه يوجب ربط الطائفة في هذه نصيرها؟ ينيه اجتماعية وأسمالية؟ أم ينية اجتماعية سابقة على الرأسمالية؟ بل ما هو الككل التاريخي المحدد بتلك البنية الرأسمالية، إن كانت الطائفة موبطة بها؟ وحتى القول بربطها بنية رأسمالية هو غير كاف لتفصيلها التاريخي إذ لا يمكن فهم الطائفة، كما سبق القول تكراراً، إلا في إطار ينيه اجتماعية كروية ينية متميزة تاريخياً عن البنية الاجتماعية الإمبريالية، في اتجاه لائق، في شكل متناوب، إلى بعد واحد من الإنتاج هو الرأسمالي. يمكن مؤرخاً لا يحسم الأمر، بل هو لا يطرح حتى هذه الأسئلة كأن يفكره لا يربط تلكاً

رعي من آخر يقرب* فيخطيء من يعتقد أن الطائفة في بنيان حيزت من بناء دولتها لأن هذه القوى يفتي دور الدولة البنيانية ومسؤوليتها في تنفيذ الطائفة واستمرارية حفاظها على سيطرتها الطائفة - الطبيعة الطائفة البنيانية هي بالتمديد الشكل البشري بنظام الطائفي - الطائفي في بنيان وهي صيانة القوى المسيطرة فيه عند مجاراة السلطة في ليقن تدخل الطائفة بالطائفة كما لو كانت وجهين لمبل واحد بحيث يصبح الممثل بينهما^(١) لا أريد ب. أتم طويلاً عند الجانب اللغوي من هذا النص لكنني أستاذ هل يمكن للفكر أن يتر ينة عن نفسه في ينة مريكة مضطربة؟ ألا يفسر مثل هذه اللغة أرباكاً و غمطوباً في الفكر نفسه؟ ما معنى أن تكون الطائفة عجوبة من بناء دولتها أو أن تكون،

(١) المصدر نفسه، ص ٩٦

بالإمكان، قادرة على إنتاجها؟ وهل الديمقراطية حقيقة؟ لا معنى بذلك
 عمومًا كهذا. إذن هل على شيء، على صغر الصكر بين مهم
 الديمقراطية، لا على صغر الديمقراطية والصغر هذا، يتكرر في قون
 مؤرخنا «والقون يصغر الديمقراطية من بدء حونه أو نظام اجتماعي
 واحد تحت دويقة» أن الديمقراطية معادية بجمورها لقبها الدولة يقتصر
 إلى البنية السياسية لأن الديمقراطية هي امتداد بينة على أرض الواقع
 مولتها الديمقراطية - الطليعة، وطاقها الطائفي - الطليعي^(١٢) ثم يأتي
 ذلك الدور الذي لا معنى له عن حمولة أو زلة قلبه بل من
 مابين تعويز وتصميم في هر عي هذا النص يكرر لكن الدولة،
 بعلة، بنسبة دولة الطفلية إلى دولة البروجوازية وهذه الدولة هي
 دولة طائفية مما ما كان يجب أن يراه طائفي وما كان بالإمكان
 أن يراه، لا يصغر آخر غير الذي به يفكر، هو، بالتحديد، الصكر
 المعادي

نكر، لعل القارئ يلاحظ في النص الذي نتقد تشاماً من تحديد
 الديمقراطية بأنها «الشكل السياسي لنظام الطائفي الطليعي»، برغم ما
 في هذا التعريف بقياً من غموض ولعلها البيرة لأوس التي
 تسود فيها الديمقراطية، في نص ضامري، من تحديد ما كنظام
 سياسي كان أوس مؤرخنا ان يقون إليها الشكل التاريخي المحدد
 للنظام السياسي، بدلاً من قول ما ما، عقوله هذا يشتمل
 الغموض لهذه الذي وابتداء في كتابه، في هذا الخط لسه العاقل
 بين الطائفي والطليعي، الرابع بينها في تعبير واحد يجعل حنوب
 صفة مؤرخة لتلك النظام. ولقد قلنا في هذا الصوف ما قلناه
 فلا حاجة إلى التكرار سوى أن مؤرخنا يصطدم بمائتي فكره -
 ولنسقة يجب القول، يماثل صومس فكره - في معرفته التي تؤكد

٦ نموذج كليلي

تدأ على الطائفة بالحقيقة، كما لو كانت (أليس لأصبح المولى كما لو كنتا؟) وجوب لصفة وحقة، كلما حاول أن يتحرر منه مطلقاً، في تأكيد - تقريباً - أن الطائفة نظام سياسي يعطي مؤرخنا أن الحق يكمن في الالتزام بتأكيد الطابع الطبيعي لذلك النظام السياسي الطائفي، وبالتالي، بتأكيد أن الطابع الطائفي هذا هو الطابع الطبقي. لكن المشكلة هي، بالعكس، في تحديد الطابع الطبقي الخاص بهذا النظام. هل هو طامع بورجوازي كوبرينالي، أم هو طابع رنداني (أو آسيوي ملني، بحسب ضامر) تدبر على الرمال؟ وتلخيص هذا التحديد لا يحل المشكلة.

ثم يعود الفكر الضاهري فيضطرب ثانية في تحقيق معنى التداخل بين الطائفة والطبيعة^{١٦} ويستأثر بنموذج من أمر فكره نحشى أن يجد معنى ذلك التداخل في هذا المولى بمزوجة بها. ١٦ فالسيطرة الطائفية ولدت القس والبحبوحة لأبناء الطوائف المسيطرة كما ولدت الفكر ومدن الصفيح لأبناء الطوائف الخاطفة للسيطرة. الوجه الطائفي والوجه الطبقي متلازمان في إطار حركة التراجع اللبناني^{١٧} يعصب على الفكر البادي، وعلى نتيج التحصيل الطبقي، القبول بهذا الصرب بوجود طوائف مسيطرة وطوائف عاجزة للسيطرة هذه الطوائف، يعصب القبول بأن يكون للسيطرة الطائفية هذا المعنى من سيطرة هذه الطوائف على تلك. معنى يكون للسيطرة الطائفية في النظام السياسي اللبناني الطائفي مثل هذا المعنى الضاهري، يعني، سيطرة، وجود سيطرة حقيقه في هذا النظام، ونقطة، بالضرورة، كل إمكانية لتكلام على مثل هذه السيطرة.

١٦ الصبر ص ٩٦

12 - حادثة في فلبين القاتلة

لكن النص الضامري ليس يوماً عادياً، أحياناً، يقترب من الموضوع، ويصل إلى عليه اجتهاد مسألة أخرى مثلاً، في قوله إن الطائفة هي صمام الأمان للنظام الطائفي - الطائفي من الانهيار، وهي التي تقطع الطريق على أي تغيير حقيقي في المجتمع الفلبيني لأن أي إصلاح سياسي يعني بلفظانية مكلف، ولو صغيراً، بأن التجربة التاريخية الطويلة تؤكد أن هذه الطائفة كلفة بابلان كن «إصلاح» ونعود ونرى العنف أكثر همة وتعميراً⁽¹⁾ لا إصلاح، يستل هذا النظام الطائفي، ألا يهمله وتغييره. جلا قول أوامر مؤرخنا عليه فكنتي أفضل تحفيد الطائفة، لا كصمام أمان للنظام، بل كنظام سياسي لسيطرة البورجوازية. ولكن، بالطبع، في هذا الأمر رأي. لكن المشكلة التي يطرحها النص على صاحبه وأطرحها عليه هي التالية: كيف تكون الطائفة صمام أمان ذلك النظام؟ المشكلة المصيبة هي في معرفة الآلية الفاعلة التي تتحرك فيها الطائفة، أي التي تقوم فيها الطائفة بوجوبها كصمام أمانه. ونحن ننده الصكر، في تحليله المسألة الطائفية، هذا الاتجاه نمر النظر في هذه الآلية الفاعلة ومطابق تحركها أي بالتحديد، في سبط التحرك الفاعلي للنظام السياسي الطائفي، كنظام طائفي بورجوازي، يكون قد اقترب، بالفعل، في تحليله هذا، من منطق التحليل الطائفي. أليس ان مؤرخنا اقترب، في نهاية مقالته من هذا المطلق في قوله «هل (+) البورجوازية الفلبينية بلك هاجرة من حماية نظامها السياسي؟ الجواب على هذا

(1) المصدر نفسه ص 98

في كندا، كليلي.

المؤلف يفترض بالضرورة أن الطائفة كانت الشكل السياسي بحكم
في لبنان وسيطرة البروجوازية فيه سواء عبر ممثلها المحليين أو
بالتصالح مع تلك طبقة أخرى نهضت على الإثااج والقوى المتحدة
في لبنان^{١٠}

ربما هي المرة الأولى التي يحدد فيها مروجنا الطائفي بأنها
«الشكل السياسي للحكم في لبنان وسيطرة البروجوازية فيه»،
محطفاً له من هذا الرجوع. ويحل هذا القول هو التقدم الذي
صاحب فكرة في مقاله هذه، جأى بها متأقفاً مع البيان العام
لمفكره في كتابه السبق. ولا يجب في هذا التناقض عيشه فكم
المحرم، بإمكانه أن يستحيل القوة المحركة لفكره في حمل إنتاج
المعرفة

ಪ್ರಕೃತಿ ಸೌಂದರ್ಯ

الفصل السادس

نقد ونقد مضاد

تمهيد

متد أكثر من عشر سنوات، بل منذ أول بحثي، احيى النقاش،^١ حُرِّب عني بأنه حرجي، لأنه غزوي، وسعيه به حثير النقد لعل ورشة فكرية بناء فكيف الفرد فيها حدود فكره لا بد مني، عيصمهم بمكر الآخرين في حبل بحثي يترابط ويتناغم، يشكّل من شكل جماعي، أصني اجتماعي، هو هو شكله العلمي، هل أخطئ كثيراً؟ إن رأيت في مقالة أحمد بعلبي^٢، التي ناقش فيها بحثاً لي في الطفلية، بدايات هذه الورشة الفكرية^٣ لها كفلة، ونعلاها غير ذلك، مكها، بالأكيدة، حبل يجاري فالفكر بالنقد والنقد المقيد يلاؤ

(١) أحمد بعلبي، ملاحظات على كتابة ماركسية في الطفولة، مجلة الطريق، العدد الأول، آذار ١٩٨٥.

II - في شروط النقد

والنقد الذي يوجهه بملكي إلى الذي ينحصر في نقد بعض أوجهه،
مفائدة، في الفصل الأخير من هذا الكتاب وهو نص نشر في
جريدة «النداء» في أربعة أعداد متتالية بدءاً من 4 آذار
1984، بعنوان «النظام السياسي بين الإصلاح الطائفي وعشيرة
الشهير الديموقراطي».

يوجه الناقد لقدم في المقرة الأخيرة من مقالته، يقول :
«إن الوجود السياسي للوطنية لم يكن نتاجاً مسجداً حلالاً للنظام
الرأسمالي التابع وحسب بل إن هذه الطوائف تنتظم إيديولوجياً
واجتماعياً عند لرون حيث تكون النظام الرأسمالي التابع، وإن هذا
الانتظام من ينسج لأشكال التناقض والاكتفاء المتعاقبة، بما فيها
شكل الانتقال إلى الاشتراكية وإن اللازم بين النظام السياسي
والشكل التاريخي ليس وظائفاً وليس صيغاً إلى هذا الحد يخرج
الطوائف على الصيغ (المستحيل في تاريخ البلاد) بين القيدانية أو
الحكم الوطني الديموقراطي وحسب»⁽¹⁾.

لقد أجاد الناقد في تكليف نفسه، حتى كادت أكتفك من جلوس
الرجوع إلى تصحيح مقافته لقيام بالنقد المهاد لكن لنضاض
أصولاً نظري بالوضع فيه أحياناً، وحياناً بالاقتصاد. فعمل
الشمس فيه مفضل، لا سيما هي تدانيات هذا الحوار بين
الماركسيين إذن، من البداية أيضاً، دون لجم للتناقض

البدائية من مطلق البلد يقتضي ببناء الوعي المنقرو حقه من
المهم. حتى يأتي النقد شاملاً، بل متعمداً، إن كان محلياً فالس

(1) المصدر نفسه، ص 116

المشهور في «الهند» الذي يتناوله يعينكي بالتفصيل يستند في معانيه ومفولاته الأساسية إلى تحولات غرامين سيقته الأولى هي البحث في أسباب الحرب الأهلية في فيتنام، لا سيما في صياها الثاني، والثالث في فمحل إلى نفس الفكر العدائي، والمريب في الأمر أن تفكي لا يسر إلى حالة الفراسين بحرف - تائه يجهل وجرعها - ولا يستمر في تائه يتقدمها. مسجع أن من حقه كتابته، أن يحده النص الذي يند، وأن يغصر القصد عليه حرك حبه، وأن يعطي ثقته الشكل الذي يريد فكك المشكلة يست هنا المشكلة التي أخرج في، بالقطر، مشكلة الشروط المعربة القروية فليد تلك الورشة الفكرية في حوال جاد صريح بين الماركسي واحد من هذه الشروط هو معرفة مكانة بالحق وفكره أما المعربة المستقرة أو الباقية عما أطلها، فليد بحرصها

والبداهة أيضاً، أن منطق النقد يقضي بأن نكون قراءة النص المتقود اسمه للنص، حقيقة. فإذا اتسمت به منه، أخذت النص موضوعه ما صاب ما ليس في النص، أو في فكره، وما ليس منه رؤسا ومهما، أو في يثبه الرجم، حتى نصاً ومهما هو وليد لمرة سبة للنص المصنوع ينظر يعينكي أنني أحدد الطائفية بأنها علاقة سياسية وما هنا الظن به بظاً عطفي، فهو يكرر الإلح مرارة على الإنفل¹¹ ولا أعلم أين وجد لي مثل هنا القدر منه خلط بين الطائفة والطائفة، فالتيس أمر الاتيين عليه، ما - مهمي - وربما أصاب التعير بذلك أكرر الطائفة - لا الطائفية - هي عندي تلك العلاقة السياسية من اتبعه الطيفية التي تربط

11 المصدر نفسه، ص 142، 149، 11

الطبقات الكادسة أو لساناً عنها بالبرجوازية، في علاقة تمثيل سياسي حائقي آد الطائفية فهي النظام السياسي مسيطر هذه البرجوازية المسيطره.

والأكثر هل من مبرر لامتثال عبارة «اللازم البيئي»، الواردة في نصي، بعبارة «الربط الحصري» الواردة في نصي بطيحي، في ميدان الكلام على العلاقة بين الشكل الطائفي للدولة اللبنانية وطابعها البرجوازي؟ لم يستند بطيحي لأرضي بالتاليه؟ أليس في هذا الاستبدال اللغوي المبراهم بالنص من معناه؟ الكل يعلم أن للاختلاف في اللفظ نتم - بحالاً - من اختلاف في الفكر، ونقوم إليه فلفظة في الفكر وهي التعبير، لا يجوز بالنال، التلاعب باللفظة، أو التساهل في استبدالها - مع أن المبراهم مختلفا المعنى، فضلاً عن أن كلا منهما نتدرج من ساي من افكر مختلف من لأخر فتأكد علاقة التلازم البيئي، بدلاً من التلازم التاريخي، بين الشكل الطائفي والطابع البرجوازي للدولة اللبنانية، يطرح مشكلة كما هو يبر في النص الأصلي - بحتم من تلك التي يطرحها عبارة «الربط الحصري»، في نص بطيحي المبراهم الأولى طرح، زنة مشكلة صعبة هي - بكل دمه، التالية هل الشكل الطائفي للدولة اللبنانية أساسي لبرجوازية كنوله بورجوازية؟ وعلى عموه، بالتالي، تغيير شكل الطائفي هنا إلى إمكان تغيير طابعها البرجوازي نفسه؟ الفرق بأن تلك العلاقة في هذه الفرقة هي علاقة تلازم بيئي أكثر منها علاقة تلازم تاريخي بفره، بالضرورة، إلى لإجادة عن ملين السوانين بالإيجاب المشكله المطروحه هنا لها علاقة بطيحه الدولة اللبنانية الراهنة، القائمة في البنية الاجتماعية اللبنانية لفرقة ربطت بحركها الداخلي كنوله بورجوازية كوندالية.

المسألة هذه هي، في تعبير آخر، مشكلة بنية هذه الدولة في واقعها المعاصر، أي في حضورها لمئاتها، إن جاز التعبير. ليست، بالتالي، مشكلة تاريخية، المشكلة التاريخية التي هي مشكلة الشروط التي فيها تكونت هذه الدولة في هذه البنية الاجتماعية، فيها تكونت هذه البنية كبنية قومية، أي مشكلة تعبري مختلفة عن الأولى. يرقم ما بين لانتين من علاقة ربوئية العلاقة بينهما، لا يحد في البنية، من تأكيد اختلافهما المعرفي. ذلك أن العلاقة هذه بينهما هي علاقة اختلاف، كما شرت سابقاً. فإذا انقلبت علاقة سببية، وقاد، أو خُيِّب ما بين لانتين من اختلاف، انزق الصخرة في يده الحركة التاريخية. انتهى نفسها، إلى مهم مفقولة، بالقطر، تقطع التهم المادي الماركسي باستغلاله حياة القادح البشري، بمادة الربط المعبري، ينزق بطلاني، في معالجة المسألة الطائفية، وفي هذه النص المذكور، من صعيد إلى آخر، دور تعبير بين الاثنين من صعيد البنية (بنة القدرة) في سبط تحريكها الناطقي إلى صعيد التكون التاريخي لهذه البنية. ينزق، كصبي المشكلة الأبنية الأولى، 'نبيط' أسعها المشكلة 'نبيط'، ونطرح مشكلة أخرى جوهري هي المسألة التاريخية. ويظل بطلاني أن هذه هي تلك، وأن هذه يصبه نكهة العكر يعطيه لا كبر. من كان يعطيه المشكلة النبيطية، بتعبير، مرة، فهو يعطيه المشكلة التاريخية مرتين يعطيه، مرة، جديبه الأولى. - ذلك أن الطرح الصحيح لسؤال التاريخي شروط، كما بين في الفصل السابق، بعينه طرح المشكلة النبيطية نفسها، التي في ضررها يطرح هذا السؤال من يعطيه، ثانية، بردها لها موضع المشكلة النبيطية، كأنها هي هكذا يلزم بين الاثنين علاقة من السببية سهل فيها أسبابا

أولاً، الثانية - والعكس بالعكس - وسهول، بالتالي، استبدال
بذلك العبارتين، الواحدة بالأخرى - والعكس بالعكس

2. العلاقة بين الرأسمالية وما فيها

بحث جون صبيو، «الطائفة» صلافة سياسية منجدة أم انتظام
اجتماعي رينولدسجي متوسخ^{٤٩}، يلقى بعليكي، في أول فترة من
مثاله «إن الربط العصري قديم التمثل الطائفي لانتظام السياسي في
البلدان بتوفر شروط تكون الرأسمالية في بنائها في طور أزمة
الإنتاج الرأسمالي على الصعيد العالمي» () هو ربط يتوحد، لا
محالة، إلى مترقته

المترق الأول، ومعه أن الانتظام الاجتماعي الإيديولوجي
الطائفي لاجتماعات لم يحصل قبل توفر شروط تكون الرأسمالية،
وفي هذا المنظور يبرر الشكل الطائفي لانتظام. وذلك كإساساً على
النموذج الكلاسيكي لرأسمالية الأوروبية حيث يكون لانتظام الإنتاجي
هو النظام المحقق مباشرة لانتظام السياسي الذي يشكل انعكاس
مباشراً له أو عكسياً يتبعاً إما صبح التصير. ويقود هذا المنزلة إلى
اعتبار أن الطوائف لم يسبق لها أن تشكلت سياسياً قبل فهم الدولة
اليورجولوية اللبانية، وفي حد شطب بصوري من مستريات حياتها
الاجتماعية المنتظمة والضرورية في هذه المنطقة منذ أرون طويلة
«حقبت المهد الفاضلي» وجير هذا المنزلة يوجد الفأري- مله في
متزلفين مؤهله أن الحديث عن الشكل الطائفي لانتظام السياسي
يشارة إلى أن النظام السياسي يمكن أن يكون معزولاً عما يستند من
انتظام اجتماعي رينولدسجي^{٥٠}

(٤٩) المبرق قد من 192 193

أقرب قليلا عند حلق السقف من البحر لأشبهه بسرعة إلى أن الطائفة ليس لها، في هذا النص، المعنى الذي أعطيه لها ما إنها، في نفس معنى، «انتظام اجتماعي إيديولوجي»، بينما هي، في كتاباتي، نظم سياسي يورجوازي كونيونيائي. أمر طبيعي أن يختلف معناها من كتاب إلى آخر لكن أن يُعَدَّ المور. فنلود بحسب المعنى الذي لها في نفس الناقدة كان لها في النصين معنى واحداً، هذا، أمر غير طبيعي. أعني أنه صبر مشروخ في ممارسة النقد، إنه، لا يمكن بلانده، ولا يجوز له، بكل دقة، أن يستخلص من تعديدي الطائفة بأنها ذلك النظام السياسي، ما سيجعله من ثوب مؤلفه «أن الانتظام الاجتماعي الإيديولوجي الطائفي للجماعات لم يحصل قبل توفر شروط تكون الرأسمالية» فالطائفة هي، حتمه، هذا، الانتظام. لكنها بسبب ذلك بالأسباب إلى لو كان في قديمه دوقاً فكان عليه أن يأخذ علي ما يعود إليه مولد من أن النظام السياسي اليورجوازي - وليس الانتظام الإيديولوجي - لم يحصل قبل توفر شروط تكون الرأسمالية. لكنه لا يستطيع، بالطبع، أن يأخذ علي مثل هذا القول، فهو لو صحيح لا مائة صبة لكن، لو كانت الطائفة، بالفعل، ذلك «الانتظام الإيديولوجي»، لاختلف الأمر قليلاً من الكلام. قد كائن رنقدي لا شكك بلده لهما يقر، الطائفة، يعني بها شيئاً واحد، الصافية، وأميها شيئاً آخر، مختلفاً.

يبد أن مفهومه للطائفة - كما على - لا يسمح بتمييزها من واقعها الاجتماعي الراعي في البنية الاجتماعية الكولونيالية البنية، ولا يسمح، بالتالي، بتمييزها، في اختلافها نفسه في هذه البنية، مما في البنى الاجتماعية السابقة. وبالعكس، بمعنى بضرورة أن تكون ر حتمه بلا اختلاف أو تمايز، في

جميع هذه الجنى، الحادية والمعاصرة، على اختلافاتها، يقو، مثلا، ١ إن نظر الانظام الطائفي والمشتري التي سيطر شكل الرأسمالية الليتانية وراء اليوم تنبع نفقة المطالبة بالمساواة بالنسبة السلطة والثروة خلال حقبة التنظم الطائفي المائم منذ شكل الرأسمالية الليتانية وتاريخه (كما هو الحال بالنسبة للطائفة الدرزية في مروجيتها، مع الطائفة المارونية مثلا^(١٧)، لقد ٢ البعت هذه الأطر دائما لغايات النظام متناقضة طبقا لتي نفس المرحلة^(١٨)، بل وقد، نيس الشكل الطائفي شكلا مستجدا لا تاريخ به^(١٩)، بل ٣ هو مبعة من صيغ التنظم الاجتماعي الملقوة قبل بلور الرأسمالية الكرنوبالية وليس «لزما» بشريا لها مستجدا مع ظهورها وحسب^(٢٠)، إن الشكل الطائفي المأزوم الرهن نيس إلا حنقة في سياق تنظم الطوائف وتاريخها منذ عهد الفاضيين ومبولا إلى التنكّل المعاصر للسلطة المزعج لقيام لرسمية التابعة^(٢١)، ٤ (٥) الانظام الإيمويجي الاجتماعي الطائفي (٦) يسج شكله أشكال التنافس في الرأسمالية التابعة^(٢٢)، بل ٥ إن هذا الانظام مرن يسج لأشكال لتنافس والانتقال المتناحاة، بما فيها شكل الانتقال إلى الاشتراكية^(٢٣)

(١) المصدر نفسه ص ١٥٤

(٢) المصدر نفسه ص ١٥٤

(٣) المصدر نفسه ص ١٥٦

(٤) المصدر نفسه ص ١٥٦

(٥) المصدر نفسه ص ١١٢

(٦) المصدر نفسه ص ١٥٦ ٥١

(٧) المصدر نفسه ص ١١٥

أما مفهوم الطائفية بكلها نظام سياسي متجذر في البنية الكرونبالية الراهنة، منسجّ بسيرها، فهو، بالعكس، يسمح برؤية الاختلاف الكامن فيها، ينتها في منه الوسيطة، وبينها في البنى الاجتماعية السابقة. ربما كانت الطائفية في هذه البنى السابقة على الرأسمالية، «الظن» اجتماعياً إيديولوجياً مهماً، بسبب من هيمنة المستوى الإيديولوجي في هذه البنى، كما يظن بعض الماركسيين الذين قد يكرهون منهم واحد - هو ماركس حرفي - يتردد بمصداق فكره، بوضوح، في مقالة بعلكي. لكن الطائفية ما كانت يوماً في هذه البنى الاجتماعية، نظاماً سياسياً، أو قل، بدقة، شكلاً سائماً صحنه من الدولة، هو الضامن بدولة البرجوازية الكولونبالية البيضاء، في محددها منه كدولة طائفية. حتى في نظام البطل الذي نشه الدولة العشائرية، ثم تكن الطائفية نظاماً سياسياً، أو شكل دولة. وما نحن عاقلاً بقول إن الدولة العشائرية كانت دولة طائفية، بالمعنى الذي نهه الكلمة في بيان الراعي، أي بالمعنى الذي تظهر فيه الدولة البرجوازية نفسها كأنها دولة طوائف. قد تكون الدولة العشائرية، كما هي عند البعض، دولة إسلامية، (والأصح القول إنها دولة استيعابية تظهر الدولة الإسلامية، لكن هذا موضوع آخر لا مجال لمبحثه في الآن). لكن الدولة الإسلامية شيء، والدولة الطائفية شيء آخر. لا أولى يظهر كأنها عرق واحدة، تعتمد الدين، واحداً في أبنائها وأحكامها وممارساتها. بزعم، بالتالي، طابع قديمي تستمدّه من قديم الشرع الذي به تتجسد كدولة إسلامية. إنها، إذن، دولة دين واحد، أو قل، بالبنية، إنها الدين بإمام كدولة، من حيث هو الدين، هو الشرع. أو الثاني، مستمدة بشدة الطوائف. وليس ظهوره، برغم هذا واحداً، فوجبتها خارجية من حيث هي.

سألتها إطار تعايش طائفي ليس الدولة الطائفية دولة حية، ولا هي دولة ميتة راحلة فالطوائف، في علاقتها بالدولة، ليس أحياء، يرغم كون الاقتصاد القيني عاملاً أساسياً في رجوعها ليس بدولة الطوائف. طابع نفسي، ولا يمكن أن يكون لها مثل هذا الطابع، ولا يمكن لها أن تقوم بشرع لا يسبب من تمدد ما هو وجيب، بل لأنها، في ظهورها لذاتها من موقع نظر البيروقراطية المسيطرة عسها، إطار، محال للتصنيف السياسي للطوائف، لا تصبها النيتي

بالطبع، لا يتمحور الاختلاف بين الشرطين الإسلاميه والطائفية في عسوى الطرح هنا من المعالجة، بل، بالعكس، يجد أساسه انماضي في اختلاف نمط الإنتاج المسيطر في كل من البيئ الاجتماعيتين المختلفتين البنائية الكونوبالية. والعشائرية الإقطاعية، أو الاستبدادية. لكن سبب الدولة العشائرية لفظواك ظناً هو نظام الملل، وهذا لا يعني جاكاً أنها دولة طائفية. وإنما قد الكلام صناعه، وصفت المصاحيم دقتها وتبريرتها - ولا يعني ذلك أيضاً أن النظام السياسي الطائفي الذي فيه تمارس البيروقراطية البنائية سيطرتها الطبيعية، هو نفسه نظام الملل العشائري ذلك المباني على تكوين البيروقراطية كبيروقراطية كوربالية، ير أنه يجد تأويله في هذا النظام، أو في ما فيه من أبعاد حياة لا أهل لها أوقتها بعلكي عند القاطنين. فلم يعد بها، مثلاً، الرأسمالية، أو المزارع، أو المرحلة

بأحد طرفي مناقشي، هي التمثيل الأيون الذي ينعني به، « اعتبار أن الطوائف لم يسبق بها أن تشكلت سياسياً قبل قيام الدولة البيروقراطية البنائية، ويأخذ عني، في «المترى الشامي»، كون

التحديث عن الشكل الطائفي لمنظومة السياسي يشير «إلى أن النظام السياسي يمكن أن يكون معزولاً عما يستند من انتظام اجتماعي بلديولوجي . ٤ بالنسبة إلى المترلق الأول، أحد وأكبر مرء آخرى أن الطوائف في لبنان لم تكتسب وجودها السياسي الذي مرء بالطبقة، وجودها المؤسسي، إلا بوجود الدولة البيروقراطية القائمة في مختلف كنفة طائفية. ويمكن تتبع تاريخ هذا النكون السياسي للطوائف في لبنان، على امتداد نصف قرن تقريباً، من سنور 1926، الذي وطب فيه وبه أسس النظام السياسي كنظام طائفي حتى مرر إنشاء المجلس الإسلامي الشيعي لأعلى من 1967، مروراً بشن قرارات الدولة التي تنظم وجود الطوائف في مؤسسات مختلفة، وتنظم علاقة الطوائف بالدولة. وقد أشيرت سابقاً إلى كتاب محمود وياط الذي يتعالج بالتفصيل تاريخ هذا النكون السياسي للطوائف باعتصار أقول ليست الطوائف قائمة بذاتها بل هي قائمة بهذه الدولة الكولونيالية التي بها تشكلت سياسياً. ليس للطوائف، في تصوير آخر، وجود مؤسسي، مادي على وجود هذه الدولة، ولا يمكن أصلاً أن يكون لها مثل هذا الوجود إلا بالدولة. إن تكون الطوائف في مؤسسات تابعة للدولة، حتى في استغلالها منها، مرء، إذن، بالدرجة الأولى، فعل سياسي، من حيث مرء، بالتحديد، فعل هذه الدولة البيروقراطية

ثم إن يمكنني ٥ يقدم لنا مثالاً واحداً في مقالته على «التشكيل السياسي للطوائف في البى السابقة على الرأسمالية» من بالعكس، إن قلاعه نفسه على «انتظام اجتماعي إيديولوجي» للجماعات، يؤكد ما مرء، يؤكد، بالتالي، أن الوجود المؤسسي السياسي للطوائف مرء، بالطبقة، وجودها البيروقراطي

والانظمة هذا الذي به يعتمد بملكي الطائفة ليس الانظمة
«الجهيم والمباشرة»^(١) - على حد نصير - إلا ما هو انتظم
«البيولوجي» أما الانظمة السياسي، فلا وجود له في نفس بطيحي،
إلا لا مكان له في هذا النص أو قل، لتطبيع، إن له فيه
ضمناً، مكاناً، هو الذي بدأ في تيمته المباشرة بالبيولوجي
ذلك أن الهيئة هي، في وشرح تام، للبيولوجي، لا فليسي
هذا هو المبدأ الأساسي الذي يعتمد بملكي في هذه وهي
معالجة المسألة الطائفة وهذا ما سأناقشه في سيرة

أما بالنسبة إلى «المرئي الثاني»، فليس أهم كيف يمكن أن
بشير «المرئي» عن الشكل الطائفي للنتظام السياسي إلى أن النظام
السياسي يمكن أن يكون معزولاً حقاً يستند من النظام اجتماعي
«البيولوجي» من وجهة نظري، أو على الأقل، من وجهة نظر
افكر الذي في فكر، ليس في الكلام على الشكل الطائفي للنظام
السياسي البيولوجي في بيان ولا في الكلام على علاقة التلزم
البيوي بين هذا الشكل للنظام وطائفة البيوجرافي، أي عزو
لسياسي عن البيولوجي الطائفي إلى العكس هو الصحيح إن
شكلاً اجتماعي معنفة من الوعي هي - على حد تعبير ماركس -
في علاقة تلازم مع البناء القومي، المعنوي والسياسي التي يدرم
على قاعدة مبرمة من علاقات معنفة من الإنتاج هي التي
لاقتصادية لمجتمع. هذا يعني، ببساطة، أن للنظام السياسي
البيوجرافي هي بيان شكلاً تاريخياً محدداً هو شكله الطائفي.
رأى الشكل هذا هو في علاقة تلازم مع شكل محدد من الوعي
لاجتماعي - أي الطائفي - هو الشكل الطائفي. وأن الأمر (أعني

(١) المصدر نفسه ص ١٤٥

السياسي) هو الذي يحدد الثاني (أعني لايدولوجي) . ويتحدد به ، وأن هذا كذا، أو فاك كذا، هو الشكل المسيطر بيطره اقنوجواتيه، هي المحفليس السياسي والايدولوجي، برأت هذه السيطرة التطبيقية تبعد، بالطبع، اساسها المادي في بنه علاقات لإنتاج الكون، بابة

لا لا يمكن لقوله كذلك الذي قلت أن يعني حرية سياسي عن الايدولوجي فكيف اب لهمة بعليكي؟ كيف تشهها؟ أعني ما هو المستن الذي يحكمها؟

3 - عودة إلى نظرية التناقض

ليس هتي أن ادفع عني تهمة ظالمة أهم من هذا، أن افهم منطقي هذه التهمة ومتطلبها كأس في نفس بعليكي نفسه في قوله، مثلاً، 3 . أن يكون - (والكلام يجري على النظام السياسي) - معزولاً عما يستند من نظام اجتماعي لايدولوجي 4 . يستند السياسي، في هذا النص، هو الايدولوجي - بينا العلاقة بين الاثنين هي معكومة في نفس باركن الذي أثرت إليه أعلاه معطى التهمة يكمن في هيمنة لايدولوجي . وهذا ما يجب تناقشه . يقول بعليكي : «إن التركيز على نصب مستوى النظم أو الانظام الاجتماعي الايدولوجي الطائفي، كمستوى مهم من يلزم تريبخيا لقيام الشكل الطائفي بالنظام السياسي، هو تركيز يسمح لي تظفونا وبشكل واقعي النظر إلى تعطيل المدين عهدي عمل بطهم العلاقات بين مستويات التحديد من جها ومستويات الهيمنة من جها تعبري أي بين مستويات الإنتاج والنظام السياسي من جهة ومستويات الانظام الاجتماعي الايدولوجي الطائفي والشكل الطائفي

النظام السياسي من جهة أخرى. ولأصبح الشكل الطائفي شكلاً
منجداً لا تخرج لنا^(١)

يأخذ عني ناقدني، في هذا النص، عدم التمييز بين «مستويات
التحديف» ومستويات الهيمنة» في البناء الاجتماعي «مستويات
التحديف» هذه هي «مستويات الإشراج بالنظام السياسي» أما
«مستويات الهيمنة» فهي «مستويات الانقسام الاجتماعي
الليبرالي» الطائفي والشكل الطائفي للنظام السياسي
«مستويات التحديف» فليكن، إذن، في عبارة أخرى: «مستويات
الانقسام الاجتماعي والليبرالي» و«مستويات الهيمنة» تنحصر في واحد هو
الليبرالي. وهكذا، بقوة بنا بطيحي إلى الأساس النظري الذي
ينطلق في معالجة المسألة الطائفية، ومنه أيضاً ينطلق في مقدمته.
ومنه على الحق في إحصاء النقاش إلى أساسه النظري هذا، الذي
منه ينطلق في مآله. وبعد قلت إن شرط النقد أن
توفر للمالك معرفة فعلية بالحق البقود. فإذا لم توفر مثل هذه
المعرفة الضرورية، كان النقد مائلاً لفاء. سيجب نسيي بأن سأل
ناقدني. هل قرأ كتابي «في التناقض»؟ بيه عدل غرويه هذا النص
تصيح من قول ما قال، ونعمه إلى زيادة النظر في أسكنه. ونعمه
ما قل. وما الحاجة إلى من لا يحالج مسألة الطائفية؟ بل ما
الحاجة إلى قراءة نص ليس النص البقود؟ والجواب سهل، إن
لا أساس النظري الذي تقوم عليه مآله في مسألة الطائفية في أكثر
من عرصة مرد بالقبلة، كتابي «في التناقض» وهو الأساس زناه
الذي تقوم عليه عرصاتي الأخرى. وأعلن أن قل مفكر ماركسي
يصنع أن الأساس النظري لكل تحليل اجتماعي هو نظرية التناقض

أي بالتعريف المطلق الذي يعكس فهم العلاقات الرباط وشكائه
بين مختلف المستويات، البنيوية لطبيعة الاجتماعية في وجودها
المعقدة، وهي سرورنا بطورها اثنائنا والاساس المنطقي هذا،
حاضر في النص نفسه الذي يتقدم بعقليتي، لكنه حاضر فيه
فهمنا من حيث أن النص هذا هو أثر منه وليس، بالتأكيده
كنا فهمه، وكما ساء فهمه بعقليتي هو هو ثاني في أن يفهم
كما بناء على العلاقات بين تلك المستويات البنيوية. من حق
أن يصحبه، إذا أحسبه، ومن حقه أن يخطئه. والنقد حق
لتجميع الفكر، ليس من حقه أن ينسب إثنى فكرياً ليس فكرياً، أو
أن يؤكد أن فكري يقتصر، في نفسه، إلى ما لا يقتصر إليه فكري
من معبر كفاك الذي يفهم بين المستويات التعريفية والمستويات
الفهمية، دون أن يقرأ ما كان عليه أن يقرأ لينتقي على الأقل
من صحة قوله

رغمه بكل الأمر، فليس في وسعي أن أستبد في هذه الدراسة
محللاً متكاملاً قصته في دراسة سابقة، باختصار أقول لقد
أخطأ ماقدني مرتين مرة في تأويله فكري، ومرة في بناء فكري
على الشكل الذي يقدمه في مجيئه العلاقات بين الامتصاصات
والسياسي والبيولوجي. صحيحاً كما شبه إثنى، إثنى مرعفاً
على الإشارة، بسرمه، إلى أنني أصبغ من وسيلة التوضيح
الاجتماعي، بين الناقض الأساسي، الذي هو الانعكاسي،
والناقض الرئيسي الذي هو السياسي، والناقض الثانوية التي
تتحرك في حقل كل من طرفي الناقض الرئيسي هذا وأخير
أيضاً، في حركة هذا الناقض السياسي، بين الشكل الرئيسي الذي
فيه يتحرك، وأشكاله الثانوية الأخرى والشكل الرئيسي هو ليس

واحدًا، وليس ثابته بل هو، بالمعنى، مختلف باختلاف الشروط التاريخية الخاصة بحركة التنافس وهو، بالتالي، متقلب بين مستويات البناء الاجتماعي. قد يكون الشكل الرئيسي لهذا، زنده من البنفسج السياسي الذي هو هو البنفسج الرئيسي، الشكل لايمبولرجي، هي محدد، مثلاً، تشكيل عائلي، أو عيني، هي شروط تاريخية محددة. وقد يكون الشكل الاقتصادي من حد التنافس، هي شروط تاريخية أخرى. ونجدد الملاحظة، في هذا المجال، أن الشكل الاقتصادي هذا من التنافس السياسي هو غير التنافس الاقتصادي (الأساسي). وقد يصعد اليمين من العاركتين إلى الاثنين. بدأ وجب التنبه

واسمًا أيضًا، في تحليل البناء الاجتماعي، بين التماثل البيوي والتماثل التطوري. والتنبه هذا ضروري، لأنه لا يكون التمييز، مثلاً، بين التنافس المحدد والتنافس المسيطر فالمحدد هو الاقتصادي، الذي هو هو الأساسي، والمسيطر هو السياسي، الذي هو هو الرئيسي. والأمر ليس لفظياً. فالتمييز هذا مبرهن (نظري). لكنه ضروري بضرورة النظرية بالمحور. فالاقتصادي، إذن، هو الأساسي، يقيس على محور التقاوت البيوي الذي هو، دعياً، أعني نظرياً، محور عيوي (أو رأسي)، عليه، وبه، تتحدد مستويات البناء الاجتماعي. هي محوره لئلا، ولا يمكن التمييز في هذه المستويات التي هي مستويات التنافس الجزيء في البناء الاجتماعي. بين الأساسي منها، مثلاً، والرئيسي، أو الثاني، لا بمحور هذا التقاوت البيوي، رقيماً عليه. فكيف يكون السياسي، بالتالي، هو الرئيسي، قياساً على هذا المحور العمودي. لكن الاقتصادي هو المحدد، قياساً على محور التقاوت التطوري الذي هو، دعياً، أعني نظرياً، محور أفقي. إنه محور

حركة التطور التاريخي لبناء الاجتماعي المعقد، بشكل، أو قوطة والسياسي، مما أدى إلى هذا المجهود، هو المسيطر أو الإيديولوجي، وليس له مستوى يبري إلا هي أوضاعه التي، ارتباطاً بغيراً، بالسياسي الإيديولوجي هو، في فهم آخر، واحد من مستويات تعظيم السياسي أشهر إلى هذا الأمر المعقد ولا أقب معه، لأن هذا هو الفكرة ليس المجال الصالح لذلك

لهذا كله، وفي هذه ما سبق، وجب التميز أيضاً بين علاقة الحديد وعلاقة السيطرة في تحليل العلاقات البربطة بين تناقضات البنية الاجتماعية ومستوياتها ووجب بقياً للضرورة المعرفية بسبب، التمييز بين علاقة السيطرة وعلاقة الهيمنة ومن الضروري عدم الخلط النظري بين العلاقات بينهما فهم هذه الضرورة، في وجه منها، إذا عينا أن السياسي هو الصراع الطبقي، وأنه ليس الفرق، وليس الحقوق، ولا المؤسسي، إلا من وجهة نظر الطبقة البرجوازية المسيطرة التي تطرح، برماً، فكراً كأنه الفكرة بالمطلق، وتقدم به الواقع الاجتماعي، هي شكل ظهوره، له، فإنه انزع بالمطلق إذا كان السياسي، بإمكان، هو هو الصراع الطبقي وجب، نظرياً، أي معرفياً، السير في تحليل البنية الاجتماعية كأشكال معرفية، بين موقع نظر طبقة مختلف متناقضه مصادر ووجب، بالتالي، التميز على الأقل، بين موقع نظر الطبقة البرجوازية المسيطرة وموقع نظر الطبقة الثورية النقيض، التي هي الطبقة العاملة لهذا، بوجب التميز أيضاً، بين شكل من حركة الصراع الطبقي، متعدد نظرياً وممارسياً، من مواقع نظر الطبقة المسيطرة، وشكل آخر من حركة هذا الصراع، مختلف عن ذلك، هو الذي يتجسد، نظرياً وممارسياً، من موقع نظر الطبقة الثورية النقيض. هذا ما مرر على التمييز بين حركتين من الصراع

الطبيقي مستحدثين، أو بين شكلين من الحركة العامة للصراع الطبقي التي هي حركة المحورية الموحدة لكل الاجتماعي لأولى هي الحركة الانتدابية للصراع الطبقي وهي حركة من موقع نظر البروجوازية التي تحاول دوماً إزاحة هذا الصراع، في تحركه في شكله الرئيسية من منوال البورجوازية، فتحاول دون تحركه في شكله الرئيسي، كصراع سياسي هو، بالقبض، صراع على السلطة والثانية هي الحركة الانتدابية للصراع الطبقي وهي حركة من موقع نظر الطبقة العامة التي تولد دوماً، في أشكال وشروط مختلفة من ممارساتها، إلى دفع الصراع الطبقي إلى التحرك على منوال البورجوازية، في شكله الرئيسي، كصراع سياسي هو صراع على السلطة والمستويات البنية لاحتياجاته في كل من هاتين الحركتين المختلفتين من الصراع الطبقي، شكل من الترابط والتمتع، مختلف عن الآخر بالشكل التركيبي، مثلاً، هو الذي تبع فيه هذه الممارسات بفعل سيطرة الممارسة السياسية البرجوازية في الحقل السياسي للصراع الطبقي، والتمتع لا يصحاري هو الذي تتألف فيه جميع التناقضات الاجتماعية تنصب في مركز اتصافها السياسي وتشرط لإمكانيات هذا الشكل هو سيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية النديف في الحقل السياسي للصراع الطبقي

لأن السياسي هو الصراع الطبقي، ويجب التمييز بين علاقة السيطرة الطبقة وعلاقة الهيمنة الطبقة ذلك أن الصراع الطبقي، ورغم كونه صراعاً يتبعه حيز التناقض القائم فيه بين الطبقتين الرئيسيتين البرجوازية والبروليتاريا، ليس هو ما بين هاتين الطبقتين فقط، دوماً صراع بين حائزين طبقتين مستحدثين، نتجداً كل من الطبقتين الرئيسيتين، في كل من حيزي التحالفين،

بأنها، من حيثها، القطب الجانبي للتحالف هو يعني، ببساطة، أن كلاً من طرفي الصراع الطبقي، أو أن كلاً من هذين التحالفين المتصارعين، هو حامل لتناقضات ماويه بين عناصر التحالف الواحد إنه، إذن، حامل تصراع طبقي بين هذه العناصر ويجب تمييزه عن الصراع الطبقي القائم بين الطرفين الرئيسيين لن كانب العلاقة القائمة بين هذين الطرفين هي علاقة سطحية، فالعلاقة القائمة بين العناصر المبكّنة لكل طرف من الطرفين هي علاقة هيمنة والعلاقة بين هذين العنصرين أساسية هي تحديد صيرورة التناقض الرئيسي الذي، بصيرورته، لتحديد صيرورة التناقض الأساسي نفسه، الذي يحدده أيضاً أمر آخر بالغ التعقيد، لا مجال الآن للنسج فيه

4 - في نقد التمييز بين «مستويات التنمية»

و«مستويات التنمية»

ربما كان عليّ، لغرض كل النقاش، أن أتيه للقارئ، وما قلني إلى أن ما سبق ليس سوى عرض مقتضب جداً لعدد من المفاهيم النظرية التي هي أدوات معرفية أراها ضرورية لإنتاج معرفة علمية بدافع جذابي مبدع ولقد حاولت أن أصحح بها في معالجة المسألة الطائفية وأسألتين بها أيضاً في نقد بلندي لبناء ونجي خبره ما بينه أبدأ، النقد البضاعة هنا بأعراض أساسية على ما ورد في نصي يعطيك من تمييز لمستويات التنمية بأنها «مستويات الإنتاج والنظام السياسي»، ومن تمييز لمستويات التنمية بأنها «مستويات الانضباط الأيديولوجي» رى في هذا القول غشواً لا يلبس فكر ماركسي وما قام هذا الفكر هو بركة

المنافس بيننا، أساساً، بلعبة على قو. يعيدكي مقدمة ماركس الشهيرة للإسهام في نقد لاقتصاد السياسي؟ لا أغرس هذا من باب التسليح بنص أشهر في وجه محاورتي، لأزج بمقدمة حتى نقداً برنت هذا عائلته أقول هذا لأن يعيدكي مفكر ماركسي وأنا أيضاً ماركسي. رأيتك عكس البركة هذا أن الاقتصادي هو المخطط وهو البناء الفعلي، وهو القاعدة المادية لها السياسي فهو، ولا ينبغي لوجي الملائم له، البناء الفعلي، وهو المخطط فكيف اختلطت الأمور حتى يعيدكي حتى راج. يفسح السياسي في حرب واحد مع الاقتصادي، في علاقة «مستويات التعبد»، دون تمثيل بين الاثنين كأنهما، في التعبد، وبالتالي التعبد، واحد؟ ومثل لا ينبغي مهباء فمثل محل السياسي، وصار هو الممثل والمهين والمالط

يخلف يعيدكي بين لاقتصادي والسياسي، وبين السياسي والإيديولوجي، وبين علاقة التعبد وعلاقة السيطرة، وبين هذه وعلاقة الهيمنة، ويصل، في حالات المخطط هذه جميعاً، إلى نتيجة واحدة هي: نقيض السياسي وإلغاء دوره الفعلي، من حيث هو دور العامل الرئيسي المسيطر في تطور الينب الاجتماعي القائمة والسياسي هو، بالتعبد، صراع الطبقات، في أشكاله التاريخية المختلفة. لا وجود لطبقات ولا صراع بين الطبقات. لا هي شكل تاريخي منفرد بنية اقتصادية محددة بتحدد محدد من الإنتاج أقول هذا، لأؤكد أن مثل هذا السياسي يستلزم بالضرورة، الاقتصادي، ويترض وجود ما دام السياسي هو الصراع الطبقي، لا يمكن، في تمثيل آخر، عزله عن الاقتصادي -

حتى لو كان الكلام محصوراً فيه مع إغلا بالذهن، وفي شكل مؤقت، وللحظة من زمن التحليل، وفي مذهب صوري فهم العلاقة بين وبين الاقتصادي، لذا، فإن الاقتصادي، في إطار هذا الفهم، حاضراً في السياسي، من حيث أن السياسي أتو منه، مستمد منه، ومحتو، في الشكل نفسه الذي به يتحدد به، فلاقتصادي، إذن، في السياسي حضور معين هو، بالضبط، حضوره في حياته (المحضور اللازمي في الرعي، في البنية النفسية) من هذا أن التحليل في تحليل السياسي، هي في تحليل حركة العبريات الطبيعية في بنية اجتماعية محددة، واعتماد هذا يكمن في ضرورة ود السياسي إلى الاقتصادي، في مقارنة الأشكال نفسها التي فيها يتبر، بما هو السياسي، مثلاً، في شكله الطائفي، ألون، هذا، لا لأحد ما، إلى البحث في علامات الترابط والتفصيل بين الاقتصادي والسياسي (والإيديولوجي أيضاً)، بل لأقرب، بمراد من الدقة، إن تلك النتيجة التي يصل إليها يعني لا تنحصر في بنية السياسي، وحلله الإيديولوجي، فالأ، مظهر، ذلك أن تفريق السياسي هذا يوجه، صلباً، إلى صوب الاقتصادي نفسه، أو عن، بظهوره، إلى ما يقب عليه، التفريق، ويظهر هذا التفريق، كذلك، في تحديد الإيديولوجي بأنه «القبول والبهس والتأظم» بكتب الإيديولوجي، باستقلاله هذا الاستقلال عن السياسي والاقتصادي، ثبات يتويأ ليس حتى فلاقتصادي، بكانه قائم بذاته، قائم في تكراره، يسح فتعالب أرملة أنماط محددة من إنتاج، ويلي، لا يحدّر كأنه جوهر إنه «النظام الطائفي» إياه الذي هو هو، واحد في مسانده، ضد المستقر السياسي، أو الاقتصادي إنه «المتنوع»، ضد المستجدة. وهو هو التاريخي، هذا «لا تاريخ

إلى مثل هذا الفهم القويح للتاريخ، يصلح مملوكي في فهمه
 لإيديولوجيته، هي حرته من السياسي والاقتصادي، وهي ترسحه
 في هذه الحرية وهو فهم غل ما يمكن أن يقال فيه إنه حريص
 على المادية التاريخية إلى هو هو الفهم المثالي نفسه ليس من
 عاداتي أن أضع النقاش على مثل هذا الصعيد من علاقة الناقض،
 في الفكر بين المثالية والمادية وليس من عاداتي أن يكون حتى
 في التصدد أن أجابه الفكر الذي أتفق بالمول إنه مثالي، كأن بهذا
 القدر، يتنهي النقد لكنني وجدت ظراعه في أن ينهني مملوكي
 بالانزلاق إلى أمثالية في التفكير^{١٢} في بعيد الطائفة وليس
 انطوائية كما يقول بأنها علاقة سياسية محددة يصير ويجوز
 شكل من الصراع الطبقي، ويصير إليها شكل آخر من الصراع
 الطبقي^{١٣} بينما «العادية» في التفكير تكمن عند في ذلك الفهم
 القويح للتاريخ الذي يمشي به التاريخ مقلوب حتى رأسه وحين
 أموت «يمشي»، إنما حتى يتكرر الطرفة هي في هذه الممارسة
 في انقلاب المثالية مادية والمادية مثالية إلى قلب عند حد
 الأمر، إذن، إلا قليلاً، لأعوه إليه من رواية أخرى

٥ - في نقد هيمنة الإيديولوجي

لقد ألمح علي السوّاد حين قرأته مقالة مملوكي كيف وصل
 ما قلني إلى تأكيد أن أمر لا نظام، الإيديولوجي الطائفي قد اتسم
 لتماقيد عدة أنماط من الإنتاج، وما زالت مؤهلة لتتسع لأزمة
 أخرى من الإنتاج؟ كيف أمكن للإيديولوجي في عبارة أخرى
 أن يكون به حتمه ثابت يجري يفوق حتى الذي للاقتصادي؟ وربما

الاجراء يمكن في منطق العلاقة التي يقيسها ناظمي بين الاقتصادي السياسي، من جهة، والإيديولوجي من جهة أخرى فهي هذه العلاقة، لا يخلو مستوى الإيديولوجي بأنه المستوى المهيمن إلا باستقلاله بذاته عن الاقتصادي والسياسي، حيث هو، في الواقع المادي، النظري، تشكل من لأشكال التي فيها يتطهر السياسي في شروطه منحد بالانحصار إلى محور الإيديولوجي من السياسي هو الذي يفر إلى محوره من الاقتصادي، ويجمع منه، بالنتيجة، المستوى المهيمن ويتحرر المزدوج هناك يستحيل الإيديولوجي الذي هو، في مثاله، «الانظام الطائفي» - إطاراً اجتماعياً عاماً فيه تجري حركة التاريخ، وبه تنظم إلى إله الإطار الثابت المرتفع المكرر المائل إلى حد الأرح الذي فيه يجري التاريخ إلى مستقره - رئيس لتاريخ إطار آخر غير - هكذا يستحيل الإيديولوجي، في هذا التاريخ، ليس محل السياسي وحسب، يقوم بدوره، من حيث هو، بدلاً منه، المهيمن؟ - (ملاحظة أكبر القدر. في كلتا المهيمن منه لها عند بعدي معنى الميطر لا سيما أن بعدي لا يميز، في نظام فكره وجهار معاديه، بين السيطرة والهيمنة. ولعل هذا أثر من تعقيد السياسي) - بل إنه يحتل أيضاً محل لاقتصادي نفسه، ويقوم بدوره إله، عباءة السجدة والمهيمن، بسبب من غياب لاقتصادي في تحديد دور الإيديولوجي نفسه، نتيجة تنقيب انساني ومهم يمكن لأمره أن دور الاقتصادي في تحديد «الانظام الطائفي» لا يظهر في معنى بعدي، كأنه لا وجود له. ثم إن الشايف البيوي الذي للإيديولوجي في هذا النص (أو الترتيب الذي له) يحطه فترة على التحديد، وماعليه هي التحديد، أقوى من فترة لاقتصادي رفاهية يظهر هنا في أكثر من موضع في مقالة بعدي، كما

مبنى لأحد وثائقها لما المؤرخ سمح للنسب بتكرار ما قلبي بأن الإطار الاجتماعي، (أو الأطوار الاجتماعية)، بحركية التاريخ الاجتماعي هو، في المصاحبة التاريخية، لإطار الذي ترسمه ونصته بنية العلاقات الإنتاج القائمة في بنية اجتماعية محددة في إطار هذه العلاقات المادية الموضوعة من لإساج يجري المازيج وليس بإمكانه، حتى في أساطيره ومنظمه للمعرفة، وهي مستقبات اجتماعات فيه واتصالاتها الدخيلة المتضاربة وعاداتها رطوقها وممارساتها اليومية، إن يجري خارج هذه العلاقات التي مدخل حركته حركته هذه، إذن، في شتى أشكال ظهورها، بنيت متفككة من هذه العلاقات، بل فيها برسم: هذه هي ألفباء البادية، وهذا ما يفسر الفكر السادي من الفكر البورجوازي في حقل فهم التاريخ لا بد للفكر السادي، إذن، من رة جميع المظاهرات الاجتماعية، بما فيها المظاهرات الإيديولوجية، بالطبع، في حركته التاريخ إلى هذه العلاقات ورفضها فيها من حيث هي، نظرها المادي التاريخي، حتى لو كانت تلك المظاهرات، أو بعض منها، تنتمي إلى علاقات سابقة من لإنتاج، أي إلى زعم اجتماعي آخر ولتفهم، على سبيل المثال، ن الظاهرة الطائفية، بما هي كما يحملها مذهبكي، انتظام اجتماعي إيديولوجي طائفي، نعود إلى عهد الفلاسفة، ونعود، بالتالي، إلى علاقات من لإنتاج سابقة على الرأسمالية ولتفهم أيضاً أن هذه الظاهرة مرسخة، رأنها لا تزال قائمة في البنية الاجتماعية الأصلية المعاصرة، تشهد فيها على ماضيها (إن النظر إليها في حاضرها هذا، بفكر سادي، يقتضي بضرورة البحث في هذه البنية المعاصرة، وهي آلية تطور. ما التاريخي، لمعها - حتى لفهم تلك الظاهرة الطائفية - ولتفسير بقائها ويعسوتها فيها مبدأ ماضي في هذا الفكر السادي هو

التالي إن تلك الظاهرة لا توجد في ذاتها بل هي نتيجة لتفسيرها وتفسيرها يرتبط بظاهرة واستمرار حضورها في البنية الاجتماعية إن شاء الله تعالى. ثم إننا نجد مبدأ هذا التفسير في حاضره هذه البنية وهي البنية الاجتماعية العامة إن الرأسمالية هي بنية هي التي - هي تسيطر آخر مباشر - تفسر الطائفة، حتى لو كانت الطائفة هذه ظاهرة مرتبطة في التاريخ تعود إلى ما قبل المائتين أو أجيالهم. ويسبب الطائفة هي التي تفسر الرأسمالية، أو البنية الاجتماعية الطائفة بل إن الرأسمالية نفسها هي التي تفسر مرتبة الطائفة ذلك، ولا نجد الطائفة هي ذاتها مبدأ تفسير توسعها هذا. هذا يخص جوهر الاختلاف بيني وبين الآخرين، بين عهديهم وبين الماركسيين، تبعيكي مثلاً، أو غيرهم إنهم يفسرون الرأسمالية، هي بنية، بالطائفة، وأنا أفسر الطائفة بالرأسمالية قد تكون هذه النتيجة من المولى غير دقيقة - وهي كذلك - وقد تحتاج إلى توضيح لهذه جزئية، دعوني إنهم يفسرون الحاضره بالماضي - يفسرون هذا تاريخياً وأن أفسر الماضي بالحاضره وبالماضي - لا بالماضي أفسر أيضاً استمرار حضور الماضي فيه أما التاريخ، فتبي أن غير التكرار في التماثل إنه اختلاف وهي اختلاف الحاضره، يُكتسب تاريخ الماضي، وفيه بقاء، يُصنع التاريخ معطاً

لا أعلم ما قلتي إذا قلت إنه يفسر الرأسمالية بالطائفة، من حيث هو مبدأ هي الطائفة التي هي عندها انشطار اجتماعي بغيره وهي مرتبة، مبدأ تفسير النظام السياسي البورجوازي، بقاء هو نظام طائفي علوه، هي نعمة السابق الذي أتيت أعلاه، إن مستوى النظام أو الانشطار الاجتماعي الأيديولوجي الطائفي كاستوى معين (هو الذي) يؤهل تاريخياً لقيام الشكل الطائفي

للنظام السياسي،⁽¹⁾ قوله ذلك، إذن، يؤكد ما أقول ويؤكد ما أقول أيضاً نفس الأمر أكثر وضوحاً. يقرب فيه بعنكي «كان دهن موهبي عامل» أن يزي العلاقة بين الشكل الطائفي للسلطة والشكل الطائفي للمجتمع وهي علاقة تلازم بيوي تاريخي مباشر سرخ إلى جانب علاقة الشكل الطائفي بالرأسمالية التابعة كعلاقة تلازم بيوي غير مباشر ومجده⁽²⁾ نحن في هذا المعنى، في الظاهر أمام علاقتين مختلفتين متجاورتين. لأولى ينشأ بعنكي بالعلاقة «المهيمنة والمباكرة»⁽³⁾ وهي القائمة بين الشكل الطائفي بسطة - التي يعمل بعنكي عن تحديثها بالسلطة الرأسمالية البرجوازية - والشكل الطائفي للمجتمع. إنها علاقة تلازم بيوي مؤرخي مباشر مترسج. أما الثانية، فهي القائمة بين الشكل الطائفي للنظام السياسي البرجوازي والرأسمالية «التابعة»، إنها علاقة تلازم بيوي غير مباشر ومستعجلة وبطارئة سرخية بين معرفته الانتين مري. إن العلاقة - أو التقابل - قائمة بينها جسيماً، باستثناء واحد منها هو ثعب «التاريخي» الذي يحصر في العلاقة لأولى دور الثانية. وفي هذا تأكيد على أن التاريخ هو، عند بعنكي، الإيديولوجي، وهو المتكرر دوماً، وهو المتشاكل بذاته، حتى في محاولة، فتحوته شرط لقائله، لأنه دوماً في تواصل والعلاقة بين هاتين العلاقتين هي، هي نفس بعنكي، علاقة تجماور وهي، بالتالي، علاقة محارجه يمكنه يتقدم فيها دور الثانية، الحاصه بالمخبر - (علاقة الشكل الطائفي بالرأسمالية التابعة) - قياً على دور الأولى، الحاصه بالتاريخي، والمخبرة أظف في المخبر. (علاقة الشكل الطائفي بالشكل الطائفي للمجتمع) - كماهه ليست في النص، إلا من باب رفع الستار

(1) المصدر قد هي 187

(2) المصدر قد هي 187

والمنع في هذا، وأصبح كل الموضوع إن «التشكيل الطائفي للمجتمع» - وهو شكل ديموقراطي، بينما ماركس يتكلم على التفكير الاقتصادي الاجتماعي. الفرق بين المفهومين كبير، كما سبقنا سابقاً - هو الذي يقدم الشكل الطائفي للسلطة» حتى لو كان يمر إلى عهد العاطمين. معنى هذا، في مجرئ، أنه هو الذي يفرق على السلطة السياسية الرأسمالية البرجوازية ضرورية أن تكون سلطة طائفية. فالشكل الطائفي لهذه السلطة لا يجد، إذن، تفسيره، في كرمها سلطة بورجوازية، ولا في كون النتيجة لاجتماعية التي تفرم فيها هذه السلطة البرجوازية» بنية رأسمالية «ناجئة، أي بالتحديد كبريائه، في يجد بالعكس، لمير، في أن للمجتمع «تشكلاً»، أي نكروياً طائفياً يمر إلى عهد العاطمين. ليس من قارى كبير بين هذا الفرق، وذلك الذي يؤكد أن السلطة في لبنان طائفية لأن لبنان بلد تعايش طائفي، وأن الدولة فيه طائفية لأنها دولة طائفية. وماكد هذا المائل بين الثوريين، وبين المستفيين من الفكر الفلين يحكمناهما، في أن «العلاقة المهمة والمباشرة هي، من من يعلكي، بالقطر، هذه العلاقة الجرسفة القديمة بين الشكل الطائفي للسلطة والشكل الطائفي للمجتمع، كان هذا «التشكيل الإيديولوجي» يحتل، في بناء فكر يعلكي، موقع القاصدة، أو البنية التحتية، التي يقوم عليها ذلك الشكل الطائفي من السلطة التي ليس بها، بالائي، طابع طبقي تاريخي محدد ينط صطد من لإنتاج هو السيطرة في البنية لاجتماعية القائمة وطبيعي أن يحتل مثل هذا الطابع الطبقي المحي للسلطة السياسية، باستخدام هذا النمط المحدد من لإنتاج، ريد تلك البنية إلى «التشكيل الطائفي للمجتمع»، الذي سوي انمول إنه شكل ديموقراطي لا إلى الاقتصادي، بما هو صط

الإنتاج أقوم، زقده، إن «العلاقة المهيمنة المباشرة هي، في نغمة
 بعلبيكي، تلك العلاقة المترسبة، لا العلاقة «المتجذبة القاعية»
 بـ التكني الطائفي للسلطة الرأسمالية «الناطقة» والعلاقة تلك
 لا هذه هي يطرأ المتمحولة «تحتوي كل من التكني الطائفي ونظام
 السيمي والانتظام الاجتماعي والإيديولوجي»⁽¹⁾ لذا كان الانتظام
 لايميلولوجي هذا، هو من في تحولاته وتكيفاته، وضروراته أن
 يعني في تحولاته وتكيفاته واحداً مترسقا لا يتغير، يتبع لكل
 جديدة من التاريخ، أو طريء حتى لو كان الجديد هذا هو
 الرأسمالية، بل لاستراتيجية مصهدها. هكذا يتأكد التواصل التلازم
 البنيوي التاريخي⁽²⁾ بين التكني الطائفي بسطة، والتكني الطائفي
 للمجتمع وهو، هناك «بعض التلازم ولا يمكن أن يغلب إلى
 عدم ملائم طالما أن بنية السلطة الطبيعية يبقى هي ذاتها تنتظم
 بالتكامل لتتظم اجتماعية إيديولوجية طائفية تدرج تكيفاً نظرياً مع
 بنية الرأسمالية القائمة»⁽³⁾

فبينة التعبير المادي للتاريخ الاجتماعي أنه يتبع في التاريخ
 بعبارة التعبير، ويشرح مبدأ التعبير لا كإمكانية رسمية، بل
 كضرورة تتحقق في صرح طبقي - وصراخ طبقي - بدور أن من
 شروط الثروة أن تدخل القوى المنتجة في علاقته من عدم التلازم
 مع الأحرار المائية التي فيها تطوّر، وإثني هي «بالصحة، علاقات
 الإنتاج» فهي يجوز القول إن «الصحة» هي «المير» الذي يلمحه
 بعلبيكي هي، بالحكماء، إفعال نافذة التعبير في التاريخ، بدو من

(1) المصدر نفسه، ص 197

(2) المصدر نفسه، ص 197

(3) المصدر نفسه، ص 207

التلازم قسراً فيه، بين شكل طائفي للسلطة وتشكل (أي انتماء) طائفي للمجتمع؟ وكيف يمكن بحركة التاريخ ٦ اجتماعي أن تدخل في العمل أو في علاقة من عدم التلازم مع أطرها «الناطقة» ما عانت هذه الأطر الطائفية، منفصلة عن كل منظر اقتصادي أو سياسي، في انتظامها الإيديولوجي المشكوك في بواصل^١ عدم المجتمع في بلد، بحسب هذا المصطلح من الفكر ومن التصور أن يقوم في تشكيله الطائفي، وأن يكون له طابع سياسي هو شكل طائفي يقوم بضمومه، هذا، يعني أن السلطة فيه حتى لو كانت طبقية، ستبقى طائفية، سواء أكانت البنية الاجتماعية إقطاعية أم سنيغرافية أم وسمالية أم حتى إشتراكية. فذلك أن إطار حركة التاريخ الاجتماعي «لأنظمة» ليس الاقتصادي أو بعد الإنتاج من الإيديولوجي المنحدر من كل شيء الخارج على كل تحديد رالإيديولوجي هذا، البرمي، المحاش، المزجول، المهيمن، النظام، الشرط المباشر، المترسخ الشراعية، التي لا يحدده محدد هو، بالمعنى الانتظام الطائفي. بل كانت السلطة السياسية «هـ» حواء، سلطة طائفية بضمومه طائفية مهنا مختلف طابعها الطلي، على امتداد تعاليف ألباط من إنتاج محددة وفي هذا يكون بملكي، دون أي التباس «لا يمكن أن يقوم نظام سياسي في مجتمع طائفي ما زال يتنظم إيديولوجياً واجتماعياً وديوما في نظر طائفية دون أن يكون شكل هذا النظام طائفياً»^(٢) حيث بمعنى «لأنظمة الإيديولوجي الطائفي» مثل هذا الدور في تحديد التشكيل الطائفي للسلطة السياسية الوجودية، بمقدد الاقتصادي دور العامل المهيمن، وثقله، بالتالي، الرأسمالية «الناطقة» كل الر في

١١ المصدر نفسه ص 367

تمتد النظام السياسي الطائفي بل حتى لو كان بها أثر ما في
بعضها النظام، فهو أثر يمكن الاستغناء عنه، ما دام ذلك
«النظام الإيديولوجي المترسخ» هو مبدأ «المصلحة»

قد لا يوافقني مافني على فتح خبء في اتجاه هذا التأويل، وقد
يعترض على غللا إته لم ينج النجوة المحللة للاقتصاد، بل انتهى
بأن وضع الاقتصادي مد، في علاقة بالسياسي هو فيها محدد ل
نصوء غير مباشرة في بلدان «العالم الثالث» عيباً هو في
بلدان «المروبو»، فيحتم شكل النظام السياسي مباشرة، هكذا،
مجد الفرجح النظري لأيديولوجي، من حيث هو، في البناء
الاجتماعي، المستوى المهيمن الناظم الخ : «السياسة الساتي
الديهي في كمر بلدان «العالم الثالث» من بلدان «المروبو»
ي في تميز الرأسمالية «الناطقة» من الرأسمالية الإمبريالية والتجيز
بين طوئي العلاقة الإمبريالية ضروري فهم الموقع الذي يحتل
لايديولوجي في بناء لكوني بليني ترك لناقنا الكلام حتى يوضع
بنفسه فكره يقو.

«عندما يتكون الانتظام الإيديولوجي والاجتماعي والطائفي
والمشائري صلب على النور الشروط التاريخية التي تكونت فيها دولة
لبورجوازية كدولة مثالية تصبح هذه الشروط الإنتاجية التاريخية
هي المحللة ولكن بصورة غير مباشرة لقيام النظام السياسي لدولة
لبورجوازية. ويمكن وقراءة مخصصة للتاريخ

— فن شير بأن رسوخ مثل هذا الانتظام الإيديولوجي الاجتماعي
الطائفي ما قبل الرأسمالي هو هو الشروط المهيمن مباشرة في قيام
الشكل الطائفي بنظام السياسي للدولة البورجوازية الناطقة، وفي مثل
هذا النبور تقرب الحالة اللبنانية من النموذج في توصيف لمعية
بنفاق العالم الثالث، حيث يتكفل المستوى الإيديولوجي المهيمن

برؤية النظم الاجتماعي الملائم وإيجاد إنتاجه في خدمة المستوى
الإنشائي المحدد

وأن تدبر بأن التشكيلات الطائفية والعشائرية هذه التي
تسمت بتناقضات الإنتاج مع قبل الرأسمالي واتحت للانتقال إلى
الرأسمالية التابعة والسبب لاحقاً فتأخيرات هذه الرأسمالية البنائية
هي هي التشكيلات التي بنح للانتقال من الرأسمالية البنائية التابعة
الرأسمالية إلى رأسمالية انتقالية مكتملة في ترميزها واحدة هي طبيعة
تناقضها وانتقالها للاحتلال

ولهذا يرى في عقوبة مهدي صدل بأن «الشكل الطائفي لهذه
القبلة هو أساسي ()» لوجوهها ككلية بروجيوية، مقولة لا ستر
بين الديمقراطية الغلبة للنظم الإنتاجي الاجتماعي البورجوازي في
المتروبول، وهو هنا يحدد شكل النظام السياسي مباشرة والقيادية
المطلوبة للنظم الإنتاجي الاجتماعي البورجوازي الناتج، وهو هنا لا
يحدد شكل النظام السياسي كشرط تكويني مباشر بل يعطيه وبصورة
غير مباشرة وفيه ما يسمح به ونحضر به عتامة الانتظام الاجتماعي
الثقافي الإيديولوجي كالتظام مهيم ومعايير وكشروط مباشر

وسبل، والحالة هذه إلى استبدال مفهوم الصديق مهدي أحلام
بالقوى بأن طائفة النظام السياسي للرأسمالية التابعة التي شهدنا
ليس إلا شكلاً من أشكال النظم الطائفي المهيمن التي سبق
وسهدها البلاد أو التي سرفه سهدنا طالباً بوجرت الشروط
التاريخية للصورة البنية الطبقية للرأسمالية المتأخرة فيها⁽¹⁾

كان علي أن أثبت هذا الثمن يكافئه حتى أتيح لناقدي مرجه

عمر من أفكاره. وأفكاره مستعير مقاشاً قد يكون متبعاً بين الماركسيين، يقول، في مطلع نصه، إن «الانتظام الطائفي» ما بين الرأسمالية والديمقراطية هو الشرط المهيمن «بإشارة في عياد الشكل الطائفي لانتظام السياسي البروجوازي» «هذا يعني، بوضوح، أن الطائفة التي هي، هذا بعبارة، تلك «الانتظام» تنقي إلى علاقات ما قبل الرأسمالية، وأن هذه العلاقات تنسج ما بال قائمه في البنية الاجتماعية الرأسمالية «الثانية» وأنها، في هذه البنية، هي التي تفسر الشكل الطائفي للنتظام السياسي البروجوازي. لا يوجد هنا النظام، إذن، تبسره في البنية الرأسمالية، بل في البنية السابقة عليها ولا يوجد، بالتالي، تفسير في الاقتصاد الواسع، بل في الإيديولوجي الندي عليه القائم حتى في الحاضر

في أناقش هنا القول، غنقد ناقشته، بالنصيب، في نصي سابق، فلا داعي للمكوار. تكفي أراء من الماحية التفسيرية الصحيحة، أن اعترض، للمصنف، أنه قد يكون صحيح عندما يربط بعبارة، في نهاية نصه «أشكال التناظم الطائفي المهيمن» ونجدد هذه لأشكال، بومر «الشروط التوزيعية عموماً لية التنظيم للرأسمالية النابعة، ما دام هو يؤكد، في مطلع نصه، استقلال تلك «الانتظام الإيديولوجي الطائفي» - استقلال أشكاله أيضاً - عن هذه الشروط، من حيث غير ما بين عليها» لا أجد بهذا التناقض تفسيراً آخر سوى تلك الصعوبة، التي رأيت أمثلة عليها، في محاولة التوفيق في المصطلح، بين الطائفي والطائفي، وفي تحديد نوع العلاقة بينهما. إنه - أعني هذا التناقض - أثر من ارتباط المصنف في تحديد العلاقة بين الاقتصادي والسياسي والايديولوجي، لا سيما حين يكون هنا المصنف واعياً بين ضرورة

لأمانة لطابع المادي، وإقامة منصبه لتاريخه، تبعه به من أمه
المادية

وأما ما هي هذه «التشكيلات الطائفة» التي تسع
تشكلات هذه أنماط اقتصادية من الإنتاج؟ ما هي هذه
«التشكلات» التي تسع لكل منظر اقتصادي وسياسي؟ فهل هي
تسع أيضا للتفسير الإيديولوجي؟ أم أن الإيديولوجي الذي هو فيها
مادام كل تغير وصغير، ثابت لا يتغير؟ ومن أين لهذه «التشكلات»
مثل هذه الثبات الذي هو جوهري أكثر منه بنيوي؟ إنها، من من
يعبرها، تشكيلات لا يعبرها، سطر من الإنتاج، كأنها طرق
لأنماط الإنتاجية جيماء، بعلم ولا تصمم، ليست نتيجة تلك
«التشكيلات» النظرية والعلاقات قبل الرأسمالية التي يرى فيها
محسن إبراهيم «نفس حرة معنفس رأسمالية نائمة»^(١) وما هي
هذه «الرأسمالية» لا تنفاليه الممكنة في ترسها الواحدة في طبيعة
مناقضها وانفصالها اللاحق؟ تمررت لا تفتل سوى على صوغ
الفكر في تعيد هذه الرأسمالية التي لا تعرف بماد هي تختلف
عن «الرأسمالية اللبنانية النبعة الرافعة»، ولذا في تختلف عنها
ولا يعرف أيضا إلى أين هي متقلبة

٦ - في الاختلاف بين طرفي العلاقة الإمبريالية

ثم اصل، أخيراً، إلى التمييز الذي يقوم به بطركي بين
«التيمة الغالبة للقيام الإنتاجي» لاجتماعي البورجوازي في
السروبر، و«التيمة السطورية لظهور الإنتاجي» لاجتماعي

(١) محسن إبراهيم، قضايا نظرية وسياسية بعد الحرب، دراسات بيروت، العدد
٥٤، ص ١٥٤٤

البورجوازي التابع، يأخذ على ثقافتهم عدم القيام بهذا التمييز بين الديناميتين، بعد أن كان قد اتهمهم في مطلع مقالته، بالنظر في تشكيل الصانعي للنظام السياسي اليرجوازي «لهما على التمرجج الكلاسيكي للرأسمالية الأوروبية»¹³

قراءة «ثانية للنص» ترى أنه اقترح هذا بين الديناميتين ينحصر في أن لأولى منهما هي المالبة الثانية هي البسوطية، فالعلاقة بين الاثنين هي، هذه علاقة حلية لكن يفتيكي لا يقر، ك ما هي هذه الطلبة، ولا آين تكس، ولا يستند نأ آيتها، ولا يحسم أشكائها، ومفهوم المصية مفهوم سطوي وهره بالثالي، مفهوم سياسي لينودوجي، وليس مفهوم اقتصادي، فلما أكتفى إلى أي حد يمكن، أو يجره، خنصامه - عون مدد - في حقل سطوي وتاريخي أغبر مختلف تلك من حقله النظري والتاريخي صحيح أن بعض السلميين من مدعي الأمالة حاولوا في السنوات الأخيرة، أن ينعين، في عصره الزينودوجي الطبيعي ضد المكر الباذي الشرقي، بأين خفرون على حاركه، فقدم الاثنين سبيله، وطمس بصره قدرماً لكل التباس، لعل من لأفضل تمييز تلك العلاقة التي هي هي العلاقة الإمبريالية، بأنها علاقة سيطرة - لا علامه حلية - مختلف باختلاف موقع انظر فيها فهي علاقة سيطرة من موقع نظر الطرف المسيطر الذي هو الرأسمالية الإمبريالية وهي هي، من هذا الموضع، العلامة الإمبريالية، لكنها العلاقة الكولونيالية من موقع نظر الطرف الآخر الذي هو موقع

(13) ليس جهف بل يجب التراجع أن أطمع في هذه التهمة أكتفي بإشارة لفتي ولفهم، به إذا ساء إلى دوسم من سطو الاماج الكرونيالية لعله يبعد النظر في حقله

نظر الرأسمالية الكولونيالية وهي، من هنا الموضع، علاقة بيعة
والأشياء العادية للسيطرة الإمبريالية - أو لتجنيبه الكولونيالية -
أساس اقتصادي يكمن، بالتحديد، في آلية بيع لإنتاج نفسه
سواء هي شكله الإمبريالي المسيطر، أم هي شكله الكولونيالي
المتجني. لكن كانت العلاقة في مفهومه المخلو، سياسة
إيديولوجية، غالبة - كالتجنية - هي، هي مفهومها العارضي،
في أساسها العادي نفسه، سيطرة - أو بيعة - اقتصادية تكس في
بنية علاقات لإنتاج القائمة، سواء أكانت (ميراليه أم كولونيالية،
وتحدد حدودها السيطرة الإمبريالية كالتجنية الكولونيالية
ببب سياسة أو إيديولوجية إلا لأنها الاقتصادية لما كان التحرر
الوطني من الإمبريالية، مثلاً، قطعاً ضرورياً لعلاقة التبعية البنيوية
التي تربط لإنتاج الكولونيالي، من حيث هو شكل تاريخي محدد
من الإنتاج الرأسمالي، بالإنتاج الإمبريالي، وقاد المصنع هنا،
بالضرورة، سميلاً ثورياً لبنية علاقات الإنتاج الكولونيالية. هذا،
هو لاقتصادي الذي يهيئه مفهوم البنية المخلو. فالنظر في
العلاقة الإمبريالية بهذا المفهوم خطاً متجهي بإمكانه أن يفر إلى
مذهب الاقتصادي في هذه العلاقة، وبالتالي، إلى خطأ معرفي، أو
معرفة خاطئة. فهل وقع بعيني في هذا الخطأ؟

يرد بعيني الاختلاف بين دينامية النظام الإنتاجي البرجوازي
في البروبور، ودينامية النظام الإنتاجي البرجوازي التابع في
بلدان العالم الثالث، إلى علاقة من التبعية بمقدار فيها النظام
الإنتاجي، في الأرض، شكل النظام السياسي مباشرة، بينما هو،
في الثانية، بمحدده بصورة غير مباشرة، أي فوق ما تسمح به
وتعتبره دينامية الانتظام الاجتماعي الثقافي الإيديولوجي كالتنظيم

مهيمن وبما أن وكشروط مباشرة هنا يعني، يوضح، أن جعل التمييز، أو جعل الاختلاف بين التماثلين، أي - في عبارة أخرى - بين طرقي العلاقة الإمبريالية، يبدو، في الظاهر، أنه جعل العلاقة بين الاقتصادي والسياسي، بينما هو في الحقيقة، جعل الإيديولوجي بالذات موضع الإيديولوجي، في علاقته بالسياسي والاقتصادي معاً، مستكشف في «الستروين» عنه في «العالم الثالث» فالطرف المظلوم هنا يتفق مع الطرف المالك ذلك بأن الإيديولوجي فيه هو «الستري المهيمن» «هذا هو الأساس هنا هو مقياس التميز بين الطرفين وهذا هو، بالقبض، معنى أن يكون للاقتصادي محققاً اليومي بصورة غير مباشرة فذهب فنشت في نحن بملكي عن معنى آخر لهذا التمييز، نحن نجد سري هذا الذي يتصل به الإيديولوجي بأنه «المستوى المهيمن» «هنا هنا يعني أن الإيديولوجي» في الطرف المالك من تلك العلاقة ليس «المستوى المهيمن» وأن هبته محصورة في الطرف المظلوم رحدة؟ فما هو وضعه، إذن، في الطرف المالك؟ وهل كذا يعني أيضاً أن التمييز بين «الستريات المتحدة» و«الستريات المهيمنة» ليس صالحاً إلا لبدان العالم الثالث؟ يرى تميز بين الستريات يصح على الستريات؟ وما هي هذه الستريات؟ ما هو سبب اختلافها في «الستروين» عنها في «العالم الثالث»؟ ما هو في معنى آخر، الأساس الساتي للتمييز بين طرقي العلاقة الإمبريالية؟

إنه فليط أفرد وحنة من التمييز إما أن يكون اختلاف وضع الإيديولوجي في كل من طرقي هذه العلاقة، عنه في الطرف الآخر، راجعاً، في أساسه الساتي، إلى اختلاف وضع الاقتصادي في كل منهما، عنه في الآخر؟ سيحدد بهذا ذلك لاختلاف يبدأ

تفسيره في آلية هذه لاقتصادي نفسه، في اختلافه بين طرفي العلاقة الإمبريالية وإنما أن يكون - أحسن اختلاف وضع الإيديولوجي - راجعاً إلى بينه الإيديولوجي نفسه في مختلفه بداته من الاقتصادي والسياسي في بلدان «العالم الثالث» لكنه يجدد حيث، في بينه الإيديولوجي مبدأ نفسه، كأن الإيديولوجي على جوهري أو كانه لذاته، وبما أنه «الموضوع» بانه، وفي هذا، استخدام مختلفه لمقوله حيث مسجوده هي مقوله الذات ر الآخر الشرقي والغربي، لإسلام وحريه، ثم ما شبه الاثنين من مصداق لمصطلح في ثالثة حوسبه بها يفكر فكر ظلامي

حقول، أنقد، لا أنهم إن منطق التمييز نفسه الذي اجتماعي هي تأكيد الاختلاف في علاقة معيبد. لاقتصادي سياسي، بين طرفي العلاقة الإمبريالية هو الذي يلقي بمرور النظر في آلية لاقتصادي في اختلافها في كل من هذين الطرفين، عنها في الطرف الآخر كشروط أساسي لفهم الإيديولوجي، في اختلافه في طرفه من الطرف الآخر عليه ذلك لاقتصادي في مبدأ تفسير هذا الإيديولوجي - (في حينهما آلية السياسي) - ومن المقطع قلب العلاقة بينهما هذا يعني بباطله أن الآلية الداخلية تطور إلى سلبية الكولريالية، في ارتباطها التبعية بالإمبريالية، هي مبدأ تفسير ذلك «لاستخدام الإيديولوجي الطائفي» وأن «المنجسنة» بالنالي، - هي لغة بعلكي - هو مبدأ تفسير «المشروع»، وليس المحكس في الماكرون الحام نمط الإنتاج الكولريائي، الذي المحب إليه في هذا، بلغة، والذي هو قانون المحور النسبي لهذا النمط من الإنتاج من القصة، في نظريه التبعي، وبسبب من هذا التطور، على صلاحيات لإنتاج السابق على الرأسمالية، المتعاقبة معه، في كل ميظهره عليها هي أشكال

شيء آخر في هذا القانون العام بأننا نرى كيف ظهر بقاء تلك العلاقات السابقة، رغم تلك التغيرات الطائفية والهيكلية التي تشكلت فيها بظهورها، والتي يظهر أنها مترسعة إلى حد اتساعها حتى لتتأخر الانفعال إلى الأستراتيجية، بل لتتأخر لتتأخر لتتأخر لتتأخر لتتأخر، والتي هي، حتمًا، بالتالي، طر التاريخ الاجتماعي وثوبته بغيره الاقتصادي، استقل الإيديولوجي بدائه، حتى من النسبي، فهذا كآله إطار فيه يتحرك التاريخ ويغير والإطار هذا مترسع ثابت

لا يد، إذن، من إجابة لأمر إلى تصابها، هي هذا السقف المغطى، ويعد الإيديولوجي باليومي، من حيث هو شكل في هذا يظهر واليومي حركة من المبرع الطيفي حاسمة بينه وبين من الإنتاج الاجتماعي وعلاقاته لنا ووجه رد الإيديولوجي، هي علاقته بهذا السياسي بالذات، إلى منه علاقات الإنتاج التي بها تتحدد، ووجه بالتالي، رد ذلك الانتظام الطائفي، إلى منه علاقات الإنتاج الكومونالية القائمة التي بها يتحدد، ومنها يجد تفسيره وتفسير ترسعه فكله هذا الإنتاج الكومونالي هي التي تسمح بإعادة إنتاج علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية هذه الصلوات، إذن، لا تتحدد بلانها، أو يكسبها الحاص، هي استتال، من المنهج الرأسمالي، بل تتحدد علاقة التبادل التي فيها نطرح لبطرة الإنتاج الكومونالي ويصير هذا الإنتاج، في مظهره السحي، عن القضاء عليها هذا يعني أنها وبينة هذا الإنتاج، وأثر مع وهي، في البنية الاجتماعية الكومونالية، حتى في مظهره كعلاقات سابقة على الرأسمالية، مستمدة عنها في البنية الاجتماعية السابقة، سواء أكانت هذه رطوبية أم استبدادية فكلها أنها كانت، هي هذه البنية، هي العلاقات المسيطرة، بينما هي،

في الية الكولومبالية، مجموعة لبطر، العلاقات الرأسمالية الكولومبالية. ثم إن الية [علاقة إنتاجها، في البنية الحالية هي محكمة بكية معط الإنتاج السابق، الاضامي أو الاستبدادي، من حيث هو النمط المهيمن، بينما هي - أعني الية زعماء إنتاجها - في البنية الكولومبالية، محكمة بكية معط الإنتاج الكولومبالي المهيمن.

7 - في العلاقة بين منهج التحليل الطائفي ومنهج التحليل الطبقي

كل هنا يفرس على تحليلي ضروري، وهذه النظر في منطقي فكره، ليعود فكره واقفاً حتى أوغس ماديه حلية هي أوغس الاقتصادي الذي هو، في حالة المسألة الطائفية، بين علاقات الإنتاج الكولومبالية الراهنة، فمن هذه البنية، في حاضرها، يجب الانطلاق في معالجة هذه المسألة، والنظر فيها في ضوء منهج التحليل الطبقي. لكن المسطقات النظرية التي يفكر عنها تحليلي هي معالجة المسألة الطائفية تقع حائفاً دون اعتماد هذا المنهج من التحليل الطبقي. وكل ذلك إن هذا المنهج يعطى بها اصطفاً منهج التحليل الطائفي، والحقيقة أن هذين المنهجين التفاضليين يتجاوزان، مختلفان، بل يتأخران في تحليل تحليلي، في شكل متعدد معضلة التوفيق المستحيل بينهما. وهي معضلة وفنت عندما طرقت في التصور البقية، فيب أن الفلية (أعني السيطرة) في العلاقة بين هذين التفسيرين كانت جراً تعود إلى الطائفي الذي كان يمثل، بالتالي، كامل غياب التحليل. وبينما أن السطرية الطائفة قامت فوراً بوضوح، في نهضة التحليل، لبطرة المقاربة الطائفة،

كلما حاولت مجاورتها، والاندماج معها، بدلاً من مجاورتها بتلك
 ضروري لا يترك مجالاً للتوفيق بين العنصرين. وفي هذه الحالة، ربما
 منك رتبتي المشكلة الأساسية، بالنسبة إلى الفكر العادي، هي
 الثانية. هل يمكن هذا الفكر أن يعارض واقع الدقة والطوائف
 في لبنان، بنهج من التحليل الطائفي؟

لقد عرفت تلك المنطلقات النظرية نقادي أرسى الاطلاق إلى
 سرب التحليل الطائفي، ونسب مفهوم «الاستخدام الإيديولوجي
 الطائفي»، وبناته الحارة، فوراً أساساً في مهيد هذه الأرض
 إن هذا المفهوم بالذات هو الذي يعرض على يديكي تحليلاً
 طائفاً للملكة الطائفية يظهر مثلاً في كلامه على الطوائف
 التي بها هذه، ضمنيّاً - كغيره - معنى الكليات المستقلة الدنية
 لماتته، في برتسمها التاريخي، رمي كلامه، بالثاني، على
 امجتمعات المتعدد الطوائف⁽¹⁾ وفي كلامه أيضاً، كما سنرى بعده،
 على التعددية اللبنانية في شكل عبر قسدي، حتى في شكل يتي
 به هذا المفهوم بمعناه الجورجوي الطائفي

كيف يوسع يديكي بين هذا التحليل الطائفي الذي يترقب إلى
 سربته والتحليل الطائفي الذي أعلن أنه ممتنع إلى أن يكون
 تحليله؟ وهل يجمع حيث مثل الآخرون؟

لا يخرج يديكي من محاولته هذه على مظهره، بل يقع
 فيه، حيث وقع الآخرون. لقد بنى يديكي تحليله الطائفي على
 الذي سيصنعه من منطلقاته النظرية تلك التي تقود إلى تكرير
 معنى لمنطق التحليل الطائفي، أعني أن ينجو تحليله هذا من
 ضرره اصطفاً بذلك «المخرج المموتة» التي نعنيها الطوائف

(1) مجلة الطريق الميمر، العدد ١٤٤، ص ١١١

في المجتمع مبسطاً، بها حتماً ما دام هو يتطلى منها،
ويصبح عليه ما صبح على غيره من بعد أسبغت في تفصيله في
صورت ما به أوجز ما قود⁽¹⁾ (د المنطقات النظرية لتأقدي مضرع
عليه عبودية الكلام على الملوب طيلبي داخل الطوائف، في
كلامه، مثلاً، على الفعالت الحلي في الطوائف⁽²⁾، أو في
استخدام القانون نمو المنطوق⁽³⁾، ينظر به في الطوائف
نفي ترميم أطره وتحت حركته، وتربيم، بالتالي، أطر انماوات
الحلي تشد ويحدد حركته قد يعني في تدب أن حركته
التصارت الطبقي هذا داخل الطوائف أطر ملائمة هي هي أطر
التاريخ الاجتماعي بل (د ماضي يتهمني بفتاويه في التفكير
بأنني لا أقوم بما يقوم به من تفسير بين حداثيات قصاص قطبي
داخل الطوائف المتألفة⁽⁴⁾ كأن الباقية في التفكير، تكس في
هذا التوضيح المستحيل بين النقيضين معطى الفكر البرجوازي
ومعطى الفكر البروشاري، أو ختيج التحليل الطائفي وختيج
تحليل الطبقي، أو حتى بين المثالية والمانية ولا توفيق بين
هذين النقيضين بل مراع طيلبي هو الذي يقضي بضرورة إقامة
الحمد المحوري القاصلي يسها والحمد هذا يتطلى بالقبيد، من
محدد لنطاقه بأنها في البنية الاجتماعية الكولونيالية البنية،
حلافة سياسيه هي يكن دعه، شكل أروحي محدد من حلافة
البعية القياسية العقلية ويظفو نلت الحمد أيضاً من سعبد
لطاقنية، في شروطها الماهية الراهنة بأنها شكل تاريخي معتمد
من النظام السياسي الذي فيه مزارع البرجوازية الكولونيالية

(1) المصدر نفسه، ص 147

(2) المصدر نفسه، ص 149

(3) المصدر نفسه، ص 149

البنانية سيطرتها، الطبقة وطبقي جدا، أن يكون هذا النظام القائم في حاضري البنية الاجتماعية اللبنانية الراجعة، شروط تاريخية فيها نكزته، حتى كان ما هو الآن به قائم، أهني بيطرة البروجوازية التي، به أيضاً نفوذ، ويصنعه كتجده، على قاعدة ارتباطها التي التيبي الإسرائيلي

وكيف يكون ذلك الترتيب ممكنًا - وعن المستحيل في بيئته - والطبقات الاجتماعية نفسها تستند بنسب الطوائف؟ مثله البروجوازية المارونية والبرجوازية الشيعية والفرقة، الخ ، ي 7 بروجوازية، وبالتالي، 17 طبقة صامدة - أو أكثر - و17 بروجوازية صاعدة ولها أيضاً بحسب هذا المبدأ وطبقة 17 مرتبة من المستفيدين أو أكثر ومن على ذلك ما شئت رقبياً قبل لأرقام تحكم العالم نحن أن يقوفاً ذلك المنطق إلى القول بأن الطوائف، هي نعددها، هي التي تحكم لبنان ولقد قبل هذا القول حاله شيئاً وماله حيرة مثلاً ليلى حريق، هي موال كان عبوداً لكتابته من يحكم لبنان؟ وكان يحسن التمتع الطائفي يحكم الموال والجواب معاً فليعد يتكرر مثل ذلك القول في معنى حبيبي؟ وما دلالة هذا التكرار؟

أرى الدلالة هذه في استعماله الترميز بين المنطقين القويين، رأى الدلالة أيضاً في اتلاق التفتيش إلى مواقع خفيه، بلطلاة من منطقاته النظرية يوماً إقنه في منطق هذا الترميز المستحيل، تتعد الطبقات، والأصبع القوي تتعد الطبقة الواحدة بنسب الطوائف - هل يصحده بسط الإنتاج الواحد أيضاً صمدية؟ - بصير، إنك، بهذا التمدد به، منطق الفكر الطائفي وحده، رأي انحصار له أجمع من أن يشوب حته ميطه المياثر والجمعين للجمعين في التعدية اللبيلية أيها هي أنها كانت وسبقه منطق

صراع عالم لودع الصنوبر ودمع الديمقراطية⁽¹⁾ ليس حديثاً جديداً، رأياء صند شيحا وأنياعه، في هذه الدراسة بالذات وهو قنود لا يصاحبه إذا رأيناه في تعش لأحد أكياع شيحا من ليدبرولوجي اليورجوانية لكنه يصاحبه، إذا وجدناه في تعش ككاتب حر منافيل ماركسي. إذن، لمة حبل ما في التفكير لمة عيب في المتطلي ما سبق من نقد ضباب قد يساعد في كشفه، أمني في إنكاج سره.

8 - الموقع الطبقي وأشكل الوعي الطبقي

ككن لأدمي هو أن بداري طبكي ريجح التحليل الطبقي نفسه في خدمة التحليل الطائفي، إذ يمتد، مثلاً، بين الوعي طائفي لصالح اليورجوانية ووعي طائفي ديموقراطي، أو يتكلم على «التألف الاستراتيجي بين الطرح الديموقراطي الطبيعي والطرح الديموقراطي الطائفي»⁽²⁾. وقد يجد لملش هذا الكلام تبريراً في أن الانتظام الإيديولوجي الاجتماعي الطائفي يمكن أن يكون () عاملاً مسرعاً لدفع عملية الإصلاح الديموقراطي في لبنان⁽³⁾، أو في أن سرور الفكر الطائفي الديموقراطي على حساب الفكر الطائفي الآخر هي (والأصح القنود هو م. خ) عملية لتفاد بالتجده تمزق الفكر الديموقراطي غير الطائفي⁽⁴⁾.

لا وجود بطائفة ديموقراطية، وأخرى مائبة لا وجود لوعي

(1) المصدر نفسه ص 108

(2) المصدر نفسه ص 5

(3) المصدر نفسه ص 108

(4) المصدر نفسه ص 11

طائفي ويمرقاتي، وأخيراً فاشي الطائفية هي الطائفية، سواء أكانت إسلامية أو مسيحية بل لا معنى، أصلاً، للكلام على طائفية إسلامية وطائفية مسيحية. والوعي الطائفي هو الوعي الطائفي، سواء أكان عرقياً أم شيعياً أم مارونياً الخ. ولا فنيق منها على ذلك إلا بالسوق الفعني الذي يستلزم في عقل الممارسات السياسية الطيفية بل إن مثل هذا التفضيل نفسه له طابع طائفي، لأنه من صلب منطق طائفي أما التحليل الطيفي فلا يعاشر بين طائفة وأخرى، أو بين وهي طائفتي وأخرى، ما دام ينطلق، من تعقيل الصراع وأطراده، من مواقع هذه الأطراف في حقل الصراع الطيفي ومن وضع حركة هذا الصراع نفسه في الألف التاريفي للضرورة السورية الطائفية مقام سياسي بورجوازي والصناعة الطائفية لتفصير الصراع الطيفي مدرسه بورجوازية سواء أقامت بها جماعات إسلامية أو مسيحية بل هي مدرسة بورجوازية وفي غلبة البورجوازية حتى لو كانت تقوم بها قوى سياسية هي من حيث المبدأ، أو السوق، يرى وطيفة، أو نظمية مناصرة للماشية والوعي الطائفي شكل من الوعي الطيفي حر، بالقبضة شكله البورجوازي المسيطر وهو هو هذا الشكل ياء حتى لو كان مسيطراً في وهي الطبقة العاصدة، أو من وهي أقسام منها ولست أحصر هذه الأقسام في تلك التي تسير في نهج فاشي، بتقنية الفوضى السياسية الماشية بل أقول إن ذلك الشكل من الوعي طائفاً بورجوازياً حتى لو كان مسيطراً في وهي جماهير شعبية انتعشت على المشروع الفاشي، بالحقبة، حريصة بالحل في معركة الجبل، مثلاً، وأولاً ثم في السباحة ويبروت في كسياد ولاكن عريضة زاحضة، غالباً جيبو بالفتاشي ولست أناقشها في معنى يملكها وحده بل أناقشها أيضاً كما ورثته في لغة بصريته جلاً بالكتها، في رأيي، ملكته -

في ثعين ثلاثين العام للعرب اليهودي اللبناني يقول الرئيس جورج حاوي في كتابه "النفس" ١٠: "لقد حملنا الأشكال التي اتخذتها المعركة - والكلام يجري، هي شكل عام، على معركة إسقاط اتفاق ١٧ أيار، هي حقائقنا المتعينة، من معركة الجبل إلى انتفاضة الشاحبة وبيروت م ح ٤ - وخاصة، وبشكل صريح، الجانب الملحي الطائفي في النهوض الوطني، أصبحت تشكل عاملاً حياً في المرحلة الأولى مرحلة التحول ضد الاحتلال الإسرائيلي والسيطرة الكتابية البائرة، أي قبل السبعين من شباط (١٩٤٨) قد انضمت إلى نمط كل الطوائف في وجه العدو الإسرائيلي والسيطرة الأميركية والسيطرة الكتابية. وقد اتخذ النهوض ذو المعنى الطائفي والمليحي معنواً وطنياً ديموقراطياً في تلك المرحلة (١١)"

لقد نهضت ذا الطابع الطائفي الملحي كان، في تلك المرحلة موحداً ذا معنوى وطني وديموقراطي، لذلك شجعتنا وبطلنا معه وقضاه بكل ما يملك من إمكانيات، في مواجهة التعدي الإسرائيلي المتمثل بالاحتلال الإسرائيلي والسيطرة الأميركية والعرب الكتابية المرتبط بهما

غير أن سقوط اتفاق ١٧ أيار، وانتهاء السيطر الكتابية الرسمي على الجبل والصحبة، ومخروج القوات الأميركية، قد وضعنا أمام مرحلة جديدة، بكون مهامنا تتطلب تحالفاً من نوع جديد وشعارات من نوع جديد فإذا كنا، في هذا السياق قد استجينا لك بتنا في مرحلة متقدمة من مراحل الثورة الوطنية الديموقراطية، لذلك لأن نوعي المهام اللذين واجهناهما، "النوع الوطني والنوع الديموقراطي"، قد برز في حوزة تشكيلهما الطائفي^(١٢)

١ - جورج حاوي، سيرة مع جبهة المقاومة الأسدية ٢٠٠٠ تاريخ طائفي ٢٠٠٠

لا أريد، بالطبع، أن أنقطع بهذه الدراسة عن موضوعها، إلى
نقاش مع جورج حادي حول قضايا الثورة الوطنية الديمقراطية في
لبنان، مثلاً، ومراسلها المختلفة في سرورة الحروب الأهلية، أو
حول قضايا أخرى رزمت في حقيقته الساملي الذي انقطعت عنه
ذلك المنقطع أريد أن أحضر النقاش في قضية واحدة هي التي
تدور فيها في نقد ضمن مملكتي، وهي التي تثير القضايا في مصر
جورج حادي القضية السياسية، وهذا أيضاً طابع نظري، حتى
معه أوجدنا أنتم لم يكن السهر من الذي شهدناه في مرحلة
الانتقال ضد اتفاقية 17 يناير، والذي بنى هويته في معركة الجبل
والضاحية، فهو صديقاً وطنياً صديقاً لأنه كان ذا طابع طائفي
مذهبي. بل، في تعبير أكبر إن طابعه الوطني الديمقراطي
ذلك لم يأتيه من طابعه الطائفي المذهبي هذا، ولم يكن يمكن به
بل إن الموقع الفعلي الذي كانت القوى الطائفية تصبها من مرور
في الجبل، رابعة في الضاحية، وسنة في بيروت. أنتم إن
الموقع ذلك الذي كانت معطى هذه القوى في حفل المبرخ الطائفي
فد يسمون والكتائب والمواث لأمركية، هو الذي كان يحدد
مبدأ الطابع الوطني الديمقراطي، بل الثوري، فهو يهدفه على
صلاتها الممارسة السياسية العميقة ضد هذا الطابع البتلف
في هذا المبرخ، وانطلاقاً من موقعها الفعلي، أعني الموضوعي،
في حقه يعتمد الطابع الثوري ذلك لبعالده، وليس انطلاقاً من
كونها جوارك - بالمعنى البرازيلي لكلمة الطائفة - أو انطلاقاً
من الشكل المصحح من الوعي الذي فيه كانت تمارس هذا
النشاط والشكل الطائفي هو الذي كان المسيطر في دعوته
الطائفي، وهو الذي قيد كائنات سارس جنودها الوطني الديمقراطي
ضد هذا التحالف الثلاثي الرجعي. لكن هذا الشكل الطائفي لا

ينبغي الطابع الوطني الديمقراطي لهذا الصراع. وقد يستتبع، بالمتكسر، في شروط تاريخية محددة، وفي مرحلة تاريخية محددة، وقد يحق، بل قد يولد منه، في شروط أخرى، ومرحلة مختلفة. لكن هذا لا يعني أن الطابع الطائفي للصراع كان عاملاً إيجابياً، مكثراً، بالتالي، وطناً هيرقراطياً، ثم احتمالاً عاملاً سلباً، ضاراً، رجباً. لذا، يجب التمييز جواً بين الموضع الطائفي الذي تحتله هذه سياسيه معينة، في المحمل السياسي للصراع الطائفي، والبنكل التاريخي المحدد من الوصي الطائفي الذي فيه يمارس هذه القوة صراعها، من مرحلة ذلك البنكل موضوعياً، في شروط تاريخية موضوعية. لم يكن الدرزي، مثلاً، في معركة الجبل مورياً أو رطباً ديموقراطياً، من حيث هو درزي، أو لأنه درزي، ولم يكن التميمي، في معركة الفصاحية أو في الجعترية ثورياً لأنه شيعي، ولم يكن الماروني، بالمتكسر، في الجبل أو في الفصاحية أو في الجنوب، رجباً فاشياً لأنه ماروني، ومن حيث هو ماروني، فالدرزي، في معركة الجبل، كان ثورياً لأن الموضع الذي يحتله في هذه المعركة هو موقع البناء للمشروع الكشائفي الفاشي. الماروني فيها كان حائب في نوعه، ويمرعه باعتزال شديد، ريتراك لخطر هذا الانسواء. الكول، بتميز الطرفان في هذه المعركة كلاً من الآخر، والخلع عنه سياسياً وطبقياً، بنيت موضع كل منهما من موقع الآخر، واختلافه عنه، في حفل الصراع انقبضي بين الفاشية والديموقراطية في سيروية الحرب لأهمية المبررة. رغم يختلف فيه طائفاً جبر الأبناء الطائفي لكل منهما من الآخر، واختلافه عنه حتى لو كان لثلاثين يتوقفاً المعركة طائفاً، أو يمارسان صراعاً فيها محاربه طائفية يتحدد فيها الأوب، بقاءه، كدرزي، والآخر يغت كماروني، وحتى لو

كان الشكل من الوعي الطبقي البني فيه يمارس الطردن من عهد
هذا راحماً، هو الشكل الطائفي، وهو بالفعل كذلك، به
المتناقض قائم بين الطرفين، لا بما هو مناهض للطائفي، بل بما
هو ضد، تناقض طبقي لا بد، بالتالي، من التمييز بين موقع
كل من أطراف الصراع في حقل هذا التناقض، والشكل من الوعي
الذي فيه يمارس صراعه ضد الآخر في حقل الحقل الطائفي،
مثلاً، لوري، من حيث هو يحتل في حقل الصراع ضد إسرائيل
وأوروبا العاشية، موقع الثوري، وهو رجعي إذا احتل في حقل
الحقل موقع الرجعي، ويصيح من الآخرين ما يصيح عليه، سواء
سواء فكر الموقع الثوري الذي هو في حقل هذا الصراع الطبقي
بين القادسية والديموقراطية، وفي مجرى هذه البرورة الثورية التي
هي، هي هذه الحرب لأهل المستمرة، ضرورية الثورة الوطنية
الديموقراطية، أقول، إن الموقع الثوري تلك الذي هو موقع
الطبقة العاملة وحداثتها، يطبق بضرورة أن يكون شكل الوعي
الطبقي الثوري الذي يحتل حقل الصراع شكلاً متنبئاً، فلا يكون،
بالتالي، طائفياً، فإذا كان كذلك، وما من الثوري - سواء كان
شعباً أم فرداً - لم يقر ذلك، صراعه الطبقي ضد العاشية
والصهيونية والإمبريالية في شكل طائفي من الوعي، هو شكله
البرجوازي المسيطر، ومع، إذاً، بالضرورة، هي تناقض فعلي
بين الموقع الطبقي الذي يحتل في حقل هذا الصراع، والذي هو
موقع الثوري (الوطني الديموقراطي)، والشكل الطائفي ذلك من
الوعي الطبقي الذي هو الشكل البرجوازي المسيطر في حقل
التناقض الموضوعي ومع الكثيرين، بل رجعت كمثل يكافئها من
الطوائف، أعني، بعبارة مريضة من الصيغ البكائية التي لم
تنتق بعد سماعاً من أسرها في حلقه مثيلها السياسي الطائفي التي

هي هي علاقة تجريب الحقية الياية بالبورجوازية هنا التناقض
 لا الطابع الطائفي المذهبي - هو الذي لم يكن، في مرحلة
 أولى من تلك السيرة الشريفة، محيطاً بها بل ربما كانه
 بالكلية، جازراً وهذا التناقض إزاء هو الذي يات محيطاً لتطور
 تلك السيرة الشريفة في مرحلة لاحقة، هي التي يحدثها الترميم
 حاري بأنها المرحلة موهبة جديفة تتطلب انتظاً نوعياً في المهمات
 وفي القوى المتأصلة من أجل تنفيذ هذه المهمات، وفي تاليب
 النضال بتحقيقها () تتطلب، إذن، قيام معالم طبعي
 جديد ١

9 - في الحل الطائفي

وتابع بعيني نفعه فيقول: أما ما يسميه موهي عند بنقل
 القوة اللبنانية المبرتي () فقد قصر الخروج منه بالانتقال إلى
 ابناء أخرى، وسعاشى الكتاب، مشدداً برحلة وحركة القرى
 والتجاذبات والتناقضات، وعلى صكس وصروح التحليلات الماركسية
 الشائعة من التناقض والانتقال، أن يعزى ونو على التمس ثوبت هذه
 البية الانتقالية بيد أنه اكتفى بطي إمكانية تحول الشكل الطائفي
 إلى شكل بورجوازي صموغواطي حروبوني يتلام مع البناء التحتي
 البورجوازي للمجتمع اللبناني^(٢) حينما لو على ناقد على تلك
 التحليلات الماركسية، وحسنه لي، وللصاري، تويست البنية
 الانتقالية التي حيزت من سحيدها كنت اعلم أن مشكلة الانتقال
 هي في النظرية الماركسية من أكثر المشكلات صعبة وتكميلاً،

١ المصدر نفسه

(2) اسد يميني مجلة الطريق العدد الثاني من

رأى أن التصريح الحاركيه التي تعالجها ندوة ربما كنا ننتظر من نادى حوثاً أشكره عليه، حتى لو جاء به من طريق الاجتهاد الشخصي

طرحه بدلاً من حثه على الوجه التالي: إذا كان الشكل الطائفي للدولة اللبنانية أساساً لوجودها كنزولة بورجوازية، فهل يعود تغييره إلى تغير الطابع الطبقي البرجوازي لهذه الدولة؟ هل يعود تغير النظام السياسي الطائفي إلى تغير الطابع البرجوازي معه للسلطة السياسية؟ كتب في جوابي اميل إلى تأكيد نوع من التلازم الجوهري بين الشكل الطائفي للدولة اللبنانية وطابعها البرجوازي. وجاء مطلبتي بتدقيق هذا الرأي وبرضه، مستنداً في ذلك إلى مفهوم الانتظام الهيكلية الطائفي، المتمسك، مؤكداً ضرورة التمسك على بعد صيغ التشكيل الطائفي للسلطة البرجوازية النابعة وليس على شكل وسعيد وحسيه بتلازم بجواب، كما يلتزم الكاتب، مع النظام السياسي للبرجوازية الناجمة في هذا النظام بالتالي كلما نهد الشكل الطائفي لتناظم البرجوازيات في دولته^(١) إذن ما دام ذلك «الانتظام الطائفي» يضم بشدة بنوي يصنع رضاء حاداً بحركة التاريخ الاجتماعي في تميزاته وقدراته ويضمنه يفتح لكل جديد من أنماط الإنتاج المعاصرة ومن صراعاته طبقية مختلف باختلافها، في الضروري التمسك على مسؤولاته - والكلام لا يزال يجري على ذلك «الانتظام» - التي فيها يتكرر، وحقق، لكن، في شكل من مختلفه، ابد، بإمكان البرجوازية اللبنانية أن تجد لتظامها السياسي الطائفي شكلاً آخر غير شكله المأزوم الراهن، فيه يتجسد طائفياً، على قاعدته

(١) المصدر نفسه ص ١٢

الانتظام الإيديولوجي الطائفي؛^١ الثابت بإمكان البورجوازية أن
سجد، هي نعيم آخر، حلا طائفي لأزمة نظامها الإيديولوجي الطائفي
وهي هنا يمول بحليكي، متأبداً منه. فوهي مثل هذا، الوحد بين
رمزي الرأسماليين الكونية والبيئانية ومخلص الكتلة (إلى احتشاد أن
أزمة نظام البورجوازية الليبرالية الشاملة تكمن في هجر هذه
البورجوازية الطائفية التابعة عن طائفة. وهنا تتجس علاقة التعدي في
خسر هذا العجز. فهل حيزت لأنها ناجدة؟ أم لأنها طائفية؟

نحن نوافق مهدي عامل الفرض بأنها حيزت لأنها تابعة وطائفية
ولأنها لا يمكن أن تكون غير طائفية ولا يمكن أن تكون العكس
ولكننا لا نرى أن طرح الفصل الثاني الطائفي هو غاية حدود
البورجوازية التابعة لأزماتها كيف لم يحصل ذلك في بعض
الرؤى الحديثة المروية. بل إنها، وبفضل هذه التبعة والطائفية
بالذات، قادرة على التحول إلى أشكال طائفية أخرى فليست وفي
شكل إنشائي واجتماعي آخر يتواءم مع بني الانتظام
الطائفي.^٢

حين يوافق صاعدي على أن الصلابة قائمة في بنيه نظام
البورجوازية الليبرالية بالذات، بين طائفة التبعية الكونولوجية
وطائفة الطائفي، وهي أن هذه البورجوازية «لا يمكن أن تكون
ناجدة غير طائفية، ولا يمكن أن تكون العكس»، فإنه موعده
بضرره منطق هذا نفسه، على العيون بما يقود إليه هذا المنطق
من أن تلك الصلابة بين الطائفيين هي، بالقطعة، علاقة تلازم
بوي وأن الصلابة بالتالي هي النظام السياسي البورجوازية
رأها مرتبطة مادياً وتاريخياً ببلد علاقات الإنتاج الكونولوجية

(١) المصدر نفسه، ج ٣، ١

التي لا وجود لها في تجربتها البشري والتاريخي نفسه، إلا في إطار علاقة التبعية البنيوية للأجورالية، وأن فهم الطائفية بقضيء، ونداء بضرورة رتقا إلى هذه البنية «المستجدة» لا إلى عهد الماضيين أقول هنا، لا لأعيد النقاش إلى بنائاته، بل لأفصح بماد النقد على حروبه رأيين يفكر به ضرورة أن يكون «مقشاً» حتى يكون النقد بقياً أعني فاعلاً

صحيح «أن ضرب البرجوازية المنتعصرة لا يحتم إنهاء التشكيلات البنية للبرجوازية في رعاة نظامها الرأسملي التابع، ولا يحتم إنهاء التشكيلات الطائفية البنية لنظام السياسي المتحولة»⁽¹⁾ عوامل كثيرة، د عليه وانبيجه وتوليجه، قد خفاها بتمرس لأزمة النظام السياسي الطائفي حلاً طائفاً، أو ما يشبهه قد حصل، إذن، أو بالأحرى، عند فصل هذه الأزمة، هي شروط ماويجية محببة، إلى ما يشبه التسوية الطائفية التي تطمح به البرجوازية البعثية، وحلها فيها، إلى رعاة الحياة إلى نظام سياسي عند فترته على الحياة لا يمكن التبرل بمراحل البيروية النورية ولا يمكن التنبؤ بأشكال التسوية، أو بأشكال الحلول التي قد يرسر بها الوضع الراهن، وقد برسر عليه وليس يمكنني أن أنهي بملكي في من هذه الأشكال لكنني أستطيع أن أجزم قاطعاً في ضوء ما سبق من تحليل نظري كل حل طائفي لأزمة النظام السياسي البعثي ليس يحل إتهاء بالعمى، التشكيل المنتجدة التي فيه نتجته هذه الأزمة وكل الحلول، أو التسويات الطائفية المقترحة، أو الممكنة منكون، هي أحسن حالانها،

(1) المصدر نفسه، ج 15،

أسكالا فيها تنوّد، فتتجهّد هذه الحروب لأهلّية المستعمرة
 فالألمانية لها تنج الأفكار لها هنا مبدأ حبال في القديس وفي
 الاجتماع ونطق الحروب لأهلّية ان يكون فيها خالب ومغلوب
 ولا إلاب لها من ضرورة مطلقها هذا لنا كان النظام السياسي
 الطائفي امام احد اسر لا ثالث لهما هنا التعبير ربما التأيد
 وطريق التعبير هي هي طريق الورا الوطنية الديمقراطية، وهي
 هي طريق الانتقال إلى الاشتراكية من حيث ان هذا الانتقال
 مبررة لمتلف مرحلتها بالاحتلال شروطها التاريخي المعاصر بالية
 لاجتماع التي فيها تجري وأداء التعبير السلطة أن تكون وطنية
 وأن تكون ديمقراطية في نهاية التحليل وبالمنظار كلي،
 يستلزم طابع هذه السلطة ربوع ذلك التعبير، بل مختلف حتى
 مراحل بالاحتلال المرفق الذي تحتل الطبقة العاملة بمئة يحزبها
 الثوري وحطه السياسي البروليتاري، هي جبهة التحالف الوطني
 الديمقراطية وربما كان الشرط الأساسي لمكانة اقتراح الثورة
 الوطنية الديمقراطية وسلطانها السياسي على أقل ضرورة الانتقال
 إلى الاشتراكية هو أن يعود موقع الهيمنة الطبقة اليازية في
 التحالف ذلك إلى الطبقة المهيمنة النقيض التي هي الطبقة
 العاملة ولا يعود موقعها ذلك إليها بقرار بل بممارسة فعلية
 ثورية منها ومثابرة تكون فيها، بالعمل، الطبقة المهيمنة النقيض
 التي هي مدعومة بحسب موقعها الطبقي ثمة في علاقات الإنتاج
 المعاصرة، إلى ان تكون هي موضع السيطرة الطبقي في علاقات
 الإنتاج المعاصرة، الخاصة بسط الإنتاج اللاحق ولحل أحد
 الأسباب الأساسية التي تقصر من انكاس متكرر تكثف من
 الثواب الوطنية الديمقراطية (أر د) اصطلاح على تسمية كذا،

هو ان فئات من البرجوازية (علياً أو وسطى أو سفلى) هي التي كانت تحتل موقع الهيمنة الطبقية، أحياناً في السلطة، وأحياناً خارجها، وعالياً في السلطة وخارجها في آن، وهي التي من هذا الموضع، كانت تقرّر السيرة الثورية في نهج طبقي هو نهجها البرجوازي نفسه. والرجح الآخر من هذا السبب هو، بالتالي، قصور الطبقة العاملة وقصور حزبيها عن احتلال موقع الهيمنة هذا في قيادة السيرة الثورية في نهج بروليتاري هو من نهج التحرير الوطني أو قل منطقة في النهج البروليتاري بطرحه الوطني. ولا يكون التحرير الوطني هذا هو، أعني متسقاً، إلا في نهج البروليتاري. فلهذا كان طبيعياً بل ضرورياً أن نتعلق الثورة الوطنية الديمقراطية - إن جاز التعبير - على وزن مواضعها أو على أوسى حلقائها بقيادة تلك الفئات من البرجوازية، لعمود ثانية إلى حركة شعبها وثائق حزبية (مثلاً في أعمال المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني) بأمرها حركة مبروطة هي، في أساسها المادي نفسه. حركة إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الكبرفونالية الفائقة. وهل يمكن كسر هذه الحركة إلا بسطة مياحة ثورية تحتل فيها الطبقة العاملة موقع الهيمنة الطبقية؟ هل يمكن كسرها إلا بسطة تقرّر السيرة الثورية الوطنية الديمقراطية في تطبيق مهمات مرحلتها المختلفة ثقلاً، في عن الانتقال إلى الاشتراكية، حتى في أفق سياسي تاريخي هو أهمي. ينطوي كل مرحلة في انجاء المرحلة اللاحقة التي يستتبعها تطبيق مهمات المرحلة التالية نفسها؟ وهل يمكن، أصلاً، صرنا ما سم إنجاده غير مراحل سابقة بين المرحلة الثورية، إلا بشعطي هذه المراحل ومهماتها؟ منطلق الثورة أن تكون الثورة مستمرة هكذا.

تتوزع كلمة بعلت نفسها، كأنها تهب جميعاً ويرددة فترة كلمة تعزمت، وتكرس في الكتي، والمناظري فيها يتجدد

أما طريق تأيد ذلك النظام السياسي الطائفي، عبر تجميعه في شكل من أشكال البويات الطائفية، أو في شكل من أشكال «النظام» لا يبيد بوجي الطائفي، فهو هو طريق لابد لأرض وطريق لابد للحرب الأهلية هذا ما يجب أن يراه الجميع بوضوح، فالمشكلة المطروحة هي التالية: إما تغيير هذا النظام، وإما تأييده بضميره تنهي الحرب، وتتصير الديمقراطية بتأثيره تستمر الحرب مستعدة في أمكان منها مختلفه، وبظن الماشية تحسم بالانصرار، والمشكلة أيضاً هي من أن لابد هذا النظام قد بات أكثر صعوبة، وصعيل هو أيضاً الحن الطائفي ولا يمكن للأزمة المتفجرة في حرب أهلية مستمرة أن تجد حلاً عليها إلا في تغيير وطني هيموقرطي هو غير للسلطة السياسية القائمة من بآلة شروط هذا التغيير موفرة؟ هذا هو السؤال والوجه «الكارثي»^(٩) فوهما قرأه ربما كان في أن شروط هذا التغيير لم يفر بعد المضي ألا تكون بهذه الحرب نهاية رلاً بنوعها قبي؟

١- والمباراة هي بقرعة في حوزة طريق بالأمم، تكب ناعم جيلان سالا مبهراً في جريدة الطائف، بتاريخ 28/9/85 بمراد: «القيم التي يمتد والتجديد التي لا يولده يمتد مه إلى قرأه في وجه الحالة الراية لها بعتان، فجزت «الحرب المتعددة» التي هي محصلة لأية النظام البنائي في المجالات كافة. حتم بالانحد ولو بأشكال مختلفة»^(٩) إن رة لبنان الجديد (١) أن تأخر بعض عوديل داخله ومواجهة متفجرة، متفجرة وشيئة التمدد، والأهم من بين هذه الجوانب والأثر هو عدم قدرة أي من الأطراف المتصارعة في هذه اللحظة التاريخية على

10 - في الاختلاف بين التنافس

الوظيفي والتنافسي المعادي

ويختص بمليكي معده بالهامي بالوظائفية (بمعل لأصح القود الطبيعية) يلزم «إن الإمبرور على فهم الشكل الطائفي كمظهر ضروري للقيام الدولة بوظيفتي الطبيعة ككونه بوجوزة يؤدي إلى فهم وظائفه لعلالة التلازم بين النظام السياسي للجورجورية وشكله الطائفي، وأن هذا الفهم بالذات هو الذي يقود إلى تصور التنافس المازلي في كل اختلال بين النظام السياسي الجورجوري وشكله الطائفي لأن التنافس في التركيبة النظمية الوظيفية المازلي دائما باختلاف التنافس في البنية التاريخية»^١

رفضت طويلاً عند هذه التهمة أشاطير «جل مائدي محقق في مقده» ثم تيسر لي أن عيه في البعد أن يوضح المقده، بل أن أعود لأوضح فكري فيها هو يميز بين «التنافسي في التركيبة النظمية الوظيفية» و«التنافسي في البنية التاريخية»، فيقول من لأرن إنه «مازلي حالماء» - «رون أن يصفه يصفه معنى هذه الكلمة، لا (ذا) كان يعطيه المعنى الذي أعطيه له» - لكنه، للأسف، يس التقي، فلا يقود به شيئاً لنا أرتي في حيرة من أمري كيف أوالقه على نفسه، وهو لا يفهم التلازم بصورة دقيقة والصورة أن يبين الاختلاف في التنافس، ييه في البنية الوظيفية، وييه في البنية التاريخية وهو هو لاختلاف بين منطق الفكر الوظيفي، ومنطق الفكر الماركسي ربما كان حلقاً أن عزم بما لم يقم به مائدي، فابن هذا الاختلاف - كما أراه - وبين تشافد عطاءه،

١ مجلة الفكرية المصنوع منه ص ١٥

معناه، إنه أدركه، محاد عنه، وجاد النظر في نفسه، وهكذا يستوي التناقض، مرة أخرى، على أرض نظرية التناقض، سيكون مقصداً ولن أكرر هنا علته هي شروط التمسك، صاحباً لتكون، لا حياء، عشوية

أما الاختلاف - كما أراء - بين التناقضين، هو أن التناقض الوظيفي (أعني من البنية الوظيفية)، تناقض بسيط، بل حصوي (من عنصر)، حاضراً كله في طرفيه، لا يستدعي غيره. أما التناقض البارزكي، أعني المادي، فمميز أنه دوماً متناقض التوحيد Surdeterminé، كما بيّنه ألتوسير. إنه، إذن، تناقض معقد والتعقد فيه ناتج عن بن العلاقة بين مستويات البنية في علاقة مساوت بنوي يتحدد فيها 'لا متساوي' يلك، في نهاية التحليل، المعتقد، السياسي بأنه دوماً المسيطر لكن الشكل الذي فيه يسيطر هذا التناقض السياسي ليس ثابتاً، بل متقل - كما سبق القول - بين المستويات البنية نفسها، بحسب الاختلاف شروط التناقض. لن أدخل لأن في نقاشيل نظرية التناقض وهي، كما قد وضع الماري، 'بالله التوحيد' يحتاج تحصيلها إلى دراسة مستقلة لكن ما أريد الإشارة إليه في هذا المجال، هو أن التناقض المادي، لأنه دوماً متباين البنية، في أي من مستويات البنية، لا يمكن توحيد، في حيز نفسه، وحيث هو في مستواه البنيوي. (لأ يرد إلى شروطه التي هو منها الأثر ووضعه، بالتالي، في شبكة العلاقات التي تربطه، أو نشأه إلى عناصر البنية ومستوياتها الأخرى 'السياسي، مثلاً، ورد الناظر فيه دوماً إلى الاعتمادي أو الإيديولوجي وإلى نوع العلاقة التي يربطه بها، وإلى شروط هذه العلاقة من التوحيد المتبادل التي هو فيها أثر من كل صنف، يتحدد به ويصنف أما هي التناقض

الوظيفة، وليس من ضرورة تستلزم الخروج من السياسي، مثلاً، أو من الإيديولوجي، إلى آخر مختلف، في البنية المصنفة الواحدة نفسها، بالإحاطة بالتنافس، إما كان الشاخص هذا سياسياً أو بيولوجياً. فالمعنى في البنية الوظيفية من حيث هو، ثابت، فكيف إن جاز القول، والعامة كلها فيها ما يوجد، لا تفاوت بينها. والتميز في هذه البنية هو حيث هو، في مستواه البشري، ولا يمكن أن يتكرر، مثلاً، كما في البنية الماركسية، أو المعية - هي لإزاحة عن مستوى البشري - هذا ما يدعني إلى التساؤل: وهل التنافس الوظيفي، أو البشري، تنافس؟ أليس بالعكس هو العارض؟ لا صرح لا تحويل، لا اختلاف بين طرفي التنافس في التنافس الوظيفي بل حركة تتكرر فيها البنية، وتتجدد، دون عبور أو غل إليها شخير كي نتجسس في تكرار. أما الشاخص المادي، فله أسباب البنية كلها، ولأن العلاقة بين طرفيه هي علاقة اختلاف ومصارح، فالتحويل فيه أمر ممكن من حيث هو. هو صيرورة التنافس وضرورتها، ومن حيث هو تحويل التنافس لمنهض، وبالتالي، تحويل التنافس منه، ولا إشكال منه إلى تنافس آخر.

أقول هذا لأعمل، في ضوء ما سبق، إلى النقطة المذكورة في اعتراض على نقد بعلبكي، هي أن الصرح الطبقي عاكس في البنية الوظيفية، لا دور له في حركة التنافس فيها. فهذه البنية تبدو كلها مائمه بذاتها، متساوية بانتظام عناصرها الداخلية انتظاماً لا يشوبه حس، ولا يعوقه تنافس. وما إن يظهر فيها غلط أو تناقض حتى يتمثل حركتها فيظهر التنافس فيها، كما ظهر بعلبكي، كأنه هارقي دائماً. والبنية هذه هي، بالطبع، واحدة، لا تنافي باعتماد مرجع النظر فيها، كأنها من خارج الموائع وكيف يمكن

إن مختلفه، أو أن تتخالف باختلاف موقع النظر فيها، والمواقع هذه غاية بعيدة الصرع الطبقي؟ أما البنية الماركسية، فالصرع الطبقي فيها هو، بالمعنى، النوع المصنفة لثباتها، لأنها، بالظن، بنية مادية، وهي، لأنها كذلك، توجد في الحركة المجردة للصرع الطبقي مبدأ وحدتها التناقضية الممثلة، شروط مصداقها المادي، فهي، إذن، بحركة هذا الصرع تقوم، فتتأسس، وتختلف، بالتالي، في شكلها وتحتها ومصداقها، بتأثير الشكل الذي فيه تجري تلك الحركة المجردة، وبالتالي، باختلاف موقع النظر في حل الصرع الطبقي، وحتى لا أسترسى في تحليل سطحي مجرد، عول، بالمعنى، ولا أخشى التكرار، إن التناقض القائم في بنية الدولة النيابية نفسها، ولا قيام لهذه الدولة إلا ببنيتها هذه، التي هي، في بنية تناقضها، فيها كدولة بورجوازية، وببناها كدولة طائفة، التناقض هذا، إذن، يتجلى وهو أيضاً مادي، لأن الشكل المادي الذي هو أساسي لوجود الدولة اللبالية كدولة بورجوازية، هو هو ذاتي وجودها كدولة بورجوازية، والتناقض اليتوي هذا الذي هو تناقض مادي، هو أيضاً في آراء تناقض تاريخي، إنه، بكلمته، تناقض مادي، ولا يمكن فهم هذا التناقض، في طابعه هذا، إن ذلك، ولا يمكن فهم حركته الداخلية وتحولاته فيها، إلا في ضوء الحركة المجردة للصرع الطبقي الخاص بالبنية الاجتماعية النيابية، وهي أرياحه بها فهو، في كل شكل فيه يوجد ريشته، وليد هذه الحركة، أو الرشا، أعني أنه، في شكله ذلك، مصدر بحركة هذا الصراع الطبقي وشروطها، التاريخية المعاصرة، في محقق هذه الحركة ببنية علاقات الإنتاج الكودونية القائمة، متابعه التاريخي راجع إلى علاقته المادية بهذه الحركة وشروطها، فعلى امتداد الفترة الزمنية

السمة من بداية عهد الاستقلال حتى رئاسة عواد شهاب مثلاً، لم يكن هذا التناقض، الذي هو دائم في بنية الدولة اللبنانية، يتحرك كتناقض مأزومي كان، بالمعنى، التناقض الذي فيه كانت الدولة اللبنانية تتجسد كنقطة بورجوازية، في تجسدها معه كنقطة حداثية، وتتجسد، أيضاً، فيه كنقطة طائفية، في تجسدها كنقطة بورجوازية. لم يكن الشكل الطائفي لهذه الدولة يظهر، في حقن الصراع الطبقي، كمانع لوجود الدولة كنقطة بورجوازية. بل كان الثوابت، أو بالأحرى التلازم بين شكلها الطائفي هذا، وحدتها البورجوازية هو الشكل الذي به يتحرك التناقض بينهما. من قال إن علاقة التلازم بين طرفي التناقض تكفي التناقض بينهما؟ ومن قال إن التناقض لا يوجد إلا في علاقة من عدم التلازم بين طرفيه؟

لكن ما يجب قوله بوضوح هو إن شكل التلازم هذا - بل كل، إذ شئت، التلازم، - بين طرفي التناقض القائم في بنية الدولة اللبنانية هو، بالضبط، شكل تاريخي من هذا التناقض، متعدد شروط معينة من الصراع الطبقي هي التي كانت سيطر فيها الممارسة السياسية للبورجوازية في حمل هذا الصراع الذي كان يجري، بالتالي، في إطار مؤسسية طائفية في هذه لأطر، وليس عاريجها، كما جاء في الطبقات الكادحة تمارس صراعها الطبقي في موقع وجودها الطبقي فيه، في حقل هذا الصراع، في علاقة تميل سيامي طائفي لربطها بمن ترى بهم أنهم يمثلون الطوائف من شتى أطراف البورجوازية المسيطرة. وما هذه العلاقة سوى علاقة تبيتها السياسة الطبقية بهذه البورجوازية في هذه الشروط من الصراع الطبقي التي هي هي شروط تحريك الطوائف الكادحة كطوائف، يتحرك انقسام اليساري النفاذ

النسوة البناتية في شكل من اللازم بين طرفيه يظهر فيه، لمين
غير مغيرة وغير تاريخية وغير فياليكتيكية، كأنه تناقض وتاريخية،
لأنه يظهر كأنه قائم بمات، مستعمل من الشروط المصنعة من
الصراع الطبقي التي هو متها أثر، إذالك، يحتمل طابعه المارقي
بل إن التناقض مد، معه يظهر كأنه ليس تناقض ذلك ان علاقة
اللازم بين طرفيه تظهر من مواقع نظر البرجوازية المسيطرة،
كأنها علاقة دائمة طبيعية، بينما هي تاريخية، أي مؤقتة إنها
بالثاني، شكل من وجود التناقض، ليس هو بالأوسد، ربي تعبير
انمره يمكن القول إن البرجوازية نطمح إلى تأييد تلك العلاقة من
اللازم، يرميها إلى مطلق، يُلقي حرقه التاريخ بها، ممكننا بتفصيل
التناقض المادي التاريخي تناقضاً وتاريخياً، يقترب الصراع الطبقي
الذي هو في حظه يتحرك، ربه يتحدد مختلفاً باختلاف شروطه
في أشكال التاريخية والتناقض التاريخي، هذا، ليس هو التناقض
إنه شكل منه هو الذي نطمح البرجوازية إلى أن يفرم، هي
متموجها منه إلى تأييد سيطرتها الطبيعية، بتأييد نظام منه
البطرة، دون حلق، أو تناقض، أي هي تجمع مسير، رلا يتوم
ذلك الشكل التاريخي من التناقض المادي بالنسوة البناتية، الذي
هو شكل وجود طرفيه في علاقة لازم، أقول إنه لا يتوم سوى
بالوهم، أعني يعني ونسبي للتناقض نفسه، هو الذي تولد بسيطرة
الإيديولوجية المسيطرة، هي الوعي الاجتماعي، يسيطر شكلها
انطافى الميتر

لكن للتناقض هذا إياه شكلا تاريخياً آخر هو، بالضبط، شكله
المارقي، الذي يوجد فيه طرفه في علاقة من عدم اللازم هي
التي نطمح منها النسوة البناتية بمئات وجوهها، كدولة
ورجوازية، والعائق هنا ليس من خارجها، بل هو فيها، إنه

وجودها بعد كدولة طائفية هنا يعني ان الدولة الثنائية، هي هذا الشكل التاريخي البسيط من تفاعل البشري، لم يمتد بعائق بينها بالذات. فبنيتهما منه هي التي باتت المعاني الأساسية لوجودها كدولة برورانية. إذ تفاعلها البشري به الذي كانت، إذ، فيه توجد في شكل تاريخي منه هو شكل التلازم بين طرفيه، وفيه كانت بالثنائي، ندبه، تقوم بوظيفتها الفعلية كدولة برورانية، عول ان ذلك التناقض ياء ياءه في شكل آخر منه هو شكل عدم التلازم بين طرفيه، هو التناقض الذي فيه، وبه، تتعطل وظيفتها الفعلية، وتتخطى حركة ليعتد بها هي أداة السيطرة التطبيقية للطلبة المسيطره. لئلا، إذ، أمام تناقضين اثنين بل أمام شكلين دائريين متجهين من تناقض واحد هو الكائن في بنية الدولة الدائرية. الحركة التفاعلية معها بهذا التناقض هي دوماً في علاقة مادية مباشرة بحركة الصراع الطبقي وشرطه. باختلاف هذه الشروط يختلف حركة التناقض، ويختلف الشكل الذي فيه يتحرك مشكله المادي، مثلاً، هو وليد شروط محددة من الصراع الطبقي، هي، باعتبار كلي، شروط الانعقاد السياسي (الخصي) للضربات الكادحة من علاقة ببعيدتها السياسية الطبقة البرورانية، أي من علاقة مثيلها السياسي الطائفي التي فيها تتحرك كطوائف هنا يعني، في تعبير آخر، أن تحرك الطبقات الكادحة كدور سياسية مستقلة، مستقلة من وجودها المؤسسي الطائفي، هو الذي يضع الدولة في مارتها البشري الطبقي، أي في تناقضها المادي، بطرح، بالثنائي، في حقل الصراع الطبقي، فبرورة تعبير هذه الدولة الطائفية، كشرط أساسي لقيامها، من طبيعة بوظيفتها، لأجندة الطبقة لالحل الوحيد الممكن يمثل هذا التناقض المادي الكائن في بنية الدولة نفسها هو، بالضبط،

٥٠٥

كثير منه ذاك ولا يمر من عبور هذا التحيز فهل يكون
نمير الثقة الطائفة نحيلاً لها كدولة بورجوازية؟
قد يكون لهذا السؤال طابع نظري لكنه يجد في المصادر
السياسية الشرعية معالجة العميقة ويوجد في حقل الصراع
النظري وترطبه التاريخية الملموسة جوبه
هكذا ينفصل النظري، فضاء على السياسي في وجهة التفكير
النظري
حتى نكتشف السياسة في السيرة الشريفة، حاجتها الملموسة
إلى الشريعة*

نفاذ - آية 1985

الفصل السابع

النظام السياسي بين الإصلاح الطائفي وضرورة التحضير للديموقراطية⁽¹⁾

القسم الأول: في تعزيز الطائفية

تمهيد

هذه أفكار سريعة مطروحة للنقاش من مصطبها شكل البحث
المبرمجوهي: نريد لها شكلاً آخر هو قريب من شكل المبرمجوه
يستكشف هذا الفكر، من مشاطة التطري، حمل المسكن من
الواقع وهي أفكار لها علاقة بد اصطلاح على: تسببه بالطائفة
وهي أفكار تمخو من مربة الأحداث الراهنة من العزو
الإسرائيلي حتى انكسارته بيرويه، مروراً بعركة الجول والمباحية
في خط امتداد الحرب الأهلية المستمرة وهي، لذلك، لا تعارض

(1) جلال نهر، في جريدة الطائفة في أربعمائة سنة، دمشق، 1974، ص 4

حتى لا يكون انزلاق إلى مرقع الإيديولوجية البروجوارية
المسيطر في شكلها كإيديولوجية طائفية لا يد من النجيرة في
محمود الطائفة، بينما هي مفهومها البروجوارية، وبينها هي مفهومها
الليبري الطائفية، في مفهومها البروجوارية هي نظام حكم
الطوائف والحكم هنا عداوة بينها هي تورن عيسى به تقوم
القوة به تقوم. لهذا الحقل، فشككت الدولة أو تهبط
التحكم - فحقل دورها هي إدارة مصالح الطوائف، وتأمين هيمنة
حكمها. لذلك، يدخل المجتمع في أزمة شخصها البروجوارية،
بسبب مفهومها ذلك، كأزمة تعايش بين الطوائف، فإما عودة إلى
اقتواز في الحكم، بعودة إلى المشاركة فيه، ولذا استفاد، لكن
طائفة يحكمها الذاتي، في إطار خارجي من التمسك الطائفي، وبما
كان عند البعض إطاراً لكونه توريثاً من الكائنات

322

مشارك بالصفحة الداخلية، كما كانت العلاقات بين الطوائف بالضرورة، خارجية، لا وحدة بينها سوى ما تربطه الدولة من أطر معاشها العلمي لا وحدة لشعب، ما دام الشعب طوائف، ولا وجود برطر على دعوى هذا التعدد تقوم دولة الطوائف، وتكرم بقيمته. كان منطقها العلمي أن تنظر كمنزلة هو ضروري يضرره بينها والتاريخ كليس بنحوي هذه الضرورة فبيلة هذا التبعيد أنه يوضح الفكر من وراء النظر في تصف الواقع المعادي والبحث في طبيقته الاجتماعية وهي الصراع وأشكاله بينها فيمكن التفكير، فذلكه نظام من الواقع هو الذي يتظم في مفاهيم الإيديولوجية ليرجوا.

2 - الطائفة في مفهومها النظمي

تكن الطائفة، من مواقع دفعي هذه الإيديولوجية الطائفة المسيطرة، هي الشكل التاريخي المحدد للنظام السياسي الذي تمارس به البورجوازية البانية سيطرتها الطائفة معنى هذا بدقة، أن التلازم عالم بين هذا النظام السياسي (والإيديولوجي والمعرفي) بسيطرة الطبقة، بين شكله التاريخي الذي هو شكله الطائفي والبحث في العوامل التاريخية التي تضاهت في تحديد تكون هذا النظام في شكله هذا، على أهمية الباطن، لا يدخل في إطار هذا الشأن. وقد لا منشاء بمعنى الشيء في كتاباتك ك سابقه، بإمكان المأري - إن شاء - الرجوع إليها أما المشكلة التي نرى نطرحها للفائز هي التالية

3 - علاقة تلازم أم علاقة تلازم؟

مثل هذه العلاقة القائمة بين النظام السياسي لسيطرة البروجوازية اللبنانية والتشكل الطائفي لهذا النظام هي علاقة تلازم تاريخية أم أنها أكثر من ذلك، علاقة تلازم بنيوية؟ المأوى بين العلاقتين، من وجهة كوير العلاقة الثانية تفسين، بالطبع، الأولى، دون أن تنحصر فيها. لكن الأولى لا تكتفي الدية هي شروط تاريخية محددة من تطورها، بإمكان علاقة التلازم بين النظام وشكله. من منقلب علاقة من عدم التلازم. عتظهر، حينئذ، ضرورة شق النظام من شكله الطائفي السابق، إلى شكل آخر جديد، لا يحدث تغييراً في بنىة أطيقة، من حيث هو نظام سيطرة البروجوازية. فهل من الآن، في المرحلة الزمنية من نمج أريمة النظام في هذه الحرب، لأغلب المستمرة في حالة كهذه، تسمح بتغيير الشكل الطائفي للنظام السياسي البرجوازي، والانتقال بهذا النظام إلى شكل آخر منه، قد يكون طائفياً وقد لا يكون، عرب تعبير في طابعه الطائفي؟ أم أن الوضع الراهن مختلف، ولا بد في فيه من إعادة النظر في طبيعة العلاقة بينها بين ذلك النظام وشكله، من حيث هي علاقة تلازم بنيوية؟ في حالة كهذه كل تغيير في الشكل الطائفي لهذا النظام السياسي يفرز تعبير في طبيعة هذا النظام وبنىة، في شروط تاريخية محددة من الصراع الطائفي في شروط سيرورة تطور عيسوقراطي وطني. وسيورة هذا التطور في سيورة الانتقال إلى الاشتراكية.

لي للمشكلة التي طرح طابع شكلي بحث، أو عديج مفهومه. نحن إن هذه المشكلة النظرية علاقة مباشرة بسجوى العمركة

تتطلب منهجتي دور الإصلاح فنتجتي

السناسية الواهنة التي قد يكون طابعها التاريخي السيئ حتى ما نلاحظه فيها من ثبات، من صرخ عتيق وحمي حيا، وطني حين سره بين حل أو إصلاح طائفي للنظام السياسي الطائفي، رحل أو إصلاح تيمومعراحي وطني بهذا النظام، معاد للعدنية. ومثل هذا الصراع بين الإصلاحين أو المحلين، بين كذايا بين القوي الوطني وبين القوى الفاشية وحسبه، بل وراء يجري موضوعية بين اطرى التحالف الوطني تلك

صبل من جهتنا إلى تأكيد أن العلاقة تلك من علامه تلام بيوي ولقد لنا تلك بالتحصيل في دروب امدخل إلى القصر الفكر الطائفي، وبعث في أسباب الحرب لأهلها في لبنان، ربهناز كلي نقول إن الربط التاريخي التي تكوّن فيها حمة البروجوازية اللبنانية كدولة طائفية هي نفسها شروط تكون الرأسمالية في لبنان في طور أومة سط الانتاج الرأسمالي على الصعيد العالمي وهي، بالتالي الشروط نفسها التي حالت دون تكون البروجوازية اللبنانية كطبقة ثرية، على صرح البروجوازية لأوربية، مثلاً في طور صعود الرأسمالية فهذه الأسباب، رعبها أيضاً، كان الشكل الطائفي للدولة اللبنانية أساساً لوجودها كدولة بوجرازية، من حيث هو الشكل العموري الذي به تقوم الدولة بوظيفتها الطيفية في حمانه مصالح الطبقة البروجوازية المسيطرة غير دميها النطق الأني لإمالة إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية الفاسدة، في إطار علاقة التبعية النيوية بالإمبريالية، ويحالة انتاج علاقة التبعية منه برش سأل سائل لسأنا الشكل الطائفي لهذه الدولة هو أساسي لوجودها كدولة بوجرازية؟ دالجواب هو، باعتصار، أن هذا الشكل يصبح دليوجرازية

بالتحكم بسجوى الصراع الطبقي، بإلغاء الطبقات الكادحة فيه
أسيرة جلالة من التيمم الطمعية بها هي، بالتحليل، علاقة تشمل
عائلي تربط الطبقات هذه بنسبتها الطائفيين من البروجوازية وسطاً
تجرب نقدية وجودها الأساسي كقوة مستقلة، لتكسب فيه، وفيه،
وجرداً آخر هو، بالتحليل، وجودها الحائلي، أي وجودها
كطوائف مما فاسد الطبقات الكادحة بوجوده في مثل هذه
العلاقة من البعية الطبقة التي هي، موجدية كطوائف، فإنها لا
تمثل أي قوة سياسية مستقلة هي موجدية الطمعية المتنامية
للبروجوازية إن هذا الشكل التاريخي المتعدد من وجود الطبقات
الكادحة كطوائف، هي حركة الصراع الطبقي نفسه الذي نتحكم به
البروجوازية المسيطرة عبر مثاليها الطائفي لتبنيها الطبقي، هو
الذي يؤمن للبروجوازية المسيطرة وبسومة السيطرة الطبقة، عبر
تأمينه تهمته المتجدد لتفاسدها الطائفي الذي هو هو نظام مسيطرته
الطائفي من هـ أمكن الفرق بدقة، إن الشكل الطائفي لتوله
البروجوازية اللبائية أساسي بوجوده كنزلة طائفي بروجوازية

4 - في نفس مفهوم الطائفة

هنا، ما يسمح لنا بتدوين المفهوم البروجوازي للطائفة
فالطائفة، إذن ليست كلاً، ليست الطائفة جوهراً ليست شيئاً
إنها علاقة سواسية يحتملها شكل تاريخي معين من حركة الصراع
الطائفي، هو الذي نتحكم به البروجوازية بهذا الصراع، في حباب
سياسي لتبنيها الطبقي والعلاقة السياسية هذه علاقتها بنية طائفي
تربط الطبقات الكادحة بالبروجوازية وسطاً طائفياً، بانقطاعه لتحرر

تلك الطبقات من خلافه بحيثها هذه التي هي من خلافه تمثيلها
الطائفي، فتمثيله (ذلك) كونه سياسية مستقلة، ويطلق وجودها
الطائفي

من يطلق التمثيل بطرح ما بين طبقات وفرد لا بد من
ثروة في التفكير بها يسحر الفكر من. أمراء في إيديولوجية
البرجوازية الميترية فلا يفهم الطائفية حيث بحسب مفهومها
البرجوازي، من حيث هي نظام حكم الطبقة. بل يفهمها
بحسب مفهومها التمثيل من حيث هي الشكل التاريخي الذي فيه
تعارض البرجوازية الكبريالية اللبنانية ميترية الطبقة في نظام
سياسي طائفي. والصكر بمواجهه أيضاً إلى شيء من التاريخ ومن
الحادية زمن الديالكتيكية حتى يفهم الطائفية، لا ككيان، بل
كملافة سياسية محددة، يفسر وجودها شكل من الصراع الطبقي،
ويصور إلانها شكل آخر من الصراع الطبقي

5 - في التناقض المادي للدولة اللبنانية

يمثل ذلك الفكر المادي الديالكتيكي بطرح التناقض هذا المون
الآخر إن الشكل الطائفي الذي هو أساسي لوجود الدولة اللبنانية
كدولة برجوازية، هو ذو الماتق الأساسي الذي يحون دون تكوّن
هذه الدولة كدولة برجوازية. فالمون اللبنانية واقعة، إنه، في
هذا التناقض المادي بينا كدولة طائفية وبينها كدولة برجوازية
ولا سبل إلى مروجها من هذا التناقض الذي هو من بينها، إلا
بانتقالها إلى فئة أخرى، ربما كانت بنية انتقالية بحسب مبادئها
بذلك، بشكل مسبق: فقد جداجل فيها الطائيف البرجوازي بعدد
آخر بغيره، بحسب فئة القوى الممثلة في حقل الصراع الطبقي

ذلك أن من الصعب تحديد علاج الأجنبي، لا سيما في زمن
الاشتراك، مما لا يعني ومن يتطور حركة الصراع الطبيعي في الواقع،
ليس بين قوى التحالف الوطني الثوري وقوى التحالف الرجعي
وحسب، بل بين امتداد قوى التحالف الثوري نفسه (ليس
الطوائف التحالف الرجعي أيضاً) ولعل التباين الواسع الذي أشعره
إليه بين الحمل الطائفي والحمل الديموقراطي لأزمة النظام
البرجوازي، قائم حتى في صيغة هذا التحالف الوطني نفسه
التي قد يستلزم الحمل الطائفي بحد من طرقة غير أن ما مره
تأكيده في هذه طرقة للنقاش، هو أن من الخطأ تأريخياً
رئاسياً ونظرياً، تصور أن الأزمة الراهنة هي أزمة انتقال الدولة
التيانية من شكلها ما قبل البرجوازي، الذي هو شكلها الطائفي،
إلى شكلها البرجوازي، التي هو شكلها الديموقراطي. هذا
الخطأ يستند على أمر يكمن في إقامة علاقة من عدم التلازم بين
بناء تحدي للمجتمع البائلي به طابع برجوازي، وبناء تحدي
امتداده، في طائفة غير البرجوازي، من تطور الرأسمالية في
لأن بحيث تفرس إعادة التلازم بين البنيين (صلاً) برجوازي
لنظام السياسي

هذا الخطأ المزدوج يكمن في تجاهله واقعاً مادياً معبراً هو أن
ذلك الشكل الطائفي من الدولة ليس الشكل الملائم، تأريخياً،
لوجود الدولة البرجوازية في لبنان وحسب، من حيث هو الشكل
الذي فيه وجدت هذه الدولة كدولة برجوازية، بل هو أساسي
لوجودها البرجوازي نفسه وهي تحييد آخر دعوى إن الدولة
الطائفية هي هي الدولة البرجوازية وهي هي التي تحولت في
ك، دون وجودها كدولة برجوازية. كأن الشكل الطائفي

العلموس الذي هي فيه درجة بورجوازية، هو الشكل الذي تتساقط فيه، حاشياً، إمكانية وجودها. في اتفاق مع مفهومها النظري، كدولة بورجوازية وما عند لامشعالية، هي منطق تصفها المادي، سوى إمكانية أن تكون، أو أن تعبر، البورجوازية اللبنانية، كبورجوازية كونيومالية، طبقة بورية، كما كانت البورجوازية الأوروبية في طورها المصعد. ومنطق هذه الإمكانيات، أو تلك، هو نفس المنطق الذي يحكم آلية تحرك ما سمينا في سبيل نمط لاج الكروماتلي. في اسطاله تائه بسط الإنتاج الرسماني الذي هو منه شكل تاريخي معبر وما هذا المنطق، في تعبير آخر، سوى الذي يحكم آلية تطور الرأسمالية الناجمة التي يتماثل فيها طورها المصعد الذي هو طور تكوينها، بطور أزماتها التي هي في زمة بسط لإنتاج الرأسمالي في كويت

6 - أزمة النظام السياسي

هل يبالغ في القول، أو مخطئ، فيه، إذا وضعنا أزمة النظام السياسي الطائفي، من حيث هي أزمة نظام السيطرة الطبقية للبورجوازية اللبنانية، في إطارها المصيح الذي هو إطار أزمة بسط لإنتاج الرسماني في كويت؟ هل مخطئ، في القول، وتبالغ فيه، إذا قلنا إن زمن تلك الأزمة يتفرج في زمن هذه الأزمة، وإن الرمين هدير واحد، هو زمن الانتقال، بين، بالطبع، من زمن ما ميل سلطنة البورجوازية ودراسها إلى زمنها وزمن سيطرتها ودونها الديمقراطية، بن هر زمن لإنتقال الكروي من الرأسمالية إلى الاشتراكية، بين أشكال ومراحل مختلفة باختلاف الشروط

اثناسيوس المنعم به الخاصه بحرقه الصراع الطبقي في كل بلد متعدد؟ لا تغطي. لا بالغ بل بقوي إذ لأزمة ليس مجرد أزمة الشكل الطائفي للنظام السياسي البرجوازي، كأن هذا الككل هو في علاقة خارجية بقا النظام. هنا تغير، سم النظام ردام الأزمه هي، بالعكس، أزمة هذا النظام، هي ثكنه هذا من حيث هو نظام السيطرة الطبقيه للبرجوازية النياتية أزمة بعد النظام أنه لم يعد قادراً على تأمين ديمومة التجمد لهذه السيطرة الطبقيه وأزمته، هنو تلك، من النبوة التي كان حينها، بحسب معومها النظري تكافئة لمصالح الطبقة البرجوازية المسيطوره أن يادر إلى إصلاحه ليكون قادراً على القيام بوظيفته، صحت من ذلك، وهي حاجة هذه، لأنها بالقيبط حدة طائفية رافدها منطوي المعجز هذا، الذي هو هو منطوي تناقضها العازقي إلى السيرة بالعكس، في نهج فاشي طائفي تنصري، به تتفالم أزمة النظام، بدلاً من أن يجد به حلاً لهذه كآبة القوي التي يادرش إلى طرح برنامج لإصلاح النظام إصلاحاً ديموقراطياً يوجوازيًا، هي القوي المناهضة للبرجوازية، هي مناضنها النهج الفاشي

7 ملاحظة أولى

وسا في هذا السياق، وعيه، ملاحظتان الأولى هي أن لإصلاح لا يسلطه مفسسونه فلهذا بل يستخدمه عرق ذلك، ونحن فذلك، سياسياً، يطبعه القوي التي تطرحه ونعوم به، ونسبة القوي بين الطرفين الرئيسيين في الصراع الطبقي إصلاح تباين البرجوازية مثلاً، إلى القيام به، من مراقب قوة في علاقها

تتجسد الطيفي، ومن موقع وجوده في السلطة، يختلف اختلافاً جوهرياً، أي سياسياً، عن إصلاح تفرضه على البورجوازية، القوى المناهضة لها، من موقع مرة في حلائقها، ومن موقع وجودها المسيطر على حقل الصراع الطبقي، حتى لو كانت خارج السلطة. الاختلاف بين الإصلاحين قائم، إذن، حتى لو تماننا، فكما إصلاحاً واحداً في مفهومه: الإصلاح، في الحالة الأولى، يتمي انتباه ما يتعلق به، في ظل سيطرة البورجوازية، فنطلق المرحلة على نفسها، وهي التي به تنبئ، كذلك، إمكانية انتاجها على مرحلتين متتاليتين، وتتميز حركة الصراع الطبقي إلى سابق عهدها بحدود التغيير، في محددها كحركة فيها تتجدد سيطرة الطبقة المسيطرة. أما في الحالة الثانية، فأنهم من الإصلاح على أهمية هذا الإصلاح - ان يكون ضرورياً على البورجوازية من القوى المناهضة لها، حيث، نتج عن حقل الصراع الطبقي إمكانية أن تكون البورجوازية سيرة ثمة من القوى، في هذا الحقل ليست في حالها، فلا تتعدى المرحلة على نفسها ما يتعلق من إصلاح، بل مقل بالعكس متقدمة على أت يجريه في إنجاز مهماتها، فيأخذ التاريخ بتسمية حركة من الصراع الطبقي هي التي حدثتها سيطره القوى المناهضة للبورجوازية الثانية في حقله، هي بنية معقدة من الزمن هي، بالقبض، بنية زمن الانتقال الذي شربنا إليه قبل زمن لأن في مرحلة كهذه؟ هل بإمكان القوى الوطنية والديمقراطية ان تفرض على البورجوازية ونقلها إصلاحاً من هذا النوع، يقوم على أنقاض العنصرية العنصرية، ويمتدح في التاريخ أولى حركات سيرورة طويلة ومعقدة من التغيير، هي في سيرورة ذلك، لا تزال؟ سؤال مطرحه للباحثين وبسبب ذلك، في البحث في شروط سقلي هذا لإمكان التاريخي

٥ - ملاحظة ثانية

والملاحظة الثانية هي أن العديد القوي المتنامية قلجج الككاسي
 الفاسمي بأنها مري متاهضة بلورجورية نكسها، ونظام سيطريها
 الطبقية، قد يجد من نه عنه اعتري من ظوي، وزبلا سياسي أيضاً
 علاقوى الروحانية واليسوفراجيه ليس كلفاء بالضرورة، قوى معادية
 بلورجورية، وليس ينشي كلفاء، بالطبع، إلى الطبقة العاملة
 إنها في غالبها، بالعكس، بورجوازية، سواء في انتماءاتها العرقية
 ومواقعها في علاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة، أم حتى في
 توجهاتها وطموحاتها اليومية، فهي [ينزل] جيها أيضاً فكيف
 ينجم منطبها بأنها متاهضة للبرجوازية وقطامها، وهي كما
 نقرر؟ يبرهنا مجيب أن الكلام حتى حوى طبقته سواء أكانت
 هاشية أم ديمومر حية وطنية، هو كلام مجري حلى الصعيد
 السياسي. مفهوم القوي الطبقة هو، إذن، يحد ذاته، مفهوم
 سياسي، وتحدده هذه القوى أم ملكه هو، بالتالي، تحدده
 سياسي هنا يعني أن الموضع الذي تحتله هذه القوى في حقل
 الصراع الطبقي هو الذي يحددها سياسياً. يحدد طايمها الطبقي -
 أو قل إنه يحدد الطابع الطبقي لممارستها السياسية - وليس الموضع
 الذي تحتله في بنية علاقات الإنتاج القائمة. الصراع الأخر هو
 موقعها السياسي، والموقع الآخر هنا ميزانها الانتماءات، ولا
 يجوز الخلط بين المرحمين، بل النظرية والسياسة تقضيان، معاً،
 بضرورة التمييز بينهما، مع العلم بأن هنا يحدد ذلك، فيجند به،
 بالياً، بالشكل الذي نه يصنفه بهذا التمييز وحده مفهوم كيف
 يمكن لقنات، أو أقسام من فئات بورجوازية مثلاً أن تكون،
 في شروط تاريخية معينة، في حقل الممارسات اليومية للصراع
 الطبقي، في موقع العتبة العاملة، أو أن تكون، بالقابل، أقسام

من هذه الطبقة التي هي نفوذ البورجوازية المسيطرة، سيدياً، رينولد، جياً أيضاً، في موقع البروجوازية، تطبقها الطبقة (أليس هناك جدل في لبنان في هذه الحرب المبررة، حين انقلب، بالمبارزة اليمانية والعكرية والإيديولوجية - قام و معه من الطبقات الكندسة إلى مواقع العاشية؟)

٩ - القوى المناهضة للنفاشية

التحدي السياسي، وكذلك الإيديولوجي، للقوى الطبقة يجري، إذن، في حقل الصراع الطبقي، ديالكتيكياً، وبين متناقضين. لأن كل يوم من هذه القوى ليست، في هذا الحقل، تزياناً مستغلاً، أو جوهراً مضروباً - كما الطائفة، مثلاً، في صهرها البرجوازي - تصعد بذلك وفي ذاته، من حيث هو الذي هو بل هي - أصني تلك القوة - خلافه، ولا توجد إلا في شكل حلقه ديالكتيك، هدية أو تعاليم أي في الحائز. صراحة، وراء كان هذا الصراع تاحرياً أم غير تاحري، أو نل في تميز آخره إن كل قوة من تلك القوى الطلية تتحد في حقل الصراع الطبقي في حلقها بالنوى لأخرى، وهذه العلاقة بالذات لنا، كما ترى المناهضة للنفاشية منعشها للبرجوازية لأن النهج الكناشي انفاشي تمكن من أن يصر من نفسه، بموه السلاح والإيديولوجية على أطراف البرجوازية جميعاً، إلا أنها على الطبقة المالية التي هي الفئة المهيمنة من البرجوازية، من حيث هو النهج السياسي لأوجه للبرجوازية المسيطرة - فقد الحازب هذه الطبقة الكولومبالية إلى الحقل النفاشي ضد الحقل النيسوبرطي لأوجه مناهجها السياسي الطائفي، فتمسكته القوى النيسوبراطية،

ستأخذتها الحل الفئسي، من حيث هو الحل البورجوازي نفسه، كقوى متاعضة لبورجوازية برصم الانتفاضات الطبقية البورجوازية لأقسام واسعة منها. معنى هذا أن الموضع السياسي الذي احتلته في حقل الصراع الطبقي، بمداومتها المتعاقبة للفاشية، هو، بالضبط، موقع الطبقة الحاكمة التي هي هي، في علاقتها التناقضية بالبورجوازية المسيطرة، الطبقة المهيمنة الحقيقية من من وجه الكلام، في الكلام على الثوري الوطني الديموقراطية، على بحالف طبقي ثوري يتمحور حول الطبقة العاملة، حتى لو لم يحتل هذه الطبقة بعد في موقع الهيمنة الحلقية الذي هو موقعها الطبقي، من حيث هي الطبقة المهيمنة النعيم. هذا يعني أن الوجود السياسي لنسطة العاملة بوجود حربها الطلحي ونهجه الثوري، في حد التحالف من الذي يحصد طابعه النعيمي الثوري المسماني لبورجوازية ونهجه الفاشي، ونظامها الطائفي إلى أن وجودها فيه، في موقعها الوهمي ذلك، هو الذي يؤمن للتحالف ديمومة طابعه الثوري، ذلك الذي يدور من الصعب جداً على حركته الصراع الطبقي ضد الفاشية الطائفية أن تنفتح على أهدافها الثورية التي هو، في ميمنة التحرر الوطني نفسها، أفق ميمنة الانتقال إلى الاشتراكية

هذا القاتبة الدائرية، يرسم متعلق الحل الديموقراطي في منطق هذه السيرة التاريخية في هذه الحرب الأهلية المستمرة هذا أيضاً هو، مطروح للنقاش

القسم الثاني، في التوازن الطائفي

1 في التوازن الطائفي

فلنرجع نقول إن الرأى الطائفي الذي به أممي لوجود الدولة رخيصيتها كدولة طائفية لا يعنى المساواة بين الطوائف، وإن كان من وظيفة الأيديولوجية أن يزعم بها، أو أن يؤيد في الواقع دعماً بها إنه، بالعكس، برأى حسي لا يقوم إلا بهيئة طائفية هي التي بها يتأمن وجوده كنزائن طائفي لكن المشكلة الفعلية ليست في وجود هذه الهيئة، أو في عدم وجودها، بقدر ما هي في العلاقة القائمة في الدولة نفسها بين الهيئة الطبيعية والهيئة الطائفية وقد اشرنا سابقاً إلى أن الدولة الثانية راقعة في تناقض حار هي هو الذي يستلججها، وهو القائم بينها وبينها كنزائن بورجوازية، وبينها كدولة طائفية في عدم التناقض البشري بسبب عدم ذلك التوازن الهيكلي مجموع الهيئة الطبيعية التي هو في الدولة أممي بوجودها كدولة بورجوازية له، هي الدولة اللبنانية، بالضرورة، طائف طائفي، لأن هذه الدولة طائفاً طائفياً له، كالت الهيئة الطبيعية في هذه الدولة تتمظهر، حكماً، هي هيئة طائفية هي شرط قيام الدولة بوظيفتها الطبيعية كنزول بورجوازية وبمزيد من التحليل، بإمكاننا المأوى - إن شاء - أن نوسع إلى المقود الناجمة من الفصل الثالث من كتابنا - موصول إلى بعض الأفكار الطائفية

لا مزيد، إذن، أن نعيد تحليلاً عاماً في مكان آخر من

موقع التظلم في المنطق الخارج بالأحداث، وقد صارح علنيًا،
تسارع التمسك في نظام حكم كثنائي إلى بنف، يشارحه، نظاماً
طائفاً ليطرد بوجاهة ممتعة، ساعد على الانهيار؛ من موقع
البحث في تعهد الشكل الذي يمكن للتغير السياسي الجذري -
رقد بات ضرورياً - أن يتم فيه، طرح للنقاش لكوه في التالية

بعد كاد التوازن الطائفي كترازن هينسي، من الذي يؤمن
لنصوة إمكانية القيام بوظيفة الطولية كدولة بوجاهة، فكان،
بالتالي، أساسياً لرجوعه، لأسباب تاريخية ممتعة لا مجال،
لأنه لنجد حول في نماذجها لكن الجيوب الأهلية، يسر حلها
المتعددة وما سببها أيها من مظاهرات ديموقراطية، تؤكد،
بالطبع التاريخي، أن هذا التوازن لم يعد يؤمن للموت تلك
لإمكانية، بل بات المائق الرئيسي الذي يحوي دون مدام الدولة
بوظيفة تلك محركه الصراعات الطولية فجرت، بالمشهد،
التناقض البارقي الكاس في نية الدولة الثنائية، وفرضت ضرورة
إحداث تغيير في تلك التوازن، وبالتالي، في الشكل الطائفي
لنصوة ما السؤال الذي طرح نفسه هو التالي: هل «المشاركة»
محدث، هذا التغيير؟ هل تقدم حل؟ هل تفي في الدعوة لتأنيها
السارقي؟ «المشاركة» مفهوم أكثر المصنف عنه من تفكيك،
«المشاركة» شعار مع كمن ممكن قبل في الحل؟

٢ - في مفهوم «المشاركة»

شهد للحزب يقول إن مفهوم «المشاركة» بتفسير شخصياً
للمشكلة هو أن المشكلة تكمن في وجود هيئة طائفة على الدولة

قائم ضمني في الإصلاح الملكي

- (كان الدولة في مواقع مجابهة من «العدوانية» ومن الطبقات وحراسها، وهي علاقة خارجية بها. كان الدولة ضحية مستتقة عنها) - ووال هذه الهيمنة يكون بالمشاركة فيها. بدلاً من أن تكون السلطة احتكراً لطائفة معينة، هي الطائفة الموارية، حينها أن يكون، كما اتفق في حينه (1943) أن يكون مشاركة بين طاقتين الموارية والسنة (راجع ميشال. شيما) المشكلة هي، إذن في أن طرفاً من طرفي عقد طاقتي أجل، غاملاً بدأ للالين دون الآخر حتى جاء، من خارج لاثنين، من يطالب نفسه بما للالين كغير الكلبة وعضد العقد وللالين السلطة التنفيذية التي بها - دون السلطة التشريعية؟ - تكون الهيمنة مبرمها هو موقع الهيمنة، من يكون فيه، تكون له دون غيره. أما الحل، الإصلاح به تنظيم الدولة في ممارسة طاقتية متحركة للسلطة، (مدرجة، لم مثله، أم حسنة؟ أم حتى أكثر؟)، فتعيد اتفاقاً لفته مع مفهومها الأصلي كنواة طاقتية

مجاهاة، بلا موارية، تقول إن هذا الحل يمر من حين أطراف من البرجوازية المسيطرة، إلى زمن ما في هو (من ما قبل لتقارب أزمة النظام، حين كانت هذه الأطراف (الاسلامية)، هي عناية سياسي شبه كامل للطبقات الكادحة، مشارك في السلطة، عبر معاليتها الطائفية، من موقع مبولها بمشاة من السلطة، هي مبرمها، وكبرها بضررها هذا للهيمنة إياها التي كانت ترفض، أو للنفذ، بأنته تطلع إلى تحقيق هدفها، من موقع المحرم حليها وحسن نظامها، لا سيما بعد أن أعطت تلك الطبقات الكادحة تكون في قوة سياسية مستقلة، تتحرر من شكل وجرها السابق كطوائف، هي ضرورة طويته معقدة من النشاطات الوطنية

الديمقراطية. ويصير ذلك الحل أيضاً عن طريق تلك الأطراف إلى مصدر مواضعها في السلطة، أي فل إلى تغيير مواضعها في النظام السياسي الطائفي - لا إلى تغيير هذا النظام - في اتجاه نظام الهيمنة ومراكزها في السلطة. خلاصه القول إن الإصلاح الذي يترجمه البعض من أطراف البرورجوازية مسكناً بالمشاركة بلوده، هو محققه هذه المشاركة، أو لو كان تحقيقه على سبيل الاختراع، مسكناً، إلى تكريس النظام السياسي الطائفي وتعزيزه بدلاً من تغييره وإلغائه. إذن، الحل هنا ليس بحل إنه محقق للأزمة النظام

موضوع أيضاً نقول إن مفهوم «المشاركة» يتدرج في منظومة مفاهيم الإيديولوجية البرورجوازية، في مجتمع كإيديولوجية طائفة وحدها الصيقي البرورجوازي يظهر، بوجه خاص في تلبية الطابع الحزبي لنظام التوازن الطائفي، وفي هذه الأمور رحلتها كأنها قد تمهيد بين طوائفه، في غياب كل طائفة وطائفة، بل صرح بين الطبقات لكن هذا القول لا يكفي في نقد هذا المفهوم، وليس هنا هو الأمر في نقد. وقد تكون المشاركة، في ربه منها حللاً طرباً لآزمة فعلية أي حللاً بلوغم، لهذه الأزمة والحل الوهمي هنا هو في إلغاء مساواة النظام الطائفي، دون إلغاء النظام نفسه، أي بالتحديد، كما أشرنا، في إلغاء الهيمنة فيه بتأسيسه بين أكثر من طائفة

3 - حل وهمي

شبه هذا الحل في طائفة الوهمي، في طائفة الطائفي،

وفي ذلك الإيديولوجية بالمثل الذي مقترحه الشمسية (أو الشمسية) عند البار البرجوازي الصغير لأزمة الرأسمالية، وهو الذي يقضي بإلغاء مبادئ النظام الرأسمالي دون إلغائه، أي بإلغاء ديمية الملكية البرية وأثارها الوحيدة مثل هذا المخرج بالوعي من اتجاه الوجه الطبيعي هو الذي يمر، بوجه عام، وهي الفئات غير المهيمنة من البرجوازية، في طرحها (الترهي؟) إلى احتلال موقع الهيمنة الطبيعية بدلاً من الفئة المهيمنة من البرجوازية المسيطرون، أو إلى جنبها، وإلى التماثل بها . إن أمكن . في السياسة والاقتصاد وما الشعارات الطبقية التي نوصفها مثل تلك الفئات في حالات معينة مرسى بصير من ذلك الطموح، ومن العجز عن تحقيقه، هي أن من هذه الشعارات، مثلاً شعار المكافحة، أو المساواة، بمعنى المدالة والمساواة بين فئات البرجوازية المسيطرة، حتى لا يكون منها فئة هي المهيمنة، وأخرى غير مهيمنة، تخالفه هيمنة الفئة المهيمنة. ومنها شعار تدوير القزوليات العنقية بين الطبقات ومنها أيضاً شعار «المشاركة» التي يحكمه منطق واحد من الوجه الطبيعي الخاص بوعي العام غير المهيمنة من البرجوازية المسيطرة، هو منطق إلغاء هيمنة الفئة المهيمنة من الطبقة المسيطرة، دون إلغاء السيطرة الطبقية بهذه الطبقة، إنه، بالعبارة هذه «المشاركة» منطق إلغاء الهيمنة الطائفية، دون إلغاء سيطرة الطوائف، أي قلى دون إلغاء نظام هذه السيطرة، من حيث هو هو نظام السيطرة الطبقية البرجوازية المسيطرة بحيث هذا المنطق، أن ذلك بأنه منطق طبوازي، هو منطق ذلك الوجه الطبيعي، لأن السيطرة الطبقية البرجوازية بسبب ممكنة إلا بهيمنة الفئة المهيمنة منها، فالهيمنة

الطيفي لهذه الفئة هي إذن أساسه لوجوه سيطرة القبلة السيطر
بها «جميع فئاتها دون تمييز فلك الهيمية هي التي بها تتأمن
فيجوزة نجمة هذه السيطر الطيفي وإلغاء تلك الهيمية، أو قل
إلغاء نظامها، يقره، بضرورة منطق، إلى إلغاء هذه السيطر، أو
قل إلى إلغاء نظامها، في سيرويه محققه من الصبرخ الطيفي
محتمه، هي أشكالها ومراحلها، باعتلاء الشروط التاريخية
المفسرة لهذا الصراع

4 تعطين دور الدولة

في ضوء ما سبق، يمكن القول (إن التوازن العائلي لا يكون
بالمشاركة بل بالهيمنة، ولا يكون إلا بها ولا تقوم دولة طائفية
إلا بمثل هذا التوازن الهيمي لا لضرورة طائفية، (أو لحكمة
إليه تضي بأن تكون الهيمية بطائفة بعينها، هي الطائفة البارونية،
لأنها هي التي هي، بحسب التعريف الطائفية لهذا الهج الناشي
الذي أومضته لنفسها - حتى حين خمر - الفقه البهيمية من
البرجوازية السيطر نهجاً لها في ممارسة الصراع الطيفي في هذه
الحرب الأهلية المستمرة، ضد القوى الوطنية والديمقراطية
وبالتالي، حتى بعد فناء من البرجوازية نفسها، هي بوجه عام،
تحت مير مهيمنة، - بل لضرورة طائفية هي ضرورة الدولة في
وجردما الطيفي كدولة، فلك أن السلطة، بب هي سلطة الدولة،
بها بالضرورة مدبح مهمتي ولا وجود للسلطة إلا في هذا الشكل
الذي هي هي في الهيمية فالحيمية هي لمن هي السلطة وكل
إلغاء للهيمية هو، بالضرورة، إلغاء للسلطة، أي لسلطة الدولة

نحوه السيفي به الإصلاح ملحق

نفسها فكيف نفهم الدولة بوظيفتها الطائفية وقد أُلهم فيها موقع الهيمنة، وألهمنا سبيلها⁴ هذا ما يدفعنا إلى القول بلا تردد إنه «المشاركة» الطائفية، بما تعنيه، أو بما نطرح إليه من إلهام للهيمنة الطائفية، في إطار الدولة الطائفية نفسها، ومع الحفاظ عليها، هي - أحيى تلك «المشاركة» - مستثملة في حينها النظري نفسه، هي إطار دولة مركزية واحدة، حتى لو حاول البعض تحقيقها عملياً فذلك أنها نفوذ، أو مقلوب، إلى تعطيل دور الدولة، وبطال وظيفتها الطائفية، يولده موقع الهيمنة التي هو عيها، كدوره مركزية وحيث، مراح السطة إن تلك «المشاركة» نفوذ الدولة المركزية، إذن، إلى شلل أو إلى سدة في مواقع الهيمنة، وبالتالي «ديكتاتوري» هي مواقع السلطة، هو نمط بدولة، بحسب مطلقا الضاقي. حيث، تعتمد الدولة المركزية، أو قل لتعجز في دويلات طائفية، بحسب مبدأ اللامركزية الليبرالية إن خلا السطى من وجود الدولة البورجوازية هي دولة طائفية - وهو هو منطق تناقضها المأرق - هو الذي يحكم مكان مجموع في دويلات طائفية، بتدعيم هذا، يتحقق عدداً من مظهرها النظري كدولة طائفية، هي انشاء رجوعها كنزلة بورجوازية ممكنة تفكك دولة البورجوازية، إذ يكتمل منطق وجودها الطائفي التي من أساسها فوجدما البورجوازي، ثانياً، في عجزها عن الوجود كدولة بورجوازية، في اكتساح وجودها هي دولة الطوائف، هي في أنساق مع مظهرها النظري كدولة بورجوازية كونيائية منطق عجزها ذلك هو هو منطق مظهرها النظري هذه والتاريخ في منه الحرب لأهمية المستمرة يؤكد مبعداً هذا السطى في عجز البورجوازية اللبنانية وعجز نظامها الطائفي عن توحيد المجتمع والشعب والوطن أما الإصلاح

الطائفي للدولة الطائفية، يصبح مبدأ «المشاركة»، وليس - كما رأينا - بإصلاح خلاصة هي طرحها للنقاش والتساؤل. هل من إصلاح طايفي آخر قد يكون ممكنًا؟ أي الإصلاحات هي الممكنة؟ في أي شروط؟

(ملاحظة: أما مبدأ المساواة في السلطة بين الطوائف، فهو قديماً «المشاركة» - إذ لم يقل إنه هو مبدأ «المشاركة»، أو نسبيته - يعبرون دون سيطرته وجمود الدولة كنزولة من حيث هي لا معوم، كما سبق القول، (ألا بالهينة هذا بحق، برغم استحالة تحقيقه النظري، بحقيقة العملي هذا يؤول، بالضرورة، إلى تعطيل دور الدولة وتشلها).

5 - استبدال هيمنة بأخرى

فعل استبدال الهيمنة الطائفية الروم بهيمنة طائفية أخرى كالهيمنة الشيعية، مثلاً، أو الدرزية، أو غيرها - هو الحل المستورد، وهو لإصلاح الطائفي الممكن

في مثل هذا الحل لقول، مباشرة، إنه ليس محل حائمه ليست في طائفه دون أخرى، كأن طائفة يمينها هي الطاعون الذي يحبه نفسه عليه هذا، الآخر، يتضمن عنصره طائفية كالمصيرية نفسها التي تضمنتها الصهيونية، أو الفاشية الطائفية الكتائية الملة هي في وجود النظام السياسي نفسه كطائف طائفي الملة هي في وجود الدولة كنزولة طائفية فالطائفة - كجأ أشرنا - ليست كياناً طائفية علاقته سياسيه تجعله يشجع ذلك النظام، وتقوم بهيمنة هو الذي يصون وجودها، ويؤمن إحصاء إنتاجها هي عناصر بوجوده.

ديمقراطية مجتمعات السيطرة الطبقة ثلثه البرازيلية المسيطرة، وهيمنة
الثلة المهيمنة منها التي هي الطبقة المالية هذا يعني بوضوح
منطقي كذا أن يوجد الطوائف جميعاً - لا وجود طائفة واحدة
معد - هو من يوجد ذلك النظام الطبقي الذي هو هو نظام هذه
السيطرة الطبقة القائمة بهيمنة هذه الفئة المهيمنة ميزوا، هذا
النظام ثروة الطوائف بالمحى السياسي الذي هيمنة (لا يحمى
لاستاء الديني، في ممارساته الطائفية مثلاً) لا لا يوجد
للمنظمة (لا في هذا النظام وبه من حيث هو نظام وجودها في
علاقات توازنها الهيمنة حتى هنا، بكل هذه من الوجود العملي
- (التي هو الوجود السياسي في ماحقه) هو للنظام، لا للطوائف
لوحده الكلى في علاقاته أطرافه، لا لكل طرف في رحله

6 في المشروع الكتابي

في هذا المقام يجب النظر في المشروع الكتابي، وفي هذا
المقام يجب النظر في مثله طائفة الطائفي لا يتحدد بنسبة إلى
طائفة بعينها، هي الطائفة البرازيلية (برغم طائفة الماروني في
عمومه العملي إلى أن يحصل من هذه الطائفة في صلاتها
العنصرية، العمود الفكري بقوله القومية المسيحية التي يحلم
بإقامتها) بل بنسبة إلى النظام الطائفي، من حيث هو نظام سيطرة
البرجوازية إنه يحده في تعبير آخر، بطائفة الطبقي نفسه في
نسبته إلى هذه البرجوازية المسيطرة فهو، إذن، محدد
بالملموس السياسي، نهج البرجوازية، بل نهج الطبقة المالية
منها بوجه خاص، في ممارستها إمارة نظامها الطائفي، بإيجاد حل

فاشي لأرمت المنعطفية، يمكن من إزالة النوازل المادية التي أحدثت تعرضه، برايد جعله إليه توجد نظام سيطرتها الطائفة (يدعم مباشر ومنظم، متمند لأوجه، من ملطه الدولة، ومن جميع أطرافه البروجوازية، بما فيها الأطراف الإسلامية، في خلاف ملابها، ويدعم من طبه الرجعية العربية، جرى موزن حزب الكتائب وسوى مشروحه الفاشي الطائفي)

في هذا المقال السريع محاولة لتحليل هذه العوائق التي قمت بتحليلها البعصل في كتاب بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان. بدأ مكثني بالقول إذ من هذه العوائق مجموع التكادحين من «الطوائف» المسموكة في الزيف وهي أحزمة البؤس في الضائقة وقد ارتفعت أحوالها، وركبت بضائتها مطالبه بتغيير النظام. إذا بلقاء الهيمنة الطائفية فيه، درك الفناء، وإق بلقاءه كليا وباختصار نفوذ إن التمدد بسببها التي حددت نظام السيطرة البروجوازية كنظام فاشي، هي التي حدثت للحل الفاشي لأرمت هذا النظام طائفاً طائفاً هو طائفة المنصري. لقد أتى انقلاب هذا النظام من التهموم طائفة الطائفة. بمعنى التوازن البيني القائم على دعامة الإلغاء السياسي لتبليغ العقبة للبرجوازية، إلى الفاسية الطائفية، وذلك من الأزمة وأرض البرجوازية في إيجاد حل لها فالعائدية الطائفية هذه - لا سيما في مياديات «القوات اللبنانية» وحزب الكتائب، أعاد البروجوازية وتقدم نظامها - تصني، بالممارسة قبل النظرية، لبنان لتعديس الطائفي بوحدة الضائقة وتطهيرها من كل اختلاط بطوائف أخرى يجب إسقاطها بمقتضى القضاء الطائفي المصري

7 - في فشل الحل النافذ

محكوم من هذا الحل بضرورة شفه وبنما كند وشمس
الإصلاح الطائفي الأمثل لهذا النظام الطائفي، من حيث هو
بعض، في الظاهر: كل طائفة يديرها في عمالها الطائفي داخل
حدود كاندومها، وفيه، في الحقيقة، الطوائف مابياً إلا
واسعة لها، وسواء حق الوجود كطائفة، لأن لها وجودها بحدود
هذا الوجود كله، ويعتبر إلى إلفانها مابياً، في طائفة
الطوائف إلى بناء دولة قومية صبيحة، بل مابياً، على نموذج
الدولة اليهودية، في تركز مابياً لها، وفي تحالف تبي عنصر
مها، تكون مابياً لمسيحي الشرق، و من جسر معظم المارة،
في قلب العالم العربي، وطبقة لكن هذا الإصلاح الطائفي
الأمثل الذي يتضمنه يلبي، كما سبق القول، وجره الدولة كدولة
بورجوازية، أو حل إله يحل دورها الطائفي، به، لم تحقق،
فما لم هذه الدولة، كفتت، كما مارق البرجوازية مارق نظامها
الطائفي كلما حاولت حلاً، تمق، بالحل، مابياً، بدلاً من أن
بحر من

ثم يكن بالطبع كافياً أن يكون الحل النافذ محكوماً ببطن
العقل حتى يعقل كان لا بد من إنشائه بمضالات القوى
الوطنية والديمقراطية على امتداد سنوات الحرب الأهلية
المستمدة بحلف، بالمعنى السياسي ضرورة شفه حكماً،
بحري التاريخ دوراً بحسب منطق من الضرورة يحكمه، في حركة
مادية من المبررات الطائفة، هي هي حركة مابياً إمكانات
المجتمع، في حركة تحقق ضرورية، غير أشكال ليبرالية متنوعة

من الرعي ليستء بالصورة، متسقة مع هذا المبدأ الذي يحكمه، ومع الموضع المبررة التي تحلها في حق الصرع الطفي، الفري الاجتماعية المتغيرة

٢ - في المشاريع الطائفية

ما يريد طوحيه للمشار، في هذا المبدأ، هو أن إقبال المشروع الكائني الذي فيه يتجسد الحل الفاضي الطائفي لأزمة النظام الطائفي ليطرة البوجورية اللبنانية، هو، في آن، إقبال لجميع المشاريع الطائفية الممكنة الأخرى، أو نشاطات بعض القوى إلى مشاريع من هذا النوع، سواء أكانت مشاريع استبدال هيمنة طائفية بأخرى، أو مشاريع مشاركة وقيادة طائفية، من حيث هي تقوم كلها على قاعدة وجود النظام السياسي نظام حقيقي، وثبتت رجوع الدولة كنولة طائفية لا بدائل طائفية ممكنة للمشروع الكائني الطائفي، فجميعها يفرض تحت لواء التخطيط نقرن إلى مشاريع الحلول الطائفية لأزمة النظام الطائفي نهائياً جميعها تهدف إلى الحل الفاضي الذي، بوجهه، سد عليها طريق إمكان النجاح بعد كان الحل الفاضي جلياً في محارسته إصلاح النظام البوجوازي إصلاحاً حقيقياً، من حيث أن مطلقه هو رسم بعيد، في جمل من هذا النظام الذي هو من منطق شافيه المبرقي لنا كان كل إصلاح طائفي آخر دولة، راقب جدية منه بالنسبة من الحل الفاضي اندت منافذ لإصلاحات الطائفية لأخرى، فإطلاق النظام الطائفي هذا على طائفية، فبان الفتح كل في تأديسي نشطون ينان بعضي بضرورة تغييره وتغييره ليس

مستكناً إلا في أفق ديموقراطي وطني هو مريض سيئس لأفق الحول
الماضي. هل نترك جميع القوى الاجتماعية التي لها صيغته معركته
رسقاط هذا الحول الماضي أمها هي هي سوى هذا الضمير الوطني
الليبرالي؟

9 - تناقض يجب حسسه

نطرح هنا السؤال من قصص لنقول إن بعضاً من هذه القوى
خاضع، ولا يزال يخضع هذه المعركة هي أشكال بيولوجية من
الوعي هي بالتحديد أشكال طائفية. وبمثل طيحه يقتصر على
رجاء محتمل في عدم الحكم الطائفي هو تيهل لمواقع الهيمنة
فيه، لصالح بعض من الطوائف، على حساب البعض الآخر، ربما
بحسب مبدأ البرية العنيفة لكل طائفة من الطوائف، أو ربما
بحسب مبدأ نسر ليس مهناً الضعفاء هي ناصب أول أشكال من
الإصلاح الطائفي قد يحطم بها أو يطمح إلى جعلها هذه الطرق
أو ذلك من أطراف تلك القوى المتناحرة بهيمنة الفاشية الطائفية
المهم في ما تبحث فيه وما نطرح للنقاش هو أن نتذكر، من
جديد، ضرورة التمييز في سيرة التاريخ بين مجرماً الموضوعي
وأشكال الوعي الإبيولوجية التي فيها تتحقق. لقد يجب التمييز،
في تلك القوى، بين النوع الفعلي الذي يحتله في سفل الصراع
الطائفي، في مباحثها الهيمنة الفاشية الطائفية وبين الكل
الإبيولوجي من الوعي الذي فيه ناضل ضد هذه الهيمنة، ونسبي
هو عند بعض منها، شكل طائفي. وللتفريق لكون إن الطابع
الديموقراطي لنضاله هذه القوى لا يستخدم بالطرح، هذا الشكل

الطائفي من وجهة الإلزامية، بل الموقف الفعلي الذي تحمله في
 حل الصراع الطبقي، من حيث هو موقع الحداء الطائفي ولهيته
 الطائفية والموقع هذا في ذات الحقل، هو في علاقه الفدية
 الصراعية بالموقع الطائفي التقيس، موقع طبقي، حتى لو كان ذلك
 الشكل من الزعم طائفياً، ثم إن تناقض فحوى بين موقعه
 التقيس الذي هو في حل الصراع الطبقي ضد الماشية ومبستها
 الطائفية، بالضرورة، موقع طبقي توري، وبين الشكل العدائي
 الذي فيه تحي حلاتها بموقعها هذا، وحلاتها يسمونها
 السياسية، وحتى بالألف التاريخي يتضالها نفسه بإمكان هذا
 تناقض أن يكون، بالطبع، حاشا لتطور السيرة التورية، لكن ما
 يريد تأكيد لأن في هذا المجال هو أن بضال هذه الفرى ضد
 هيمنة الماشية الطائفية هو الذي يمتدح طريق الإصلاح الطائفي
 الذي قد تطلع إلى سطحه، بل إن ساحتها في إسقاط هذه الهيمنة
 وبطائنها، هو تلك الذي يحويه دون تحليق ما قد تطلع إليه من
 إصلاح طائفي، في الشكل الطائفي الذي فيه تمي أزمة النظام
 وطبيعة حل الأزمة، كأنه، بمحمولة بمطلق التاريخ، مدفوعة به إلى
 ضرورة أن تحسم أمراً، إنا ضد وجهه لإيديولوجي وشكله
 الطائفي الرجعي، في اتجاه تغيير جذري بنظام السياسي
 الطائفي ليطرة البرجوازية المسيطرة، التناغم بهيته الطعنة الحالية
 فيه، في هيمنة الفاعية الطائفية بالثابة، ولما في اتفاق مع وجهه
 العدائي الرجعي ذلك - لكن ضد المصالح الطبقة لعنائها
 الكاظمة بوجه خاص - في اتجاه إصلاح طائفي بهذا النظام، به
 يندمج النظام انصافه، في حركة تجلده أزمة، متجدد، حيث
 شروط الحرب الأهلية يوماً

خلاصة جديد المرحلة

خلاصة القرى هي أن المطلق الذي يحكم ممارسة العدالة هيمنة القومية الطائفية هو هو المنطق الذي يفتح في التاريخ أفق التغيير الديمقراطي الوطني وبرضوح كلي نقره إن إسقاط نظام هذه الهيمنة ليس إسهاماً للمشاريع الحلول الطائفية الأخرى جميعاً وحسب، بل هو بالدرجة الأولى إسقاط نظام هيمنة الطبقة المالكية نفسه. هذا هو بالضبط جديد المرحلة التاريخية الراهنة. رخصتها أيضاً أن بنان الذي قاده البورجوازية، بقيادة الطبقة المالكية، إلى خراب، لن يهضم إلا حتى أقاصى نظامها السياسي الطائفي، موحداً شعب وعبيدها، بمقتومه وطية طبج الاستغلال الإسرائيلي وعند الفوز الإسرائيلي لقد شلب البورجوازية في بناء الوطن، وفي توجيه ألامه نظامها مبنياً وقائمه إلى شعب كفي سدم، أسلمت إلى استغلال إسرائيلي به استموت، محرومة باستغلال الإمبريالية كفي ثرى، بالثنية، عليه، فكان علينا نحن جميع الكادحين أن نمرره بمقاومة نبنيه جديداً في الحرية، الحرية، رطاً شعب، لا نطوئها ريتا الأكى في زمن التغيير الثوري

مصدر المؤلف

- 1 - معلومات نظرية لفكرة الأمم الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني
 - الجزء الأول: في التناقضات ط1 (١٩٧٢)، ط2 (١٩٧٨)، ط3 (١٩٨٠) ط4 (١٩٨٩)، ط5 (١٩٨٦)، ط6 (١٩٩٠)
 - الجزء الثاني: في معط الإنتاج الكرنوبالي ط1 (١٩٧٢)، ط2 (١٩٧٨)، ط3 (١٩٨٠)، ط4 (١٩٨٥)، ط5 (١٩٨٦)، ط6 (١٩٩٠)
- 2 - أزمة الحضارة العربية أم أزمة البورجوازية العربية؟ ط1 (١٩٧٤)، ط2، ط3 (١٩٨)، ط4، ط5 (١٩٨٦)، ط6 (١٩٨٩)، ط7، 2002
- 3 - النظرية في الممارسة السياسية - بحث في أساليب الحرب لأملية ط1 (١٩٧٩)، ط2 (١٩٨٦)، ط3 (١٩٩٠)
- 4 - منقول إلى معنى الفكر الطائفي - المصيبة الفلسطينية في الديمقراطية البورجوازية السنالية ط1 (١٩٨٠)، ط2 (١٩٨٥)، ط3 (١٩٨٩)
- 5 - ماركس في استثمار إفراد ماركس - من القلب للشر

٣ ثلثة فصول

والعقل للحرب؟ ط 1 (1985)، ط 2 (١٩٨6)، ط 3 (1990)

6 - في علمية الفكر الحفوي ط 1 (1985)، ط 2 (1986)، ط 3 (1990)

7 - في النبوة الحافمة الطبعة العربية* ط 1 (١٩٨6)، ط 2 (198٩)

الطبعة الفرنسية L'Eau Condensation

Editions La Haye 1996.

كتب صدرت بعد استشهاده

8 - نقد الفكر اليومي ط 1 (1988)، ط 2 (١989)

9 - مناقشات وأحداث في قضايا حركة التحرر الوطني وتميز المصالح الماركسية عربياً ط (١990)

10 - في قضايا التربية والياسة التعليمية ط 1 (1991)

11 - في مرحل التاريخ ط 1 (2001)

في الشعر

- قاسم عن الرمات، ط 1 974

قطاء الرن ط 1 (١984)

مطبوعات جميعها عن دار الفارابي - بيروت

المحتويات

7	لإمداد
9	مقدمة

الفصل الأول في نقد الفكر «التواخلي»

19	تمهيد في المنهج
15	1 - في مفهوم التواخلية
18	2 - في مفهوم الطائفة
21	3 - في العلاقة المؤسسة بين الدولة وتطوائف
24	4 - في دور الدولة الطائفية
27	5 - في علاقة الدولة بالفرد
28	6 - في الدولة المركزية والتعدد الطائفي
32	7 - في الدلالة الياضية للمنتج التواخلي
33	8 - في النموذج البنائي
37	9 - في منطق المعارضة
38	10 - في الحل التواخلي، الطائفي
42	11 - في نظرية الدولة
49	12 - في عوامل تأييد النظام
68	الخاتمة

الفصل الثاني هيكارت، هيشل، وإبتدال الفكر الطائفي

- تمهيد 7
- 1 - النفس بين طيبة وشريرة 7
- 2 - مبدأ بين لاحتلام والوحدة 74
- 3 - في التوازن الطائفي 77
- 4 - في تحكي الطائفة 80
- 5 - القدوة الطائفة بين الوجه والقناع 86
- 6 - القدوة الطائفة بين الفعل والتمثيل 9
- 7 - طوبى الفكر وطوبى الحل 96
- 8 - في التهور طية الطائفة 102

الفصل الثالث ماكس فير في خدمة الفكر الطائفي

- تمهيد في مهلة الفكر الطائفي 103
- 1 - في طرح المسألة 107
- 2 - في تعيب السامي 109
- 3 - في منطق الوحدة بين الطوائف 14
- 4 - في العلاقة بين عوامل التوحيد الاجتماعي 9
- 5 - جديد في منهج التفسير النظري 126
- 6 - في فهم المنهج التاريخي 133
- 7 - في تعيب الاختصاصي 136
- 8 - في الوحدة والتعدد 146
- 9 - في مبدأ النظام 153

الفصل الرابع في التكرار

- 1 - في مطلق البداهات 159
- 2 - في الوحدة والتمدد 163
- 3 - في الخلط بين السياسي والقيمي 164
- 4 - الدولة الطائفية بين التميز والتأييد 168

الفصل الخامس في السؤالات التاريخية

- تمهيد 174
- 1 - من أين يبدأ النقد؟ 175
- 2 - في نقد المنهج وأدواته : 179
- 3 - في الشروط التاريخية لتكوين الرأسمالية في لبنان 198
- 4 - في اضطراب العلاقة بين السياسي والاقتصادي 208
- 5 - الطائفية وعلاقاتها مع قبل الرأسمالية 213
- 6 - في العلاقة بين «الطائفية والطبقة» 220
- 7 - الطائفية والعين 231
- 8 - الفكر المادي والمساءلة الطائفية 233
- 9 - في تاريخ الطائفية 236
- 10 - في العلاقة بين الطائفية وعلاقات الإنتاج 240
- 11 - في ضرورة أن يخلق الفكر 249
- 12 - خاتمة: في فضيلة التناقض 254

الفصل السادس

نقد ونقد مضاد

تمهيد:	257
1 - في شروط النقد	258
2 - الطائفة بين الرأسمالية وما قبلها	262
3 - مودة إلى نظرية التناقض	269
4 - في نقد التمييز بين مستويات التحول و«مستويات الهيمنة»	275
5 - في نقد هيئة الإيديولوجي	278
6 - في الاختلاف بين طرفي العلاقة الإمبريالية	289
7 - في العلاقة بين منهج التحليل الطائفي ومنهج التحليل الطبقي	295
8 - الموقع الطبقي وأشكال الوعي الطبقي	299
9 - في الحل الطائفي	305
10 - في الاختلاف بين التناقض الوطني والتناقض العادي	312

الفصل السابع

النظام السياسي بين الإصلاح الطائفي وضرورة التعبير المديمقراطي

اقتسم الأول: في تحديث الطائفة	321
تمهيد:	321
1 - الطائفة في مفهومها الجورجوازي	322
2 - الطائفة في مفهومها النقض	323

- 3 - علاقة تلزوم أم علاقة تلازم؟ 324
- 4 - في نقص مفهوم الطاقة 326
- 5 - في تناقض المأزق للدولة اللبنانية 327
- 6 - أزمة النظام السياسي 329
- 7 - ملاحظة أولى 330
- 8 - ملاحظة ثانية 332
- 9 - القوى الساعية للنفاذية 333
- القسم الثاني: في التوازن الطائفي 335
- 1 - في التوازن الهيكلي 335
- 2 - في مفهوم المشاركة 336
- 3 - حل وهمي 338
- 4 - تعطيل دور الدولة 340
- 5 - استبدال هيئة بأخرى 342
- 6 - في المشروع الكاثوليكي 343
- 7 - في فشل الحل اللبناني 344
- 8 - في المشاريع الطائفية 346
- 9 - تناقض يجب حسمه 347
- مصدر المؤلف 351

[illegible]

في حين أن هذه الميزة الجديدة لا تكون إلزامية، فإنها ستساعد الشركات على تحسين كفاءتها وتقليل التكاليف. كما أنها ستساعد الشركات على تحسين خدمة العملاء وزيادة الإنتاجية. هذه الميزة الجديدة هي واحدة من العديد من الميزات الجديدة التي ستقدمها الشركة في المستقبل.



© 2004 Blackwell Publishing Ltd *Journal of Internal Medicine* 255: 105–112